

كيفية التصدي لإجراءات

التقاضي الكيدي

يشتمل على:

التقاضي الكيدي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، الدعاوى الوهمية، الدعاوى الصورية التدخل والطلبات العارضة الكيدية، التلاعب في الإعلانات، عقبات التنفيذ وعقبات حجز والبيع، إشكالات التنفيذ الكيدية، دعاوى الاسترداد الكيدية.

التقاضي الكيدي في المواد الجنائية (القضايا، البلاغات، الشكاوى) التلاعب في الخصومة، الجنح المباشرة الكيدية، جنح الشيك الوهمية، جنح السب والقذف الكيدية، جنح التهديد الصورية، الأحكام الغيابية والمعارضة الاستئنافية وكيفية التلاعب في تنفيذ الأحكام

دكتور

على عوض حسن

محام بالنقض

٢٠٠٣

دار الكتب القانونية

مصر - المحلة الكبرى

السبع بنات - ٢٤ ش هادي يكن

ت: ٠١/٢٢٢٧٣٦٧، فاكس ٠١/٢٢٢٠٢٩٥

محمول: ٠١٢٣١٦١٩٨٤، ص. ب: ٢٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾

صدق الله العظيم

(ال عمران آية ١٢٠)

مقدمة

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن تبسيط إجراءات التقاضي والبحث عن الحلول التي تكفل سرعة الفصل في القضايا ومحاولة سد الثغرات التي ينفذ منها البعض التحليل على القانون وإطالة أمد التقاضي، والملاحظ أنه رغم زيادة عدد الدوائر في جميع المحاكم العمل فترات مسئلة وفي إجازة الصيف فإن القضايا في ازدياد متطرد وقد يكون من أهم أسباب هذه الزيادة أن أبواب المحاكم أصبحت مفتوحة على مصراعيها لكل من يبتغي ولو بغير سبيل التقاضي مهما كان النزاع ضئيلا أو ذاهبا وليس مطلوباً من المشرع أن يضع قيوداً على حرية التقاضي التي كلها المستور ولذلك كثرت المحاولات في مجال الإصلاح تتركز في كلفة مواجهة طرق التقاضي الكيدي وطريقة التصدي لمن يحاولون استغلال القضاء والتصرف في استعمال حق التقاضي وسمعتها وطالبت في الصحف دراسة الأخذ بفكرة النهاية المدنية لتحضير الدعاوى وتحليل قوانين الأحوال الشخصية وقوانين الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية للقضاء على مشكلة التدد في التقاضي وعلى ظاهرة التقاضي الكيدي ونحسب أن هذا الكتاب قد صدر في وقته فهو يتناول موضوع الساعة ألا وهو كيف يمكن تبسيط إجراءات التقاضي وإزالة معوقاته وقد طرحنا فيه العديد من ظواهر التقاضي الكيدي سواء برقع دعاوى وهمية أو صورية أو التلاعب في الإعلانات أو طرق عرقلة تنفيذ الأحكام وقد أوردنا من الحلول والمقترحات للتصدي لهذه الظاهرة ما نعتقد أنه قد يساعد على الحد منها سيما وأن ما طرحناه من الطول يتمشى مع تصورنا المنشوع الرائدة التي إذا أدخل على بعضها التقبل من التعديلات الطفيفة

لمكن سد الشغرات التي بنفذ منها محترمو إجراءات التقاضي الكيدي
وبالتالي القضاء تدرجيا على هذه الحيل والتلاعب والتضليل حتى يصل
صاحب الحق إلى حقه وبحيث لا يصح في النهاية إلا الصحيح.

والله ولي التوفيق....

وبآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الطاهرة في ٢ من أكتوبر ١٩٩٩

دكتور
على عوض حسن
محام بالنقض

تقسيم موضوعات الكتاب

* قسم موضوعات الكتاب على النحو التالي :

١ القسم الأول : إجراءات التقاضي الكيدي في المواد المدنية

وال تجارية و الأحوال الشخصية وكيفية مواجهتها

الباب الأول : الدعوى و الإعلانات الوهمية والصورية .

الباب الثاني : عرقلة الفصل في الدعوى.

الباب الثالث : التحليل في المرحلة السابقة على التنفيذ.

الباب الرابع : التلاعب في مرحلة تنفيذ الأحكام.

٢ القسم الثاني : إجراءات التقاضي الكيدي في المواد

الجنائية.

الباب الأول : البلاغات و الشكوى الكيدى.

الباب الثاني : الجنح لمباشرة الكيدية والوهمية.

الباب الثالث : التلاعب في مرحلة تدلول القضية الجنائية.

الباب الرابع : عرقلة تنفيذ الأحكام القضائية.



إجراءات التقاضي الكيدي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

ويشمل أسرار أبواب:

- ❖ الباب الأول : الدعاوى والإعلانات الكينية و الوهمية و
الصورية
- ❖ الباب الثاني : عرقلة الفصل في الدعاوى
- ❖ الباب الثالث : العراقيل في المرحلة للمباينة علي التنفيذ
- ❖ الباب الرابع : التلاعب في مرحلة تنفيذ الأحكام

١ - تقسيم الباب:

قد يعمد من يمارس إجراءات التقاضي الكيدي إلى رفع دعوى كيدية وقد يلجأ إلى إقامة دعوى صورية وقد يفتعل دعوى وهمية وهذه الصفات ليست مترادفة حيث تختلف كل دعوى عن الأخرى سواء في تحريكها أو مباشرتها على التخصيل الذي سوف نتناوله في هذا الباب و الذي ينقسم إلى أربعة فصول

☐ الفصل الأول : الدعاوى الكيدية

☐ الفصل الثاني : الدعاوى الصورية

☐ الفصل الثالث : الدعاوى الوهمية

☐ الفصل الرابع : الإعانات للملتوية

الفصل الأول

الدعوى الكيدية

(٢) المقصود بالدعوى الكيدية:

الكيد لغة هو التستر والخبث والتسوية والميلة والتكيد الغش من الكيد وما يستكبد^(١) والدعوى الكيدية هي الدعوى التي تكتلوي على حيلة ومكيدة للإيقاع بالخصم وإرهاقه، ويلجأ إليها من يعمده للدليل أو لا يملكه القانون والد يلجأ إليها الشخص لمجرد الانتقام وهي في جميع الأحوال معنك مستهجن وغير مشروع حتى ولو تخفا صاحبها من ورائها حقا مشروعا.

ومن أمثلة الدعوى الكيدية الدعوى التي ترفع دون أن يكون لصاحبها مصلحة مباشرة فيها أو الدعوى التي ترفع بقصد إرهاق الخصم والتدليس في الخصومة.

(٣) رفع الدعوى ممن ليست له مصلحة :

نصت المادة (٣) من قانون المرافعات على أنه " لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة بقراها القانون ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كل الفرص من طلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يحشى روال دليله عند النزاع فيه.

وانت حكمت محكمة النقض بأن المقرر أن الدعوى هي الألتجاه إلى

^(١) التمسك المحبط ، مجد الدين محمد بن يعقوب القهزوري الهادي - حروف الكلف في باب
القول مصلحة ٢-٤ مؤسسة الرسالة - بيروت سنة ١٩٨٧

للقضاء لحماية الحق أو المركز القانوني المدعى به ومن ثم فلا يلزم لقبولها توافر الصفة الموضوعية نظري هذا الحق بل يرفع الدعوى ممن يدعى استحقاقه لهذه الحماية ويثبت من يراد الاحتجاج عليه بها^(١).

ويعبر لقته عن هذه القاعدة بقوله ' لا دعوى حيث لا مصلحة ' لو أن المصلحة هو مناط الدعوى وهذه المصلحة لابد أن تكون قانونية وشخصية مباشرة وفاقية وعاجلة فإذا لم تتوافر في الدعوى أو الطلب المصلحة بهذه الشروط اعتبرت غير مقبولة^(٢).

ولكن الذي يحدث في العمل أن القاضي حين توجه إليه الدعوى لا يبدأ في بحثها إلا بعد أن يكتمل الشكل القانوني لها كالإعلان وإعلاء الإعلان وعلى ذلك في مراجعة القاضي لشروط توافر المصلحة والتحقق من صحتها رافعاً لا يجرى حيث فيه فوراً وإنما يستغرق بعض الوقت تكون فيه الدعوى الكيفية التي أقيمت ممن ليس له مصلحة قد قطعت شروط لوفيق الخصم.

(٤) تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الخصبة :

اضطر المشرع إلى التدخل حين أسيء استعمال حق رفع الدعوى ممن ليست لهم مصلحة مباشرة يصدر القانون رقم ٣ سنة ١٩٩٦ بتنظيم إجراءات مباشرة دعوى الخصبة في مسائل الأحوال الشخصية ونصت مادته الأولى على أن تختص النيابة العامة وحدها دون غيرها برفع

^(١) الطعن المسمى رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٧/١/٤ مشر إليه في كتاب المحقق مصطفى مجدى ترجمة، الأوراق القضائية في ضوء الفقه والطاء طبعة ١٩٩٤ ، ص ٤٦

^(٢) راجع - محمد حماد فهمي ، دراسات قنونة ٢٢٢ ص ٢٥٨ وما بعدها.

الدعوى في مسائل لأحوق الشخصية علي وجه الحمية^{١٣٦}، وعلي من يطلب رفع الدعوى أن يقدم ببلاغ إلى النيابة العامة المختصة ببيان فيه موضوع طلبه والأسباب التي يستند إليها مشفوعة بالمستندات التي تؤيده، وعلي النيابة العامة بعد سماع لقول أطراف البلاغ وإجراء التحقيقات اللازمة أن تصدر قراراً برفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة أو بحفظ البلاغ ويصدر قراراً لنيابة العامة لمشتر إليه مسببا من محكم عام وعليها إعلان هذا القرار لنوى القتل خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

وخصت المدة لثانية علي أنه للنيابة العام إلغاء القرار الصادر برفع الدعوى أو بالحفظ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره وله في هذه الحالة أن يستكمل ما يراه من تحقيقات والتصرف فيها إما برفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة أو بحفظ البلاغ ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا

وإذا قررت النيابة العامة رفع الدعوى علي النحو المشار إليه في المادتين السابقتين تكون النيابة العامة هي المدعية فيها ويكون لها ما للمدعي من حقوق وواجبات (مادة ٣)، ولا يجوز لمقدم البلاغ التدخل في الدعوى أو التمس في الحكم الصادر فيها (مادة ٤) وتنتظر الدعوى في أول جلسة بحضور ممثل النيابة العامة ولو لم يحضر المدعي عليه فيها (مادة ٥).

وفي ضوء ما أوردته هذا القائل فإنه لم يعد يوسع أي فرد أن يقدم دعوى في مادة من مواد الأحوال الشخصية علي سبيل الحمية إلا من

^{١٣٦} الفريدة الرسمية العدد (١) مكرر الصادر في ١٩٩٦/١/٢٩

طريق النهاية العامة التي أصبحت هي صاحبة الصفة وحدها في الإجراء ولم يعد جازماً للتدخل في مثل هذه الدعاوى على أن هذا القانون كان يحد من رفع الدعاوى الكيدية على وجه الخصبة فإنه لا ينطبق على الدعاوى المدنية والتجارية إذا لازم يمكن من يريد أن يقيم دعوى من هذا النوع لا يكون له مصلحة واضحة فيها لا شيء (إلا لمجرد الكيد^١).

^١ يشير قسائل من مدى حق أي مسلم رفع دعوى خصبة على من يهدى على حق من حقوق الله تعالى رغم عدم وجود صفة أو صفة مباشرة أو ضرر شخصي واقع على رافع الدعوى فالمصدرون أن الشريعة الإسلامية تفر هذا الحق حيث يجوز لأي مسلم أن يقيم دعوى الخصبة مقاماً عن حق من حقوق الله أو تكون مشتقة على حق الله تعالى وحق المسلم ولكن حق الله فيها غالب وهي نوع من الشهادة بحقوق الله فهي بهذه المثابة تكون من باب إقالة المذنب فهي وليمة خير بالله لأن حق الله تعالى يجب على كل مسلم قديم بإيمانه وفائه من جملة الناس وهو التمس بالخصومة من جهة التوجرب وشاهد أيضاً من جهة تحمل ذلك ويكون القاضي الذي ترفع إليه دعوى الخصبة عليه ثقل على الله تعالى فيها ويترتب على ذلك أن يدعى الخصبة إذا تقول عن خصوصية الحق القاضي بأن لمواء لهم الخصومة (راجع كتابنا الجمعة السابقة المرجع السابققرة ٢٩).

وقد وقع أننا لم نمنع بهذا الحق على إطلاقه لكن من الجائز علناً أن تتناول الصبة الكيد وهي الصبة التي يمكن التمس بها خصوصاً وإن دعى المندع على جلب المصالح ولهذا يرى أنه يمكن لمن ترفع ضده دعوى كيدية أي يرفع الخصبة أن يدفع بعدم قبولها لإحداً مصلحة رافعة وإنها ظاهرة كيدية وإيهابان خاصة وأن بعض الفقه يرى ضرورة أن يصاحبه المصالح (راجع الدعوى) إننا من القاضي بالصالح بالخصومة قبل رفعها (سعد حفيد فهي - قرارات من ٢٨٥ - المرجع السابق).

ولحين نزيد لنا الفقه لأنه يدفع ضوابط في هذه المسألة الصلوة التي يترك الأمر فيها سباعاً لكل من يدعى أنه غير على حقين (وما فكر الإجراء في هذا قرين) أن يشير بالأجراء ومقتضى على المارق والحريات وهي ملزمة وتعين بزوجاً خصوماً إذا كانت المصلحة التي يرك تطيق من وزاء خصبة مصلاً مشتركاً فيها أو ما رخصه وقد نقضنا المشرع على صدور القاري الأخير أن يقرر بالتفصيل هذه المسألة وتحدد ضوابط الصفة والمصلحة التي تعتبر شرطاً لرفع من دعوى أو طلب صلاً بالشدة الثالثة من قانون المرافعات بدلاً من ترك الأمر لإجتهاد القضاء (راجع مزاك - فندع بعدم القبول في المسود الجاهلية طبعة ١٩٩٦ ققرة ٦٨ وما بعدها - والمشرع قد عالج موضوع خصبة لوما ينطبق بالأحوال الشخصية لفظ كما أوردنا بالمتن).

أمثلة الدعاوى الكيدية في مواد الإيجارات .

مسألة تلك أن نذكر هناك مسألة إيجارية بين مالك قلم بتاجير وحدة مقروضة لمستأجر بمقتضى عقد إيجار مفروش انتهى وحيز طالبه بتسليم المكنس والمنقولات رفض المالك صده دعوى طرد المصنوب يقوم هذا المستأجر بتسخير شخص من طرفه لرفع دعوى تزوير أصلية طبقاً للمادة ٥٩ من قانون الإثبات ضد المالك لإثبات أنه بتقديم عقد الإيجار المفروش لطعن عليه بالتزوير بحجة أنه يقضى مستقبلاً من الاحتجاج عليه بهذا المستند رغم أن هذا الأجنبي المسخر الذي يرفع عنه الدعوى الكيدية ليست له صلة بالمالك ولا تربطه به أية رابطة ثم يقوم المستأجر المفروش الذي انتهى عقده وهو الخصم الأصلي للمالك باستغلال هذا الوضع لإيهام المحكمة بأن العقد سند للمالك مطعون عليه بالتزوير بالدعوى كذا ويقدم صورة رسمية من صحيفة يكون له أدهما من الشخص الذي سخره في إقامة هذه الدعوى - وهذا يستغل للنزاع بشأن الطرد وقد تعلق محكمه الطرد موضوع النص فيه على ما سوف يتم في دعوى التزوير، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي مصلحة ليس من النظام العام بمعنى أن المحكمة لا تحكم فيه من تلقاء نفسها حتى ولو استقبل لها أن رافع هذه الدعوى الكيدية ليست له مصلحة فلا بد أن يدفع لاسم المحكمة بهذا الدفع من جانب المالك وهو أمر يطول بحثه إذ قد توجل المحكمة للصل في الدفع مع الموضوع معاً وهو ما يستغل فيه أمر النزاع وهذا هو غاية مراد الخصم للمعاطل وهو المستأجر للعين المقروضة .

كذلك قد لا يكفي المستأجر للعين المعروضة بتسخير شخص من طرفه لإقامة دعوى لتزوير الكيدية على النحو السابق ذكره وإنما بعد هو شخصياً إلى إقامة دعوى بطلب صوبة عقد الإيجار المعروض برغم أنه كان قد سئجار للعين خالية من المنقولات الثابتة بعقد المفروش لا تقي والفرس^(١) قبل أن يملكه من يستعمل هذه الدعوى على أقلية من الأقاليم السورية عقد الإيجار كوسيلة لمرحلة الفصل في دعوى الطرد التي أقامها هذه العرير

خصوصاً في دعوى سورية عقد الإيجار للمفروش (وهي الدعوى الكيدية) تحتاج إلى وقت قد يطول لأكثر من موسم قسطنطين لأنها غالباً ما بحال في التحقيق لكي يثبت المستأجر بكافة طرق الإثبات أن المنقولات للمدرجة بعقد المفروش منقولات تالفة وليست لها قيمة تبرر تنظيم منعيتها على منفعة العين وهكذا يستطيع مثل هذا المستأجر الممطل إلى يحقق هدفه بإطالة إجراءات التقاضي والتحيلة دون مسور حكم بإحلاله وهذه الأمثلة كثيرة في العمل

كذلك قد يعتمد الملتاحب إلى التحليل على القانون الجديد رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن سريين أحكام القانون المدني على الأماكن التي لم يصدق تلجيرها و الأماكن التي انتهت عقود إيجارها دون أن يكون لأحد

^(١) أصبحت أحكام محكمة القضاء على من شرط اعتبار المكان المؤجر مفروشا إلا يكون مأجور العين مفروشا سوريا بقصد التحليل على القانون والتمسك من قبل الأجرة جازم لإعتبار المكان مؤجراً مفروشاً حقيقة من يثبت من الإجراءات شملت بالإضافة إلى منفعة العكس في ذلك المفروشات أو منقولات ذات قيمة تبرر تنظيم منعه تلك المفروشات أو المستقرات على منفعة وإلا اعتبرت العين مأجورة خالية (الدين المدني رقم ٢٤ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٩/٥/١٨ والدين المدني رقم ٧ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٩٠/٢/٢١ م).

حق البقاء فيها^(٦)

لقد تمت مظاهر التقاضي الكيدي فور صدور هذا القانون حيث أقيم المالك دعوى ضد مستأجر استأجر لمدة سنة في ظل هذا القانون ورفض تسليم العيّن بعد انتهاء مدة العقد وعند نظر الدعوى لم يحضر هذا المستأجر وسحر شيعته للتدخل في الدعوى برغم أنه هو الذي يستأجرها في تاريخ سابق على صدور هذا القانون وقد أصبح هذا الخصم المسحر لجلا نلو الأجل وأعطى صحيفة تدخله وقدم مستندات مصطنعة ولا زالت الدعوى مستولولة حتى الآن لأن المستأجر هو وشيعته يتبدلان الأتوب مستغافين حق التقاضي لمشروع المصنوع إلي مأرب غير مشروعة .

(٦) طرق المواجهة :

أولاً : إذا كل المالك قد أقام دعوى طرد المستأجر المعروف أمام القضاء المستعجل فمن بإمكانه أن يدفع لأمينه بعدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه من مظاهر الأورلق يشي أن المستأجر لا حين بالحظ المعروف قد وقع على قائمة الأثاث مهما كان نالها أو قايلا ويثبت به عدم وجود مصحة أو صفة لرافع الدعوى الكيدية المسخر لأن لقاضي المستعجل إذا سبى له جديّة للمستندات بحسب ما يكشف عنه ظاهرها فإنه يقضي بالطرد دون انتظار لما تسفر عنه دعوى التزوير خصوصاً إذا كانت لاحقة لدعوى الطرد وهي غالب ما تكون كذلك فهي بنس قريئة على أنها دعوى كيدية.

ثانياً : وإذا سخر المستأجر شخصاً للتدخل في دعوى الطرد

(٦) الجريدة الرسمية - العدد ٤ مكر (أ) في ١٩٩٦/١/٣٠

المرفوعة ضده فمن حق وكيل المؤجر أن يطلب من المحكمة بحث صفة ومصلحة هذا المتدخل لاثبات أن النزاع المبتعل بشأن العقد المعروف بنزاع غير مفتوح في دعوى الطرد لانتفاء مسدة العقد المعروف ومن اللازم بطبيعة الحال أن يكون المسالك أو المؤجر قد سجل عقد المعروف في الوحدة المطبقة حتى تسمح دعواه ويمكن الاحتجاج بهذا العقد.

كما أن إيصالات سند الأجرة وهي تعبد يد المستأجر المرفوع ضده دعوى الطرد قد تغرد في كشف الحقيقة إذا ما صمم المؤجر على تقديمها بالجلسة.

ثالثاً لما إذا كانت الدعوى التي يستند إليها المستأجر مرفوعة منه بالظمن على مسؤولية العقد المعروف فإن للقضاء المستعجل لا يستفيد بها فإذا كانت دعوى الإخلاء قد أثبتت أمام محكمة الموضوع فيمكن طلب ضم الدعوى حتى تتكشف الإعياب للمستأجر

رابعاً - وكوسيلة مسند من جانب المؤجر لأن بإمكانه رفع جنة مباشرة بتهمة تبديد المنقولات ضد المستأجر بعد أن يدخل عليه المؤجر طلب تسليمها إليه ويرفض، فهذه المنقولات مهما كانت بسيطة فهي مملوكة للمستأجر على سبيل الأمانة

خامساً - ولأن بخصوص التحصيل على القانون الجديد رقم ٤ لسنة ١٩٩٦، المؤجر الذي أقام دعوى الإخلاء ضد المستأجر لانتفاء العقد طبقاً للمادة به يستطيع إذا ما سخر المستأجر شعباً آخر للتدخل أن يطلب بصفة مستعجلة طرده للتصحب

العقار والمدة هي ذلك أن ملكيته ما زالت على دمة قبلم^(١)

كما أن من المقرر الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع لا يرتب بداته
نقل في انتقال الملكية للمشتري متى ما بعد حصول التسجيل^(٢)

ومن المقرر كذلك أن تسجيل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع لا
تنتج نفعاً إلا بالتسجيل الكائن ولا يعنى عن ذلك مجرد التفتيشات بشأن
قيدها^(٣).

ويحدث عملاً في بيع شخص عقاراً (منزل أو شقة أو قطعة أرض
مثلاً) إلى آخر بعد بيع بيتاني ولتأني اتحاد المشتري لإجراءات التسجيل
أو دفع دعوى صحة ونفاذ البيع يقوم البائع ببيع ذات العقار لآخر يبيع
المشتري الأول في التسجيل في الشهر العقاري أو تسجيل صحيفة دعوى
الصحة والنفاذ - وفي هذه الحالة لا يستطيع المشتري الأول أن يتخذ من
البائع الإجراءات الجنائية بالمادة ٢٣٧ عوبات لأنه لم يتصرف في ملكه
مرفق إذ يتصرف هنا ليس نفلاً للملكية وإنما يرتب حقاً شخصياً
للمشتري قبل البائع كما أن للمفاسله عند تراحم المشتريين بشأن عقار
وبعد مدها الأسبقية في الشهر^(٤)

والملكية تنتقل بالتسجيل ولو نسب إلى المشتري لدى بائع بالتسجيل
التأنيس أو التواطؤ مع البائع طالب أنه قد تعلقت مع مالك حقيقي لا بشوب

^(١) المجلس القضي رقم ٩٨٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤ قاعدة ١٧ من ٥١ س ٣٢.

^(٢) المجلس القضي رقم ١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ قاعدة ١٨٢ من ١٠٦٢
نص المادة.

^(٣) المجلس القضي رقم ١٨٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٥

^(٤) المجلس القضي رقم ٢٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٧ رقم ١٨ من ٨٨ التأنيق.

صند ملكيته عيب يبطئه^(١) وهذا لا يستطیع المشتري الذي لم يسجل في
 ستم الدلاع ١٤٠٠ م. وبيع عقار سابق زعمه بأن الدلاع لا يوجب ملكيته
 ثمانية كما لا يستطیع هذه المشتري الرجوع على المشتري الثاني الذي
 سبقه في تسجيل الدلاع لأنه لم يجل في حصة سوى ١٠ م. و١٤٠٠ م. لأن
 يحصل على أسبقية للشهر قبل المشتري الذي سبقه، حيث أن المقرر
 تسجيل ١٠ م. حصة ١٠ م. و١٤٠٠ م. وحصة الدلاع ١٠ م. تنتج أثرها في
 تسجيلها على من سجل عنه بعد تسجيلها يثبت أن يكون المشتري في
 الدعوى المذكورة قد احتصم البائع للبائع له إذا كان البائع له لم يسجل
 عنه^(٢). ولا يجدى المشتري الأول أن يكون قد حصل على حكم في
 دعوى صحة التوقيع على عهد البيع لأن دعوى حكم التوقيع لا تنتقل به
 الملكية حيث يكون دور القاضي فيها كنز الموثق من حيث تقرير
 صحة من وقعوا على عهد البيع.

(٨) الحلول القانونية :

ولمواجهة مثل هذه الدعاوى يتعين على المشتري بعد ابتكائه لعقار أن
 يسائر إما إلى تسجيل صحيفة دعوى صحة وفلاح البيع أو چند إجراءات
 الشهر والحصول على أسبقية الشهر وعليه أن يتحقق عند مباشرة
 إجراءات الشهر لعقارى أن العين محل البيع لم تجر بشأنها أية تصرفات
 وذلك قبل أن يصد الثمن لأنه حتى إذا وضع يده على العين وأصبحت في
 حيازته فور التوقيع على العقد الابتدائي (وهو ما يحصل عملاً في كثير
 من الأحيان) فالـ المشتري لا يضمن تفادى تعرض الغير له إذا ما قام هذا

(١) مجلس الشورى رقم ٥٣ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢١

(٢) مجلس الشورى رقم ٣٩٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٨

بإتخاذ إجراءات للشهر والتعجيل وهي الإجراءات التي ينتقل بها وحدها ملكية العقار .

(٩) أمثلة للدعوى التجارية ودعوى الإفلاس الكبيرة :

إشهار الإفلاس لما أن يكون بدءا على طلب للمدين نفسه أو الدائن أو للتبعية وقد نصت المادة ٢٠١ تجارى على أن ترفع الدعوى بطلب إشهار الإفلاس بمريضة يقدمها الدائنون أمام المحكمة الابتدائية وتسلم إلى قلم كتابها ويقود فيه ملخصها فوراً ولوجبت المادة ٢٠٢ الإجراءات التي تتبعها للمحكمة - وقد اتفق المشرع ولإدعيم القضاء على أن الدائن لا يلتزم بسنوك طريقه المريضة الذي يظمنه المجموعة التجارية

بل يجوز رفع الدعوى على مدينه طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات أي بتكليفه بالصور^(١)

وعلى من يطلب إشهار إفلاس مدين أن يقدم للدليل على أن المراد إفلاسه تاجر^(٢)، لأن صفة التاجر لا تقتصر من ولم يقدم الدليل أيضا على أنه متوقف عن دفع دين تجارى وعلى أن هذا التوقف ينشأ عن اضطراب مركزه المالى وأن المدين يقتضى سبب طلب الحكم بالإفلاس هو خيس حقيقى وخالى من تزوير فإذا قام شكك حول تجارية الدين وجب اعتباره تجاريا وهذا القينة التي تقضى بتجارية كل أعمال التاجر حتى يقوم للدليل

^(١) راجع كتابنا - المصنف القانونية للدعوى التجارية سنة من ١٩٩٩ - دار الكتب القانونية
بمصلحة الكبرى.

^(٢) وهو كل من يشتغل بالمعاملات التجارية وينتجها حرفه معطاه له هذه الواس من المجموعة التجارية

على مذهبها^(٣٢).

و صرفت محكمة النقض لتوقفه عن الدفع بأنه قديم بنشأ من مركز مالي مضطرب يزعزع معه انتمى التاجر^(٣١) ويتعرض به حقوق دائته إلى خطر منق أو غير الاحتمال^(٣٣)، وتعتصم مسألة التوقف من الدفع لرقابة محكمة النقض أي أنها مسألة قانونية لمحكمة الإقليم لها سيرة البحث والتحقق التي ترضى لعمها كالمس لتوقف القس ولكنه استخلص أنه متوقف عن الدفع أو غير متوقف بحصص لرقابة محكمة النقض^(٣٤) ويشترط في الدين الذي يعتبر التوقف عن دفعه مبيها لطلب شهر الإفلاس أن يكون خاليا من النزاع وعلى محكمة الإفلاس أن تبحث في المداخلات التي يثرها الدين في شأن بطلان الدين أو انتفائه بما يلزم لتقرير مدى جديتها على صوره ما تستظهره من ظروف الدعوى وملاساته^(٣٥).

وفي ضوء ما تقدم فإنه يتحدث أن يصطنع شخص كميالة وينسب صدورها إلى تاجر ويقدمها إلى قنيك لمن يرومتر عدم دفع طبقا للمعنيين ١٧٤، ١٧٥ تجاري وبعد إعلان هذا البروتستو للتاجر يقوم هذا الشخص برفع دعوى الإفلاس ومع ما معروف عن مدى تأثير هذه الإجراءات على سمعة التاجر إذ يزعزع الثقة فيه في الوسط التجاري فلا

(٣٢) د / محسن شفيق - الإفلاس من ١٩٥٠ ، على جعل اثنين عرض الإفلاس من ٥٤ عامش ٣ طبعة ١٩٨٣

(٣٣) كطون ٢١١ مدني لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٩٧/٤/١ من ١٨ من ٧٦٠

(٣٤) نقض مدني ١٩٧٠/٧/٢٥ من ٢١ من ٣١٨ .

(٣٥) نقض مدني ٦٥/٤/٥ من ١٥ من ١١٦

(٣٦) نقض مدني ١٠ من في جلسة ٦٤/٤/١ من ١٥ من ٣٩٠ ونقض ١٩٥٠ سنة ٢٢ في جلسة ٢/١١/١٠٦٥ من ١٦ من ١٥٦

يأتممه التناجز وقد يعرضون عن التعامل معه الأمر الذي يربط آثاراً بالغة بالخطورة على التاجر كما أن البروتستو إذا ما أعلن فإنه يربط هذه الآثار السبئية حتى ولم يرفع الخصم الكيدي دعوى الإفلاس إذ ينسحب على التاجر أن يرفع دعوى بطلب شطب البروتستو ويختصم فيها للدائن الوهمي ولبنك وورير العدل بصفته الممثل للعائلي لأفلام البروتستو والمصريين^(٣)

(١٠) طرق المواجهة :

أولاً : على التاجر (المترقوع صفه الدعوى الكيدية) الذي يعلن بروتستو عدم دفع أو يعلن بأى إنذار بالتوقف عن دفع أو يرفع فوراً دعوى تزوير أصلية طعناً على سند الدين المزور أو الوهمي الممثل إليه في البروتستو أو الإندور ومتى أقيمت هذه الدعوى قبل رفع دعوى الإفلاس فإنها تعتبر سلاحاً لمواجهة دعوى الإفلاس الكيدية حيث يقدم التاجر صورة من صحيفتها وتاريخ الجلسة ومتى ثبت أنه ينازع في قدس (صوري أو مزور) فإن أحد شروط إشهار الإفلاس تكون غير متوفرة وهو شرط خطو الدين من التراجع

ثانياً . على التاجر في أول جلسة في دعوى الإفلاس أن يقرر بقطعي بالتزوير على السند المزور ويطلب من المحكمة التأشير عليه وغالباً ما تقضي المحكمة برفض دعوى الإفلاس ولما تحول موضوع التزوير إلى أصل القضية فإنه يكفي أن يثبت أصالتها أن قطعاً بالتزوير طعن قصده عرقلة الفصل في الدعوى

^(٣) راجع في كتابنا - الموع التجارية - المراجع السابق من ١٣٥ وما بعدها.

ولا شك أنه من مظاهر الجسبة أن يكون رفع دعوى التزوير

أداة على المدعى المزور - أداة على رفع دعوى الإغلاص

ثالثاً : ومن حق التاجر أيضاً أن يتخذ الإجراءات القانونية مدنياً

وجناباً للمطالبة بتعويض ما أصابه من أضرار.

رابعاً : على التاجر أن يرفع دعوى مستعجلة بطلب شطب البروتستو

استناداً إلى أن السند مزور وبذلك عملاً بالمواد ١٦٢ و ١٢٦ و

١٦٥ من المجموعة التجارية.

خامساً : على التاجر ألا يتولى رفع جندة كذب وبلاغ كذب ضد مقدم

البروتستو (الحصم المسفر) وحصم التاجر الحقيقي خصوماً

إذا ثبت تزوير السند.

(١١) رفع دعوى حراسة كيدية :

بحيث أن تكون هناك شركة تجارية ويقوم أحد الشركاء المتصامتين

الذي يكون له حق الإدارة بالاستقلال لنفسه على أموال الشركة بحجة

مصرفات أو ما شيه ذلك ولا يتم كشف حساب للشركاء وحتى يستنصر

من يأتي شركاء انهم في سبيلهم لانتفاك الإجراءات القانونية لتصلية

الشركة بيلتر بتفسير شخص من طرفه برفع دعوى حراسة على الشركة

بمقتضى دين وهمي أو بعتك مرور مسروب للشركة سواء لهذا المقير أو

لغيره من الشركاء وهذا قد تم خلق نزاع وهمي بين شخص من الغير

مين الشركة وهذا أمر من الجائز أن يقتضي فرض الحراسة كما يستطع

لشريك المتواطئ أن يظل في الإجراءات حتى يشتر واصعاً به على

أموال الشركة دون أن يتمكن شركاؤه من الحصول على حقوقهم

(١٢) طرق المواجهة :

أولاً : العمل على كشف ريف الدعوى الكيدية المرفوعة على الشركة وهو أمر بسيط إثباته بالمستندات خصوصاً إذا كان رفعها لا يتمتع بثقة أو المصلحة في رفعها.

ثانياً . الإلحاح إلى فاضي الأمور الوقفية بطلب وكتي بوضع الاهتمام على الشركة أو للتدخل على مستندات معينة حتى يحصل في المداخلة الخاصة بتلاعب الشريك أو يفصل في دعوى الحساب التي يكون قد ألتزمها الشريك أو الشركاء المتضررون.

ثالثاً : لا بأس من تدخل الشركاء المتضررين في دعوى الحراسة وطلب تعيين أحدهم حارساً أو تعيين حارس من الجنود وذلك لقطع تسيير على الغير المسخر أو على الشريك المتلاعب من الاستمرار بإدارة الشركة.

رابعاً : ومن الممكن بذاهة رفع دعوى من الشركاء المتضررين بطلب فصل الشريك المتلاعب ورفع دعوى تصفية إذا كان ذلك مقتض مع المطالبة بالتعويضات من هذا الشريك وطلب توقيع الحجر للحفاظ على نصيبه لما عسى أن يحكم ضده^(١) كذلك يمكن رفع دعوى حساب موضوعية ضد الشريك المتلاعب

(١٣) دعاوى الأحوال الشخصية للكيدية :

فسي كثير من الأحيان التي ترفع فيها لزوجات دعوى نفقة زوجية ضد

^(١) راجع في صلب هذه الدعاوى كتيلاً المصع القلوية للدعاوى التجارية المراجع السابق -
لمصع نرقام ٧ و ٩ و ١٣ و ٢٦ و ٢٧ طبعة سنة ١٩٩٩.

زوجها بعد بعض الأزواج إلى الكذب وذلك بتسخير وفادته أو شقيقته أو أي واحدة من عصبته للثاني قد لا يلتزم شرعا بالإتيان عليهم برفع دعوى نفقة صده واستصدار حكم فيها في أمكن بحيث يصور للمحكمة التي تقدر دعوى النفقة المرفوعة من روجه أنه معسر أو في ثلث سخه يذهب إلى القربة التي حصلت على حكم بالنفقة صده (وهو حكم صادر بناء على دعوى صورية كما رأينا) وبالتالي لا تستطيع الزوجة في تقاضي نفقة منه تتفق مع حالة يساره الحقيقة لأنه صور حالة من الاعسار وقدم للمحكمة ما يؤكد.

وراء على هذا الكيد فيمكن الزوجة المتضررة أن تتبع الأسلوب الذي يكفل لها الحصول على نفقتها وذلك بإثبات يساره من كافة المصارف الأخرى التي تظمها دون الاعتماد على مصدر الدخل المعروف سواء كان من وظيفة أو غيره ومن ليسر على الزوجة أيضا أن تثبت أن من سخرها روجه لرفع دعوى نفقة بالاضرار بها ليست في حاجة للإتيان وأن لها دخل أو أنها من تجب عليهم نفقتهم بخلاف الزوج فإن اطلعت للزوجة في هذا الإثبات أمكن لها أن ترد كيد زوجها كما في الزوجة تستطيع حتى بعد تقرير النفقة أن تستأنف للحكم للزيادة أو ترفع دعوى بزيادة نفقتها طبقا لزيادة تكاليف ونفقات المعيشة وهذه المنكرات جرى معزومتها عملا في كثير من الحالات.

(١٤) دعاوى النفقات الكيدية :

أهم صور هذه الدعاوى رفع دعوى نفقة روجيه في بلدة غير تلك التي يقيم فيها الزوج أو في حي غير الحي الذي يقيم فيه بحجة أنها مقيمة في بلدة للمحكمة التي يرفع الدعوى أمامها وكذلك رفع دعوى نفقة

زوجيه وأولاد مع المبالغة في دخل الزوج وفنلاعب في التحويلات، وكذلك رفع دعوى من روجه غير مسجل بها للضغط على الزوج، وأخيراً رفع دعوى من شخص سحر من قبل الزوج لمشاركتها في النفقة وسوف تشير إلى كل صورة مع ذكر الطول اللازمة .

(١٥) رفع دعوى نفقة زوجية أمام محكمة لا يقيم الزوج بدائلها :

لتقاعد ل يكون الاختصاص المحلى للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه (مادة ٤٩ من القنف) ولستثناء من ذلك فيكون الاختصاص في الدعوى المتعلقة بالنفقات للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه أو موطن المسمى (مادة ٥٧ من القنف).

وبناء عليه إذا كان الزوج يقيم في القاهرة والزوجة تقيم في الإسكندرية جاز لها أن ترفع دعوى النفقة أمام محكمة الإسكندرية، وإذا كان الزوج مقيماً في حلوان والزوجة مقيمة في مصر الجديدة جاز لها رفع دعواها أمام محكمة مصر الجديدة وهكذا . وهو أمر مرفق طبعا بالنسبة للزوج ولكن حق الزوجة هي يستند إلى نص في القنف وفي نفس الوقت فقد تستخدم الزوجة هذا النص للكيد والإرهاب فمثلاً قد تكون الزوجة مقيمة في نفس الحي أو البلدة التي يقيم بها الزوج ولكنها تعتمد ذكر إقامتها لدى أحد أقربائها في مكان آخر بعيد عن موطن الزوج فما هو الحل إذا استشعر وجود مشقة عليه في التحول أمام المحكمة التي رفعت روجته دعواها لمنهاتحى ولو كانت هذه المحكمة مختصة فإن بإمكانه أن يثبت أن روجته استخدمت علواناً غير حقيقي لمجرد اللذ في الخصومة والتكيد له وأنها تقيم لدى والدتها في نفس دائرة محكمة موطن الزوج ويستطيع

أن يقع بعدم الاحتصاص المحلى وإذا تأكدت المحكمة فإنها تستجيب
للدفع

(١٦) رفع دعوى نفقه مع المبالغة في دخل الزوج والملاص
في التحري.

من المقرر أنه يحق للزوجة التي أقامت دعوى النفقة ضد زوجها أن
تطلب تقرير نفقة وقتية لها لحين الفصل في الدعوى وتحديد النفقة بصورة
نهائية - وهذا مطلب بما أن يرد في صحيفة الدعوى أو في صورة طلب
عروض (مادة ١٢٣ مرفعات) والنفقة المؤقتة تقرر من تاريخ الحكم
لأنه شرعت بعد الحاجات الضرورية وللعاجلة للزوجة ويحدد القاضي
مقدار النفقة المؤقتة بقراري بمسوقته وبلا تسبب (راجع المادة الأولى من
القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحديد بعض أحكام النفقات والنفقة
الثانية من المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المستندة
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ والمولد ٢٩٧ و٣١٥ و٣٥٣ من لائحة
تكوين المحكمة الشرعية والمادة ٩٢١ مرفعات).

ويلاحظ أن معظم دعاوى النفقات أن لم يكن كلها تقام على أساس
المبالغة في دخل الزوج فإذا كان مثلاً شخص دخله معروف بصورة
مؤكدة كل يكون موظفاً أو عاملاً بأجر فإن ذلك لا يمنع رافع الدعوى من
الزعم بوجود دخل خارجي لدى الزوج وقد يكون هذا الزعم صحيحاً
وغالباً ما يكون غير ذلك وقد تضطر المحكمة إلى الانجاء إلى التحري
عن دخل الزوج ثم لحالة الدعوى للتحقيق لإثبات عناصرها ومن بينها
دخل الزوج الحقيقي.

وليس من الصعب من يرفع دعوى نفقة أن يتلاعب في التحري

والشهود أيضاً بتلقيهم ما يخالف الحقيقة

فالتحري يقوم به عناصر من الجهاز الإداري أو الشرعي بسهل
لاتصال بهم والتأثير فيهم وفي بعض الأحيان شراء نعمتهم - وهذا لا
مناص أمام من يولاه بهذا الريف سوى العمل على نفيه بذات الطريقة
ودلت الأسلوب .

(١٧) رفع طاعة كيدية:

من المقرر أن دعوى الطاعة لم تعد ترفع بصحيفة مبنية من جانب
الزوج وإنما يتصلل علم القضاء بها بناء على الاعتراض الذي تبنيه
الزوجة في الموعد المقرر قانوناً فإذا مضى هذا الميعاد أمكن للزوج أن
يعتبره ناشراً فقد نصت المادة ١١ مقرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم
٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ على أنه إذا
امتنعت الزوجة عن الزوج حين توقف نفقة الزوجة من تزويج الامتناع
تعتبر نون حق إذا لم تعود بمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إليها للعودة
بإعلان على يد محضر لشخص أو من ينوب عنها وعليه أن يبين في
هذا الإعلان المسكن الخ .

وفي الفصل تقع كثير من المساحبات والاختلاف بين الزوجين وولاء
الزوج الذي يريد التأكيد لزوجته بانتهاء فرصة خروج زوجته غاصبة إلى
منزل والدها مثلاً فيرسل لها إنذاراً طبقاً للنص مخالف الفكر مطعيرها
ناشراً مع أنه يعلم أنها ليست كذلك وهذا بخلاف القانون للزوجة الاعتراض
على الإنسار أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا
الإعلان وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند
إليها في امتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها - ويعتد

يؤكد نعتها من تاريخ انتهاء موعده الاعتراف إذا لم يتقدم به في ميعاده (مادة ١١ مكرراً ثانياً فـ ٤) ومادامت الزوجة قد أحست بكيد زوجها وأنه أُرْسَ بقدر لطاعته بقصد العت والإرهاق وبكي يسجل عليها التشور فإنها تستطيع التعامل معه بنفسه، لم يلزمه أخذ بقاعدة تكفي السمات فتصلب هي مسلمة نفسها إليه في منزل الزوجية الذي أعده به (نور لن يكره في عرومه حقيقة بضمه الحياة معه هذا إذا كثر الخلاف مستحسناً ولم تند تألمه على نفسها) وهي هي للمعسر سوف يسجل في هذا الإثبات أنه إنتقل في صحبه فزوجة أو تقوم بتحرير معسر بقسم الشرطة الذي يقع في دائرته سرور الزوجية تثبت فيه مستنداتها لتذهب لممكن الزوجية وهذا إما أن يقبل الزوج ونكون قد ردت قصده السيئ عليه وإما أن يطردها كأن يكون مثلاً قد قام بتغيير أفعال باب الشقة ليكون من السهل إثبات ذلك وبالتالي إثبات نيته وكثف الاعية وهو ما قد يؤدي بطبيعة الحال إلى إقتال دعوى التشور به وبعد أحد موجبات التسلية للصبر لأنه غير أمين عليها وهذا تضمن كس حقوقها من نعمة وعلاقه .

(١٨) الملائمة الكبدية بشأن مسكن الحضانة .

بعد صدور القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية طعن عليه بعدم الدستورية في القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية دستورية عليا وقضت المحكمة الدستورية العليا بجملة ٤/ ١٩٨٥/٥ بعدم دستوريته (١) بعد ذلك صدر القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بأحكام النفقة وبعض

(١) راجع تقي الدين - لاسم من التشريعات المعموم بعدم دستوريته طبعة ١٩٩٦

مماثل الأحوال للشخصية^(١).

وقد حكمت محكمته للنقض بأن النص في المادة السابعة من قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتباراً من تاريخ نشر الحكم بعدم دستوريته اقروا بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ونوع من اليوم التالي لتاريخ نشره ، هدفه توفير الاستمرار به لأحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذي شاب إجراءات إصداره وبخاصة المراكز القانونية الناشئة في ظلّه للتواء مع المعاملة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشأنها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضي^(٢) وقد نصت المادة ١٨ مكرراً ثالثاً من القانون ١٠٠ / ٨٥ على الحكم الآتي :

"على خروج المطلق أن يهيئ لصفائه من مطلقته ولحاضنتهم المسكن المستقل المناسب فإذا لم يفعل خلال مدة العدة استقروا في شغل مسكن الزوجية المزجر نور المطلق مدة العدة، وإذا كان مسكن الزوجية غير مزجر كان من حق خروج المطلق أن يستقل به إذا هيا لهم المسكن المستقل المناسب بعد انقضاء مدة العدة.

ويخير القاضي الحاصلة بين الاستقلال بمسكن الزوجية وبين أن يقرر له لجز مسكن مناسب للمحتضنين ولها.

عندما انتهت مدة العدة فالمطل أن يعود للمسكن مع أولاده والليتيم العاصية أن تصدر قراراً فيما ينشور من منازعات بشأن حيازة مسكن الزوجية المشار إليه حتى تفصل المحكمة فيها وحكمت محكمة النقض بأن تشكيل الزوجة الحاصلة من شقة الذراع وتسلمها إليها باعتبارها مسكن

(١) مجلة الرسمية العدد ٢٧ بتاريخ ١٩٨٥/٧/٤

(٢) الملحق رقم ١٧١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/١١/٤

الزوجية من قبل إعمالاً للمادة ١٨ مكرراً ثالثاً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ طالباً قد ثبت من الأوراق أن الطاعة لم يجد بها مسكناً آخر للحصانة - لاحقاً^١.

(١٩) بعض المشكل العملية بشأن ممكن الحصانة :

قد تعد لبعض المظنفة الخاصة إلى إرهاب مطلق سواء بإلزامه بشرائه الشقة أو تأجير شقة أخرى له ولأولادها المحضنين ، وقد تعد إلى مدة فترة الحصانة إلى يحكم من المحكمة بالانتماء في الانتفاع بالشقة ، وقد تنتقل الحصانة إلى غيرها لأي سبب كئى تكون لو انتقلت مثلاً وهذا أمر جائز ويظل التزام الزوج بتهيئة السكن للمستقل المنسوب التزاماً قائماً وقد يكون المطلق يشغل منزل الزوجية بسبب العمل وانقطع صلاته به فقد يكون للحصانة ولأولادها حق شغل هذا السكن لفترة محددة فقط وبعد ذلك يتعين على الزوج تكبير مسكن مستقل بها وإلا جاز له أن تمسك القاصي في استئجار مسكن على نفقته

في جميع هذه الأحوال يكون المطلق في وضع سيئ خصوصاً إذا لم تكن لديه المقدرة المالية على استئجار مسكن لها ولأولادها منه.

وإذا جاءت المطالبة للنهية فإنها تنصر قراره بتكبير إذا ثبت أنها حاصلة ويكون على المطلق إذا أراد الطعن على قرار النيابة أن يلجأ إلى القضاء وقد تحول المنازعة ، بل في بعض الأحيان تعد بعض المطلقات إلى الارتباط بعد عدة بروج آخر بمقتضى عقد رواج عرفي ولا يستطيع المطلق أن يمسح حضانتها أو أن ينقلها إلى أحد من طرقه لأن الزواج غير مسجل بوثيقة رسمية.

^١ رجع الطعن السابق

كذلك لا تكون الزوجة عند رولها قد قبلت الإقامة مع أهل زوجها وبعد الطلاق وبعد أن تكون قد نجبت منه لولاد فإنها قد تدعي أن الشقة كانت مخصصة لها وحدها أي إنها شقة الزوجية وحينئذ يدخل المطلق في متأهات الإثبات خصوصاً إذا لم تكن تحت يده لحصل عقد إيجار الشقة المحرر باسم والده أو والنته مثلاً ولمواجهة هذه الادعاءات الكسبية يمكن للمطلق القيام بما يلي :

(١) لا مانع قانوناً من تأجير شقة معروضة للمطلقة لحصلته الأولاد بشرط أن تكون مناسبة ومستقلة كما ينص بذلك القانون وبشرط أن يكون العقد محدداً بفترة الحصانة كاملة.

(٢) إذا كان المطلق يتيم مع أمهاتة فيمكنه إثبات ذلك بعد الإيجار أو بالبينة (شهادة الشهود) أو بكافة طرق الإثبات.

(٣) إذا كانت شقة الزوجية أصلاً ملكاً للزوج فإنه غير ملزم قانوناً بتخصيصها للمطلقة إذ لجأ له لقلكون أن يستأجر لها شقة مستقلة مناسبة فلا تستطيع أن تلزمه باستئجارها بشقته المملوكة له.

(٤) إذا امتدت فترة العضلة للقانونية استرد المطلق شقته حتى ولو ظلت للمطلقة حاضنة لأن هذه الحضانة المعتمدة كانت برغبتها وحينئذ يتعين عليها هي أن تكبر مكاناً لكي تقوم فيه مع المصنوبين .

(٢٠) التلاعب في دعاوى الزواج للعرفي .

شاعت في الآونة الأخيرة ظاهرة بالغة الخطورة من حيث كونها تتنافى مع أساس الدين الإسلامي الحنيف وتسعى إلى المنكر والنحشاء في المجتمع وذلك باستغلال القس رابط في الوجود وهو رابط الزوجية في تحقيق الذات الشخصية حتى وصفها البعض بأنها تجارة الرقيق بالقانون

وبيع المصريات الفقيرات إلى الأثرياء العرب تحت ميثاق الزواج العرفي وأصبح هذه التجارة سامة كل من بينهم تألف النفس بعض المحامين الذين قيدهم نقية المحامين في جنوب في غلة من الزمن في 'هوجة' الصراع على كرسي النقبة في أسواق الفطر الأخيرة فيأتي الأجنبي وغالباً ما يكون مفتاح لأحدى الجنسيات في دولة عربية محروقة بالذات ويتكسل بالمعمار الذي يحصر له تلكات صغيرات في عمر الزهور لكي يلتقي من يريد بثبات روحته معها وتتبر هذه العصابة حالة للفكر التي تعاني منها الفتاة وأسرتها ويعوم العربي الذي يريد الفتاة الذي وقع اختياره عليها بإعلاق بعض المال على أهدب ويخاطبهم السامرة بمنطق العندج وبلى هذه الزيجة شرعية وعلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وهناك قرى ومناطق معروفة في القنات وصعيد مصر تشتهر بتزويج بنات الصغيرات لهؤلاء العرب وغالباً ما يكون في عمر والد الفتاة وربما لكبر من والها بعشرات السنين وقد لن يوصح الألاعيب التي يقوم بها هؤلاء الذين يلجأون إلى أهم الأساليب التي أدت إلى انتشار هذا النوع من الزواج

(١) الفقر حيث تكون الأسرة مكونة من عدة أولاد وبنات يعيشون في قاع المهنت تحت خط الفقر نتيجة كون عائلته مراراً بسيطاً أو عاملاً أو حرفياً يحصل على قوت يومه بالكاد ، فمثل هذا للعائل يقع تحت تأثير الإغراء وهو يعلم حقيقة أنه يبيع إحدى بناته لهذا العربي الذي يعطيه آلاف الجنيهات .

(٢) قلة الدخل وفقدان البطالة وانخفاض بعض تكاليف المعيشة في ظل أزمة الإسكن المستحكمة الذي أصبح فيه للحصول على شقة مثل السمحت عن الإسفنج في قاع المحيط وهذه الاعتبارات تؤدي إلى

لهروب من الزواج للرسمي الموثق .

٣) كفة القوازع الديني بصفة عامة ولعدمه لدى بعض شرائح المجتمع على وجه الخصوص خصوصا ولن قبوله نفسها تساعد على تلك يقصد لو بدون قصد حين تقصر تملاج من صور الإحتلال و الأقدام والعسيلات في التليفزيون و الإذاعة للمسموعة والمرئية .

٤) فقدان عيبة الأب والأم حيث لم يعد هناك في الأسرة من كل يسمى "بالكبير" وقعدتم القسوة حيث نرى كثيرا من الإباء والأمهات لا يهتمون بشئون أولادهم وقد أصبحت الظاهرة الخطيرة لخطيئة ترك الأب بيته بل ولوطنه بحثا عن جلب المال في بلاد عربي ، أو اجنبي دون اعاة بار لما يترقب على غيابه من آثار في انهيار الأسرة وانحراف الأولاد وربما انحراف الزوجة أيضا .

٥) امتزاز صورة المدرس القنوة وانصر التربية في المدارس وانشغال المسؤولين عن التربية والتعليم بأمور ثانوية تتركز أهم هدف وهو تعليم وتربية وتنشئة النشء .

٦) مساهمة للتصريح القائم في تعقيد للمشكلة حيث أن القاقون قيد الزواج من روجة ثانوية فصلا عن المبالغة في تكاليف الزواج ورسومه والمبالاة في المهر وعدم تقديم النوبة أي مساعدة لمن يريد الزواج سواء تمثلت المساعدة في قرص مثلا أو شقة بالتصميم تكون في مكانة الزوجين المادية بل أن الدولة حين تكفل مثل هذه المشروعات فإن هذه الشقق تذهب للأسف للشهد لمن لا يستحقونها ثم يقومون بالتصرف فيها بالبيع لخدم حاجتهم إليها أصلا فأصبحت تجارة هذه الشقق والمضاربة عليها أمرا لا يغيب عن أحد .

٧) كما أنه توجد العديد من المواقف في بعض الحالات التي تجعل البعض يقدم على مثل هذا الزواج مثل المكنة الأديلة للعائلة للزوج ، خاصة إذا ما كسر مستوحا من قبل ويشفي الاقتران بين هي بونه في المستوى الاجتماعي ونكاح تلك الحالات وتعد في وودج الطب من المعرصة زواج المنير من السكرتيرة وزواج السيد من الخادمة أو كرس الزوج بريد للزوج بأخرى ولا ينبغي تركه وحده الأولى لمحاظ عليها وعلى أولاده لصف إلى ما تقدم وجود بعض الضرورات المادية التي تجعل البعض يقدم على الزواج العرفي في مثل حالات عدم الرغبة في التفرز عن المعاش للزوج أو لزوجته التي تولي زوجها فلا تتزوج بعد زوجها إلا عرفها وذلك لتفاه المحافظة على المعاش أو إعداء ولدها من التجنيد^(١).

ونبذ إلى القول بأن الزواج العرفي هو زواج شرعي وليس كما يتصور البعض عند الشريعة الإسلامية الخراء كل ما هنالك أنه من الناحية الشرعية زواج لم يكتس شروط للصحة ومن الناحية التقنوية لا يرتب أي أثر إلا في إثبات النصب فقط أما بالنسبة لحقوق الزوجة فإنه وفقا للمادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تسع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية.

ووجه عدم الصحة في الزواج العرفي أنه يعتقد بدون شهود وبدون إشهار هذا إذا سلمنا جلاء العقد في مجلس وفقا للعقوس الشرعية للمروجة^(٢).

(١) الأستاذ القاضي / حمد عبد الحميد الشريف ، زواج عرفي ، الطبعة الأولى من ١٠٠
(٢) أي حضور وفي الزوجة والشاهدين وقبام أمر بإعتن الإيجاب والقبول من الزوج ووجهل الزوجة وفقا لتصور النسي فإذا لم تتم هذه العقوس فيلية لتفاه بتوقيع العقد

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : "قباح ثلاثي يكرهن أنفسهن
 بغير دينه"^(١) وعن عمر بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال : " لا تكاح إلا بولي وشاهدي عدل " - ذكره أحمد بن حنبل في رواية
 أبنة عبد الله وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا
 تكاح إلا بولي وشاهدي عدل قل تشاجروا (أي الأرباب) فلم يظن
 ولي من لا ولي له " رواه الدارقطني^(٢) ولما كنت للموت عن ابن قريين
 ألقى لي صرير الخيل فأتى بكاح ثم يشهد عليه إلا رجلاً وامراً فقال
 هذا كاح لسر ولا أجبره ولو كنت تقدمت فيه لرجمت^(٣) .

(٢١) طرق إضفاء الشرعية على الزواج العرفي

يتخذ عقد الزواج العرفي الشكل التالي :

بتاريخ حرر بين كل من :

(١) السيد / ويعمل وسنة

وجنسية وديانته وقيم

طرف أول (زوج)

(٢) الأنسة / (إذا كانت سنها ٢١ سنة فأكثر لأنها إذا كانت

قاصراً فلا يجوز) لو يكون ونها كآبها مثلاً هو قمتعقد بصفة ويومجل

نفس البيانات عن عمله ومسنه وجنسيته وديانته وعنوانه

حقيقه يعتبر عقداً بطلاً مطلقاً طبقاً للقانون وقد وجد طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية

ولا يطلع حل الاستمتاع ويأثم إذا كبراً من يطقه.

(١) روى الترمذي عن ابن عباس - قيل الأوطس الشراكبي فجاءه الفلاس من ١٢٥

(٢) قيل الأوطس المرجع السابق

(٣) قيل الأوطس من ١٢٦ وشمس (١) المرجع السابق.

لو السيدة / (إذا كانت أرملة فوق الـ ٢١ سنة زوج نفسها)

للطرفين بخلوص من مواعيد للشرعية واتفقا أمام قضاة من الموعدين بمجلس المحق على ما يلي :

أولاً : قبل الطرفين الأول والزواج من الطرفين الثاني راجعاً على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة للنعمان وقد أقر الطرفين الثاني بهذا الزواج وقبله في المجلس العقد عملاً بأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً : اتفق الطرفين على صدق قدره دفع منه للطرف الأول مبلغ كعقد صدق ويدفع الباقي عند حلول أقرب الأجلين .

ثالثاً : يلتزم الطرف الأول بكافة أنواع نفقة زوجته من مأكّل وملبس وغرّش وضوء وكافة التزامات الزوجة كما يلتزم الطرف الثاني بكافة الالتزامات المقررة في الشريعة الإسلامية.

رابعاً : إذا تمّ الزواج لأبناء أو بنات فاتهم بضيق للطرف الأول شرعاً وقانوناً ويكون عليه كافة الالتزامات الشرعية وقانونية نحوه ويثبت نسبهم إليه دون حاجة إلى أي إجراء آخر .

خامساً : إذا طلق الطرف الثاني بدون رضاه وبلا سبب أو مبرر شرعي يكون ملتزماً بأن يؤدي لها فوراً إلى جانب مؤخر لصدّق مبلغ خمسين ألف جنيه نفقة منعة كما تكون جميع

المستقلات و لأكثر الموجود بمنزل الزوجية من جهة و يلتزم
برده لها بمجرد طلبه.

ملاحظاً . ثمة : هذا العقد من نسخة، موقعة، من الطرفين و لكل
الزوجة أو وليها و الشاهدين.

هذه هي البند التي تنص في ١٩- ١٠ من الحقوق والالتزامات و يمكن
الإصالة فيها أو الحذف منها تبعاً لكل حالة، هذا ويتم التحليل لإصدار
القرار على عقود الزواج العرفية بطرق عديدة من أهمها،

أ) يقوم من يخط العقد و شقيقا ما يتقرر من المحاكم لأكثر من نسخة بخطية
العقد و يطلع عليه عوان "عقد زواج رسمي" وهو يعلم أنه ليس كذلك
لأن العقد الرسمي لابد من تسجيله بالشهر العقاري و هنا توجد
صعوبات منها موافقة معارة الدولة التي ينتمي إليها الزوج الأجنبي
للتأكد من أنه لا يجمع بين أكثر من أربعة و التأكد من شرط فارق
العمى و غير ذلك من الصعوبات و استمراراً في قنذاع يقوم المحامي
بتفسير رعيه مع هم على شاكلته برفع دعوى باسم الزوجة بولاية
والدها طبعاً لأنها في بعض الحالات تقل عن ٢١ سنة و هي حالات
عديدة قد تقل منها عن ١٦ سنة وهذه الدعوى يكون موضوعها
صحة و نفاذ عقد الزواج و يكون الأجنبي قد أئسنر توكيلاً لمحامي
الذي حرر العقد لمحصنة نهاية عنه و يقوم بإعطاء هذا الزوج صورة
رسمية من صحيفة الدعوى للإقامة بها مع الفتاة التي أئسراها يطلق
أو تسقه مزرقة بون خشية تعرض أحد له، و المحامي الذي يقبل
ذلك قد يحرم و كثيراً ما يجهل أنه لا يجوز رفع دعوى بصحة و نفاذ
عقد الزواج بين المسلمين لا يثبت إلا بوثيقة شرعية رسمية بحره

المأخوذ وبالنسبة للمسلمين الأجانب لا بد من إثباته بالشهر العتري
 فهو ليس كالصوبة أو القنطرة بحيث يمكن رفع دعوى بصفته ونفاده
 ب) وأما الطريقة الثانية التي يتبعها المحامي وهو أن يأتى من الأول إلى
 يقوم بتحرير عقد الزواج العرفي وربما قبل عزوله عنه عقد رواج
 عرفي" ويتناول بمصوغه بما لا يخرج على أحكام الشريعة والقانون
 ثم يطلب من والد الفتاة إسماعيل تركين حسن أو عام ترسل له بسمرة
 لهذا الغرض ويقوم بمقتضى هذا التوكيل برفع دعوى نفقة ضد
 الزوج ويحصر هو عن الزوج بالتوكيل الذي يكون قد أعده له ويقدم
 محضر صديق يكون معه منك ومنقفاً فيه على نفقة رصالية مفدوم
 كذا في الشهر ويطلب من المحكمة إثبات محضر الصلح وجعله في
 قوة المسند قسطنطيني ويحصل على ما يريد ثم يستخرج صورة رسمية
 من المحكم وهو حكم محكمة سقيم مائة في المائة وإسماعيل في الإخراج
 القسطنطيني بتريخ بصحة أيام ويستخرج شهادة بعدم حصول استئناف
 على الحكم ويبيده الأوراق الرسمية التي يسلمها للزوج يكون قد
 غطي الصيغة تماماً بإجراءات قانونية سليمة ولا يأخذ عليها، ولكن
 الزواج العرفي وإن لم يذكر أحد من الفقهاء أنه رواج شرعي ما دام
 يستمر في إيداع والكنية السابق ذكرها لا تُسأل العبرة بالنوايا، فبد
 في المحامي الذي يشرك في هذا العمل يحتمل يقيناً في الزواج العرفي
 لا ينبغي سوى المتعة وأنه لا ينوي أن يكون هذا الزواج مؤبداً وإنما
 هو من وجهة نظره مؤقت بغرة الاستمتاع طلقاً لو قصرت كما في
 المشهود ومن يشركون في هذا العمل يحتمل ذلك جيداً ومن هنا
 كانت حزمة أو كراهية هذا الزواج ولهم من يشركه فيه لأن الأصل

في الزواج أنه عقد مؤبد وأنه سبيل للسكنى والمودة والرحمة والنجاب الأولاد بحفظ النوع ولذلك فإنه لا يجوز الحقيقة والواقع إذا قلنا أن من يشتركون في هذا العقد إنما يشتركون في تجارة رقيق ودعارة باسم القانون مستغلين الدين الحنيف في تحقيق غايات مادية ومذمة وفسنية راقلة ولهذا فإن من يشارك في هذه الزوجات إنما حصله عند الله كما أنه ليس من مقتضيات مهبة المحاماة تحريم العقود للعرفية للزواج أو المسخرة في تجارة الرقيق الأبيض لأن هذه الأعمال تسم كرامة المهنة وتتأذى عن يقوم بها يشرف الانسحاب للمحاماة وهو ما يدعو إلى مذاتة نقابة المحامين أن تعمل على بتر هذه الأعضاء الفاسدة في أسرة المحامين والصرب على ليدى العبدن حتى لا يعود الفساد ويتم البلى.

(٢٢) طرق المواجهة والحلول المقترحة :

رأينا أن للزواج تعريفه جلال شرعا إذا تكاملت أركانه من إيجاب وقبول والعائنية التي يكفي لتحقيقه علم أحد أفراد الأسرة بها ولا تعرف للأشريعة الإسلامية الوثيقة الرسمية التي يحررها المعلنون أو موظف القلمانية وإنما يكفي وجود ولي للزوجة لقوله صلى الله عليه وسلم "لها امرأة تكنت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل" والمقصود بالولي هنا الأب أو الأخ أو الخال أو العم أو الابن مع ملاحظة أن البكر تستطيع تزويج نفسها بغير إذن وليها على رأي جمهور الفقهاء أما في الفتوى فالأمر يختلف حيث لا يعرف الفقهاء إلا بالزواج المثبت بوثيقة رسمية حماية لحقوق المرأة وسدا لادعاءات الزواج كذابا بما يترتب عليه من انتشار بالمرأة وهو ما يعكس أثره على المجتمع لذلك فقد قضت المادة

٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإنكار بها في الوقائع التالية على سنة ١٩٣٩ إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رواج رسمية ومعنى عدم سماع الدعوى أنه ليست للزوجة حقوق بل هي الزوج إذا أقر بالرواج أو اعترف به تيسير للدعوى سيرها العادي وينتج بالزوج كافة حقوق الزوجة - والمشكلة أنه يترتب على عدم عترف القائلين بالرواج العرفي أن يكون بإمكان الزوج الإنكار والتكيد لزوجة بل وإمكانه أن يتهمها بالزنا وينتدع الأرواج إذا اختلفت معه ولم يكذب بها في روجه أخرى وقد يصل للكاذب إلى مبتغاء لأن الزوجة بزواج عرفي هي زوجة شرعا ورواجها حلال ويقره الدين وفي لم يقره القانون فالمرأة هذا الرواج زوجة لرجل ولا بد لها لو انتفى تزوج بأخر أن تنطق من الأول وتعتد القعدة الشرعية وإلا لكان اتهامها بالزنا والجمع بين زوجين وخاصة إذا امتنع الزوج الأول إثبات ذلك بورقة أو شهادة أو شهود وفي سوء تصور من لتشريعات السرية لأنه لا سبيل إلى حماية المرأة التي تضطرها الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية للرواج العرفي ولذلك نشأ المشرع التنازل لحماية الأسرة وحماية ربيعة الرواج كنظام جنساني خطير وذلك بالاعتراف بورقة للزوج العرفي لا بالنسبة لحقوق الزوجة ولكن بالتنبيه بحقها في طلب الطلاق حتى مع الإنكار هذا مع العلم بأن القانون بالنسب حتى ولو كن من رواج عرفي.

(٢٢) دعوى الرد الكيدية :

نصت المادة ١٤٨ من قانون المرافعات على الأحوال التي يجوز فيها رد التقاضي وهي حالات وردت على مجيب الجسر فلا محل للقياس عليها

أو التوسع في تفسيره وليس في مجال شرحه، أو الحديث عنها^(١)

وكل ما يبين في مجال بحثه هذا هو عرض مشكلته لتكدام حق الرد في تعطيل الفصل في الدعوى، فالاحكام والقرارات القانونية المقررة بشأن رد القصاص ومخاصمتهم إنما وضعت لحسن سير مرفق القصاص والحفاظ على مبدأ حيده واستقلال القصاص ولم توسع لكي تستخدم كوسيلة لعرقلة سير الدعاوى أو الجحولة دون الفصل فيها وقد يستخدم لملوئ الرد لتحقيق هذه الغايات غير المشروعة حتى بالرغم من رفع حد الغرامة ورفع قيمة الكفالة ورفع رسوم دعاوى الرد حتى أصبحت رسوم الرد مائة جنية ورافعت الكفالة لواجب إيداعها عند التقرير بالرد إلى مائتي وخمسين جنيها بعد أن كانت خمسة وعشرين جنيها وريبت في هذا الأسس إلى مائة جنية بعد أن كانت عشرين جنية، وفي هذا الأقصى إلى ألف جنية بعد أن كانت مائة جنية وقد تصل إلى ألف وخمسمائة جنية إذا كان طلب الرد مبنياً على الوجه الرابع من المادة ١٤٨^(٢) ونعتقد أنه بصدد التعديلات الجديدة فإن موجة الرد قد انصرفت إلى حد كبير بحيث أصبح من يستخدم الرد كوسيلة لإطالة النزاع لا يقدم سوى بضعة أملايح لأن دعوى الرد تنظر على وجه السرعة كما أن القوانين وصيغ قوود جديدة تمول دون تحقيق أهداف التلاعب إذ أن رد القاصي وفي كان يوقف مؤقتاً استمرار نظر الدعوى التي أتمه إلا أن خصم طلب الرد لا يضار كثيراً حيث أصبح نظر الرد يتم أمام دائرة من دوائر محكمة

(١) راجع في تفصيل هذا الموضوع مؤقتاً رد ومقابلة أعضاء هيئات القضائية من ٩٥ وما بعدها طبعة ١٩٨٧

(٢) راجع في التعليق على نصوص الرد للمجلة كتاب الأستاذ المستشار مصطفى مجدى مرجع، رد ومقابلة القضاء في ضوء الفقه والاحكام القضاء - طبعة ١٩٩٥ ص ٥٩ وما بعدها

الاستئناف المرفعه من مستشارين كما أنه من بين القيود التي وصفت سدا
لذلك التلاعب النص على أنه لا يقل طلب رد مستشاري المحكمة التي
تتطلب طلب الرد كما أن استئناف الحكم في طلب الرد أصبح مرتبطا
بمستئناف الحكم في الدعوى الأصلية^(١)

(١) راجع مبادئ الممثلين مصطفى مجدى شرحه - المراجع السابق ص ٥٤.

الفصل الثاني

الدعوى الصورية

(٢٤) المقصود بالدعوى للصورية :

الدعوى للصورية يرد بها حرفة دعوى صحيحة أو للاعتناء على إجراءات أو تصرفات غير مشروعة وهي في النهاية تنق في نتائجها مع للدعوى الفكنية والدعوى الوهمية التي لا أساس لها من الواقع مثال ذلك تحاقق المالك في الحصول على رخصة بناء بأن يبدأ بتخصيص مكان من الأماكن لإقامة مسجد فهو بلا شك سوف يلقى المساعدة من جانب المسئولين وأهل الخير في حين يكون بحرفة الحقيقي مجرد البناء بقصد الاستغلال والدعوى التي يمسح فيها الروح والندة أو شقيقته يطالب بفقته منه لكي يتوصل إلى إيفاء النفقة التي تطالبها بها زوجته وإقامة دعوى جارية صورية في محاولة لإيقاف دعوى مدنية مقدولة مستقدا إلى قاعدة الجاني يوف المني 'وهكذا'.

(٢٥) دعوى البيع للصورية :

تحدث في العمل بيع صورية وبيع لحقرق متنازع عليها وذلك بهدف إدخال أصحاب الحقوق في نوازل ومتاهات يترتب عليها إبطال أحد التقاضي وسوف نورد فيما يلي مبادئ محكمة النقض بخصوص للدعوى الصورية وكيفية اثباتها وكذلك الدعوى الخاصة بالحقوق المتنازع عليها وطبقا لهذه المبادئ يمكن الاتجه إلى القضاء من كل صاحب حق لسرعة الحصول على حقه

(٢٦) أحكام محكمة النقض في الصورية والتفريع بشأن

الحقوق ،

حكم بأنه متى كان عقد البيع موضوع النزاع صوريا صورية مطلقة فومها الغش والغش لا يكون له وجود فكلوب، فتسجيله وعدمه سواء وبالتالي لا يكون هناك محل للمضلة بين تسجيله وتسجيل محضر صلح استدل به على علم المشتري بصورية عقد ثمليله البائع^(١).

وبانه إذا كان الحكم لا انتهى إلى عدم جدية عقد البيع وثلاطز المشتري في تقريره قد استدل على ذلك بقرار غير مسجل صادر من البائع في تاريخ سابق على هذا العقد ولا يتضمن أي إشارة إليه، فإن ذلك يكون استدلالا غير سائق لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم^(٢).

وبال المشتري يعتبر من العذر في أحكام الصورية بالنسبة للتصرف قصوري الصنكر من البائع إليه وله أن يثبت صورية هذه التصرف بغير الكتابة على ما جرى به قضاء محكمة النقض - فبدأ كل الحكم قد أجل الإقبت في هذه الحالة بغير للكتابة فانه لا يكون في حاجة إلى مبدأ ثروت بالكتابة ولا جنوى من النعي عليه بما يورده في أسبابه بعد ذلك فهو تريد^(٣) وبأنه متى انتهى للحكم إلى اعتبار عقد البيع عقد صوري مساقرا لعد حقيقى فانه إذا رتب على ذلك أن العقد الذي ينفذ فيما بين المتعاقبين والخلع العام أو العقد الحقيقي - أي ورقة الصند - يكون قد طبق للمادة ٣٤٥ من قانون المدني تطبقا صحيحا ولا يمنع من نفاذ هذا العقد الحقيقي في حق المشتري أن يكون قد وضع يده على المبيع إذ أن وضع

(١) لطن رقم ٢٤٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٥٦/٧/٩

(٢) لطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٣

(٣) لطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢١

بده في هذه الحالة لا يعود لي يكون مطعماً من مظاهر سر للصورية^(١٥) ولنغير حسن النية لي يتسكك بلعقد للظاهر متى كان هذا العقد في مصلحة ولا يجوز لي بحاج المصطفى برفقة غير مسجدة، تقييد صورية تحت البائع متى كان يعلم بصورية ذلك العقد^(١٦).

وبالنسبة للحقوق للمتلزح عليها فقد حكم بطله لما كالت المادة ٤٧٢ من القانون المدني تحظر على المحامين التعامل مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يتولون للنطاق عنها سواء كان التعامل بأسمائهم أو باسم مستعار وألا كان العقد باطلاً. فإذا كان الثابت من عقد البيع أن النطاق قد اشترى العقار المتنازع فيه بصفته ولها طبيعياً على ونديه القاصرين وهما ليس من تضمنهم الحظر للولود بالمادة المذكورة فلا يكون العقد باطلاً إلا إذا ثبت أنهما كانا اسم مستعاراً لوالدهما الطاعين الأول فإذا كان الطاعين قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن للحكم المستأنف الذي كده الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كان اسم المشتري مستعاراً من عدمه، وكان ذلك تفاعلاً جوهرياً بتغير به وجه الرأي في الدعوى قبل لحكم المطعون فيه إذا اعتل الرد على هذا الدفاع وقضى بالبطلان دون التثبت من أن المشتري كان اسماً مستعاراً للطاعين بالمقصود وخطأ في تطبيق القانون^(١٧) كما حكم بطله يشترط في تحريم شراء المحامي للحق المتنازع فيه - وفقاً لما تنفذه عبارة الملتين ٤٧١، ٤٧٢ من القانون المدني - لي يكون المتنازع على الحق جدياً وقائماً بالفعل وقت الشراء سواء طرح أمام القضاء أم لم يطرح بعد، فلا يكفي لإبطال

(١٥) قطن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ في جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٦٢.

(١٦) قطن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٦ في جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٧١.

(١٧) قطن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٦١.

السبع أن يكون الحق المبيع قبل النزاع أو محتملاً للنزاع بشأنه أو يقوم عليه نزاع جدي ولكنه يكون قد انتهى وألغى عند حصول الشراء، كما يجب علم للمحامي بفتح النزاع في الحق أن كل مجال التطبيق هو نص المادة ٤٧١ لو يكون وكيلاً لم الحق المتنازع فيه ويشترطه من وكله و الدفاع عنه وذلك بصدد أصل نص المادة ٤٧٢^(١) وأحكام يلى معاد لنص في المادتين (٤٧١)، (٤٧٢). من القانون المدني وعلم ما أصبحت عنه المنكسرة الإلزامية - أن جزءه حذر بيع الحقوق المتنازع فيها لعمل القضاء والمحامين هو للبهل المطلق الذي يقوم على اعتبارات تتصل بالنظام العام^(٢).

وبلن النص في المادة ٤٧١ من القانون المدني على أنه "لا يجوز للقضاء ولا لأعضاء القبة ولا للمحامين أن يشكروا بسمائهم ولا باسم مستعار الحق لمتنازع فيه كله أو بعضه إذ، كس النظر في النزاع يدخل في اختصاص المحكمة التي يفترون أصالهم في ذكورها وإلا كس البيع باطلاً والنص في الفقرة الثانية من المادة ٤٦٩ من ذلك القانون على أن يعتبر الحق متنازعا فيه إذا كان موضوعه قد رفعت به دعوى أو قلم في شأنه نزاع جدي" يدل على تحريم شراء القضاء أو أعضاء القبة والمحامين وغيرهم من أعوان القضاء الحقوق المتنازع عليها إذا كس النظر في النزاع بشأنها يدخل في اختصاص المحكمة التي يفترون أصالهم فسي ذكورها وإلا وقع البيع باطلاً بطلاناً مطلقاً سواء أفتروه بسمائهم أو باسم مستعار ويعتبر الحق المبيع متنازع عليه في الحالتين الأولى إذا رفعت به دعوى كانت مطروحة على القضاء ولم يحصل فيها

(١) المحن رقم ٨٧ سنة ٧٢٠٠/٥/١٥

(٢) المحن السابق.

بحكم نهائي وقت البيع واكتانية أن يقوم في شل ثحق المبيع نزاع جدي و
 يصنوي أن يكون النزاع مصعبا على أصل الحق أو انفصالة، وأن فصل
 محكمة الموصوع في كون الوقائع التي أثبتتها وانرتها مؤدية أو غير
 مؤدية إلى اعتبار الحق المبيع متكررا فيه خصص لرقابة محكمة للنقص
 باعتباره مسألة قانونية تنطق بته اير الأركان القانونية لحكم لفقرة الثانية
 من المادة ٤٦٩ من القانون المدني ألفة البيان^(١) وحكم بأنه وأن كس
 الخاص في المادة ٤٧٢ من القانون المدني على أنه لا يجوز المحاسب أن
 يتعاملوا مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يقولون
 الانفاغ عنها سواء كل التعامل بأسمائهم أو باسم مستعار وإلا كان للعد
 باطلا، إلا أنه لا يوجد ما يمنع إنا انتمى النزاع في الحق أن يتعامل
 المحامي به مع موكله بعد أن أصبح الحق غير متنازع فيه^(٢)

(٢٧) تلاعب المؤجر لمضايقته للمستأجر :

يحدث في بعض الصارات المعقمة منذ ثلاثين أو أربعين سنة وتكون
 أجرة وحدتها بسيطة بطبيعة الحال أن يقوم المؤجر بتأجير مدخل
 الصارات ليونيكات أو محلات صغيرة (فانزيت) وهي تؤدي إلى وجود
 إشغالات في المدخل تعوق السكان ونقل من الانتفاغ الذي يحصل عليه
 المتاجر نتيجة مد مدخل المنزل أو تصيقه وذلك لإرهاب للمستأجرين أو
 إكراههم على ترك الأعيان التي يستأجرونها .

ولعل في مثل هذه الأحوال هو قهام للمستأجر المضروب برفع دعوى
 طرد ضد مستأجر البروتك أو الفاترمة حتى لو كس تحت بده حد إيجار

(١) ملن رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٨٤/٥/٢٠

(٢) ملن رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٨٩/٦/١٢

من المالك لأن المقرر على ما جرت به أحكام القضاء أن مداخل
المعابر مخصصة أصلاً للترافق بها من غير السكن ولأن وجود بورتيكو
يعوق أو يكاد يمتنع حدوث هذه المصلحة ولأن القوانين السماكن تقترب يستثنائي
يطبق في الحدود التي شرع من أجلها ولأنه ليس من تلك الحدود مصالح
مستأجري البيوت كفتح.

(٢٨) تحاليل صاحب البناء المخالف بإنشاء مسجد :

يحدث في العمل أن يتعذر على مالك عقار تسبب أو لأخر إدخال
العراق وعلى الأخص الماء والكهرباء أو يكون لدى المالك مشاكل مع
الصيراتب والموائد فيسند إلى تخصيص الدور الأرضي الموازي لمسطح
الأرض كمسجد ثم يشرع بعد ذلك في بناء ما يريد من طوابق ويعيم بعد
مستقلاً المسجد بعيداً عن باب المنزل العمومي فهذا العمل يندرج على
تحاليل القانون وينطوي أيضاً استقلال الدين في تحقيق مأرب شخصية
دينية ومن هنا فلي بالإمكان رفع دعوى ضد هذا المالك تكشف هذه
الألأعاب ونرى أنه يحق للجهات الإدارية وقف هذا البحث خصوصاً و
أنه يشترط في المسجد وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ووفقاً
لأرجح الأحوال في مذهب أبي حنيفة ظروفيه أنه تعالى ونقطاع حق العبد
عنه فن كان علواً تحته سفل مملوكه أو كان سفل فوقه علو مملوكه فلا
يصير مسجداً لأنه لم يخلص له لتعلق حقوق العباد به بعين الصلاة فيه
ولأن في وجود مسكن أو مستقل فوقه أو تحته ما ينفي تعظيمه وعلى
هذا لا يخرج من ملك صاحبه ولو جعل بابه إلى الطريق العام وعرضه عن
مسكنه فله أن يهبه وإذا ملك يورث عنه ويستلح عبدة في ثبوت
المسجدية للمكان بقول وزارة الأوقاف وإنما بالتطبيق شروط المسجد عليه

بحسب لوائح الأول في مذهب أبي حنيفة^(١).

(٢٩) رفع دعوى إدارية صورية للاستفادة منها في جنحة متداولة:

كثيراً ما يلاحظ في العمل خصوصاً في قضايا التنظيم والإسكان أن يصدر حكم جنائي ضد مالك عمار بتعزيمه وإدانته بتهمة البناء بدون ترخيص أو تغطية بناء قائم بدون رخصة تغطية أو إزالة إشغالات أو نحو ذلك فيعتمد المصادر ضد الحكم الجنائي بالمبادرة إلى استئناف أمام محكمة التمييز المستقلة وفي نفس الوقت يقيم شكلاً أمام محكمة القضاء الإداري بطلب إلغاء القرار الإداري الإيجابي أو السلبي (أو كانت طبيعته) الصادر من جهة الإسكان وطلب شفا مستعجلاً يوقف تنفيذ هذا القرار إلى أن يقضى في موضوع الإلغاء - ووالله مثل هذه الدعوى بعدم بقاء أثر احتمالات كسبها ضئيلة جداً ولكن بمجرد ما يسجل صحيفة الطعن بمحكمة القضاء الإداري يحصل على شهادة من جدول المحكمة تفيد أن هناك طعن بالإلغاء على القرار الذي هو موضوع الاتهام ويقوم هذه الشهادة الرسمية إلى محكمة الجحج المستأنفة طالباً إما للتأجيل لما بعد الفصل في الطعن الإداري أو إيقاف الدعوى الجنائية تعلين أو على أدنى القروض بطلب وقف تنفيذ الحكم الجنائي استناداً إلى هذا الطعن الذي يبدو في ظاهره أنه طعن جدي يصعب معرفة الهدف من وراء رفعه

وإذا كانت الكثير من المحاكم الجنائية تسحب لعل هذا الدفاع فإن كذلك بعد من الدوائر لم تلتفت للمس الإداري واعتبرته غير منتج في القضية الجنائية ومضت في نظر الدعوى وانتهت فيها إلى الحكم إما

(١) الطعن العدلي رقم ٢٤٥ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩ من ١٧ من ٢٠٢٩

بالاستئيد أو تسجاعة أو إيقاف التنفيذ طبقا لظروب ووقائع القضية
المطروحة

(٣٠) رفع الاستئناف صوري :

إذا حصل أحد طرفي الخصومة إلى حكم في دعواه فإنه غالب ما يكون
أمره من أن يظل يخطأ المعجل إلى قليل ما تتوفر شروطه في الدعوى
الموصوعية وقليل ما تقضي به المحاكم درجة أنه من النادر أن يتم
التنفيذ بحكم ابتدائي ما لم يكن ميعاد استئنافه قد انقضى وحصل الصائر
لصالحه الحكم على بعدم حصول استئناف وهذا الموضع نادر أما العكس
فهو كما قلنا الحصول على حكم غير مشمول بالاعتد المعجل فنجد أن
الصائر صده الحكم يقرم بالاستئناف ويعمد إلى التحويل في بعض الأحيان
بالمتولين أو إسقاط من كان طرف في الدعوى أمام أول درجة أو يعد إلى
عدم تقديم أصل المصطفة أو غير ذلك وعلى هذا الأساس يكون رفع
الاستئناف وسيلة لإطالة أمد التقاضي خصوصاً إذا تبين أن الحكم
المتألف صدر على وجه صحيح وأن من المرجح تأييده.

(٣١) كيفية المواجهة :

أولاً : إذا تبين أن هناك مخالفة للنصوص قانون المرافعات كالمادة
٢٢٧ أو ٢٣٠ أو ٢٣٦ فإنه يمكن للخصم المقام صده الاستئناف
الكيدي أن يدعى بعدم قبوله أو عدم جوره أو ببطأه صحيفته
ويصر على حجز الاستئناف للحكم في هذه النوع.

ثانياً : تبين المادة ٢٤٠ مرافعات على أنه تجري على الاستئناف
القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق

بالإجراءات أو بالأحكام ما لم يقضي القانون غير ذلك ومعد
هذا النص أنه يجوز للرفع باعتباره الاستئناف كإن لم يكن إذا لم
يتم إعلانه خلافاً، الثلاثة أشهر الأولى من تاريخ إيداع الصحيفة
قلم الكتاب

ثالثاً : في حالة تعدد المستأنف عدم تقسيم العمل القضائية ومطلب التأجيل
لهذا لغرض أكثر من مرة فإن من حق المحكمة أن تقص في
الاستئناف بمقتضى الأصل الأول للمودع ملف الدعوى مع
مسورة الجدول كما أنه من حق المحكمة تخيير المستأنف أن
وقف الدعوى وفقاً جرائها

رابعاً : في حالة تعدد المستأنف عدم اختصاص بعض من كانوا خصوما
في أول درجة فمن حق الخصم المتضرر طرأ في مرحلة
نظر الاستئناف أن يحصل على تصريح من المحكمة بإدخال من
لم يدخل في صحيفة الاستئناف مع مطالبة المحكمة بتفريغها.

(٣٢) رفع دعوى صورية لضم دعوى متداولة :

لقد يمسد الخصم الذي يضيق عليه الخلق في الدعوى المتداولة إلى
رفع دعوى كيدية لا أساس لها بغرض طلب ضم هذه الدعوى المتداولة
خصوصاً إذا استشر أن المحكمة على وثائق حبرها للحكم وأنه يستند
كلية التأجيلات والمطالبات.

" مثال ذلك : ملأه رفع دعوى إخلاء ضد مستأجر تسمى على المادة
٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ التي تلمس على حق الامتداد لقانوني قولاً
بأن هذا المستأجر ليس من بين الأشخاص الذين ورد ذكرهم في النص
والذين يستفيدون بحق الامتداد لقانوني حيث أنه من أقرب المستأجر

الأصلي المجرور باسمه العقد ولكنه لم يكن يقف معه مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر وبعد أن تناولت الدسوق وصدر فيها حكم تحقيق فتضح منه أن شاغل العين (المرفوع ضده دعوى الإخلاء) لا يتمتع بحق الامتلاك واستنصر هذا الخصم وهو المدعي عليه في دعوى الإخلاء أن تحكم من المرجح أن يصدر ضده بالإخلاء فيقوم برفع دعوى ضد ورثة المرحوم (المستأجر الأصلي) على أساس أن له الحق في فترة ويطلب من المحكمة الإخلاء منه وهي تتصل بموضوع دعوى الإخلاء ويرعى أنه كل يملك للمستأجر الأصلي قبل وفاته لأكثر من علم فإذا استجابت المحكمة للخصم فإن أحد التقاضي سيتولى.

* مثال آخر : مؤجر رفع دعوى ضد مستأجر بطلب إخلائه لأنه أجز جزءاً من العين لأخر فيقوم هذا الآخر بعمل عقد شركة صوري بينه وبين المستأجر ويضلل كطرف في الدعوى مما يتسبب في بطلان الإجراءات.

(٣٣) طرق التوجيه :

(١) يطالب المؤجر من المحكمة بتجارب الفاضل شاغل العين (في المثال الأول) ويصمم على عدم اللزم والحكم في الدعوى بحالتها ويوضح للمحكمة أن ضم الدعوى غير منتج.

(٢) يستطيع المؤجر في المثال الثاني إثبات صورية لشركة بكافة طرق الإثبات خصوصاً وأنه لا يحتاج بعقد الشركة لأنها غير مشهورة وغير مقيدة بالسجل التجاري أو المحكمة المختصة والقاعدة أن المؤجر لا يحتاج بهذا العقد ما لم يشهر هذا مع الأخذ الاعتبار أنه قد صدر حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٤ لسنة ١٥ قضائية دستورية بجملة ٩٦/٧/٦ بعدم دستورية انعقاد عقد الإيجار

التدريس في المحل التجاري.

(٣٤) استصدار أمر وقتي في غيبة الخصم .

نصت المادة ٢٧ منقذات على أن قاضي الأمور الوقتية في المحكمة الابتدائية هو رئيسها، أو من يقوم مقامه أو من ينتدب لذلك من قضاتها وفي محكمة المواد لجزرية هو القاضيها^(١)

وقد وريثت نصوص الأوامر على عرائض في الباب العاشر من قانون المرافعات في المواد من ١٩٤-٢٠٠. وقد نصت المادة ١٩٤ المستبدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ على أنه في الأحوال التي ينص فيها القانون على أن يكون قيب للخصم وجه في استصدار أمر يقدم عريضة بطلبه إلى قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة المختصة من مستحقين مطلقين ومستعجلة على وقائع الطلب وأسائره وتعين موطن مختار للطلب في البلدة التي به مقر المحكمة وتضع بالمستندات المؤيدة له^(٢)

وقد عرفت محكمة لتقص الأوامر على عرائض بأن الأوامر التي يصدرها قضاء الأوامر الوقتية بما لهم من سلطة ولاتية وذلك بناء على الطلبات المقدمة إليهم من ذوي الشأن على عرائض وتصدر تلك الأوامر في غيبة المحصوم دون مسبب بإجراء وقتي أو تحفظ في الحالات التي تقتضي بطلبها السرعة أو المناقشة دون مسبب بأصل الحق المتنازع عليه ولذا لا تخور تلك الأوامر حجية ولا يستند القاضي لوقفي سلطته بإصدارها ليجور له مخالفتها بأمر جديد مسبب^(٣). ويلاحظ أن هذا الحكم صدر في ظل المادة ١٩٤ قبل استبدالها بالقانون ٩٢/٢٣ لسنة ١٩٩٢

(١) - د. رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٠ في الجلسات ١٨/١٢/١٩٧٨ - راجع كتاب (طلبات استصدار الأوامر على عرائض طلبية ١٩٩٤ من ١٠ و ١١).

حيث كان يجوز استصدار الأمر على عريضة في الأحوال التي يكون فيها المصمم وجهه في استصداره أما الآن فإنه لا يجوز منحور الأمر إلا بناء على نص في القانون ويقصد بالقانون هذا أي تشريع ينص على حالة استصدار الأمر على عريضة على وجه التحديد.

(٣٥) رفع دعوى جنائية لإيقاف دعوى مدنية متدوئة:

نصت المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المعلقة قبل رفعها أو في أثناء السير فيها، على أنه إذا أوقف الفصل في الدعوى الجنائية لجوز الفصل في الدعوى المدنية، فهذا النص يقرر قاعدة "الجنائي يوقف المدني" أي أنه إذا رفعت الدعوى الجنائية قبل أو أثناء انقضاء أمام المحكمة المدنية تعين على هذه الأخيرة أن يوقف الفصل في الدعوى المدنية حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية.

وهذه القاعدة هي النتيجة لحجية الجنائي فيما يتعلق بوقوع الجريمة ويوصفها القانوني ويسببها إلى فاعلها^(١) ويلزم لتطبيق هذه القاعدة شرطان أولهما أن تكون الدعوى الجنائية قد أقيمت قبل أو أثناء نظر الدعوى المدنية وثانيهما أن تكون الدعوى الجنائية والمدنية ناشئتين عن واقعة واحدة وهناك شرط ثالث تشترطه بعض المحاكم في فرضها وهو اتحاد الخصوم في الدعويتين الجنائية والمدنية^(٢).

^(١) نقض محلي ١٩٧٢/١٢/٢ - مجموعة لمكتب القاضي س ٢٤ رقم ٩ ص ١٢٠٦

^(٢) راجع تفاصيل هذا الموضوع مؤلفه الجماعة المباشرة وصرفها في لقرون المتغيرات.

(٣٦) ميلاد محكمة التفاض :

حكم بالى النص فى المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا رمست الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية بسبب الفصل فيها حتى يحكم نهائيا فى الدعوى الجنائية المرافعة قبل رفعها أو السير فيها للحج بدل على أن المشرع رأى كمنفعة لازمة لبدء عهد التقاضي المدني بالحكم الجنائي في الموضوع المشترك بين الدعويين وهو وقوع الجريمة وسببها إلى ما عطاها وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات أنه ينص على المحكمة المدنية وفي الدعوى المدنية تنتظرا للحكم النهائي الصادر في الدعوى الجنائية طالما أثبتت الدعوى الجنائية قبل أو لقاء سير الدعوى المدنية وطالما توافرت وحدة السبب بالى تكون الدعويين ذاتين عن فعل واحد والى بتحقيق ارتباط بينهما يقتضي أن يترتب لقاضي المدني صدور حكم نهائي في الدعوى الجنائية لتقاضي صدور حكمين مختلفين عن ذات الواقعة من محكمة جنائية وأخرى مدنية وهذا الحكم منطبق بالنظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة التفاض وتنص به المحكمة من نداء نصها، وكل الذين من الأوراق أن قضية الجلحة رقم ٨٧٥ لسنة ١٩٨٥ مسر لتل تصرفت أنهم المطعون عليه بارتكاب نصب وبمسند شريك بدو رصد للطاع والى القضية لعدة قامت الدعوى الجنائية فيها قبله والى النزاع بين الطرفين في الدعويين الجنائية والمدنية بدور حول إصدار الشيك ومدى تعلقه بسداد ثمن الشقة موضوع عقد البيع وكل الحكم المطعون فيه قد أقيم قضاء برفض طلب البيع على مجرد القول أن عقد البيع تضمن ما يقيد مسدد الثمن دون التحقق من مدى قيام الارتباط بين الدعويين المدنية والجنائية أو يحرم بيعت توافر

الشروط اللازمة لوقف الدعوى الأولى لحين الفصل في الثانية رغم ما يختلف عنه لوراق الدعوى في ما الخصوص لأنه يكون صحيح بمختلفة القانون وللقصور في التسبب به يوجب نفيه^(١).

(٣٧) وضع المشكلة وكيفية علاجها :

قد يريد الخصم في دعوى منبهة متدولة أن يمتطأ ويطلب إجراءات التقاضي خصوصاً إذا استظهر أن مسار القضية قد بات في غير صالحه - فيجوز إلى رفع دعوى جنائية بمقتضى جثة مباشرة أو بلاغ إلى مأمور المصيط بشأن جريمة متصلة بموضوع الدعوى المدنية المتدولة فتتحيل النيابة الأوراق إلى المحكمة الجنائية أو تكون الدعوى الجنائية قد رفعت من الخصم المماطل بالطريق المبطل ثم يطلب من المحكمة المدنية بإيقاف الفصل في الدعوى استناداً إلى قاعدة الجنائي يوقف المدني التي سبقت الإشارة إليها في الفقرتين السابقتين.

* مثال ذلك : أن يرفع زيد دعوى لفسخ عقد بيع شقة محرراً بيده ويكر تأسوا على قيام بكر بدفع باقي الثمن طبقاً للمواعيد المحددة في العقد وحين يحسن بكر أن المحكمة المدنية في سبيلها للحكم بفسخ العقد ومصادرة العيوب لصالح زيد يقوم بكر برفع دعوى مباشرة بتهم فيها زيد بأنه باع عينا ليست مملوكة له وليس له حق التصرف فيها وهي جريمة ملحقة بجريمة النصب المقررة بالمادة ٣٣٦ع وبعد تداول الدعوى الجنائية يحصل على شهادة رسمية بهذا التداول ويختمها إلى المحكمة المدنية التي تخطر دعوى الفسخ ويطلب وقف الدعوى لحين الفصل في

(١) المعلن رقم ٨٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٩٠ - راجع كتاب - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى سبق الفصل فيها عمدة ١٩٩٦ بد ٧٠ من ٨٤ وما بعدها.

الدعوى الجنائية وبذلك يتحقق له ما أراد من المماطلة وبإلقاء خصمه
 وحل هذه المشكلة فإن بإمكان ريد أن يثبت للمحكمة المدنية صحة ملكيته
 للعين المبيعة وأنه قدر بكر قبل الفسخ وأن الدعوى الجنائية ما رفعت إلا
 بعد إقامة دعوى الفسخ المدنية وبقصد عرقلة الفصل فيها وأن شروط
 الدفع غير متوفرة وبصمم على حجب دعواه المدنية للحكم إذ لا يوجد ما
 يقتضي إيقاف الفصل فيها وإذا نجح في الإثبات أمكنه قطع السبيل أمام
 خصمه ورد قصده المبرر عليه أم إذا أخفق فليس أمامه من سبيل سوى
 الإصرار على سرعة الفصل في الدعوى الجنائية التي سيكون مصيرها
 البراءة بطبيعة الحال وفقاً لهذا لتصور ويستطيع بعد ذلك أن يطلب
 خصمه المماطل بالتعويض عن إساءة استعمال التقاضي إذا كان له وجه
 فصلًا عن الحكم به بطلباته في دعوى الفسخ المدنية.

وعلى نحو ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض^(١)

^(١) راجع في شروط هذه القاعدة ونسبة الجدلي على الخطي، عالياً الدفع بعدم قبول جواز
 نظر الدعوى سبق الفصل فيها طبعة ١٩٩٦ قرات ٢٠ وما بعدها .

الفصل الثالث

الدعوى الوهمية

(٣٨) ماهية الدعوى الوهمية :

الدعوى الوهمية هي دعوى لا تستند إلى أي أساس من الواقع ولم تكن واقعها يستند في قيامها إلى الفلوس أي أنه يسفر بصرى الفلوس ابتغاء خلق نزاع وهمي لا وجود له وذلك بهدف عرقلة الفصل في نزاع جدي هو خصم فيه أو له مصلحة في عرقلة - والفرق بين الدعوى الوهمية والدعوى لصورية أن الأخيرة لها وجود حقيقي أي أساس من الواقع لأنها ترفع بهدف التعيم على الدعوى الأممية التي لا يريد المتلاعب أن يتم الفصل فيها وقد سبق الإشارة إلى أمثلة للدعوى الوهمية - ونشير بإيجاز إلى بعض الدعوى الوهمية التي يخطئها رافعها من قطع وهي كثيرة في العمل ككل يصطنع الشخص مستند (عقد إيجار أو عقد بيع) ثم يرفع به دعوى لعرقلة الفصل في الدعوى الحقيقية^(١).

(٣٩) الأمر الوقفي بالحجز التحفظي بناء على دين وهمي :

في ضوء ما ذكرناه بإيجاز بشأن الأوامر على عرقلة وطبيعة إصداره فإنه يحدث في العمل أن يتم شخص سند دين (كميالة أو سند أدنى مثلاً) بمبلغ معين ضد خصمه يرسم له بدقيقه بهذا المبلغ ويرفق بالسند أصل إيداع على يد محضر بأداء قيمة هذا السند الصوري (غالباً ما

^(١) ومطعم الدعوى الوهمية تكون مختلفة وأنها جرح شقة مصطنع بخرن القسط والابتزاز - راجع ما سبقي بقسم الثاني للكتاب.

يجد مثل هذا الإنشراح اهتماماً من المرسل إليه) ويقدم الطالب على عريضة
 يستصدر أمر على عريضة طبقاً للمادة ١٧٢ تجاري و ٢١٦ مراقب
 بالحجر التحفظي على خصمه ورغم أن هذا الحجر ليس ذا قيمة عملية
 خصوصاً بعد أن يثبت المحجور ضده أن السند مرور ويتخذ الإجراءات
 القانونية ضد الخصم الكيدي كما أن هذا الخصم مطالب برفع دعوى الحق
 وصحة التمس خلال ثمانية أيام من تاريخ الأمر رغم كل ذلك فإن الحجر
 على الخصم إجراء ضار به خصوصاً إذا كان تاجراً وهو ما يجعل هذا
 الأمر الضار بناء على أوراق صورية ومرورة مسألة مزعجة.

(٤٠) طرق المواجهة :

(١) سبادر إلى القول بأنه إذا صدر أمر وتقي بالحجر التحفظي
 ومهما كان سند الدين (مروراً أو صورياً أو كيدياً) فإن
 المحضر القائم بالحجر يتعين عليه أن يعضى في توقيع الحجر
 على سبيل التحفظ (من هنا كان اسمه حجراً تحفظياً) أي أنه لا
 سبيل أمام الصادر ضده الأمر بفتح المحضر من توقيع الحجر
 ولا يجوز للمحضر أن يعرض الأمر على القاصي الأمر إذا
 اعترض الموقع ضده على أمر الحجر وكل ما يمكن عمله أن
 يسجل في محضر الحجر استنكاه فيه واعتراضه ويسجل أن
 سند الدين مرور أو صوري ومطعون عليه بالتزوير (في كل
 مروراً) وكل هذه الملاحظات من جانب المحجور عليه لا
 توقف إجراءات الحجر التحفظي كما أن المأجل (الخصم
 المتلاعب) غير ممنوع من حضور توقيع الحجر التحفظي فله
 أن يحضر بشخصه أو بوكيل عنه.

٢) بمجرد الانتهاء من إثبات المحجور عليه لاعتراضاته يتسلم بطبيعة الحال صورة من معصم الحجر ثم يقوم برفع دعوى تزوير على سند الدين (أو كلى مروراً) أو دعوى عدم الاعتداد بالحجر واعتباره كلى لم يكن.

٣) أن كل من يترتب على المعجز للشخص هو مجرد للتشهير إذا كلى سند الدين وهما ومن الطبيعي أن دعوى بطلان الحجر أو عدم الاعتداد به أو دعوى تزوير للسند سوف تقار مع الدعوى التي قد يرفعها الحاجز الكيدي بثبوت وصحة الدين.

٤) عني الخصم المتضرر من هذا الإجراء الكيدي أن يطلب من المحكمة تحقيق سند الدين وطلب الحكم على حصه (مستصدر الأمر لوقتي) بتقصي الغرامة المتصوص عليها بالمادة ٣٢٤ من المرات المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وهي الغرامة التي قد تصل إلى مائتي جنيه.

٥) للخصم المتضرر أيضاً أن يتخذ الإجراءات الجنائية ضد من استصدر الأمر لوقتي بدء على سند ثبت تزويره^(١).

٦) ومن المعلوم أنه لا منيل لعام أي إنسان لتجنب استصدار أمر وقته ضده لأن الأمور الوقتية تصدر في شعبة الصلح ضده الأمر وحتى يفرض أن شخص تلقى إنذاراً بسداد دين وهمي فمن أين له أن يعلم أن مرسل الإنذار سوف يستصدر أمراً وقته ضده وكيف يستطيع التكهّن بوقت تقديم هذا الأمر حتى يعرض دفاعه حتى يفرض أن قلبي الأمور الوقتية سوف

^(١) راجع مؤلفنا - الصفحة المباشرة - باب قسري - المراجع السابق.

يستمتع به وذلك نقترح أن يعدل لقانون بحيث ينص على ضرورة الفصل في التنظيم من الحجر في مدة وجيزة مع ريادة للعزامة المقررة. (٤١) دعوى إيقاف فصل العامل.

نص المادة ٦٦ فقرة أولى من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ على أن للعامل الذي يفصل من العمل بغير مبرر أن يطلب وقف تنفيذ هذا الفصل وعدم الطلب إلى الجهة الإدارية المختصة التي يقع في دائرتها محل العمل خلال مدة لا تجاوز أسبوعاً من تاريخ إحضار صاحب العمل للعامل بذلك بكتاب مسجل (وتحدد هذه الجهة الإجراء اللازم لتسوية النزاع وبإرادته يتم التوسية بين عليها) من حين الطلب خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ تقديمه إلى قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة التي يقع في دائرتها محل العمل أو قاضي المحكمة الجارية المختصة بشؤون العمل بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة في الأمر التي تشتت أو نشأ بها هذه المحاكم وتكون الحالة مشعرة بمنكرة من خمس نسخ لتصل إلى صاحب النزاع وحجج الطرفين وملاحظات الجهة الإدارية المختصة (٤٢).

والمستفاد من هذا النص أن العامل الذي يفصل بغير مبرر يمكنه أن يرفع دعوى إيقاف العمل إلى مكتب العمل للعرض الذي يحثها بعد بحثه إلى المحكمة العمالية بطلبه مستعجلاً وذلك إذا لم يتمكن المكتب من تسويتها وبإرادته العامل لحمله أو نصفية حسابه مع رب العمل ويحدث في العمل أن بعض العمال يكونون لأصحاب الأعمال

(٤١) إذا لم يحضر صاحب العمل كتابة تكرر مدة أسبوعاً مفتوحة للعامل الرجوع في تصحيح القانون للدعوى العمالية الصفحة من ٦٢ ٦٣ طبعة ١٩٩٩

(٤٢) انظر في شرح هذا الموضوع بالتفصيل مؤلف: الواهر في شرح قانون العمل الجديد سنة ١٩٩٩ من ٢٦٤ وما بعده.

ومستقلين بعد آخر من قانون العمل بعلينهم من الرسوم القضائية في كافة

مرحلة التأسيس وعمل من البداية، إلى أن

فيقدم للعالم المتعاقب إلى مكتب العمل بشكواه زاعما أنه فصل من العمل في الوقت الذي يكون فيه قد تعيب ببلادته للبحث عن عمل ليعمل أو لتجربة أي عمل جديد أو لاستخراج أوراق سفره للخارج أو لأي سبب من أسباب الغياب ومن الطبيعي أنه بعد أن يعود لعمله يحاسبه صاحب العمل على هذا التغيب يقول إن فيرد عليه العالم بالتوجه لمكتب العمل بشكواه وحين يستدعي صاحب العمل أمام المكتب وتقر أنه لم يفصله وأنه وقع عليه جراء الغياب فقط وهو الخصم يوم أو الاثنين مثلا ولأن العامل يعلم أن للمكتب قد فهمت النزاع بهذه التصوية المؤدية وأنه سوف يقوم بحفظ الشكوى يتوجه في اليوم التالي زاعما أن صاحب العمل أمر على فصله ويريد أيضا أن صاحب العمل فصله لأنه لها مكتب للعمل وإذا استدعي رب العمل مرة أخرى فربما يأتي للدعوة وربما يتناقص وحينئذ يتوجه إلى المكتب بإجالة الشكوى أمام القضاء وغالبا ما يحصل العامل على حكم بإيقاف تنفيذ قرار فصله وإلزام صاحب العمل بإدائه أجره من تاريخ الفصل المزعوم حتى تاريخ أول جلسة في الموضوع فيظل يتقاضى أجرا بلا عمل ويقوم دعوى الموضوع (تعويض عن النفس المتسقة) ويكون أنه لتحقيق بعض آخر أو قام بتغيير أموره - ولأنه أن القاصي المستعمل الذي يحكم بوقف تنفيذ قرار الفصل ليس له شأن بهذه الألاعيب ولا يعلم صديقه شيئا لأن أوراق النزاع تكون أمته وصحفا من طواغرها أن العامل كل يعمل لدى صاحب العمل ويلجأ كذا وإلى الشكوى ما دامت قد أحلت من مكتب العمل إلى معنى ذلك أنها بحثت وإلى التصوية قد فعلت وإذا لما كانت قد أحلت إلى المحكمة.

(٤٢) كيفية مواجهة هذه المشكلة:

يعتبر على صاحب العمل أن يتوجه في المرة الثانية بمكتب العمل ولعمري الشرع لا يمنع له لكي يثبت أن العامل هو الذي ترك العمل من تلقاء نفسه وأنه لم يفصله وأنه حين أبدي استعاده لقبوله بعد تقديم شكواه الأولى فإنه لم يحضر وأنه يستهانه بملأه ومن حقه تسجيل هذه الشهادة بدون جلف ومن مواء أمام مكتب العمل أو للشرطة - كما أن صاحب العمل يستطيع إندبر العامل على يد محضر بالعودة بتسليم نفسه للعمل يوم كذا ساعة كذا ولا يعتبر متعيب بدون إذن وبحق صخ غده في حالة عدم حضوره في الموعد للمحضر يقوم بتحرير مذكرة بذلك في قسم الشرطة التابع له ليسجل عليه هذا الكيد والتواطؤ وإذ أثبت صاحب العمل أن العامل يعمل لدى جهة أخرى { فطرح عدم أو حاص أو خكوسي } فإن من حقه الاستشكال في الحكم العسالي ويتعين على محكمة الأشكال أن توقف التنفيذ خصوصاً إذ كان الإلحاق قد تم بعد صدور الحكم المستعجل بإيقاف قرار الفصل.

(٤٣) رفع الدعوى ممن ليس له صفة:

يجب لقبول الدعوى أن تكون للمدعى صفة في رفعها وصاحب الصفة هو نفسه صاحب الحق للمدعى به ومن يمثل كوكيله بالاتفاق أو النائب عنه بحكم الشرع أو العصاء وكذلك دائنوه بما بهم من حق في مباشرة دعوى المدير^(١) وبهذا المعنى يقال مثلاً رفع فلان هذه الدعوى بصفته

(١) راجع المواد ٢٣٥ وما بعدها من القانون المدني إلى الدعوى التي يملكها الدائن من يمسحها باسم منبه القصاص - محرق هذا المدير (الدعوى المبلغة والدعوى التولية ودعوى الصورة)

الشخصية أو بصفته وكيلًا عن فلان أو فيما عليه أو بصفته وليًا على ابنه
القصير^(١).

وقد حكمت محكمة النقض بأن الدفع بعدم قبول الدعوى لاعتدال الصفة
منها للمادة ١١٥ من قانون المرافعات دفع موضوعي بجور إيدأوه في له
حالة تكون عليها الدعوى ولكنه ليس من النظام العام فلا تحكم به المحكمة
من تلقاء نفسها ويتعلق الدفع هنا بالقرينة اللازمة لسماع الدعوى وهي
الصفة والمصلحة وتلحق في رفع الدعوى^(٢).

(٤٤) أمثلة لدعوى مرفوعة من غير ذي صفة :

يحدث في العمل أن يقيم أحد الأشخاص دعوى جبر .
في رفعها، ولكنه يستغل نصا تشريعيًا يلزمهم بوجود هذه الصفة .
على ذلك كثيرة منها

* مثال (١) : أن يرفع دائن دعوى على منبته فيسخر

شخصًا من طرفه بناء على دين وهمي بمقتضى عقد أُلني أو
يرفع دعوى بهد، اثنين غصوري أو يرفع دعوى .
جائزة طبقا للمادتين ٢٣٥ و ٢٣٦ من القانون المدني .
إضراراً باللائق الحقيقي الذي سوف يجد من يلائمه في الضمحل العام لمبته وقد يصحب
عليه إثبات صورية أو كذبية الدعوى التي رفعها ذلك الشخص المسخر
من قبل المبتدع.

* مثال (٢) : شخص يعمل في الخارج أصدر توكيلا عاما رسميًا لأحد

(١) محمد هاشم فهمي ٢٣٨ من ٣٦٧ المرجع السابق.

(٢) الطعن المدني رقم ١٤٥ لسنة ٤٥ جلسة ٧٨/٣/١٥ والظمن قسري رقم ١٥٢ لسنة
٤٦ في جلسة ١٤/٢٦/١٩٨٠م.

أقربيه وهو في نص الوفاة شريكه في ملكية قطعة أرض وذلك لإقامة بدء فوقه من عده وحذاب طيف للاتفاق المعهود بينهم وبعد عوبته من الخارج فوحى شريكه بتلاعب ولم يقدم له كشف حساب بمخفقه هباتر بالعاء التوكيز وأجطره رسميا بذلك بموجب حذاب مسجر موسى عليه ثم أبعده بإسدار على يد محصر إلا أن هـ الشريك تواف مع آخرين وحرر عقود بيع سورية لوجعات العفار سابقه على تاريخ البعاء للوكالة وهكذا تصرف في ملك شريكه بدون أن تكون له صفة هي هذه التصرفات السورية ودام هؤلاء للمشتريين السوريون يمتاز عة صاحب الحق بحجة لهم حصو التيه

مثال (٣) شخص توفي وترك تركه من بين اعيانه شركة تجاربه فقام بعض الورثة الآخرين بوصع يدهم على الشركة وهدمو طلب إلى لتسجل التجاري بتعديل اسمها واحتوا هي شريك سوريا من قبلهم براس مال وهمي مثبت على لاورق قطع بلإيهام بأن هذه للشريك المسخر أصبح صاحب حق ويمتلك في رأس مال الشركة وهي اعيانه هضم الورثة الآخرين الذين جرب هذه التصرفات السورية من ورائهم بالطعن على هذه للشركة السورية مع ما يبع ملك من جرداءات تقاصي مسطالب لأكثر من ثلاث سنوات حتى أثبتوا أن هـ للشخص الذي سخر كشريك ليست له صفة.

(٤٥) طرق المواجهة

يمكن في هذه الأحوال لصاحب الحق أن يبيع الصرق الأتية كله أو بعضها

فولاً أن يعتب من المحكمة تحقيق تدب في المثال الأول وذلك لبيان

سببه وسنده وغير ذلك مما تختص به محكمة الموضوع.

ثانية : أي يطالب برفض العريضة للقضية على الفور في المثال الثاني وتحييس نفسه حارساً لإدارته أو تعيين حارس من الجند مع رفع دعوى حساب موضوعية.

ثالثاً : الطعن بالصورية في المثالي وهي من المسائل التي يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البيعة والقرائن.

رابعاً : إذا ثبت التواطؤ يمكن اتخاذ الإجراءات الجزائية ضد الخصم المسؤول ومن شركه على أساس تهمة النصب وهي تدخل صفة غير صحيحة بقصد الأضرار وذلك إما بإبلاغ النيابة أو الشرطة أو برفع دعوى جنحة مباشرة وهو ما حدث فعلاً بالنسبة لواقع المثال (٣) حيث حكم على هؤلاء الشركاء في الشركة الصورية بما فيههم الخصم المسخر بالحبس بتهمة التآمر صفة كاذبة (مادة ٣٣٧ عقوبات) وقد حقق هذا الإجراء نتائج إيجابية كما أثبتت دعوى حراسة وحكم فيها برفض الحراسة على شركة المورث بما فيها الشركة وعين حارس من الجند.

خامساً : وفي الأحوال التي ينص فيها القانون على أن يكون للخصم وجه في استدلال أمر يقدم عريضة بطلبه إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة المختصة أو إلى رئيس الهيئة التي تنظر للدعوى وتكون هذه العريضة من مستنسخين منطوقتين ومشملة على وقائع الطلب واستيفاء وتعيين موطن مختار للطلب في البلدة التي بها مقر المحكمة وتشفع بها قسيدات لمزيدة بها

(مادة ١٩٤ من المعلقة المعدلة بالقرارات رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢)
 فيبدو كأن هناك وجه لاستصدار أمر على عريضة فإنه يمكن
 لصاحب الحق أن يطلب من قاضي الأمور الوقفية ما يريد من أنه
 كليل بالمحافظة على حقه وذلك في ضوء النص مخالف للتكرار.

(٤٦) رفع طعن نقص كيدي :

ولم يقتصر فتلاعب والكيد على مرتبط التقاضي الأولى أو الثانية بل
 أصبحت هناك طعون بالنقص وخصوصاً في المولد الجنائية الهند منها
 التأكيد للخصم وعلى سبيل المثال شخص أنهم بإصدار شيك بدون رصيد أو
 بتهمة تهديد أو بأي تهمة وأدعى خصمه مدنياً أمام محكمة جرح أول درجة
 أو أن صاحب الحق أقام الاتهام بطريق الادعاء المباشر (جرحه مباشرة)
 وحكم على المتهم بالإدانة (بمس أو غرامة مثلاً) فاستأنف وتليد الحكم في
 الاستئناف وحتى يفرض أن دائرة الجرح المستأنفة أمرت بإيقاف تنفيذ
 الحكم فلما الإدانة على أي حال تعطي حق المدعي الكيدي في التعويض
 أمام المحكمة المدنية المختصة لتقدير التعويض النهائي فإن الحصول عملاً
 أن محكمة التعويض تطلب صورة رسمية من حكم محكمة جرح أول
 درجة وحكم محكمة الجرح المستأنفة كما تطلب شهادة بعدم حصول طعن
 بالنقض على الحكم لأن حكم جرح المستأنفة وإن كان نهائياً حائزاً لحيوية
 الدسيء المحكوم فيه فهو ليس بالآلة قوة الأمر المقضي ولا يصبح كذلك
 إلا بفوت مهلة طعن عليه بطريق النقض أو يصدر حكم من محكمة
 النقض ومن هنا نجد أن المحكوم عليه يلجأ إلى عمل طعن بالنقض بأمر
 تقرير واستئلا لأية أسباب لكل ما يهدف إليه هو أن يثبت أمام محكمة
 التعويض أن هناك طعناً بالنقض على الحكم الجنائي وبالتالي لم يصبح بالآلة

وتتطلب محكمة التعويض المبنية توجب دعوى التعويض أو توقفها تطبيقا على صدور حكم النقض وهو لا يصدر كما يعلم كل مشتغل بالنقض، إلا بعد مدة غير قصيرة خصوصا بعد أن وصلت أرقام الطعون في قضايا النقض الجاني في عام ١٩٦٤ على منزل المعتل إلى أكثر من عشرين ألف طعن بل تجاوزت هذا الرقم في السنة التالية مما أدى معه إلى الطعن بالنقض أصبح مرحلة تلتها من مراحل التقاضي وهو ما يدعو إلى علاج حاسم من جانب المشرع بحيث تكون هناك ثمة وسيلة سريعة لعدم قبول طعون للنقض التي تبدو من ظاهرها أنها رفعت بقصد التأكيد أو إطالة أمد المدازعة التي يتوقف تفصل فيها على كلمة محكمة النقض.

الفصل الرابع الإعلانات الملصقية

(٤٧) القلاع في الإعلانات :

• نصت المادة (٦) من قانون المرافعات على أن كل إعلان أو تنديد يكون بواسطة المحضرين بدء على طلب الخصم أو فلم الكتاب أو المحكمة، ويقوم الخصوم أو وكلائهم بتقديم الإجراءات وتنظيم أوراقها للمحضرين لإعلانها أو تنديد كل هذا ما لم يتصل القائلون على خلاف ذلك ولا يسأل المحضرون إلا عن خطئهم في القيام بوظائفهم*

• ونصت المادة (٧) على أنه لا يجوز إجراء أي إعلان أو تنديد قبل الساعة السابعة صباحاً ولا بعد الساعة الخامسة مساءً ولا في العطلة الرسمية (إلا في حالات الضرورة ويحدد كتابي من قاضي الأمور الوقفية).

ونصت المادة (٨) على أنه إذا تراءى للمحضر وجه في الاستماع عن الإعلان وجب عليه عرض الأمر فوراً على قاضي الأمور الوقفية ليأمر بعد سماع طالب الإعلان بإعلان الورقة أو بعدم إعلانها بما يرى إنهائاً عليها من تخيير والطالب أن يتظلم من هذا الأمر إلى المحكمة الابتدائية في غرفة المشورة لتفصل نهائياً في التظلم بعد سماع المحضر والطالب

• ونصت المادة (٩) على أنه يجب أن تشمل الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها على البيانات الآتية .

(١) تسريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الإعلان.

٢) اسم الطالب ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يملكه
ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه كذلك إلى من يعمل لغيره.

٣) اسم المصغر والمحكمة التي يعمل بها

٤) اسم المعلن إليه ولقبه ووظيفته وموطنه في أي لم يكن موطنه
مطلوباً وقت الإعلان فأكد موطنه كلاً له.

٥) اسم وصلة من سميت إليه صورة الورقة ودفعه على
الأصل بالاستلام.

٦) توقيع المصغر على كل من الأصل والصورة.

* ونصت المادة (١٠) على أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى
الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في
الأحوال التي يبينها القانون وإذا لم يجد المصغر الشخص المطلوب إعلانها
في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل
في خدمته أو أنه من المالكين معه من الأزواج والأقارب والأصهار.

ونصت المادة (١١) على أنه إذا لم يجد المصغر من يصح تسليم
الورقة إليه طبقاً للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها عن
التوقيع على الأصل بالاستلام أو عن تسليم الصورة وجب عليه أن
يسلمها في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو لعمدة أو شيخ البلد الذي يقع
موطن المعلن إليه في مقره حسب الأحوال.

وعلى المصغر خلال أربع وعشرين ساعة - أن يوجه إلى المعلن إليه
في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه أن الصورة سميت
إلى جهة الإدارة، ويجب على المصغر أن يبين ذلك كله في حيزه في
أصل الإعلان وصورته، ويعتبر الإعلان منتجاً لأثره من وقت تسليم

الصورة إلى من سمت إليه قانونا.

* ونصت المادة (١٢) على أنه إذا لوجب القانون على الخصم تبين موطن مختار فلم يفعل أو كان بيانه ناقصا أو غير صحيح جاز إعلانه في قلم للكتاب بجميع الأوراق التي يصح إعلانها في الموطن الأصلي أو المختار، ولم يختار خصمه بذلك صحح إعلانه فيه وتسلم الصورة عند الإقتضاء إلى جهة الإدارة طبقا للمادة السابقة.

* وحددت المادة (١٣) في فقرتها العشرة الجهات التي تسلم إليها الإعلانات كالمولسة والأشخاص العلمية والفكرية والفنية والمهنية والأجنبية والفراد القوات المسلحة وبحرة فمع وحددت شروط الإعلان في النتيجة العلمية وأهمها ألا يكون للمعلن إليه موطن معلوم في مصر أو يكون قد غادر موطنه إلى جهة غير معلومة.

ولمستفاد من النصوص السابقة فتي رأينا عرضها كاملة لمعرفة كيف بحثت القلاع والانتداب حول هذه النصوص ومن أهم الأمثلة العملية لطرق القلاع في الإعلانات القضائية ما يلي:

- ١) الإعلان في محل إقامة وهي بالاتفاق مع المختص.
- ٢) الإعلان في محل المختار على خلاف القانون مع إعطاء الإعلان الشكل القانوني.
- ٣) الإعلان في الموطن التجاري أو موطن فمع على خلاف القانون مع إعطائه الشكل القانوني.
- ٤) الإعلان في مواجهة النيابة العامة في غير الأحوال المقررة قانونا وذلك بعد تصوير الحالة على خلاف الواقع.
- ٥) تعدد عدد مطابقة لبيانات الصورة المعلقة في الأصل.

- ٦) تعدد الإعلان في مكان متعلق مع العلم بذلك.
- ٧) تسليم صورة الإعلان أثناء عرض من طرف صاحب الورقة المعلقة على أنه من السلكتين للمعلن إليه.
- ٨) امتناع المحضر عن الإعلان بالتواطؤ مع الخصم في حالة لا تستدعي الامتناع وذلك بقصد تفويت ميعاد محير أو فرصة معينة على طالب الإعلان.
- ٩) إعلان شخص متوفى.
- ١٠) إسهامات امتناع المراد إعلانه على غير الحقيقة بالتواطؤ مع المحضر.
- ١١) الإعلان في قلم الكتاب.
- ١٢) التلاعب في إعلان العرض والإبداع.
- ١٣) اكتفاء المحضر بتسجيل لأنه يتخاطب مع شخص واحد بكر اسمه ورخص الاستلام - والمحضر هو المصدق عليه.
- ١٤) تعدد تأخير الخطابات المسجلة التي يرسلها المحضر إلى المراد إعلانه لإحطاره بأنه سيلم الصورة لقسم الشرطة.
- ١٥) لا توجد أي ورقة من أوراق المحضرين ثبتت فيه بوضوح اسم المحضر الذي قام بالإعلان ومن النادر جداً أن يكون اسم المحضر مقروءاً (والنادر لا حكم له).
- ١٦) التأخير المتعمد في إعلان الورقة بهدف تفويت الفرصة على صاحب الإعلان لتقديمها في الجلسة المحددة ويقصد تأجيل القضية.

هذه بعض النماذج من الحالات لتلاعب التي تقوم بها بعض المتقاصدين عن طريقة كلائهم، بمساعدة جهاز المحصرين، فالمعروف أنه باتفاق المحصر مع أحد المحصرين يستطيع أن يعرقل الإعلان وذلك بالتعلل بأنه لم يستدأ، على المواد إعلانية وبالتالي تظل القصصا متدولة مدة طويلة ومن الممكن أن يعلن المحصر شخصاً آخر غير المطلوب ومن الممكن أن يتم، بعدم وصول الدعوى، وبعد ذلك ما يلاحظ كثيراً في العمل خصوصاً ولي الإجراءات أمام المحصرين كثرة لأي نزاع قضائي لا بد فيه من وجود طرفين أحدهما ينبغي أن يتم فيه الإجراء القانوني السليم والآخر لا يريد هذا الإجراء، كما أن مسؤولية المحصرين محدودة حيث لا بد أن لا عن خطئهم في القيام بوظائفهم (مادة ٦ / ٢ مرقعات).

ومن الصعب إثبات الخطأ على المحصر لأنه لا توجد ضوابط محددة بالنسبة لعمله وخصوصاً فيما يتعلق بإعلان الأوراق القضائية وقد قررت محكمة النقض بعض المبادئ فيما يتعلق بحالات بطلان الإعلان وهذه المبادئ يعطيها المحصر الذي يتلاعب أو يتواطأ مع المتقاضى ومن ثم يكون في ملأ من ارتكاب الخطأ الذي يستدعى المساعلة ولما يلي بعض هذه المبادئ.

(٤٨) أمثلة من أحكام محكمة النقض بخصوص إعلان الأوراق القضائية :

حكم بأن خلو صورة الصحيفة المعلقة من البيانات الخاصة باسم المحصر الذي باشر الإعلان وباسم الممثل وما إذا كان هو المراد إعلانه أو غير ذلك وصلته بمن منعت إليه الصورة وتاريخ وساعة حصوله لا

يترقب عليه البطلان طالما وردت تلك البيانات بأصل الصحيفة^(١).
 وحكم بأن حظر صورة إعلان صحيفة دعوى الشفعة من ترويج إعلانات
 لا يترقب عليه البطلان طالما تحقق الغاية من الإجراء^(٢).
 كما حكم بأن إبطال المسنبر إثبات وقت الإعلان لا يترقب عليه
 البطلان طالما أنه لم يدع حصوله في ساعة لا يجوز إجراؤه فيها^(٣).
 حكم بأن عدم وصوح اسم المحضر أو توقيعه بورقة الإعلان لا
 يترقب عليه بطلان طالما أن المعلن إليه لم يدع أن من قام بإجراء
 الإعلان من غير المحضرين^(٤).
 وحكم بأن عدم بيان المحضر اسم وصفة من سمت إليه صورة
 الإعلان من رجال الإدارة لا يترقب عليه البطلان^(٥).
 وحكم بأنه يجوز للمحضر إعلان المطلوب إعلانه مع شخصه في أي
 مكان إلا أنه غير مكلف بالتحقق من صحة من تسلّم الإعلان عنه ما دُم
 هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه فلازم ذلك بالضرورة
 أن يكون معظم الإعلان قد خوطب بموطن المعلن إليه^(٦).
 كما حكم بأن إعلان المستأجر في الموطن المعين يكتفي بالإجازة صحيح^(٧).

(١) لطنين رقم ٦٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢٢.

(٢) لطنين رقم ١٨٩٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩.

(٣) لطنين رقم ٩٨٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٠.

(٤) لطنين ١٠٦٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢.

(٥) لطنين السابق.

(٦) لطنين رقم ١١١٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٠.

(٧) لطنين ٥٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/١/١٨.

وحكم بأن الإعلان من المحررات الرسمية التي تسبغ عليها القائلون
الحجبة المصنقة على ما دون بها من أمور بأشدها محرراً في حدود
مهمته ما لم يتبين تزويرها ولا تقل المجادلة في صحة ما أثبتته المحضر
في أصل الإعلان ما لم يطلع على هذه البيانات بالتزوير^(١)

كما حكم بأنه متى أثبت المحضر في أصل ورقة الإعلان وصورتها
المعلنة اسمه ووقع عليها بخصائه فإنه يتحقق بذلك ما قصت إليه المادة
التاسعة من قانون المرافعات من وجوب اشتغال ورقة الإعلان على اسم
المحضر توقيعاً ولا يقال من صحة الإعلان أن يكون خط المحضر غير
واضح وصوحاً كافياً في خصص من نكر اسمه ولا يكون توقيعاً كذلك
طالما أن أحداً لم يدع أن من قلم بالإعلان ليس من المحضرين^(٢).

حكم بأن الإعلان في الموطن يكفي فيه تسليم الصورة إلى أحد
المقيمين مع المرد إعلانه حال غيابه وإلى المحضر غير مكلف بالتطبيق
من صفة من يقدم إليه لاستلام الإعلان ولا من حقيقة علاقته بالمراد
إعلانه^(٣).

كما حكم بأن اقتناع المحضر للقواعد المقررة في القانون لصحة
وصول الصورة إلى المعلن إليه يترتب عليه اقتراض وصول صورة
الإعلان إليه ولا يجوز خصص هذه الطريقة إلا بالمعلن بالتزوير على ما
أثبتته المحضر من إجراءات^(٤).

(١) المعلن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/٣١/١٩٤٢.

(٢) المعلن ٦٨٨ سنة ٦٠ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٩١.

(٣) المعلن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١ والمعلن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٢ ق جلسة
١٩٨٦/٦/٢٢

(٤) المعلن رقم ١٨٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١١/١٨/١٩٨٩

**وحكم بأن إجراءات الإعلان التي قام بها المحضر بنفسه أو وقعت
تحت يده بصره اكتسب صفة قرسية ولحق هذا عدم وجواز إثبات عكسها
إلا بالطعن عليها بالتزوير ولأن الاكتفاء بطلب ضم التحقيقات التي أجريت
مع المحضر لإثبات عدم صحة ما نونه من بيانات بورقة الإعلان غير
كاف للثبوت من صحة وحجية هذه الإجراءات^(١)**

**كما حكم بأن إثبات صحة واسم من تسلّم الإعلان في ورقة الإعلان
عدم لزومه عند الامتناع عند استلامه إذ امتناع من وجد المحضر عن
ذكر اسمه أو صناعته كثره إلزام المحضر بتسليم الإعلان لجهة الإدارة في
الحالتين^(٢)**

**وحكم بأنه إذا ثبتت المحضر أن المسكن كان مغلقاً وقام بتسليم صورة
فإن الإعلان إلى ملوحي القسم وأخطر المعلن إليه بذلك فإن الإعلان على
هذا النحو يكون قد تم صحيحاً وإنه للمادتين ١٠، ١١ مرفعات^(٣).**

وبعد فهذه مجرد أمثلة لما استقرت عليه أحكام محكمة التفتيش وهي كما
رأينا تتسند في إحطال الإعلان ولا يخفى على القاصي مدى صعوبة
إجراءات الطعن بالتزوير على لورائق المحصرين وصعوبة الإثبات
وطول الوقت الذي ربما يستغرق أكثر من موسم قضائي كما أنه لا يحل
أن يترك المحامي عمله الأصلي وقضيته الأساسية ويقوم قضياً بتزوير
فرعية تشغله وتصوب وقتاً وجهده لفضلا عن تعطيل الفصل في القضايا
موضوع هذه الإعلانات المطعون عليها وقد ثبتت التجربة العملية أنه في

^(١) لظمن رقم ٩٥ لسنة ٥٤ في دعوى شخصية جلسة ١٩٨٩/٢/٢١

^(٢) لظمن رقم ٥٧١ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٧/١١/١ - مصطفى مجدي مرجع - الأوراق

القضائية في مصر، لفته ولقضاء - صفحة ١٢٨

^(٣) لظمن رقم ٢٣٩١ لسنة ٥١ جلسة ١٩٩١/١/٢٧

حالة ظهور بادرة إهمال يمكن نسبتها إلى محصر فإن قلم المحضرين
وتفتيش المحضرين يتكلف معه وصولاً للمنى الخطأ حتى لا تتحمل وزارة
الحمل المسؤولية بل أن جهاز تفتيش المحضرين لم يعد يضيف إلى محصر
في أنقى السلم الوظيفي وهو ما حول هذا الجهاز وكما يقال يعق إلى
إسقاطه بصفة يصعب اختراقها ، باتت تصرفات الإهمال والخطأ ، قد تلو
الذي بلغ في كثير من الأحيان حد القزوير من الأمور التي يعاني منها
رجال القضاء أنفسهم وليس المتقاضين أو المحامين فحسب .

ولا يمكن إلا أن نقر هنا الصلوات لمصلحة المشكلات التي طرحناها
بخصوص تلاعب الخصوم في حلل مواجهة مشكلة المحضرين كحتاج
إلى دراسة ومقترحات نرجى الحديث عنها في الجزء الأخير من الكتاب
بعض من نكسور قد عرضنا أيضاً مشكلات التقيد وهي أضعاف مشكلات
الإعلان .

(٤٩) التلاعب في ضم المبررات :

الصورة أن يصدر حكم ضد شخص فيستأنفه ثم يتواطأ مع قلم الكتاب
أو قلم الحفظ للصلولة دون ضم المبررات (الحكم المستأنف وأوراق
القضية لدى محكمة أول درجة) ويتخذ التواطؤ صوراً منها أن يعلن
الكتاب إرسال الملف لمحكمة الاستئناف، ومنها أن يرفع المستأنف
المعاطل (الصادر عنه الحكم) دعوى في محكمة أخرى أو في نفس
المحكمة ويطلب ضم ملف القضية الصادر فيها الحكم المستأنف
(المبررات) فإذا استجابت له المحكمة (وغيلاً ما تستجيب) فإن استأنفه
الكودي يظل مكثولاً ويؤجل لضم المبررات عدة جلسات قد تستغرق أكثر
من موسم فصلي خصوصاً وفي تأجيلات تواتر الاستئناف تكون آجالها

واسمة في أغلب الأحوال ومن الطبيعي أن الخصم المضرور (المستأنف ضده) الحاصل على حكم أول درجة لا يستطيع تنفيذ مطالبه أن استأنفه مقدول وهكذا تطول الإجراءات دون أن يكون بإمكان المستأنف ضده أن يحسم النزاع في الاستئناف.

(٥٠) طرق المواجهة :

من حق المستأنف ضده (المضرور من تأجيل الاستئناف لضم المفردات) أن يطلب من محكمة الاستئناف تخريم المشيب وتكثرو الفرلة وتتصاعف كما يمكنه أن يتقدم بشكوى إلى السيد رئيس المتابعة بالمحكمة وهو أحد الضلعا أو مستشارها فيأمر بإرسال الملف مع أحد الحجاب وصلو له لأمين من الدائرة التي تنظر إلى الاستئناف وإذا فرض أن المفردات صمدت لقضية أخرى فعليه أن يقدم إلى السيد رئيس الدائرة الستى أصدرت قرار الضم ويشرح له الظروف ويوضح عدم الارتباط ويكشف الأعباء خصمه - هذا إذا لم يكن قد اختصم في الدعوى التي صدر فيها قرار الضم أما إذا كان قد اختصم فعليه أن يثبته المحكمة من أول جلسة إلى هذا التلاعب ومن الطبيعي أنه بإمكان أيضا الشكوى لأمين هام للمحكمة أو مديرها العام أو رؤساء الموظف الموجود لديه المفردات.

(٥١) ظاهرة تعطيل ضم المفردات في أواخر تقدير التعاليم :

إذا كان بإمكان الخصم المتضرر من عدم ضم المفردات أن يلجأ بالشكوى إلى رئيس المحكمة أو رئيس المتابعة ضد قلام الكتاب (وهي شكوى غلبا ما تؤدي إلى نتائج إيجابية) فإن المحامي الذي يحصل على أمر بتقدير تعاليم من نقابة المحامين للرعاية يعني الأمرين عندما يستأنف

موجودة بنقابة المحامين القرعية ولا سلطان على قسم النقابة بالمحكمة على أولئك الذين يعملون بالأعمال الإدارية بنقابة المحامين فيضطر المحامي صاحب المصلحة في ضم ملف الأمر أن يلهث وراء الملف من موظف إلى آخر وحتى يتمكن لأحد قسادة أعضاء النقابة أو للسيد النقاب فلا يجلي إلا مزيداً من العنت والمضيقات.

وفرى أن المحامي المتضرر بإمكانه بعد أن يسجل هذا التلاعب والإهمال على العاملين بالنقابة القرعية أن يلجأ لمقاضتهم بصفتهم الشخصية وهو أمر لا تصبح به فضلا على أن هذا المسلك يؤدي إلى مزيد من الجهد والوقت فهو يؤدي إلى أن تطلع جهات خارج النقابة على المثالب والأخطاء والتي هي في النهاية تحسب على جموع المحامين ولهذا فلا يسجل أمام المحامي المتضرر سوى إحضار خطاب للضم يده من أمين سر النقابة الاستئنافية والاعتراض مع الموظف المسؤول بالنقابة في البحث عن ملف الأمر ثم أخذه بيده مع أحد السعاة وتسلمه لأمين السر أما إذا تبين أن الملف مفقود وهذا ما يحدث في بعض الأحيان فهذه مسألة أخرى يتعين تحقيق فيها بمعرفة النقابة ومساءلة المنسب في ضياع الملف ويكون من حق المحامي المتضرر في هذه الحالة اتخاذ ما يشاء من الإجراءات وبإمكان المحامي المتضرر لوحتسا أن يطلب من محكمة الاستئناف تفريم المصيب ليا من كان.

(٢٠) التلاعب في الاستئناف القرعي :

كثيرا ما يحدث أن يستأنف الحكم من طرفي الخصومة كأن يكون رافع الدعوى الابتدائية قد طالب مثلا مبلغ خمسين ألف جنيه وقضت له المحكمة بمبلغ ثلاثين فيجوز له أن يستأنف كما يجوز لخصمه ذلك.

وكل ما تكون الدعوى مرفوعة بعدة طلبات فتعصي المحكمة الابتدائية في طلب واحد أو طلبين مثلا وترفض ما عدا ذلك من طلبات فهذا يعتبر رفع دعوى قد كسبها سببا ويعتبر المحكوم عليه قد خسرها كليا فيجوز لأول رفع استئناف بطلب للحكم أنه يتأكد بالطلبات التي حكمت بها معطيه أول درجة لصالحه والحكم له بالطلبات الأخرى التي رفضتها كما يجوز لخصمه رفع الاستئناف بطلب إفاء للحكم بكافة طلباته ورفض الدعوى.

وكما يحدث أيضا في لوامر تقدير التعويضات حيث يطلب المحامي مبلغا معينا فتصدر لجنة تقدير الأتعاب قرارها بأقل من هذا المبلغ فمن حق المحامي أن يطأفه ومن حق خصمه أيضا أن يستأنف بطلب رفضه، وهكذا فهي جميع الأمثلة يكون هناك استئناف وقد يحاول أحد الطرفين أن يماطل بالاستئناف الذي يقيمه ومن الطبيعي أن سم الاستئناف أمر واجب لحيث سير العدالة ولعدم صدور أحكام متضاربة ولكون مفردات الدعوى واحدة.

(٥٣) طرق مواجهة المشكلة :

من المقرر والجاري عليه عرف التقاضي أن الدعوى السابقة في الرقم هي التي تصمم إليها الدعوى التالية في الرقم وهذه القاعدة تطبق على الاستئناف، فالاستئناف يرفع بإيداع صحيفة قام الكتاب ويحدد رقمه فيها كمن هذا الرقم ٩٩ مثلا ثم تقيم استئناف مقلد من الخصم تال له في الرقم (حتى ولو كان تاريخ إيداعها واحد) فهي الاستئناف رقم ٩٩ هو الاستئناف الصادر ويتعين صم الاستئناف التالي له للدخلة التي تنظر هذا الاستئناف الصم رقم ٩٩ وقد تكون فترة التأجيل بين الاثنين وتسعة هذا يستطيع الخصم الذي يريد سرعة الفصل في الاستئناف أن يتنبه المحكمة

لذلك ومتى صم الاستئناف أصبح من الطبيعي سرعة الفصل ليهما. ولكن
 لا بد من ألا يتلاعب كل من أول الاستئناف أو الثاني أو الثالث أو رتبة أو قلم
 المحفظ أن يرسل المودعات إلى الاستئناف التالي (المصنوم) وهذا فتلاعب
 إن حصل ليس أنه أمر يذكر في تعطيل الإجراءات لأن الأول أو الثاني أو الثالث
 (المصنوم) سوف يضم إليه الاستئناف التالي بما فيه من مودعات والمهم هو
 التمتع من أن المودعات قد أرسلت لمعكمة الاستئناف ومتبعة بـ ١٥
 لأنها هي قواعده التي يعطل الفصل في الاستئناف إذا لم تضم وفي
 أحوال قليلة يبين أن المودعات (حكم أول درجة) في التفتيش القضائي
 وهذا يستعين على الخصم صاحب المصلحة أن يتحقق أولا أنها في
 التفتيش لأن ذلك قد يكون مجرد تلاعب آخر أو خدعة من جانب قلم
 المحفظ أو قلم الكتاب فإذا تأكد أنها فعلا في التفتيش فإنه يستطيع عن
 طريق محاميه مخبرة التفتيش الذي لديه الملف شراء كتابة أو بالاتصال
 الشخصي بكل محكمة الاستئناف تحتاج الملف مع تقديم ما يثبت وجود
 تداول الاستئناف ويحتج أن رغبة التفتيش التصل في سرعة الفصل في
 القضايا لا تقل عن رغبة المتقاضي صاحب المصلحة.

(٥٤) صورة أخرى للتلاعب في الاستئناف .

هذه صورة من واقع أمتته جنك في العمل حيث طلب أحد المحامين
 صدور قرار بتقدير أتعابه ضد موكله بمبلغ معين إلا أن لجنة تقدير
 الأتعاب بتقابة المحامين العرعية قدرت له مبلغا يقل عن المبلغ الذي طلبه
 فبادر باستئناف الأمر ملتهرا الفرصة عدم معرفة خصمه بتاريخ صدور
 الأمر حيث كان قد سبق إصدار القرار أكثر من مرة بمعرفة لجنة
 تقدير الأتعاب وكل المعلم صاحب طلب التقدير يتابع ذلك. ولم يكن

خصمه يتبع وحدهما أعلن لمحامي صحيفة الاستئناف لخصمه تعدد بالتلاعب مع قلم المحامين تسجل إجابة على العمدة وإعطائها جهة الإدارة وحينما كانت محكمة الاستئناف في أول جلسة لمحامي المستأنف بزيادة الإعلان تعدد إعلان خصمه بصورة حقيقية حتى حضر الخصم في الجلسة التالية التي تأجل لها الاستئناف وكل المحامي قد بغير أيضا بضم المعربات وما أتى خصمه لـحلاً للإطلاع والاستماع إلا أن المحامي المستأنف صمم على حجر الاستئناف للحكم واستجاب للمحكمة وحجرت الاستئناف للحكم وفي هذه الأثناء استأنف خصمه أمام دائرة أخرى ثم صدر الحكم في استئناف المعظم بتعديرات الأتعاب بالزيادة عما قرره اللجنة في الوقت الذي كان فيه استئناف الخصم متداولاً في دائرة أخرى ثم حضر المحامي في إحدى الجلسات ونزع بعدم جواز نظر الاستئناف (لستئناف خصمه) لسبق النص فيه وقدم صورة رسمية من استئنافه ثم حكم به بما لورد وبذلك قد قوت على خصمه جميع الفرض وأصبح للحكم بتقدير الأتعاب نهائياً حالاً حجية الشيء المحكوم فيه وهذا تجر الإشارة إلى أن خصم المعظم هو المعصوب بالدرجة الأولى لأنه أهل متابعة كمرور تقدير الأتعاب كما أهل متابعة الاستئناف حتى ولو كانت محكمة الاستئناف (الدائرة التي أقام المحامي استئنافه أمامها) قد استجابت وأجلت القضية للإطلاع كما طلب فإن ذلك لا يغير من الأمر شيء لأنه كان يتعين على هذا الخصم أن يثبت في محضر الجلسة بمجرد حضوره في جلسة إصدار الإعلان (وهي الجلسة الوحيدة التي حضرها) أن هناك استئناف مرفوعاً منه ويطلب أجلاً لخصمه للاستئناف المتداول المرفوع من المعامي باعتباره الاستئناف الضلم وهكذا يكون للتلاعب الذي تم قد حدث بإسهام من الخصم المتضرر من هذا التلاعب فلا يوسع إلا نفسه.

(٥٥) التلاعب في تحديد الدائرة والجلسة :

يقوم بتحديد الدائرة والجلسة في معظم المحاكم سواء في الدعاوى أمام أول درجة أو في مرحلة الاستئناف أقلام الكتائب وقليلا ما يشرف القضاة على هذا التحديد، باستثناء بعض النيابة التي يقوم فيها وكلاء النيابة بتحديد الجلسات في التلنج المبثورة على نحو ما سوف نورد في القسم الثاني.

ومن الطبيعي أن نفرا من القاضين بهذه الأقسام ليسوا فوق مستوى الشبهات ويحدث عملا أن تتغير دائرة بسرعة الفصل في القضايا فيحاول الخصم للمعطل الاعتداء عن نظر دعواه أو استئنافه أمامها كما قد يحدث العكس حين يبدو أن بعض الدوائر توجب أجلا وسعة أن يحد البعض إلى تحديد نظر دعاوهم أمامها - وذلك رغم ما هو معلوم من أن جميع المحاكم وجميع الدوائر تطبق قانونا واحدا ومبادئ واحدة لكن الغرض هو طبع المماثلة وإطالة أمد التقاضي ليس (لا وهنا نتجأ هذه النوعيات من الخصوم إلى طلب دوائر جديدها أو تحديد جلسة في وقت معين، والقضاء على هذه الظاهرة أمر بالغ السهولة إذ بإمكان صاحب المصلحة أن يتتبع تسلسل القضايا في الجدول لكي يتأكد من أن تحديد تاريخ الجلسة جاء بصورة عادلة شأن للقضايا السابقة على قصيته واللاحقة عليها فإذا وجد غير ذلك فطبع أن يشكر الموظف المختص إلى رئيسه أو إلى قاضى المتابعة بالمحكمة أما بخصوص تحديد الدائر فإنه لا مناص من التسليم بأن هذا التحديد ما دام لا يزال في يد أقلام الكتائب فإن شبهة التلاعب قائمة ولذا نقتراح أن يتم التحديد سواء الدائرة أو للجلسة بمعرفة أحد السادة القضاة أو على الأقل وضع ضوابط لأقلام الكتائب تحت رقابة قاضى

المتابعة أو رئيس المحكمة أو القاضي المختص بحيث يمكن معاملة من يخرج عليها من العاملين خصوصاً وأن هذا النظام قد سجع في المحاكم التي يتولى فيها أعضاء النيابة المدنية تحديد جلسات الجمع المباشرة ودولارها وهو نظام يمكن تعميمه في القضايا المدنية والتجارية وكافة القضايا الجنائية لا في نزاعات مبادئ فقط.

الباب الثاني

عرقلة الفصل في الدعاوى

الباب الثاني

عقلة الفصل في المعاوى

(٥٦) التلاعب في مرحلة تداول القضية :

لن انتمنسى الذي راجأ إلى الاختلاف حول تصور اقلون مستخدما هذه النصوص في الكبد والتلاعب لا يقتصر معلقه على مرحلة إقامة الدعوى الكيدية أو التصورية كما شرحنا في الباب الأول وإنما قد يعمد لوصفنا إلى سلوك هذا المملك في مرحلة تداول القضية بالمحكمة وهي ما نعرفه بمرحلة المرافعة، وهناك طرق وأساليب عديدة ملتوية ينجأ إليها مثل هؤلاء المتقاعسين بمعاونة وتخطيط وتكيد بعض المحامين ومن هذه الأساليب، التلاعب في المستندات وتسخير خصم التمثل لتعطيل الفصل في الدعوى أي استغلال حق التمثل المصوغ عليه في القانون للحيلولة دون الحكم في القضية المتداولة، وإثارة طلبات خارجة كيدية وربع دسوى هرجية والتلاعب في الشهود والتلاعب في مكاتب الخبرة وعرقلة حجز الدعوى للحكم بتقيد طلبات بفتح باب المرافعة لأسباب تبدو مهمة على خلاف الواقع والتلاعب في حضور الجلسات والتلاعب في الإثابة في العضور وغير ذلك من الأساليب التي نكتولها في التفرفت لتأقية مقترحين للحلول لمواجهتها.

وعلى هذا تصور لتداول هذا الباب في أربعة أصول :

الفصل الأول : إسامة استصال حق التقاضي.

الفصل الثاني : التلاعب في المستندات.

**الفصل الثالث : التدخل ، الطلعت الفلوسفة كوسيلة لإزالة إرث أدلت
التقاضي.**
**الفصل الرابع : استنال الأحكام التمهيدية في حرة العمل في
الدعوى.**

الفصل الأول

إساءة استعمال حق التقاضي

(٥٧) تمهيد :

في المثل هذه الألية والمبادئ والأحكام تحققت له بعد الإثارة إلى
مبادئ أحكام محكمة النقض التي أوجبتها فيه يتعلق بإساءة استعمال حق
التقاضي حتى يعرف إلى أي مدى يتعين على القاضي أن يلتزم بالصواب
الذي للحرر القانون والتي لكنها محكمة العليا وحتى يعرف صاحب
الحق أن يتمكن أن يرفع ضد خصمه المتلاعب دعوى التعويض استنادا
حق الانتحاء إلى القضاء.

(٥٨) إساءة استعمال الحق في تطبيقات محكمة النقض :

الأصل حسبما نص في المادة الرابعة من الترتيب المعدل من نطاق
المستولية عن تعويض الضرر هو وقوع خطأ وأنه لا خطأ في استعمال
صاحب الحق لحقه في جلب المنفعة المشروعة التي يتوخا له هذا النص
ولم خروج هذا الاستعمال عن دائرته الشرعية إنما هو استثناء من ذلك
الأصل فوردت المادة الخمسة من ذلك الترتيب حالاته وذلك نداء لا تخلف
ظاهر القواعد العامة متفرا غير أخلاقي إلحاق الضرر بالغير، وليس
من استثناء تلك الصور أنه يجمع بين صلب مشترك هو نية الإضرار
سواء على نحو إيجابي بتعمد السعي إلى مضارة الغير دون نفع بجنبه
صاحب الحق من ذلك أو على نحو سلبي بالاستهانة بالمصونة به بصوب
الغير من ضرر فادح من استعمال صاحب الحق لحقه استعمالا هو إلى

الزمن أقرب مما سواه بكل ما يبلغ قصد الإصرار العددي، ومن المقرر أن معيار الموازنة بين المصلحة الميئدة في هذه الصورة الأخيرة وبين الضرر الواقع هو معيار مادي أو مادي للموازنة المجردة بين التمتع والضرر دون نظر إلى الظروف الشخصية للمتقاع أو للمصروع بسراً أو علناً إذ لا تسبغ فكرة إساءة استعمال الحق من نوعي الشبهة وإنما من اعتبارات العدالة القائمة على إقرار أنه قد يجرى الحق والواجب^(١)

(٥٩) المسؤولية عن إساءة استعمال حق الانتجاع إلى القضاء:

حق الانتجاع إلى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة إلا أنه لا يسوغ لمن يكثر هذا الحق الإضرار به عما يصح له ولإعمالها استعمالاً كيدياً يستفاد مضارة الغير، وإلا حقت المساءة بالتعويض، وسواء في هذا الخصوص أن يكثر هذا القصد بذية جلب المنفعة لنفسه أو لم يكثر به تلك الذية طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه، فإذا كان الحكم بالمطعون فيه قد استخلص توفر ذية الإصرار وقصد الكيد لدى المدعى بطلبه إثبات إضرار المعلن عليه - فخصبه ذلك ليأمر بفساؤه في هذا الخصوص على أساس ما^(٢)

وحكم بأنه متى كانت المسكة قد استخلصت في حدود منطقتها الموضوعية من ظروف الدعوى وقرائن الحال فيها في دعوى الاسترداد التي رفعت من الغير وكفى فيها جميعاً بالرافض كانت دعوى كيدية أثبتت بالبحسار من المدعى والتواطؤ معه إصراراً بالمطعون عليه كما

^(١) طعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٦/١٩٨٥، المستطرد عبد المنعم الصولي
قضاء القضاة في المواد المدنية - المجلد الأول - رقم ١١٢ من ١٥٥، ١٥٦
طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٨/١٩٨٥ من ١١ من ٥٧٤ - المستطرد عبد المنعم
الصولي، المرجع السابق رقم ١٢٨ من ١٦٩

استأنف على كنية الدعوى التي رفعها الطاعن على المطعون عليه بمضمونه في التقاضي - غم - فضاء، جميع دعاواه السابقة ويستمتر في اعتصاف الأبطال موضوع النزاع رغم الأحكام المتعددة الصادرة عليه فإنه يكون في غير محله التمسك بالحكم. والتقصير في بيان ذلك، الخطأ في مسئولية الطاعن^(١).

وحكم بأن حق الانتجاع إلى القضاء مفيد بمرور سنة واحدة. ومشروعة فإذا ما تبين أن المدعي كان مخطئاً في دعواه ولم يقصد بها إلا مضارة خصمه والنكابة به فإنه لا يكون قد بشر حقاً مقرر في القانون بل يكون عمداً مخطئاً يجهل بالحكم عليه بالتعويض^(٢).

وحكم بأن المقرر وقت النص لقاعدة الخامسة من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن حق الانتجاع إلى القضاء - وشأنه حق الشكوى إلى الجهات العامة - وإن كانا من الحقوق العامة التي تثبت لسائر الأفراد لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما شرع له واستعماله استعمالاً كيدياً لابتغاء مضارة الغير وإلا حقت مساءلته عن تعويض الأضرار التي تلحق الغير بسبب إساءة استعماله هذا الحق^(٣).

وحكم بأن المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وأن حق الانتجاع إلى القضاء هو من الحقوق المشروعة التي تثبت للأفراد فلا يكون ممن استعماله مسئولاً عما ينشأ عن استعماله من ضرر للغير إلا إذا انحرف بهذا الحق عما وصح له واستعمله استعمالاً كيدياً لابتغاء مضارة

(١) لطن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١/١٠ - المودع السابق.

(٢) لطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٨ - س ١٦ من ١٧٩ - المكتب الفني.

(٣) لطن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٢.

الغير، كما أن حق الدفاع في الدعوى حق مشروع للمدعى عليه ولا يكون معسولاً عما يترتب من ضرر إلا إذا أساء استعماله - بالتقاضي فيه لو بالتحويل به - إصراراً يخصصه، وتقدير التصف والخطر في استعمال هذا الحق هو من اختلافات محكمة الموضوع متروكة لتقديرها تستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها دون معقب عليها في ذلك لمحكمة التفتيش متى قامت لخصاها على أسباب سائفة كافية لحمله ومؤدية إلى النتيجة التي فتى فيها^(١).

(٦٠) المسؤولية عن إساءة استعمال حق الدفاع :

نصت لمادتين الرابعة والخامسة من القانون المدني على أن من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون معسولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وإن استعمال الحق لا يكون غير مشروع إلا إذا لم يقصد به سوء الإضرار بالغير وهو ما لا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من استعمال الحق، وحققا لتناقض والندع من حق المحقوق المصلحة ولا يمال من يلج أبواب القضاء تمسكاً أو تردداً عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت انحرافه عن الحق للمباح إلى فلكد في الخصومة وقعت مع وضوح الحق انتفاء الأضرار بالخصم^(٢).

ووصف الأفعال بأنها خاطئة من مسائل للقانون التي تخضع لرقابة محكمة التفتيش^(٣). أما تقدير فهم للتصف والخطر في استعمال الحق وثبوت

(١) لطن رقم ١١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٠.

(٢) لطن رقم ١٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨ ولطن رقم ٢٥٧١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠.

(٣) لطن رقم ١٧٣٩ لسنة ١٩٨٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ ولطن رقم ١٩٩٦ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٩٦/١/٢٩.

لصعور الناتج عن هذا التصف والذى يلحق طالب التعويض ليه هو مما
تستغل به محكمة الدرس. ومع ما دلت قد كانت عناصره ووجه الحقبة
طالب التعويض فيه^(١).

كما ان العبرة في تحديد نطاق التساق في الدعوى وما يحد دورا له
بموضوع الخصومة المطروحة وما يستلزمه اقتضاء الحقوق المدعى بها
أو بلعها هو أمر يستل بنظره قاضي الموضوع بهور محب من محكمة
النقض متى أقام قضاءه على أسباب متينة^(٢).

(٦١) مرحلة الخصومة ومرحلة الدعوى :

الدعوى هي حق الالتجاء إلى القضاء للحصول على حماية قانونية
لحق المدعى به أما الخصومة فهي وسيلة ذلك أي أنها مجموعة الأعمال
الإجرائية التي يطرح بها هذا الإدعاء على القضاء ويتم به تحقيقه
والفصل فيه والقانون المدني هو الذي ينظم قواعد سقوط وانقضاء
للدعوى والحقوق بمضي المدة بينما ينظم قانون المرافعات قواعد سقوط
الخصومة، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن انقضاء الخصومة لا
يقترن عليه أي مسائل أصل الحق المطروحة به للدعوى الذي يبقى
مختصا في الفصل في القواعد المقررة في القانون المدني. وبما كان الأصل
أن التقاضي عن موالاة الخصومة يرتب بذاته مصلحة قانونية مشروعة
لكل خصم حقيقي فيها للتخلص منها حتى لا يظل مطلقا دون حدود
بإجراءات تحي أطرافها عن إكمال السير ليه خلال المدة القانونية فقد

(١) لندن رقم ٦١٠ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧ وقطن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٥ في جلسة

١٩٨٩/١٢/٢١

(٢) لندن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٢/٢/٢٤.

لجائز المشرع لأي منهم طلب الحكم بمنوطها أو انتقصائها حسب الأحوال
بأن لا يكون في هذا الطلب شبهة تعسف في استعمال الحق لاستناده إلى
مصلحة مشروعة وعدم معالته بأصل الحق المرفوع به الدعوى^(١).



(١) الملحق رقم ١٤٥٦ لسنة ١٨ ق جلسة ١٣١/١-١٩٨٠.

الفصل الثاني

التلاعب في المستندات

(٦٢) التحايل واللاعيب في تقديم المستندات :

رغم أن المادة ٦٥ من قانون المرافعات تقضى بأن المدعى عند تقديم صحيفة دعواه عليه أن يرفق بها جميع المستندات المؤيدة لها ومنكرة شارحة وأن المدعى عليه يلتزم في جميع الدعوى - عدا المستحجلة - أن يودع قلم الكتاب مذكرة برفعه يرفق بها مستنداته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل - إلا أن العمل يجرى على غير ذلك إذ بإمكان أي شخص أن يرفع دعوى ضد آخر (فيما عدا دعوى الاسترداد وبعض الإثباتات والأوامر الوقتية) دون أن يرفق بها أي مستند إذ يكفي أن يمسد رسم الدعوى ويتقدها بالجدول وقد دعوت المحاكم في السنوات الأخيرة (وخصوصاً بعد انتشار ظاهرة الدعوى الكيدية) ويبدأ على تعليمات من رؤساء المحاكم أو وكيل الوزارة لشؤون المحاكم بالتنبيه على أقلام الكتاب بعدم قيد أي دعوى بالجدول ما لم ترفق بها حافظة مستندات - ورغم وجاهة هذه التعليمات وسلامتها واتفاقها مع حكم المادة ٦٥ من لوائح سائلة النكر إلا إنها للأسف الشديد لم تنجح استغلالها ولدى ذلك إلى مشكلات جديدة وخلافات وتصادمات بين أقلام الكتاب والجدول وبين المتقاضين والمحامين والسبب أن هذا الأمر حين يركز على أشخاص يربون بهم برائة أو حيرة فضلاً عن ضالة مستوى التعليم الذي حصلوه (إذ جميعهم من حملة بعلوم التجارة أو الثانوية العامة أو معهد السكرتارية كما أن من بينهم بعض الإثبات التي يجهلون ألف باء لقانون)

وقد أدى ذلك إلى أن يصبح هؤلاء صغار الموظفين يتحكمون في قيد صحف الدعاوى بل وأصبح بعضهم يعطى لنفسه حق تقييم المستندات المودعة مع صحيفة الدعوى وأصر بعضهم على تقديم أصول المستندات مع أنه في نوعيات معينة من الدعاوى ربما لا تكون هناك مستندات كدعوى إثبات الحالة أو دعوى طلب سماع شاهد أو دعوى الاستفهامية فهي أغلب المستندات في مثل هذه القضايا يكفي أن تكون كاشفة عن صفة ومصاحبة صاحب الدعوى كما أن بعض الدعاوى تكون أصول المستندات الخاصة بها مودعة في قضية متدولة أو بتعبر سحبها من الحفظ ليسبب أو لأخر كما أن معظم الدعاوى المستعجلة تكون مستنداتها محدودة ولكن لأن العاملين بالملام الجدول والسكرتيرية ليست لهم دراية بأحكام القانون فإنهم كانوا في كثير من الأحيان يرفضون قبول الدعاوى دون وجه حق مما أدى إلى عرقلة العمل، وينتج عن ذلك أن هذا النظام وهذه التعليمات لم تعد تطبق.

وإذا كنا نزيد بلا شك ضرورة يرفق المستندات مع الدعاوى كما يقتضى بذلك القانون فإننا ندعو إلى تخصيص موظفين لهم خبرة ودراية وسعة الفهم تحت إشراف قضاة المحاكم والنيابات للتقييم بهذا العمل حتى يتم تحقيق التوازن بين سرعة إنجاز مصالح الناس من جهة وتطبيق للقانون من جهة أخرى وعدم أخذ المتقاضين قوى الفرية الصنة من أصحاب الحقوق بحريية الآخرين من المتقاضين سيئ للنية ويقع على فاسى الحكم هنا مهمة كشف الألاعيب والضرب على أيدي العابثين ذلك أن المحكمة لها مطلق الحق في رد القصد السيئ على أهله فإذا استبان لها أن المدعى بمسائل في تقديم المستندات رغم أن الدعوى كانت صالحة للفصل فيها فإنها تستطيع أن تحكم بإيقاف الدعوى جزاء للمدة التي تراها لها إذا كانت

المحاطة من جانب المدعى عليه فإنه بإمكان المحكمة تكميمه ثم مضاعفة
الغرامة ٦ م - يجوز للدعوى للحكم فيها بحالتها أي بظهورها مستندات
المدعى عليه فإذا حكم ضده فلا يلزم إلا نفسه.

ومن حق الخصم هنا استعصم التمسك والتلاعب لن يسلط عنه الضريبة .
من المعركة ويصر عليه فهي تتفق مع أحكام القانون.

(٦٣) تعدد تجزئة للمستندات لإحاطة أمد التقاضي :

الأصل كما رأينا عملاً بالنص المادة ٦٥ من قانون أن تكون الدعوى
جاهزة بمجرد قيدتها وإيداع صورتها بملحوظات وذلك برفاق مستندات
المدعى بها ومع ذلك ويفرض أنه لم يودعها عند رفع الدعوى قبل القانون
بحسب عليه أن يقدم كل ما لديه من مستندات في يوم جلسة أو على الأقل
في جلسة (عادة الإعلان) إذا لم يحضر المدعى عليه بأول جلسة ولم يكن
قد أعلن لشخصه ولكن الذي نراه في الفصل أن المدعى يعتمد تقديم
مستنداته مجردة على مراحل فإنهم يقدّمونها في الجلسة الأولى أو الثانية
ويطلب أجلاً لتقديم باقي مستنداته ويكون هدفه من ذلك إطالة مرحلة
التقاضي خصوصاً إذا كانت الدعوى أصلاً كيدية، وهنا نرى أن بإمكان
خصمه أن يطلب من المحكمة (إذا هي لم تتصرف من نفسها) تطبيق نص
المادة ٩٧ من قانون المعنلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ والتي جرى نصها
على أن تجري المرافعة في أول جلسة وإذا قدم المدعى أو المدعى عليه
مستنداً كان في إمكانه تقديمه في العياد المقرر بالمادة ٦٥ قبلته المحكمة
إذا لم يترتب على ذلك تأجيل نظر الدعوى فإذا ترتب على قبول المستند
تأجيل الدعوى حكمت عليه بغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيه، ولا تتجاوز
مائتي جنيه، ومع ذلك يجوز لكل من المدعى والمدعى عليه أن يقدم

مستنداً رداً على دفاع خصمه أو طلباته المعارضة^(١) وتحكم المحكمة على من يتخلف عن العملين بها أو من الخصوم عن إيداع المستندات أو عن القيام بأي إجراء من إجراءات المرافعات في الميعاد الذي حددته له المحكمة بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه ويكون ذلك بقرار يثبت في محضر الجلسة له ما للأحكام من قوة تنفيذية، ولا يقبل الطعن فيه بأي طريقة ولكن للمحكمة أو نقب للمحكوم عليه من الممارسة كلها أو بعضها إذا أبدى عذراً مقبولاً، ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أن يحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بعد سماع أقوال المدعى^(٢)

(٦٤) الطعن بالتزوير الكيدي على المستندات

بعد المدعى عليه في بعض الأحيان ومن قبل الكيد والند في الخصومة إلى طعن بالتزوير على المستندات المقدمة من المدعى كلها أو بعضها فهو في جلسة يدع المستندات بصف أجلا للإطلاع عليها وهذا حقه ثم يأتي في الجلسة التالية ويقرر بالطعن بالتزوير على مستند أو أكثر وهذا أيضاً حقه ولا تملك المحكمة مصادرته عليه وتسمعه أجلا لاتخاذ إجراءات طعن بالتزوير وإعلان شواهد ثم يجري تحقيق التزوير في الجلسات التالية التي قد تستمر أكثر من ستة وفي النهاية تأتي النتيجة في للمستند المطعون عليه سليم وعلى لمبدأ الفروض فإن المدعى عليه الذي مطلق خصمه وأرفقه طيلة هذه المدة لا يتحمل جراء ردعا لهم إلا غرامة رهيدة يوسع للشخص المعادي أن يتحملها وهي الغرامة المنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون الإثبات والتي يقضى بها على من يحكم

(١) المادة ٩٩ من لوائح المحلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٦

بمقوله حقه في الادعاء بالتزوير أو رفضه.

(٦٥) جهد الصور الضوئية للمستندات كوسيلة لإثبات النزاع :

ويحدث كثيرا أن يعتمد الخصم جهد الصور الضوئية للمستندات المقدمة من خصمه مع علمه الأكيد بأنها صور المعتمدات صحيحة ولكن الهدف من ديمه للحال هو الإيهام بالاعتقاد، ومعرفة الخصم أن جهد الصور الضوئية عادة قدمت ولم يجدها أصبحت حجة عليه وجاز للمحكمة الاستناد إليها كدليل للخصم أو عليه، ويستطيع المتقاضى الذي يريد قطع التسليم على هذا الأسلوب الحاصر من خصمه أن يقدم للمحكمة أصولا للمستندات لمطابقتها مع الصور المقدمة وهو أمر جائز ويحدث كثيرا في العمل خصوصاً إذا اقتضت المحكمة بحاجة صاحب المستندات الأصلية لضرورة تكميلها للمحكمة وفي هذه الحالة تصبح الصور الضوئية التي مطابقتها المحكمة شأنها شأن الأصل.

كما أنه يجوز للخصم في بعض الحالات إلزام خصمه بتقديم أي محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده وهذه الحالات هي :

أ- إذا كان القانون يجيز مطالبة بتقديم أو تسليمه

ب- إذا كان مشتركا بينه وبين خصمه ويعتبر المحرر مشتركا على الأخصر إذا كان المحرر لمصلحة الخصمين أو كان مثبتا لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة

ج- إذا استند إليه خصمه في أية مرحلة من مراحل الدعوى^(١).

* فمثلا : إذا كانت الدعوى المقدمة بين مؤجر ومستأجر وقدم

^(١) مادة ٢ من قانون الإثبات.

المستأجر صورة عقد الإيجار فقصده المؤجر لا نشيء إلا لمجرد التأكيد
فإن للمستأجر يستطيع أن يطلب إزالته بتقديم نسخة عقد الإيجار الموجودة
معه لأنه معرر مشترك بينهما ويحوى حقوقهما والتزاماتهما المتبادلة.

(٦٦) الزعم بأن المستندات مودعة في قضية متداولة :

بعد البعض من محترفي التلاعب والتكيد إلى القول بأن لديهم مستندات
عامة ومنتجة في القضية التي يراد بطلان نظرها وعرقلة للتوصل فيها ول
هذه المستندات مودعة في قضية أخرى متداولة وقد يكون هذا القول
صحيحاً وغالباً ما لا يكون كذلك.

* مثال ذلك : أن يكون هناك دعوى طلاق مثلاً ويرغم الزوج أن
وثيقة الزواج مودعة في دعوى نفقة أو دعوى طاعة أو دعوى ضم
صغير ويطلب الأجل نال الأجل بحجة استخراج صور رسمية أو نسخها
من القضية، وفي قضايا الإيجارات يرغم البعض أن عقد الإيجار غير
موجود أو أنه مودع في قضية أخرى وقد يطلب ضم هذه القضية وتكون
إجابة هذا مطلب متعذرة ومبتأجل أكثر من مرة لنفس السبب.

ونعتقد أن مواجهة هذه المشكلة أمر ممكن من خلال تبوؤ القائلين
المتطادة حيث أنه لا يجوز تأجيل الدعوى بنفس السبب أكثر من مرة ومن
حق المحكمة بل من واجبها إذا ما تأكدت من هذا التلاعب أن تأمر بوقف
الدعوى كجزاء إذا كان الخصم المماثل هو المدعى أو تأمر بالترسيم إذا
كان هو المدعى عليه أو تحكم فيها بحالتها وهي هذه الحالة فإن الخصم
الذي لم يقدم بمستنداته مستحكم صدد ولا يؤمن إلا نفسه بأنه هو الذي
تخاص في تقديم ما لديه من مستندات مؤيدة لدعواه أو لدفاعه وجدير
بالذكر أنه كلما يوجد مستند لا يمكن استخراج صورة رسمية منه بأي

مستند (بالمستند بعض المستندات النادرة) يمكن الحصول على صورة رسميه منه أو على نهاية من الجهة المودع لديها هذا المستند كما أن صورة للمستند قد تكفي في كثير من الأحيان خصوصاً إذا لم يجدها الخصم وإذا جدها من غير البلد والتأكد فهي المحذمة تمتطيع بصيرتها وسعة خبرتها أن تأخذ بصورة للمستند ولر على سبيل الاستدلال.



الفصل الثالث

التدخل والطلبات العارضة الكيدية

(٦٧) التدخل الكيدي :

يحدث هذا النوع من التدخل فكيدي في الدعوى بصفة خاصة في دعاوى إرث والنزاع على التركات، مثال ذلك، توفي شخص وترك ما يخاف قلوباً من عقوبات ومنعولات ولثاء قيام الورثة بعمل الإعلام الشرعي بفاجئون بتدخل شخص أجنبي عنهم (سواء تدخل لتحقيق مصلحة غير مشروعة لنفسه أو كلى تخطئه إلى جانب أحد الورثة لسرور الكيد الآخرين) ويطلب هذا النصف أو ينضم لأحد أطراف الدعوى.

ومن المقرر أنه يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منصف لأحد الخصوم أو طالب للحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ويكون التدخل بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم للجلسة أو بطلب يقدم شعباً في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد قبول باب المرفعة (مادة ١٢٦ من قانون المرافعات) كما لا يقبل طلب التدخل إذا كلى محطه صحة الاعتقاد على حق من الحقوق التعيينية العقارية إلا إذا تم شهر صحيفة هذا الطلب أو صورة رسمية من محضر الجلسة الذي ثبت فيه^(١) ولا يتركب على التدخل إرجاء الحكم في الدعوى الأصلية متى كانت صالحة للحكم (مادة ١٢٧ مرفعات) ولا يجوز التدخل في الاستئناف إلا ممن يطلب الإضمام لأحد الخصوم (مادة ٢/٢٣٦ مرفعات) أي أنه لا يجوز للتدخل الهجومي في مرحلة الاستئناف وهو

^(١) مادة ١٢٦ مكرراً من قانون المرافعات مضافة بالتأثير رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢

التدخل الذي يطلب فيه الخصم التدخل للحكم لنفسه بطب مرتبط بالدعوى وهو ما يسمى أحياناً بالتدخل الاختصاصي، ولكن التدخل الإنضمامي أي إلى أحد الخصوم فهو الجائز في الاستئناف.

وعني المثال السابق إذا لم يكن للتدخل مزايا فمروعة ولها كس لتكثفه مقصوداً به إطالة تدلول الدعوى فإنه يقرَّب على تكثفه بطبيعة الحال الإضرار بالخصوم الذين يريدون سرعة الفصل في قائم رة وخلصه للمدعين إذا كانوا حسي للية، والحقبة التي لتكثف الواقع أن للمحكمة شائب لا تمنع في مثول الخصم طالب التدخل نكث مثول للخصم وسند رسم التدخل لا يعني طبعاً أن المحكمة قبلت تكثفه وعلى هذا فإن التدخل يطلب أجلاً لإعلان طلباته وسند الرسم ثم يطلب أجلاً لتقديم المستندات ثم أجلاً لتقديم باقي المستندات ثم يستطيع أن يثير ما يشاء من الشروع والدفاع وهو ما يستدعي الرد حيث يضطر الخصوم الذين يستشعرون الضرر والكيد من هذا التدخل أن يقدموا بالمذكرات والمستندات التي تثبت عدم وجود صفة أو مصلحة للتدخل وهكذا يتحقق الهدف من التدخل وهو إطالة التقاضي.

(٦٨) كيفية مواجهة هذه المشكلة :

في دعوى إثبات وفاة وورثة متكولة حدث أن تدخل خصم معسر ونزع بطلان الإجراءات برغم أن هناك ورثة آخرين لم يذكروا في طلب الوراثة وقد مستنداً مستطعة تقيد في الوراثة الذين استقلوا عدا يقيمون بالخارج وأنه صاحب صفة ومصلحة لأنه تربطه بأحدهم رابطة نسب ومساهرة وعلى هذا الأساس تأجبت القضية وظلت تتداول دون أن يصدر للحكم بصحيط الأئشهد قنرعي، ولمواجهة مثل هذه الألاعيب فمن لا

يصعب على الورثة الحقيقيين أن يثبتوا أن أولئك المقيمين بالخارج والذين يرعهم الخصم المتكفل أنهم يرثون في الشركة ليسوا من بين من يستحقون شرعاً لأنهم وإلى كالوا من أقرباء فمتوفى إلا أنهم محجوبون طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وأن لفرض من نكح لخصم المفقور هو عرقلة صدور للحكم بثبوت الوفاة والورثة كما أن حجية الإعلام الشرعي تعتبر حجية مؤقتة يمكن دحضها بصدور حكم من لهم حق شرعي وتكون في الطعن على الأشهاد فضلاً عن إنه إذا ثبت تعدد إسقاط وريث شرعي فهو أمر معاقب عليه جنائياً بمقتضى المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات المستنبلة بقانون ٥١ لسنة ١٩٥٠ والمطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢^(١) فإذا عرست هذه الأوجه من النفاذ أمام المحكمة فإنها غالباً ما تؤدي إلى حسم النزاع.

وقد حكمت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٣٦١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلاحقة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع أراد أن يضمن على إتيان الوفاة والورثة حجية ما لم يصدر حكم على خلافه ومن ثم أجاز للنزاع أن يظل معاً لهم مصلحة في الطعن على الإتيان لى يخلصوا بطلانهم سواء كان ذلك في صورة دعوى مبتدئة أو في صورة دفع^(٢)

كما حكم بأن حجية الإعلام الشرعي تدفع بحكم من المحكمة المختصة

^(١) نصت المادة ٢٢٦قرة أولى عقوبات على أن يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسة أضعاف قيمة كل من قرر في إجراءات تعلق بتحقيق الوفاة والورثة والرسمية أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام قولاً غير صحيحة عن الوقائع المرعوب إثباتها وهو يوجب حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة متى ضبط الإعلام على سائر هذه الأركان

^(٢) الفصل رقم ٤٥ لسنة ٢١ ق جلسة مداول شخصية جلسة ١٩٦٤/٣/١١

وهذا الحكم كما يكون في دعوى أصلية يصبح أن يكون في صيغة دفع أجنبي في الدعوى الفرعية. يرد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعي^(١).
وحكم بكل قواعد تحقيق الوفاة والورثة لم تشترط لقبول تحقيقها وصيغة الإعلام الشرعي الذي يثبت نتيجة لها أن يحصل الطالب على حكم مثبت لسبب الإرث بل أجازت لكل مدع للورثة أن يقدم بطلبه للمحكمة متى إذا ما أثبت ادعاء لها ما حوال هذا السبب، تنبئ للقاضي حديثه وليس إصدار الإتهام تنبئ على الطالب أن يرفع دعواه بالمطالبة الشرعية^(٢).

(٦٩) الطلبات المعارضة للكيفية :

نصت المادة ١٢٣ من قانون المرافعات على أن تقدم الطلبات المعارضة من المدعي أو للمدعي عليه إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ولا تقبل الطلبات المعارضة بعد إقفال باب المرافعة.

ونص المادة ١٢٤ على أن المدعي أن يقدم من الطلبات المعارضة:

- (١) ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه
- لموجهة ظروف طرأت أو ثبتت بعد رفع الدعوى.
- (٢) ما يكون مكملاً للطلب الأصلي أو مترتباً عليه أو متصلاً به اتصالاً لا يقبل التجزئة.

(١) المجلد رقم ٣٥ لسنة ٢٩ في لوائح شخصية جلد ١٩٧/١/٣٠

(٢) المجلد رقم ٤٢ لسنة ٥٠ في جلد ١٩٨١/١/٣٢

(٣) ما يتضمن بصفة أو تفسيراً في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله.
 (٤) طلب الأمر بإجراء تحفظي أو رافعي.
 (٥) ما تأنى المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبط بالطلب الأصلي.
 ونصت المادة ١٢٥ على أن للمدعي عليه أن يقدم من الطلبات العارضة:

- (١) طلب المفاصلة القسائية وطلب الحكم له بالتعويضات عن ضرر لحقه من الدعوى الأصلية أو من إجراء فيها
- (٢) أي طلب يترتب على إجابته إلا بحكم للمدعي بطلباته كلها أو بعضها أو أن يحكم له بها معيدة لمصلحة المدعي عليه
- (٣) أي طلب يكون متصلاً بالدعوى الأصلية اتصالاً لا يقلل من تجربته.

(٤) ما تأنى المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبط بالدعوى الأصلية.
 ونصت المادة ١٢٧ على أن تحكم المحكمة في كل مراح يتعلق بقبول الطلبات العارضة ولا يترتب على الطلبات العارضة إرجاء الحكم في الدعوى الأصلية متى كانت صالحة للحكم وتحكم المحكمة في موضوع الطلبات العارضة مع الدعوى الأصلية كما أمكن وإلا استبعدت الطلبات المارضة للحكم أية بعد تحقيقه.

(٧٠) أمثلة للطلبات العارضة من المدعي :

* مثال (١) : دعوى حراسة مرفوعة من المدعي المستأجر يطلب وضع بعض شقق العقار تحت الحراسة القسائية وتعيين المدعي حارساً.

للإدارة وتحصيل ريع القوحدات والإتفاق من حصيلاتها على إصلاح مصعد العمارة وتغطيته وتزويدهم بشعوف حصب مؤيدة بالمستندات واحتياطية تعين هارس من الجدول لأداء ذات للأمورية ولقاء سير قدعوى تبين أن حصيلة أجرة الوحدة المطلوب فرض الحراسة عليه لا تخص لمواجهه نفقات الإصلاح والصيانة فترقم المدعى طلبا عارضا بدسحب طلب فرض الحراسة على جميع وحدات العطار .

* مثال (٢): يرفع المدعى دعوى بطلب تسليم الشيء المبيع ثم لكأه نظرها طلبا عارضا بتسليم ملحقات هذا الشيء المبيع، ويمكن أن يتعد هذا الطلب شكل تصحيح الدعوى لإثبات هذا الطلب لعارض

* مثال (٣): يرفع الشريك في شركة تخلص والذي له حق الإدارة دعوى بطلب فصل شريكه من الشركة ولقاءه نظرها يقدم طلبا عارضا بتصفية حساب هذا الشريك وفقا للقيمة الدفترية وحسب آخر ميراثية معتمدة.

* مثال (٤): دعوى من وارث بطلب قسمة الشركة ثم لقاء تدولي يقدم طلبا مستعجلا عارضا بالحكم بوضع الأختام على بعض أعمال الشركة لسا بين من حقوق كلاهما من جانب الورثة الذين توجد تحت يدهم هذه الأعمال .

(٧١) أمثلة للطلبات العارضة من المدعى عليه :

* مثال (١) - دعوى مرفوعة من تاجر ضد تاجر آخر يطالبه فيها بمسك تين معين فيحكم المدعى عليه ما يفيد براءة نمذ من الذين يطلب طلبا عارضا بالتمك له بالتعويض عن التضييع وإساءة استعمال حق التقاضي.

مثال (٢) : دعوى مرفوعة من مؤجر يطلب بإزالة ساكن الغصب
توافقه المستأجر لأصلي وإثبات تدولها يقدم هذا الساكن ما يثبت أنه من
المستقيين بحق الامتداد القانوني لعقد الإيجار ويطلب طلبا عارضا بإلزام
المدعى بتحرير عقد إيجار له .

* **مثال (٣) :** دعوى مرفوعة من ب عمال ضد عامل بإزالة وادام
مبلغ معين نتيجة إتلاف بعض الممتلكات وإثبات تدولها يقدم المدعى عليه
العامل طلبا عارضا بإلزام المدعى (صاحب العمل) بأن يؤدي له أجره
ويطالب للمقايمة القضائية إذا كان العامل يعترف بقيمة ما تلف ويحصلها .

* **مثال (٤) :** دعوى مرفوعة من مقلول يطلب مستحقته فيقدم
المدعى عليه طلبا فرعيا بتدب خبر لإثبات حالة الأكلاء التي تم إجارتها
وتعبد ما إذا كانت طبقا للمواصفات وشروط العقد من عدمه وتحديد قيمة
الإخلال بالقرائنات المقلول المدعى .

من هذه الأمثلة وغيرها ما يحدث عملاً حيث يكون أي طرف من
طرفي الدعوى أو الدعوى المدعى عنه - أن يقدم من الطلبات المعارضة
أو الدعاوي الفرعية ما يستطيع به أن يطيل لمد التقاضي الوقت طويل
خاصة وأنها كب رلنا تتفق وأحكام القانون ولا تستطيع المحكمة أن
ترفض مثل هذه الطلبات في الجلسة وإنما تأذن لمقدمها بإعطائها لخصمه
وسداد الرسم ثم تفصل فيها مع الدعوى الأصلية .

ولا سبيل أمام التقاضي لصاحب الحق حين يواجه بمثل هذا التلاعب
ففي التقديم الكيدي للطلبات المعارضة إلا أن يصمم على ما يصبه القانون
له من حقوق حسبما جاءت بالنصوص سالفة الذكر

(٧٢) الطلب المعارض أمام المحكمة الجزئية بهدف إحالة

الدعوى إلى المحكمة الابتدائية :

حدث أن أقام مؤجر ضد المستأجر أمين معروضة دعوى بإزالة يرد
المتقولات المرفقة بقيمة خمسة مئة ألف ليرة للمفروش لانتفاء الإيجار وأقيمت هذه
الدعوى أمام المحكمة الجزئية حيث أن قيمة المتقولات أربعة آلاف جنيه
ولذلك نظر الدعوى قسم المدعى بأنه (المستأجر) طالبا علواً وهو القول
بأن عقد إيجار المفروش عقد صوري لأن منفعة المتقولات لا تثلب على
منفعة أمين فهي متقولات نافذة وصورية قصد من ورائها التحايل على
أحكام الأجرة المقررة بالقانون وطلب الحكم بصورية عقد الإيجار
المفروش وهذا الطلب المعارض غير مقدر القيمة فتختص بنظره المحكمة
الابتدائية عملاً بنص المادة ٥٧ من قانون المرافعات.

وبما سمح أن هذا الطلب المعارض أريد به بطلان المدعى بل
وخروجها من حوزة المحكمة الجزئية لاختصاص المحكمة الابتدائية بهذا
الطلب حيث تنص المادة ٤٦ مرفعت على أنه لا تختص محكمة المرافعة
الجزئية بالحكم في الطلب المعارض أو الطلب المرتبط بالطلب الأصلي إذا
كس بحسب قيمته أو نوعه لا يتخلل في اختصاصها وإذا عرض عليها
طلب من هذا القبيل جاز لها أن تحكم في الطلب الأصلي وهذه إذا لم
يتركب على ذلك ضرر بسير العدالة إلا وجب عليها أن تحكم من تلقاء
نفسها بإحالة الدعوى الأصلية والطلب المعارض أو المرتبط بحالتها إلى
المحكمة الابتدائية المختصة ويكون حكم الإحالة غير قابل للطعن . ورغم
بصرير المدعى على طلب الحكم في الدعوى الأصلية بتسليم المتقولات
بخصوصاً وأنه لا يتركب عليه ضرر بسير العدالة إلا أن المحكمة الجزئية
لم تلت القضية أكثر من مرة فاضطر المدعى إلى رفع دعوى جديدة

١٠٠٠ مرة - د القدي علىه بتهمة تهديد للمنفعة لادعائه في حقه بعدم قبولها سبق الاتجاه إلى الطريق القدي وهكذا لنتمتع للتلاعب والتكيد من جلبت القدي عليه (المستاجر) وذلك بتلويح أحكام القتلون لتتبع أخر لخصه في إطالة نظر الدعوى.

(٧٣) الطلب الغير جدي بفتح باب المرافعة :

يحدث في الفصل كثيرا أنه لسبب أو لآخر حين يستتبع أحد الخصوم أن القضية بعد أن حورت للحكم قبل ذلك، احتمالاً كبيراً لصدور الحكم صده أن يقدم طلباً للمحكمة بفتح باب المرافعة برغم وجود مستندات مهمة يرغب في اطلاع المحكمة عليها قبل صدور الحكم ولا بأس من أن يرفع صوراً من بعض هذه المستندات التي ربما لا تكون صحيحة أو منتجة في النزاع وهو في ذلك، مؤكداً من أن خصمه لم يطلع عليها إلا إذا أشرت المحكمة بفتح باب المرافعة حيث يحظر على الخصم إيداع مستندات أو مذكرات دون اطلاع خصمه عليها عملاً بالمادة ١٦٨ من قواعدي التي تنص على أنه لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه أو أن تقبل أوراقاً أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها وإلا كان العيب باطلاً، كما أضاف المشرع للمادة ١٧١ من قواعدي فترة جديدة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ مؤداها أنه إذا صرحت المحكمة بتقديم مذكرات خلال فترة حجب الدعوى للحكم وجب عليها تحديد موعد للمدعي بقبضه موعد للمدعي عليه لتبديلها بإعلانها أو بإيداعها قلم الكتاب من أصل وصورة بعد الخصوم وصورة إضافية تُرَد للمودع بعد التأشير عليها من قلم الكتاب بالمستأنف الأصل والصورة وتاريخ ذلك، حين يقدم الخصم الذي يريد الإطالة طلب فتح باب المرافعة

ففي القاعدة أنه لا يجوز فتح باب المرافعة بعد تحييد جاسة للنطق بالحكم ولكن استثناء من ذلك يجوز بقرار من المحكمة تصرح به في الجلسة المحددة للنطق بالحكم ويفتح باب المرافعة لأسياب جنية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر، وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن المحكمة غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب فتح باب المرافعة ففي هي راجست فلا تقرب عليه ولا يؤخذ عليها أنها أخفت بحق الدفاع لأن المأروص لن يكون الخصوم قد قدموا كل ما لديهم من بفرع ودفاع ومستندات أثناء تداول القضية وقبل حرجها للحكم، ولكن على أي حال ففي القيص بحلول إذا أراد أن يظل أمد النزاع وقد يحقق هدفه وقد يخلق فيه

(٧٤) للتدخل أكثر من مرة في الدعوى .

نصت المادة ١٢١ من قانون المرافعات على أنه يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضجاً لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ويكون التدخل بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم للجلسة أو بطلب يقدم شفاعة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد إقفال باب المرافعة .

ومع أن المادة ١٢٧ من نص القانون تنص على أنه لا يترتب على التدخل إرجاء الحكم في الدعوى الأصلية متى كانت مصلحة الحكم إلا أن المحكمة لا يسمعها إلا أنها تعطى الفرصة لأي خصم يريد التدخل لكي يهدى طلباته حيث لا يمكن صلا أن تلخص المحكمة صفة طالب التدخل أو مصلحته في الدعوى لأن ذلك يحتاج إلى إعلان طلباته وأدلتها كما أن المحكمة تخرج الفصل في طلبات التدخل والطلبات المعارضة مع الدعوى الأصلية - ومن غير التدخل لكي يهدى الخصم يحصل أكثر من مرة

ما يلاحظ عملاً في قضايا الإيجارات حيث تكون الدعوى مرفوعة من
 مستأجر يطلب إحالته مثلاً بعدم مداد الأجرة أو للنصب فيفاجأ رافع
 الدعوى بتدخل شخص فيها يزعم أنه هو المستأجر ويقرر أنه يتدخل
 هجوماً (إضمارياً) من طريق الدعوى بطالب الحكم له باعتباره صاحب
 حق الانتفاع فوحيد أو يتدخل إضمارياً للمستأجر المرفوعة منه الدعوى
 بحجة أنه يشاركه في حق العكس والانتفاع وقد يحدث بعد تداول القضية
 بل وبعد إحالتها للتحقيق أو تكذب خبر فيها والآنهاء من التحقيق أو إيداع
 للخبر تقريره أو يفتاجاً رافع الدعوى بم تدخل جديد يزعم أنه كان مساهراً
 بالخروج وعلم بالدعوى وأنه صاحب حق على العين وحينئذ تضطر
 المحكمة للتأجيل لكي يطر هذا المتدخل الجديد بطلباته ويسدد رسم التمثل
 ولا مسهل لمواجهه هذا التعجيل إلا بتعديين نصوص الفصل الثالث من
 الباب السادس من قانون المرافعات لضبط وترشيد حق التدخل المتكرر
 والطبقات العارضة وهو من غرامة مالية كبيرة على من يثبت أنه لم تكن
 له أية مصلحة أو مصلحة في التدخل أو لم يقيم الطلب المعارض.

الفصل الرابع

التلاعب في مرحلة الأحكام التمهيدية

(٧٥) طبيعة الأحكام التمهيدية :

من نافذة القول أن أية قضية أو نزاع تتعلق بالإثبات يجب أن نبدأ من
استطلاع إثبات حقه بحكم له بطلانه ومن يخلق بحكم ضده، والفاصل في
مسبيل الوصول إلى درجة الحق في الدعوى قد يلجأ إلى إصدار أحكام
تمهيدية لا ينتهي بها الدراع وإنما هي في مجملها أحكام تتعلق بالإثبات
وهي معروفة عملاً ولا تخرج عن الاستجواب أو التحقيق أو تدب أهل
الضرورة وهذه الأحكام التمهيدية تزدى بطبيعتها إلى إطالة نظر الدعوى
خصوصاً إذا كان الحكم بدين خير ومن هذا يكون يمكن لأي خصم من
هواة التلاعب أو الكيد أو استئصال عدم ثبوتة أن يلجأ إلى وسائل
والأعجب مستغلاً الثغرات الموجودة بالقلوب وصولاً لإزهاق خصمه
وإزالة أحد التقاضي ولعل يلى بعض الأمثلة الحاصلة عملاً وطرق
موجهتها قانوناً.

(٧٦) التلاعب في مرحلة التحقيق :

لا يخفى أن أحكام التحقيق تطول إجراءاتها بسبب تعدد الخصم
السامع عدم تقديم شهوده فتارة يحتاج لإحصاء الشاهدين وتارة يقرر
أن هناك شاهد واحد ويطلب الاستماع إلى شهادته على أن يحضر الشاهد
الأخر في جلسة تالية وتارة يعرض على حكم التحقيق وحتى بعد انتهاء
الحكم نجد البعض يطلب بجلاء أو الأجل للتحقيق على أقوال الشهود
ولتقديم المذكرات وغيرها ذلك من أسباب التماسلة والحل هو إصدار

التحقيق الذي يريد معرفة الفصل في القضية على الانتهاء من حكم التحقيق وحصولها إلى القانون يقضى بعدم جواز التاجيل لأكثر من مرة نفس المبدأ مع جواز تفريم الخصم الذي يتقاعص عن تنفيذ الإجراء الذي أمرت به المحكمة.

وقد لوحظ في العدد أن المحكم ترفض إجراء التحقيق إلا بحضور شهود قطريين وموالمهم علم أفراد وهذا قد يكون للخصم الذي يريد الوصول إلى حقه مستعدا وأحضر شهوده ولا يكون خصمه قد أحضرها أو يكون أحضر واحدا فقط فتعرض المحكمة بمناح الشاهدين الحاضرين بعدم وجود الآخرين وتري أنه إذا عتمعت المحكمة لشهادة من حصروا فإن الخصم الذي يريد المماثلة سوف يضطر إلى بحضور شهوده بحيث إذا أعطى فرصة واحدة فقط ولم يحضرها لمكن المحكمة رفض الاستماع والالتقاء من حكم التحقيق والفضل على مقتضى ما سمعته من شهادة من حصروا فقط.

(٧٧) قتلاعب في مرحلة الخبرة :

لم يعد يخفى على أحد مدى أهمية تقرير الخبير في الدعوى فقد أثبت العمل في السنوات العشرة الأخيرة أن قضايا كثيرة لا تحتاج أصلا للخبرة ولكنها أحييت إلى مكاتب الخبراء سواء بناء على أمر المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على خصم (المدعى أو المدعى عليه أو المتدخل أو الخصم المفضل) وقد أصبحت معظم الأحكام التمهيدية القصيرة بجدالة القضايا لمكاتب الخبرة تكاد ، الخبير يبحث كل ما يرى أنه لزوما لتجديد وجه الحق - في الدعوى وبعض الأحكام أو كانت الخبير القيام بمسائل فقهوية وهو أمر غير جائز حيث لا يجوز للمحكمة أن تتغلب على وظائفها الأساسية في

قصاء الحكم وتوكل أمورا تتعلق بالقانون والخير لكي يبحث فيها وتعتبر مثل هذه الأحكام قابلة للطعن للحيل في طبيعة، ففائدة، وقد أصبح الخصوم ووكلائهم يعلمون أن خدمة القضية في مكتب الخبرة من أهم المسائل التي تواف عليها القضاة. في القضية خصص صاه، أو، كثيرا من الأحكام تأخذ بتقرير الخبر محمولا على أسبابه وتجهه مكملا لأسبابها وقليل ما تترك للإستراتيجية على هذه التقدير ما لم تكن، اعتدلت جوة حرة وتعلق بأسور واضحة.

وفيما يلي بعض المبادئ التي قررتها محكمة النقض في هذا الشأن:
فقد حكم بين تعيين الخبراء رخصة لقاضي الموضوع وأن للنقض على حكم بعدم الاستعانة بخبير نعي غير مقبول متى كان في عناصر النزاع ما يكفي المحكمة لتكوين اقتناعها^(١).

وحكم بأنه يتعين على الخصم وجود إيداع الاعتراض على شخص للخبير أو عدمه اسم الخبر أو أمام محكمة الموضوع وأنه لا يجوز إثارة هذا الاعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض^(٢).

وحكم بأنه إذا ادعى الخصم وجود خصومة بينه وبين خبير الدعوى ولم يتخذ الإجراءات القانونية ترد الخبر فلا تثريب على المحكمة في النقض عن هذا الإيداع^(٣).

وحكم بأن المقرر فكونا بلعن المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من قانون الإثبات أنه يتعين على الخبير أن يدعو الخصوم بكتاب مسجلة ويخبرهم

(١) الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦

(٢) الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٠

(٣) الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦

فيها يمكن أول اجتماع ويومه وساعته ويتربى على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير وأنه يجب على الخبير أن يباشر أعماله ولو في غيبة الخصوم متى كانوا قد دعوا على لوجه الصحيح^(١).

حكم بأن تكليف الخبير للخصوم بحضور الاجتماع الأول يكفي طولى مدة للمأمورية^(٢).

وحكم بأن الأصل في الإجراءات أنها روجت وبالتالي إذا ثبتت الخبرة فسيحصر أعماله أنه لخطر الطرفين قبل مباشرة للمأمورية بخطابات مسجلة فلا يتربى أي بطلان ولو اغفل الخبير إرفاق إحصائيات الخطابات المسجلة^(٣).

وحكم بأنه يتعين دعوة الخبير للخصوم إما كانت وسيلتها رباعتها إجراء جوهرياً قصد به تمكين طرفي النزاع من الحصول لبيان وجهة نظرهم فلا يخلط تلك الدعوة كان تقرير الخبير بطلاناً^(٤).

وحكم بأن لا إلزام في القانون على الخبير بإداء عمل على وجه محدد إذ يحسبه أن يقوم بما كتبت له على النحو الذي يراه معقلاً للغاية من تنبهه مساً دلم عمله خاضعاً لتقدير المحكمة التي بحق لها الاكتفاء بما أجراه ما دامت ترى فيه ما يكفي لجلاء وجه الحق في الدعوى^(٥).

وحكم بأن الخبير له أن يستعين عند القيام بمهمته بما يرى ضرورة له من المعلومات الفنية التي يستقيها من مسندتها والرائي الذي ينتهي إليه

(١) المطن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦.

(٢) المطن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٩/١/١.

(٣) المطن ١٢٣٩ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٨٠/١/٢١.

(٤) المطن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٨/٤/١٨.

(٥) المطن رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٨٠/١/٢٦.

في تقريره نتيجة أبحاثه الشخصية محل مناقشة من الخصوم ومحل تقدير موضوعي من المحكمة بما لا وجه له لتعيب بل الخبير الذي جازر العمورية خبير زراعي لا نزابة له بالمسائل الهندسية التي يتصلب بحث موضوع النزاع^(١) ولا محل للمحكمة أن تبت خبيراً اختصاصياً لا نزابة له بالمسائل الزراعية^(٢)

وحكم بأن مهمة الخبير تقتصر على تطبيق الواقعة في قدرتيه ورأيه في المسائل الفنية التي يصعب على القاضي استقصاء كنهها بنفسه نور المسائل القانونية^(٣).

وحكم بأن ما يجريه الخبير من سمع الشهود وبأنه يكون بدءاً على ترخيص من المحكمة إلا أنه لا يعد تحقيقاً بالمعنى المقصود به في مجرد إجراء لا يكون لفرض منه سوى أن يشتبه به سير في مأموريته^(٤).

وفي ضوء ما تقدم من مبادئ فإنه يلاحظ عملاً أن يحد الخصم إلى بطلان مأمورية الخبير وذلك بعدم حضوره عند أول استدعائه وبعد أن يحضر في الأجل الثاني الذي يحده الخبير ويطلب التأجيل لحضور معاربه ثم يحضر محاميه ويجيب على بعض استفسارات الخبير ويطلب أجلاً للتطبيق على ما أوداه خصمه وهكذا تتكرر القضية في مكتب الخبرة عاماً أو أكثر ويضطر الخبير إذا مضت المدة المحددة له لإنتاج مأموريته أن يكتب مذكرة للمحكمة طالباً مد هذه المدة وغالباً ما تستجيب المحكمة،

(١) ضمن رقم ٨٢٥ لسنة ١٤ في جلسة ١٩٧٩/٦/٤

(٢) ضمن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٧٧/١١/١٦

(٣) ضمن رقم ٥٩ لسنة ١١ في جلسة ١٩٧٧/١١/٢٢

(٤) ضمن رقم ١٩٩ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٧٣/١١/١٠

وهو كثير من الأحيان يصل تصلب الخصم خصوصا إذا كانت المسألة
القضايا يهبطها بعيدا عن تخصصه وقد رأينا في أحكام للنقض السابقة أنه
يجوز أن يبلّغ الخصم الاداعي مسألة حسية ويجوز أن يبلّغ الخصم
القضايا أو القضيي مسألة راعية وهكذا^(١) ومن هذا في الخصم بإمكانه
في مثل هذه المسألة بأن أن يحقق هدفه حتى يصدر التقدير على النحو
الذي يتفق مع مصالحه وطلبته في القضية، القاعدة أنه إذا شاب عمل
الخصم عيب يطله جزأ للخصم أن يتمسك بالبطان ما لم يكن قد تكرر
عنه صراحة أو ضمنا وإذا حكمت المحكمة ببطان عمل الخصم فهي
ليست ملزمة باستبداله أو تدب غيره إذ يجوز لها أن تفصل في الدعوى
وفقا للمستندات المرفقة بها ويجوز لها أن تحول الدعوى للتحقيق أو
تتجرب للخصوم وصولا بوجه الحق في الدعوى.

ومن أسباب بطان عمل الخصم أن يكون قد خرج على حدود
المأمورية المكلف بها في منطوق الحكم التمهيدي الصادر بتدبه أو أن
يكون الخصم لم يطلب التمييز قبل مباشرة عمله أو أن تكون إجراءات
التمييز قد شلها عيب جوهري يترتب عليه قصور بالتمسك بالبطان أو
يكون الخصم قد فوت على الخصم مصلحة كإشغال الخصم مستند هام أو
منتج في الدعوى، والقاعدة أيضا أن اعراض الخصوم على تقرير الخصم
أو الدفع ببطان عمله أو بطلان الإجراءات تخضع لتقدير القاضي
القائم به ٥.

(١) وهو منطوق عجيب إذ كيف يمكن التصور أن من كان تخصصه للصمت يفهم في
الدراسة أو الهندسة مع ملاحظة أن كلمة "تمييز" تعني لغة القيم، علامة كل الشخص
إلى نظير في القانون ذلك مؤلفا - لخرة في المراء الدولية والجنسية طبعة ١٩٩٨ -
الفصل الثالث.

والمحكمة خير ملزمة بالرد على مطاع الخصوم على أعمال الخبير أو طلب إعادةعامورية إلى الخبير متى اقتضت بكفاية الأبحاث التي أجراها وبسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه^(١)

وتقرير الخبير لا يعدو أن يكون دليلاً من الأدلة المطروحة على محكمة الموضوع يخضع لتقديرها^(٢) وللمحكمة في جميع الأحوال أن تلزم بإعادة العامورية إلى ذات الخبير ولو من تلقاء نفسها وذلك لتقدير ما أغفل تقديره أو لإعادة للتقدير على أسس معينة تطهده المحكمة له في حكمها أو للرد على مطاع الموجهة إلى تقريره^(٣)

(٧٨) رد الخبير لإطالة أمه النزاع .

نصت المادة ١٤١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه يجوز رد الخبير لأحد الأسباب الآتية:

أ إذا كان قريباً أو منزهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة أو كان له أو زوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته ما لم تكن هذه الخصومة قد انقضت من الخصم أو زوجته بعد تعيين الخبير بقصد رده.

ب إذا كان وكلاً لأحد الخصوم في أعماله الخاصة أو وصياً عليه أو قريباً أو مطعوناً وراثته له بعد موته أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصفي أحد الخصوم أو القيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا

(١) المعلن رقم ٦٢١ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧

(٢) المعلن رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨١/٣/١٦.

(٣) المعلن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٨١/٣/٢١

المشور أو القدير مصنعة شفعوه في الدعوى.

ج - إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أولاده أو لغيره على عود النسب أو لمن يكون هو وحيد عته أو وصيا أو فيما عليه مصلحة في تقديم القائمة.

د - إذا كسلي بعمل غدا أحد الخصوم أو كان قد اعتاد مولكته اخدمهم أو
مساكنته أو كان قد تلقى منه هدية أو كلفته بينهما عدوة أو مودة
يرجح معها عدم استطاعته أداء مسؤوليته بخير تحرير .

ويحصل طلب الرد بتكليف الخبير للحصول على المحكمة أو القاضي الذي عنه وذلك في ثلاثة الأيام التالية لتاريخ الحكم بتعيينه إذا كان هذا الحكم قد صدر بحصول طلب الرد وإلا ففي ثلاثة الأيام التالية لإعلان منطوق الحكم إليه. وقد يحد رد الخبير ومدة من وسائل التأكيد وإطالة نظير الفرع خصوصاً وفي أسباب رد الخبير ونظام رد الخبراء بصفة عامة لا يحظى بالقيود التي يحظى بها نظام رد القضاة إذ على الرغم من بيان أسباب رد الخبير في المادة ١٤١ من قانون الإثبات سابقة الإشارة فإن المستقر فيها وقضاء أنه يجوز رده كأي وجبت أسباب تسمية تدعو لذلك ولو لم تكن من بين الأسباب المشار إليها التي وردت على سبيل المثال لا الحصر^(١)، ولأنه على ذلك فن قانون الإجراءات الجنائية في المادة ١/٨٩ منه أطلق أسباب الرد سواء ما ذكر بالنص سلفاً للذكر لو كما وجدت أسباب أخرى تدعو لذلك^(٢).

^{١١} عز الدين المناصرى وحاول عكاز في القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ من ١٩٧٢ والتأويل على حقوق الإثبات سنة ١٩٨١ من ٦٦٦، انتمى في المرات ٢ من ٥٨٧.

(1) المرفأ - رد ملصقة أعضاء البنك القسقية طبعة ١٩٨٧ عن ٢٥٠

(٧٩) التدخل بعد إيداع الخبر للتقرير :

يحدث أن تصدر المحكمة حكماً تمهيداً بنسب خبر لإكفاء مأمورية معينة
ثم دعوى قلعة وبعد أن يحال ملف القضية لمكتب الخبراء ويتولى الخبر
الفحص ومحاضر الأفعال ويناقش الخصوم - وهو ما يستغرق وقتاً
مهماً وقابل ينتمي - إعداد تقريره ثم يجد ملف القضية إلى المحكمة
وبعد أن يحصل قلم المكتب الخصوم بإيداع التقرير يُعطي المحكمة لهم
فرصة للمقابلة وإيداع ملاحظاتهم على التقرير وتكون الدعوى لا زالت في
مرحلة المرافعة ثم يهاجأ الخصم الذي يتعين الفصل في القضية بمن
يتدخل في الدعوى سواء تدخلًا هجومياً أو إنضمامياً لخصمه وحولاً لا
يوجد سند قانوني لرفض المحكمة هذا التدخل فتأجل القضية لكي يعلن
جانب التدخل طلباته ويحدد الرسم ومن الطبيعي أن أول ادعاء بهذا الخصم
المبتدل سيكون منصفاً على عدم الاحتجاج عليه بتقرير الخبر وهذا حق
لأنه لم يكن طرفاً في الدعوى أو متلاً فيها ولم يناقش لدى الخبر أو
يبدى أقواله ويقدم مستدركه وإنما كان هذا الخصم المبتدل قد تدخل لصلاب
من جاء تقرير الخبر في غير صالحه فلأن هذا الأخير يكون قد حقق
حقه من إطالة نظر الدعوى وعرقلة الفصل فيها وهذه الطريقة تؤدي إلى
مصاعقة الوقت والجهد وهي كما نرى وسيلة من وسائل سوء استعمال
حق التقاضي والانتكاف حول القانون والتغافل من ثمراته.

ونرى أن الحل لعقل هذه المشكلة هو تعديل نصوص التدخل بحيث لا
يسمح به إلا في مرحلة معينة كالتي تكون قبل صدور حكم تمهيدي في
الدعوى أو تقرير رسوم إضافية وأمانة أو كفالة مالية كبيرة بحيث لا

يستكمل في الدعوى بعد مرحلة الإحالة للحبير إلا من كان جادا في نية
ومستندة إلى إزالة قربة ومسح حق ومصلحة وصحة في الدعوى إذ
يغير هذه الصواب سيخل باب المطل مفتوحا بلج منه محتو في التند
والكيد.

الباب الثالث

العراقيل في المرحلة السابقة على التنفيذ

(٨٠) للملاعب في إعلان الحكم :

بصفت للمادة ٢٨١ / ٦ من قانون المرافعات على أنه يجب أن يسبق للتنفيذ إعلان السيد التنفيذي لشخص للمدين أو في موطنه الأصلي وإلا كان بطلا والذي يحدث عملاً أن يجري التلاعب في الإعلان بالتواطؤ مع للمحضر ومن هذا فبقيل تعد الخطأ في رقم المحر أو رقم الشقة فمثلاً إذا كان للحكم صادرًا بإغلاء شقة رقم ٤٠ فمن الممكن ذكر رقم (٤) بحيث لا يصل الإعلان للمنفذ ضده وبعد أن يستعيد طالب التنفيذ لورق التنفيذ يتبين له أن إجابة للمحضر جاءت أنه لم يستدل على المراد إعلانه في هذا الحول وعليه الإرشاد ومن الممكن حدوث هذا للتلاعب أيضاً في أرقام المقارنات الموجودة به الأعيان المطلوب التنفيذ عليها.

(٨١) الإعلان بقلمه الرسوم مع تعدد نفوت ميعاد التنظيم .

من المقرر أن ميعاد التنظيم من قائمة الرسوم هو ثمانية أيام من تاريخ الإعلان ويتم التنظيم بتقرير في ظم للكتاب وقد يتعد الخصم بالتوصل مع الموظفين المختص والمحضر بتقرير الميعاد وذلك باتباع الأساليب المطلوبة في الإعلان على نحو ما ذكرنا أو بتعليمه لشخص من أحتاج الخصم لملأ إليه أو إعلانه إن لم يتعد تأخير وصول لأخطار إليه.

(٨٢) للتلاعب في تقدير الرسوم :

وبعدت فسي بعض القضايا أن تحكم المحكمة بالإلزام طرفي لدعوى

المدعى والمدعى عليه بالمسئوب من المصروفات - وهذه العبارة تفتح الباب أمام اقتحام الكتاب لتوزيع هذه الرسوم دون صواب مما يترتب عليه تحميل خصم بكثير من المصروفات وتحمل الآخر بجزء ضئيل منها لأنه لا توجد معايير واضحة للتقدير أو للتوزيع بين الخصوم .

(٨٣) الإيجاز المنفذ ضده يخلق العين للعبادة دون التنفيذ .

للمساعدة أنه في أحكام الإخلاء الموسوعية يجوز الإنزاع بالكمبر إذا كانت العين مضافة متى كانت المنفذ ضده قد أعلن لشخصه أو في موطنه أما في الأحكام المستعجلة فإنه يلزم إعلان المنفذ ضده لشخصه وهذا يحدث التلاعب حيث يتم بالتواطؤ مع المحضر إغلاق العين بحيث يتعذر الكسر فإذا ما لجأ طالب التنفيذ إلى قاضي التنفيذ فعليه ألا يأسر به لأن الحكم مستعجل ولم يعلن لشخص الصادر ضده الحكم.

(٨٤) التعلل بالفراسة الأمنية :

في كثير من الأحيان يلجأ محضر التنفيذ إلى قسم الشرطة للاستعانة بقوة من رجال الضبط خصوصاً إذا كان التتبع يقع على عقارات أو أراضي أو ما شابه ذلك وقد يكون المنفذ ضده له صلة ببعض رجال الإدارة ويتم تأجيل التنفيذ بحجة عدم وجود قوت حالي أو لإجراء التحري أو ما شابه ذلك وهي وسيلة من وسائل "تمويه الأحكام".

(٨٥) تعخير أشخاص للإقامة في العين المحكوم بإخلائها :

إذا صلب المحضر أثناء التعيد شخص في العين لمراد إخلائها وادعى أنه يمنع يده عليها بمسند مشروع كأن يكون عقد إيجار (ولو مرور) أو أجرة لورق مصطنعة فلا مبرر أمام المحضر سوى العرض

على قاضي التنفيذ ولا توجد معايير واحدة في هذا الشأن فالبعض يأمر باستمرار تنفيذ الحكم للمصدر المطلوب أو الإخلاء والبعض يرى أن الحكم مساداً لمهمل فاصحياً بالتمكين فإنه ينظر النزاع كإشكال وقتي أو إشكال موضوعي تنظره الدائرة المختصة.

(٨٦) الطول المقترحة :

وأصبح من الأمثلة السابقة أن من أكبر المعوقات في المرحلة السابقة على التنفيذ هم المحضرون حيث أن أي تلاعب في هذه المرحلة لابد وأن يكون وراءه محضر تواضع مع المتقد ضده ويعتقد أن نقطة العلاج تبدأ من قتل المحضرين - فالمشاهد عملاً أنه لا توجد ثمة رقابة فعالة بل من المضحك والمأساوي أن يقوم المحضر في عمليات تنفيذ الأحكام الإعلانية التي تسبقها كأي صنف تجاري بل ويتم ذلك على رأي ومسمع من القضاة الموجود بقلم المحضرين وأمام رئيسه وإذا لجأ صاحب الحق إلى قاضي المتابعة أو قاضي التعديس سوف يصيب وقته وجهده دون طائل نظراً لصعوبة إثبات التلاعب والتواطؤ فالمحضر يتلاعب في القانون والفنون وكم من شكوي وقضايا قدمت أو رفعت ضد محضرين ولم يجد أصحابها سوى ضياع الوقت والمال دون تحقيق منفعتهم وهو الحصول على حقوقهم وذلك بتعديس الأحكام التي جاءوا وصبروا حتى حصلوا عليها - فما قيمة حكم لصالح المحكوم له حتى ولو كان صغيراً من محكمة لتفصّل إذا كان لا يستطيع تنفيذه.

ومن العجيب أن صاحب الشكوى إذا لجأ إلى النيابة العامة أو الشرطة بخلاف ضد المحضر فإنه لا يصل إلى نتيجة لأن الشكوى لابد أن تقدم لرئيس المحكمة أو قاضي المتابعة ولا تستطيع النيابة أن تحقق مع

المحضر إلا إذا كان هناك نصبه رشوة مثلاً ثم التجهيز له بمعرفة
الرقعة الإدارية أو الأموال العامة بصيغته مكتوب وفيها عدا ذلك فلا يصل
الشككي إلى نتيجة حاسمة.

ولهذا نرى أن يخصص فصل في كل محكمة جزئية وفصل المتابعة
في كل محكمة ابتدائية يكون متقدماً تماماً بحيث لا يشك في « البلاغات ضد
المحضرين والكتاب ومتابعة أصالهم ويكون له حق توقيع الجراء الفوري
على المخطئ وحق الإحالة إلى المحكمة التأديبية أو إلى النيابة العامة.



الباب الرابع

التلاعب في مرحلة تنفيذ الأحكام

(٨٧) عرض المشكلة :

مرحلة تنفيذ الحكم هي أهم وأخطر مرحلة إذ لا جدوى من حكم يحصل عليه صاحب الحق ما لم يكن في إمكانه تنفيذه إذ أن حماية صاحب الحق أن يحصل على حقه وهذا لا يتأتى إلا بتنفيذ الحكم، ومن هنا كانت ظاهرة اللد في الحصومة والكيد والتلاعب تبتو بصورة أوسع ويتخذ في التلاعب والتفنن فيه أساليب متعددة في مرحلة التنفيذ، وللأسف الشديد أن الحكومة في كثير من الأحيان تعد بدورها إلى التلاعب والمماطلة وعرقلة تنفيذ الأحكام شأنها شأن أي متقاضى "بهذا" فتتجأ إلى الإشكالات في الحكم وتستخدم الأجهزة الإدارية لعودها في عرقلة تنفيذه وتستغل هيئة قضائية لدولة في هذه التصرفات بالحق وبالباطل على ما سنرى من الأمثلة التالية.

ومن أهم صور التلاعب في مرحلة التنفيذ الإشكالات ودعاوى الاسترداد والتلاعب بعد استنفاد طرق الطعن.

وسوف لنناول هذا الباب في ثلاثة فصول على النحو التالي:

- الفصل الأول : في استخدام إشكالات التنفيذ كوسيلة للتلاعب.
- الفصل الثاني في الاتجاه إلى دعاوى الاسترداد كوسيلة للتلاعب.
- الفصل الثالث: طرق التلاعب في التنفيذ بعد استنفاد طرق الطعن في الأحكام

الفصل الأول

استخدام إشكالات التنفيذ كوسيلة للتلاعب

(٨٨) النصوص القانونية :

نصت المادة ١/٢٧٩ من قانون المرافعات على أن يجري التنفيذ بواسطة المحضرين وهم ملزمون بإجرائه بناء على طلب دي قضاة متى ضامهم السند التنفيذي. ونصت المادة ٢٨٠ على أنه لا يجوز التنفيذ الجبري إلا بسند تنفيدي لقضاء لحق محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء والمسندات التنفيذية هي الأحكام والأوامر والمحركات الموقفة ومحاضر الصلح التي تصدق عليها المحاكم أو مجالس الصلح والأوراق الأخرى التي يعطونها القائلون هذه الصفة، ولا يجوز التنفيذ في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون إلا بموجب صورة من السند التنفيذي عليها صيغة التنفيذ التالية "على الجنية التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلي السلطات المختصة أن تعين على إجرائه بالاستعمال لقوة متى طلب إليها ذلك".

ونصت المادة ١/٢٨١ على أنه يجب أن يسبق للتنفيذ إعلان السند التنفيذي لأشخاص المعنيين أو في موطنه الأصلي وإلا كان يطلأ.

ونصت المادة ٢٨٦ على أنه يجوز للمحكمة في المواد المستحقة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير صارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلانه وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر في يدها بمجرد الانتهاء من التنفيذ.

ونصت المادة ٣١٢ المستبدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ على أنه إذا

عروض عدد التتبع إشكال وكان المطلوب فيه إجراء وقتها فلمحضر أن يوقف التتبع أو أن يصدر فيه على سبيل لاحتياط مع تكليف المصمم في الحالين المحصور أمام القاضي للتتبع ولو بمساعدة مدعة وهي منزله عند الضرورة ويكتفي إثبات مسئول هذا التكليف في المصمم في يتناقى برفع الإشكال وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يتم التتبع قبل أن يصدر القاضي حكمه.

وعلى المصمم أن يحرر صوراً من محضره بقدر عدد الخصوم وصورة أقلم للكتاب يرفق بها أوراق التتبع والمستندات التي يقدمها إليه المشتكك وعلى قلم الكتاب قيد الإشكال يوم تسليم الصورة إليه في السجل الخاص بذلك.

ويجب اختصم للطرف الملزم في السند التتبعي في الإشكال إذا كان مرفوعاً من غيره سواء بطلبه أمام المصمم على النحو المبين في الفقرة الأولى أو بالإجراءات المتعلقة برفع الدعوى فإذا لم يختصم في الإشكال وجب على المحكمة أن تكلف المشتكك بتكليفه في موعد وتحدد به فإذا لم يتقد ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعد قبول الإشكال.

ولا يترتب على تقديم أي إشكال آخر وقف التتبع ما لم يحكم القاضي التتبع بالوقف ولا يصري حكم الفقرة السابقة على أن الإشكال يقفه الطرف الملزم في السند التتبعي إذا لم يكن قد اختصم في الإشكال السابق.

ونصت المادة ٣١٤ على أنه إذا تعيب الخصوم وحكم القاضي بشطب الإشكال راق الأثر الواقع للتتبع المترتب على رفعه.

ونصت المادة ٣١٥ على أنه إذا خسر المشتكك دعواه جاز الحكم

عليه بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على مائتي جنيه وذلك مع
عدم الإحالة بالتعويضات في كل لها وجه^(١)

(٨٩) الإشكال الكودي من الملزم :

من المقرر أن تجد حكما قابلاً للتنفيذ ولم يتم المحكوم ضده يعمل إشكال
في تنفيذه حتى أصبح الإشكال في تنفيذ الحكم مسألة مبنية بها ومن قبل
محصل للحصول مع أن الإشكالات كما رأينا من نصوص القانون مسألة
الذكر لها لم تقرر إلا نظراً لأسباب جديدة جدية بعد صدور الحكم
لمستشكل فيه لو أن يكون الحكم فيه مسائل يتطرق لتغير حصة الفدية الذي -
يضر من التنفيذ

والملزم في السند التنفيذي هو الخصم الذي صدر ضده الحكم أي هو
الشخص المطلوب التنفيذ ضده وهو غالباً ما يبعد عن طريق محاميه إلى
بمسألة إشكال كودي لوقف تنفيذ الحكم لأطول فترة ممكنة ومع أن العمل
يجري - قطعاً للتلاعب - على أن يقوم قلم الكتاب بالإعلان في
الإشكالات إلا أن الخصم المتلاعب لا يتورع للجنة ومن صور التلاعب
أن يسلط أسماء وغشية في صحيفة الإشكال أو يعتمد التلاعب في عنوان
المستشكل ضده صاحب الحق الذي بيده السند التنفيذي كأن يكون رقم
القرار مثلاً ٥١ يكتب في الصحيفة ١٥ على أنها غلطة آلة أو رلة قلم
وبذلك يأتي في أول جلسة ويتصح بمحكمة الإشكال في الخصم ثم يمثل
فيطلب المستشكل المتلاعب أجلاً لإعلانه وهو في هذه الحالة الذي يقوم
بالإعلان دون قلم الكتاب فقام الكتاب بتولى الإعلان لأول جلسة فقط فإذا

(١) هذه المسألة منسوبة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩١٢ حيث كانت الغرامة لا تقل عن خمسة
جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهًا

ما تأجل الإشكال بعد ذلك ففي المستشكل هو الذي تكلفه المحكمة بإفلا
إجراءات الإعلان ١٠٠ قد يستغرق ذلك أكثر من جلسة ثم يقدم المستشكل أية
أوراق مستندة حتى ولو كانت مبرورة راعيا مثلا أن هناك تعامل أو
منع بعد عرق أو بقاء أو موقع عليه من المستشكل صده (صاحب الحق
ومصاحب الحكم المراد تنفيذه) فيضطر هذا الأخير للطعن على هذه
الأوراق بالتقريب حتى وإن تبنى المحكمة أن الطعن غير جدي ومبني
في نظر الإشكال فإن المستشكل يكون قد حقق جزءا من هدفه بصفة أنه
النداء وعرقلة تنفيذ الحكم.

(٩٠) قيام الصادر ضد الحكم (المستشكل) بإعلان أكثر من قلم
مضربين.

وكمب قلنا قبل قلم الكتاب هو الذي يتولى الإعلان في صلب
الإشكالات وإذا قام الصادر ضد الحكم المستشكل فيه بإعلان أكثر من قلم
مضربين برغم أن التعميد يجري في دولهم فإن قلم الكتاب يحتاج إلى
بعض الوقت وغالبا ما يرسل الأوراق للمحكمة قبل الجلسة المحددة لنظر
الإشكال دون أن يكون جميع الخصوم قد أعطوا إعلانا فتكونا فيطلب
المستشكل المتألمب أجلا نوا الأجل لاستكمال إعلان من لم يعلن

(٩١) الطعن بالتقريب على الصيغة التنفيذية :

ولم كان من حق المستشكل أن يبدى ما يشاء من بدع ونوع في
جلسة الإشكال إلى أن يستبين للمحكمة سلامة أو عدم صحة هذا الدواع
فإنما يلاحظ عملا أن يقوم المستشكل بالطعن بالتقريب على الصيغة
التنفيذية راعيا إنها مطبوعة أو إنها ليست الصيغة الموضوعية بمعرفة قلم

وحالة ما إذا أرسل المعضر أوراق التنفيذ المحكمة فيه المستشكل المتلاعب بطعن بالتزوير على الحكم للمستشكل فيه ويرعى أنه حدثت به إضافة وأن الممطر على الآلة يخلت ما ورد بمسودة الحكم المكتوب بخط القاضي الذي أصدره - وطبيعى أن هذه المسودة لا تكون تحت نظر قاضى الإشكال، وهنا لا يسمع محكمة الإشكال سوى تمكين المستشكل من التمسك بإجراءات الطعن بالتزوير وإعلان شواهد في المدة المقررة قانوناً وهو لحمل بذل أكثر ما تعرض المحكمة هذا الطعن على الحكم لما يتهين بهلاء أنه طمس غير جدي، فيها يدعى المستشكل لوسيلة تلاعب أكثر إتقافاً وأمعن لنفاذ في تحقيق هدفه وهي لوسيلة الثانية.

(٩٣) طعن بالتزوير أثناء حوز الإشكال للحكم :

ومن أهم طرق التلاعب التي تعرق التنفيذ وتعطله فعلاً ويرى لسنوات هذه الوسيلة المبتكرة والتي تتمثل في أن المستشكل (وهو الخصم الممطل الصادر منه الحكم) بعد أن يستنفذ كل سبل التعطيل وبعد حوز الإشكال فإنه يكون يوم صدور الحكم أو قبله بقليل أو بعده بقليل (حسب ظروفه الحال) قد أعد صحيفة دعوى تزوير أصلية طبقاً للمادة ٥٩ من قانون الإثبات يقول فيها أن صحيفة الدعوى الصادر فيها لحكم المستشكل فيه (الحكم سند التنفيذ وموضوع الإشكال) حدث بها تلاعب وأنه بما كانت هذه الصحيفة هي إحدى أوراق التنفيذ فهو بطعن عليها بكذا وكذا ويحدد مواعين للتزوير التي يزرعها أو يطعن على العقد (عقد إيجار أو عقد بيع أو أي عقد) هذا إذا كان من ضمن أوراق التنفيذ أو على الحكم نفسه بمجة كسب أو حلف أو نحو ذلك وطبق لهذا الدعوى (دعوى التزوير الأصلية) لمقامة أمام المحكمة الابتدائية المختصة (وهي قصده موضوعي

وليس مستعجلاً فإنه يقوم بإعلان صورة من صحيفتها لأمين سر الدائرة التي تنظر الإشكال بوصفه خصماً في دعوى التزوير هو وليس كاتب المحكمة ولخصصهما جلق في دعوى التزوير بدفعه ولجب تنفيق للمادة ٥٩ من قانون الإثبات التي تارم رافع دعوى التزوير باحتصاص من في يده للمحرر كما أن المستشكل صده (خصمه المراد تنفيق للحكم بصالحه) يستأزده من يستفيد من المبدأ المطعون عليه ومن ثم يجب احتصاصه صلا بالمادة ٥٩ من قانون الإثبات.

وبمجرد أن يعلن قلم الكاتب وأمين سر دائرة الإشكال بيده للدعوى فإنه ينبغي عليه لقيام بتحرير الحكم المستشكل فيه أو تحرير أوراق التفتيد أو الجراء منها المطعون عليه بالتزوير ثم يقوم بإرسالها إلى الدائرة الموضوعية بالمحكمة الابتدائية التي تنظر دعوى التزوير - هذا إذا كان حكم الإشكال قد صدر ولا يستطيع أمين السر أن يعرض الأمر على قاضي الإشكال متى كان قد أصدر الحكم فيه أما إذا كان الإشكال لا يزال متداولاً أو كل ذلك متسع من الوقت أو صفت محكمة الإشكال لجعل للحكم في أمين السر إذا عرض صورة صحيفة دعوى التزوير للمعطة له على قاضي الإشكال فقد صدر للقاضي قرواً بفتح باب المرافعة مناقشة هذا الموضوع ويقضي بحكم الاعتداد بالطمع بالتزوير ويعصي في حجر الإشكال للحكم وهذا لا يكون المستشكل المتلاعب قد حقق هدفه ولهذا فهو لا يخالف برفع دعوى التزوير لأصلية لقاء حجر الإشكال للحكم أو إنشاء تداوله وإنما يحرص أمين صدر الحكم مباشرة وقيل أن يتوجه للمستشكل صده الصادر لصالحه فحكم لسحب أوراق التفتيد يكون المستشكل قد أعلن قلم الكاتب بصحيفة دعوى التزوير وحيلك لا يجوز لأمين السر الموجود تحت يده أوراق التفتيد أن يهملها لصحبها من يتعين عليه أن

يقوم بضبط المحضر المطعون عليه بالتزوير وإيداعه بخريفة النيابة
المقتضية في حرر لصين طلب هذا الحرف من المحكمة التي تتظر دعوى
التزوير.

ولا يخفى على احد ان يمكن هذا الشكل ان يظهر تدلوا، دعاء،
التزوير لأكثر من سنة وربما سنوات يكون فيها الحكم (مسند التمهيد والذي
لا يمكن التخصيص بهوده) كتابا في ظلمات غير المحكمة مع غيره من
الأحرار، وسوف نشير بما نراه حلا لمواجهة هذا التلاعب وذلك في
اعتاب عرض باقي طرق التلاعب.

(٩٤) الإنشغال من العلقم بالتوافيق مع المحضر :

وبحث في برفع المستشكل إشكاله لا بصحيفة مبتدأة وإنما بطلب
بقرره أمام المحضر المكفد بعد مبداء رسم الإنشغال وهو جائز قانونا وطبقا
للقصود السرية بتعين على المحضر أن يسجل في محضره أنه محضر
تلفيد وإنشغال ويحدد في نهايته تاريخ الجلسة وهو لا يتجوز أن يكون
ثلاثة ويخطر بها المستشكل في الحال ويسلم صورة من المحضر كما
يسلم للمستشكل ضده صورة أو يطلنه بها مع حجر أوراق التفيد لدى
المحضر لإرسالها بمحكمة الإنشغال طبقا للقانون والتعديلات

ووجه التلاعب مع المحضر في مثل هذه الحالات أنه يعتمد بالاتفاق
مع المستشكل تحديد أجل واسع بحجة إعلان الخصوم في الإنشغال أو
بالإتفاق على التوضيعة بوضع الإنشغال أمام دائرة معينة جرى من تكول
تقصيا لها أنها تمنح أجلا واسعا وغير ذلك من المبررات والأسباب
طبقا لما جرى عليه العمل في الدائرة وهو أمر مألوف بالضرورة للمحضر
والمستشكل.

(٩٥) رفع إشكال ثان من الملتزم لاحتجاج أوراق التنفيذ :

من المقرر قانونا على ما جري به قضاء المحاكم أن الإشكال الثاني لا يوقف التنفيذ، ولكن، يحدث عملا لأن يقوم الطرف الملتزم في السند التنفيذي - الصادرة منه الحكم - بعمل إشكال على يد محضر عدد التنفيذ، إقامة إشكال أخر بصحيفة ويكون هذا في دققة وذلك في دققة أخرى ويحول عن طريق هذا التلاعب إلى يفرق التنفيذ وطبقا للكتاب النوروي رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ الصادر في ١٦/١١/١٩٩٣ من الإدارة العامة لتفتيش المحصرين، بأنه إذا عرض عند التنفيذ إشكال أول يحضر المحضر محضرا بذلك يحدد فيه جلسة لنظر الإشكال وترسل أوراق التنفيذ كاملة إلى قلم الكتاب المختص، وإذا عرض المحضر عند التنفيذ إشكال ثان وعرض الأوراق على قاضي التنفيذ وأمر بالاستمرار في التنفيذ فلا ترسل أوراق التنفيذ مع الإشكال الثاني بل ترسل صورة صورية بعد اعتمادها مع إرسالها بعد تمام التنفيذ بمعرفة القلم الذي يجري التنفيذ به، وإذا ورد للمحضر الأول كتاب من محكمة الأمور المستعجلة أو لوقفية أو من قاضي التنفيذ يضم أوراق التفتيش بمناسبة نظر الإشكال الثاني وكانت هذه الأوراق في حوزته وصالحة لإجراء التنفيذ ولم يصدر فيها قرار بإرجائها فيجب أن يكلف المستشكل باستخراج نسخة منها على نفقته الخاصة لإرفاقها بمذنب التنفيذ وذلك لضمان تطبيق نصوص القانون بأنه لا يستأنف على الإشكال الثاني وقف التنفيذ ما لم يقرر القاضي المختص بناء على طلب ذوي الشأن إرجاء التنفيذ لحين الفصل في الإشكال، وهكذا نجد أن مسودي هذه التعليمات هي بحاط تلاعب الملتزم إذا قدم إشكالا

ثانيا

(٩٦) إقامة المنتزعة إشكالا موضوعي في التنفيذ :

الإشكال الموضوعي بجور رفعه من المنتزعة معناه على السند التنفيذي وهو غالب ما تنظره المحكمة المنتبة المختصة بصفتها قاضي التنفيذ وذلك في المحاكم التي لا توجد بها دوائر تنفيذ متخصصة - و لإشكال الموضوعي قد يرفع قبل تمام التنفيذ أو بعده وهو غالبا ما يكون ذا تأثير محدد لأنه لا يوقف التنفيذ وإنما قد يرفعه المستشكل المتلاعب مع إشكال وقتي ويطلب من المحكمة التي تنظر الإشكال الأخير (وهي دائرة مستعجلة أو دائرة تنفيذ مستعجلة) أن تحيل الأوراق (إنما هي أوراق التنفيذ) أمام القاضي الجرائي المعني الذي ينظر الإشكال الموضوعي فإذا أفلح في تحقيق هدفه فإن ينظر الإشكال سوف يطول بلا شك مما يترتب عليه تسجيل التنفيذ لأطول فترة لأن أوراق التنفيذ متعولة أمام قاضي الإشكال الموضوعي.

(٩٧) الإمتشكال في الحكم بحجة أنه معطوم :

حدث لي أقام المصالح صده لحكم إشكالا وقتيا في تنعيده بصحيفة أمام قاضي الأمور المستعجلة وبني أسببه على أنه بعد صدور الحكم فإن القاصي الذي أصدره كانت قد رعت ضده دعوى مخاصمة وأنه بعد صدور الحكم المستشكل فيه صدر الحكم في دعوى المخاصمة في مرحلتها الأولى بقبول المخاصمة وتعلق أوجهها بالدعوى وأن هذا السبب للإمتشكال لاحق على الحكم ومن ثم يوقف تنفيذه إذ ما دامت محكمة المخاصمة قد نصت في المرحلة الأولى بقبولها فإنها ستقتضي حتما تصاها هذا النهائي بقبول المخاصمة وبالتالي بطلان عمل القاصي المخاصم أي بطلان الحكم المستشكل فيه.

وقد تأجل نظر الإشكال جلسات عديدة حتى بعدم المستشكل شهادة تعيد الحكم في المخاصمة إلا أنه لمحق في ذلك حيث لا تعطي مثل هذه الشهادات إلا بعد انتهاء المخاصمة والفصل فيها^(١)

وقد حقق المستشكل هذه جريئاً بطلالة نظر الإشكال لفترة رادت عن السنة إلا أنه في النهاية لم يظلم في جنى ثمرة تلاعبه.

(٩٨) رفع طعن بالنقض وتضمنه شفا مستعجلاً بوقت التنفيذ :

يقيم الماصر هذه الحكم إشكالا وتحتيا في تنعيده وفي نفس الوقت يطعن عليه بالنقض ويصمم صحيفة طعن شفا مستعجلاً ويطلب المستشكل أجلاً لاستخراج شهادة من محكمة النقض وقد نوحظ أن بعض المحاكم منح المستشكل مثل هذه الأجل ولكن غالبها لا نجا بتقييم طعن بالنقض لأن المنقض ليس طريقاً من طرق الطعن في الأحكام فهو طريق طعن غير عادي لا يجوز إلا في أحوال محددة في القانون وهي أن يكون قد حدث خطأ في تطبيق القانون أو تأويله أو حدث بطلان في الإجراءات أثر في الحكم أو بطلان في الحكم نفسه ولا يوجد في القانون ما يلزم محكمة الإشكال بالانظر ريثما يفصل في الشق المستعجل في النقض وإنما إذا كانت محكمة النقض قد نوقت تنعيد الحكم وهو ما يحدث عادة في بعض أحكام الإخلاء فإن للمستشكل حين يطلب من محكمة الإشكال أجلاً لإحضار شهادة بوجه التنفيذ فلا بد أن تجيبه إلى طلبه ولكن في بعض الحالات (وهي ليست كثيرة) أن يكذب المستشكل على محكمة الإشكال ويرغم أن محكمة النقض أوقفت تعيد الحكم ويطلب أجلاً لإحضار شهادة بذلك وهو يعلم أنه يماطل ولكنه على أي حال سوف يستفيد بالتأجيل

^(١) بعد ذلك حكم برفض دعوى المخاصمة وتغريم راسب وإزالة المصروفات ومقابل التعبد.

لجنة واحدة لأنه إذا أنشئت له محكمة الإشكال ولجنته لطلبه مستخراج
 لأشياء هامة ولم يقدمها لمليعي إنها تحجب الإشكال للحكم وغالبا ما ترفضه
 وعلى أية حال قبل الأجل فلي تمنحها المحاكم التي تظفر الإشكال في
 - مثل ١٠٠ - ١١٠ - ١٢٠ لا يجوز تسريع أي ثلاثة يكون فيها الضرر الواقع
 على المشتكل صده ضررا محونا.

(٩٩) الإشكال في تنفيذ الحكم بسبب غرض مسطوقه :

نصت المادة ١٩٢ من قانون المرافعات على أنه يجوز للخصوم أن
 يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من
 غرض أو إبهام ويخدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى .

و قد استقر قضاء محكمة النقض على أنه ليست مأمورية قاضي الأمور
 المستعجلة (الذي حل محله قاضي التنفيذ الآن بوصفه قاضيا للأمور
 المستعجلة) أن يفسر الأحكام أو العقود الموجبة للتكبد ولا الفصل في
 الأصل الحق بل أن مأموريته هي إصدار حكم وقتي يرد به عدونا بآديا
 للوهلة الأولى من أحد الخصمين على الآخر أو يوافق مقاومة من أحدهما
 للآخر بآديا للوهلة الأولى أنها بنظر حق أو يتخذ إجراء عاجلا يصر به
 موضوع الحق أو دينا من أدلة الحق وفيه إذا كفي في بعض الصور لا
 يستطيع أداء مهمته إلا إذا تعرف على معنى الحكم أو العقد الواجب التنفيذ
 أو تناول موضوع الحق لتقدير فهمه فلا مانع بمنعه من هذا ولكن تفسيره
 أو بحثه في موضوع الحق وحكمه بعد هذا للتصريح ولا في موضوع الحق
 بل لا يكون (لا تفسيرا أو بحثا عرضيا عاجلا يتحس به ما يحتمل لأول
 نظرة أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه ولا يزال
 للموضوع أي للتفسير محونا سليما يتدخل فيه دور الشان لدى جهة

الاختصاص^(١).

وهي ضوء هذا المبدأ على الإشكال الذي يقيمه الخصم الذي يتقيا
المعاطلة ويؤسسه على شمول المنطوق سيكون مصيره الرفض.

(١٠٠) الإشكال في الحكم لعدم تحديد العين المنفذ عليها :

يحدث أن يصدر حكم في دعوى هبة مثلا أو دعوى نصيبية مجازية
أو دعوى إخلاء ولا تكون العين محل التنفيذ محددة على وجه منضبط
يمتثل لذلك أو التفسير، مثال ذلك أن يقضى للحكم بتسليم قطعة أرض
ضمن مساحة على الشيوخ دون تحديد هذه الأرض أو يصدر حكم بتسليم
أعين تركة دون تحديد هذه الأعين على وجه سليم أو يصدر حكم بإخلاء
المستأجر من عين غير موضحة للمعلم، ففي جميع هذه الأحوال يتعذر
إرشاد المحضر عند التنفيذ على الطبيعة لعدم وجود حدود ثابتة أو لما
يسفر عنه التنفيذ بوجود تراخ على الحدود أو للمعلم الخاصة بالعين
سواء إذا كانت صحيفة للدعوى الصادر فيها للحكم قد وردت فيها هذه
البيانات بصورة مبهمة فإذا قام الصادر منه الحكم إشكالا في التنفيذ،
فعالب ما تحكم يوافق التنفيذ لتعذره ولا يقبل حينئذ من المستشكل ضده
(وهو الصادر لصالحه الحكم) أن يطلب من القاضي الإشكال لدى خبير
لمساعد المحضر في التنفيذ على الطبيعة إذ أن طلب تعيين مثل هذا الخبير
بمن أصل الحق ويؤدي إلى تفسير الحكم المنفذ به وهو ما يمتنع عن
القاضي المستعجل^(٢).

(١) المحض من ١٩٦٥/١٢/١٩ مشار إليه ضمن (٩) ص ٦٨ من كتاب المستشار مصطفى
مجدى مرجع، مقالات قانونية فورية في الفقه المدنية والقانونية طبع ١٩٨٧

(٢) نظر المستشار مصطفى مجدى مرجع — المرجع السابق.

(١٠١) الإشكال الكيدي من صاحب العمل ضد العامل

إن حصل العامل على حكم من القضاء العمالي المستعجل بإيقاف تنفيذ قرار عمله طبقاً للمادة ٦٦ من قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨٦ فإنه حين يشرع تنفيذه يحتاج بالإشكال من صاحب العمل لإيقاف تنفيذ الحكم الذي غالباً ما يقضي بإلزام صاحب العمل بأن يؤدي للعامل مبلغاً يعادل آخر أجر كان يتقاضاه ابتداء من تاريخ انتهاء العقد مع إحالة النزاع إلى المحكمة الجزئية أو الابتدائية تبعاً لمقدار التعويض الذي يطلبه العامل^(١)، فإذا كان مبنى الإشكال المرفوع من رب العمل أن الحقوق الموضوعية التي يطلب بها العمل في دعوى الموضوع بما في ذلك التعويض عن انفصال التعسفي قد سقطت بالتقادم الحوي عملاً بالمادة ٦٩٨ من القانون المدني فإن القاضي الذي ينظر الإشكال يتحرى جدياً ذلك القول أشداً من ظاهر المعتقدات لا ليفصل بمسؤول الحق بالتقادم من حقه^(٢) لأن ذلك يمس الموضوع وإنما يقضي في الإجراء الوقتي المطلوب منه فإذا تبين له جدياً القول بسقوط الحكم المنفذ به (حكم إيقاف الفصل) بالتقادم السنوي فإنه يقضي بوقف التنفيذ وإلا قضى بالرقص وحكم القاضي الإشكال في الحاليتين سواء بوقف التنفيذ أو بالاستمرار فيه هو إجراء وقتي لا يمس أصل الحق لإبنتائه على بحث ظاهري دون تعمق في أصل الحق وهو

(١) راجع مقالنا المرحّل في شرح قانون العمل الجديد من ٢٦٧

(٢) لابد أن يخطى صاحب العمل المبلغ المحكوم به بمقتضى حكم إيقاف تنفيذ قرار الفصل المستعجل ثم بعد ذلك يودع بالمحكمة على يحصل على وقف التنفيذ مثلاً تقضى بإجاء كل المبلغ المحكوم به فلا يعد ذلك سبباً لوقف التنفيذ .

لذلك لا يقيد محكمة الموضوع عند طرح التراجع عليها^(١).

(١٠٢) الإشكال الإيجابي :

يجوز لمن يبدئ الاستئناف (طالب التفتيد) أن يرفع إشكالا بطلب الاستمرار في التفتيد سواء بصحيفة أو أمام المحضر إذا أوقف التفتيد وقد جرى العمل على تسمية تلك الإشكال بالإشكال المعكوس^(٢) وهي يدعو طالب التفتيد خصمه لإبداء ما يمس له من كلفة الاعتراضات التي قد يبيها عند الشروع في التفتيد وبمحصن قاضي التفتيد بوصفه قاضيا للأمر المستعجل جميع الطرق وأساليب كل منهما ليستظهر من ذلك مدى جدية التعلبات التي تفتد في سبيل تنفيذ الحكم وسندها القانوني لا ليقتل فيها بشكل قطعي وإنما ترصلا لتحديد أي من الطرفين أجبر بالحملة الوقتية على استئناف له في تلك الصعوبات لا تستند إلى ثمة سند جدي من القانون يجب طالب التفتيد (المستشكل) إلى طلبه الاستمرار في التفتيد ولم استئناف له المعكوس فمضى برفض الإشكال وهذا الرفض يعتبر حكما ضد طالب التفتيد يحتاج به عليه رغم أنه حكم وقتي بمعنى أنه إذا كالى خصم طالب التفتيد قد استشكل ولازال إشكاله مدعولا فإنه يستطيع تقديم صورة من الإشكال المعكوس الذي قضى فيه لصالحه حتى يحصل حكم في إشكاله بوقف التفتيد.

^(١) قضت محكمة النقض بأن التفتيد المستعجل عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني يجري على دعوى التبرؤ من القس لتسلي باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد ليس فإذا على التفتد أن المال لم يرفع دعوى التبرؤ إلا بعد مضي أكثر من سنة من توقيع القصد وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في نفسه إلى سقوط حق في طلب التبرؤ بالتقدم فإنه لا يكون قد خالف قانون (الظن رقم ٣٩٢ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٧٢/١/٨).

^(٢) لميشال مصطفى فرجة - المرحع السابق بك ١٨ من ٢٥٥

(١٠٣) الإشكال الكيدي من الغير :

قد يكون الإشكال المقدم من الغير حسن النية إشكالا حقيقيا إذا كان الحكم يضرر بحقوقه أو بمصالحه وقد يكون الغير (وهذا هو الغالب) مسغرا لرفع الإشكال لإطالة النزاع وعرقلة تنفيذ الحكم

والغیر المتسود هنا هرکاء، من لم یکن طرفا فی الحكم ولم یکن خلفا لأی مدعیهم، وعلى ذلك فإنه لا یعتبر من فصلیة الغير فی مجال التتبع الدائن أو خلفه للعالم أو الخاص وكذلك للمعین أو خلفه للعالم أو الخاص كذلك للکفیل العینی.

وقد جرى قضاء محكمة النقض بما يشبه الاضطراب على أن الإشكال إذا كان مرفوعا من الملتزم أي المصار هذه الحكم فليد أن يكون مباد وفتح لاحقه على صدور الحكم المستشکل فيه فإذا كانت هذه الوقائع سابقة على الحكم يفرض أنها قد انتزعت ضمن الدفوع والدفاع في الدعوى حتى ولو لم يدفع بها وبالتالي لا يكون الإشكال في هذه الحالة مقبلا أما إذا كان الإشكال مرفوعا من الغير (وهو قدي لم یکن طرفا فی الحكم المستشکل فيه) فإنه ينبغي أن یثبت هذا الغير بمستندات لا یحوطها قننی شک أن التتبع یضرر بمصالحه أو حقوقه ولی یكون جادا فی إثبات ذلك، للإشکالات لیتمت طریقاً من طرق الطعن فی الأحکام وإنما هی تنظم من إجراء تنويعها بغية الحصول على حکم وقعی لا یمن أصل الحق أو موضوع النزاع حسبما یبین من ظاهر المستندات

(١٠٤) تفسير لمخصص للتدخل في الإشکال :

یحدث أن یتجه المصار هذه حکم إشکالاً فی التتبع وبعد نكوله وحین

يصحح من المحكمة على وشك حججه للحكم يقوم بسحير شخص من طرفه للنقض سواء كان ينحصر بخصميه أو هجوميه فيدعى أن له حقاً على الغير المراد التنفيذ عنيه ويطلب أجلاً ثلثاً لإعلان طلباته وسداد رسم للتدخل ثم يقدم أي مستندات مصطنعة كل ذلك من أجل التأكيد وعرقلة تنفيذ الحكم. ومع من التدخل جائز طبقاً للقانون في أي دعوى على نحو ما سبق أن أشرنا في الباب الأول إلا أنه بخصوص التدخل في الإشكال فإنه لا يرى له محلاً وفي كل من له أساس قانوني ذلك أن من يتدخل يعتبر على أنى العروص من الغير ومن حقه أن يرفع إشكالاً مستقلاً به بهذه الصفة (هذا إذا كان حسن النية ولم يكره مواطن مع المستشكل) وحينئذ سيجوز تدخله هجومياً أي ضد كل من المستشكل والمستشكل ضده، أما إذا كان ملتزماً في السند التنفيذي فإنه سوف يختصم بهذه المعايير فلا يمكنه التدخل في المحكمة سواءً برفع إشكاله

(١٠٥) التلاعب الذي يحدث في إشكال الغير.

يسخر المصاهر صده للحكم شخص من طرفه برفع إشكال باعتباره من الغير ويختصم فيه طالب التنفيذ والمحصرون ثم يطلب أجلاً لإدخال الملتزم في السند التنفيذي (بصاهر صده الحكم) ويعتمد إعلاناً على عنوان

وهي وبصل يسجل المحكمة أكثر من مرة حتى ولو حكمت بعزيمه، وكثير ما ينجأ مثل هذا الخصم المسحر إلى إعلان شخص في أماكن بعيدة ليست بهم صلة بالترغ أو إحداث أضرار محصرون لا يجرى التنفيذ في دائريه وكل ذلك من أجل عرقلة التنفيذ - والحل في مثل هذه التلاعب أن يحصل طالب التنفيذ على تصريح من المحكمة بإعلان الملتزمين في السند التنفيذي لقطع السبيل أمام خصمه

(١٠٦) استئناف الإشكال كوسيلة لحجز أوراق التنفيذ .

من المقرر أنه إذا حكم في الإشكال برفضه فإن الحكم المستشكل فيه يصبح واجب التنفيذ ولا يوقف تنفيذه رفع استئناف في حكم الإشكال فهذا الاستئناف لا يوقف التنفيذ ولذلك فإنه يحدث ألا ينتظر رفع الإشكال (الذي خصه) كتابة الحكم على الآلة بل يباين فور صدوره برفع استئناف عنه وذلك لمنع طالب التنفيذ من سحب أوراق التنفيذ إذ متى تحدثت للمستئناف عنه جامعة وصحفت المفردات فلا يستطيع كاتب الدائرة الاستئنافية المستعجلة أن يعلم أوراق التنفيذ لمسحبها إلا بإذن المحكمة وغالبا ما ترفض وتكبل ما تستجيب فإذا رفضت المحكمة فليس أمام المستشكل صده (طالب التنفيذ) سوى الانتظار فور صدور الحكم برفض الإشكال وقيل أن يذكر خصمه في الطعن عليه بالاستئناف.

ومن نافذة القول أنه يتعين أن يختصم في الاستئناف من كل حصصا أصل محكمة الإشكال ويجوز للمستشكل المستأنف أن يطلب من محكمة الاستئناف (الدائرة المستعجلة) الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف أثر تنفيذ المعجل للحكم المستشكل فيه؛ وقيل تلون كجمعية وطرق مواجهة الأعوب الإشكالات من الضروري الإشارة الموجزة إلى أهم المبادئ الحديثة التي أقرتها محكمة النقض في خصوصية التنفيذ الجبري وإشكالاته

(١٠٧) مبادئ محكمة النقض في التنفيذ الجبري وإشكالاته :

حكم بأنه لا يجوز لقاضي التنفيذ بوسيله قضيا للأمر المستعجلة الاستئذ إلى أسباب سابقة على صدور الحكم المستشكل فيه ممن هو طرف فيه لمعاض ذلك بحجية الحكم المستشكل فيه كما أن الإشكالات ليست من قبيل التظلم من الأحكام ولا يجوز رفع الإشكال في الحكم من

المحكوم عليه إلا إذا كان سببه حاصلاً بعد صدور الحكم لما إذا كان حاصلاً قبل صدوره فإنه يكون قد اندرج ضمن قنوع والنفاع في الدعوى وأصبح في غير استطاعة المحكوم عليه التحدي به على من صدر له الحكم سواء كان قد دفع به فعلاً في الدعوى أم كان لم يدفع به^(١) وحكم بأن قيام النزاع أثناء نظر الإشكال في التقيد على الحق المطلوب حمايته لا يحول دون أن يتناول قضى الأمور المعتملة بحث هذا النزاع بسعة وقتية لا ليفصل في الإجراء الوقتي الذي يرى الأمر به وهذا ما يكون تعديراً وقتياً لا يؤثر على الحق المنتزع عليه بل يبقى هذا الحق محفوظاً سليماً يتدخل فيه ذو الشأن أمام الجهة المختصة وهو لا يصدر فيه لمصلاً في الحق المنتزع عليه وإنما بأمر بما يراه من إجراء وقتي كقيل بحماية من يبين ظاهر الأورق وظروب الدعوى أنه صاحب ذلك الحق وأنه جدير بهذه الصفة^(٢).

كما حكم بأن قيام النزاع أثناء نظر الإشكال على الحق المقصود حمايته بالإجراء الوقتي المطلوب ذلك أن للقاضي أن يتناول بصفة مؤقتة في نطاق الإشكال المعروف عليه جنية هذا النزاع لا ليفصل فيه بحكم حسم للمصومة وإنما لينص من وجه الصواب في الإجراء الوقتي المطلوب منه ليفضي على هذا لا بعدم لفصله بنظر الإشكال وإنما بوقف تنفيذ الحكم المستكمل فيه أو بالاستمرار في تنفيذه وتقديره هذا وقتي بطبيعته ولا يؤثر على الحق المنتزع عليه^(٣).

^(١) الطس رقم ٩٢ سنة ٢ في جلسة ١٩٢٤/٦/٢١ والطن رقم ٢٣٧ لسنة ١٧ في جلسة ١٠/١٩٦٦/١١

^(٢) نقض منس ١٩٥٢/١٢/٢٨ من ٤ من ٢١ - المستطو مجنى مرجع.

^(٣) نقض منس ١٩٥١/٦/٧ من ٢ من ٩٨٩ منس ١ - المستطو مرجع - المرجع السابق.

كما حكم بأن ناصي الأمور المستعجلة لا يستطيع أعمال ولايته دون أن يختص الموضوع بخصم إلى ما يستلزمه من وقت للتعبيد له السيد فيه على أن تقديره في ذلك هو تقدير مؤقت ولا مساس به بأصل الحق^(١).
وحكم بأن اختصاص ناصي السباغ - دون غيره - بنظر سائر علة التتبعيد لها كانت قيمتها طبقا لنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات ويخصب الاصل ملووظ بأن تكون هذه المرافعات متعلقة بتتبعيد جبري بحضرة القلوي هذه الصفة وتتصب على إجراء من إجراءات هذا التتبعيد لو تكون مؤثرة فيه، والمرافعات المتعلقة بتتبعيد قرارات النيابة العامة قتي تصورها في شكاري وجنح العيضة وتلزم فيها باتخاذ أحد الصرحين ربيع تعرض الآخر حتى يحصل الفصاء للمني في التراجع لا تدخل في عدد تلك المرافعات ومن ثم لا يختص ناصي التتبعيد بنظرها^(٢).

وحكم بأن مؤدى نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات أن التراجع عند ناصي التتبعيد دون غيره الفصل في جميع منازعات التتبعيد الشكائية والموضوعية لها كانت قيمتها، ودعوى بطلان حكم مرسى المراد منازعة موضوعية في التتبعيد فله يختص بنظرها دون غيره^(٣).

وحكم بأن المقرر عملا بنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات أن قاضي التتبعيد الفصل في منازعات التتبعيد الوقفية بوصفه قاضيا للأموال العمومية، ومن ثم فله اختصاصه بشأن هذه المرافعات فاصر على الإجراءات الوقفية التي يخشى تأخيرها من فوات الوقت لئلا يخطر محقق أو للمحافظة على حالة فعالية مشروعة أو صيانة مركز قانوني قائم وتلك

(١) قطن رقم ٦٤ لسنة ٢١ من جلسة ١٩٥٢/٢/١٩.

(٢) قطن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٧٨/١/٣٠ - مكتب القلي من ٨٩٩.

(٣) قطن رقم ٩٧٢ لسنة ٥٤ من جلسة ١٩٧٨/١/٢٢٧ - مكتب القلي من ١١٧٢.

دور الممسوس بأصل الحق، وليس له أن يعرض في أسباب حكمه إلى الفصل في موضوع النزاع، أو أن يؤسس قصاده في مطلب الوقتي على أسباب تمنع أصل الحق أو أن يعرض إلى المستندات المقدمة من أحد الطرفين ليقتضى فيها بالصحة أو البطلان، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر في التظلم من الحجر التمهيني على ما للمدين لدى الغير يرقصه، تأييد له الحجر حكم وقتي غير ملزم لمحاكمة الموضوع^(١)

وحكم بثله وإن كان الشارع قد لوجب في المادة ٤١٤ من قانون المرافعات أن تشتمل قائمة شروط البيع على تعيين العقارات المبيعة في التكييف ويعلن مواقعها وحدودها ومبانيها ورقم القطعة واسم الموصى وغير ذلك من البيانات التي تعد في تعيينها فإن ذلك لعلية أساسها هو صدم التجهيل بالعقار المحجور ولازم ذلك ومقتضاه أن البطلان لا يترتب على إغفال البيانات غير الجوهرية كتحديد نوع فرائش بالعقار كما لا يقع لبطلان بسبب ما يلحق ببيانات تعيين العقار وتعيينه في القائمة من نقص أو إغفال متى استكمات هذه البيانات بما ورد بالتنبيه أو العقد الذي يجري التنفيذ بمقتضاه أو بغيرهما من الأوراق التي لوجب الشارع إرفاقها بالقائمة شريطة أن تؤدي هذه البيانات في مجموعها إلى فهم القيس والتجهيل بالعقار المحجور ذلك أن البطلان الذي فرضته المادة ٤٢٠ من قانون المرافعات ليس بطلاناً شكلياً وإنما هو جزاء يرتبط بوقوعه بعدم تحقق الغاية من البيع الموعود، فإن تحققت كل ذلك - ذرءاً للحد رغم

(١) فلان رقم ٥٦٨ لسنة ٢ في جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٦ مكتب القنى من ١٢٦.

قيام المبدأ في الإجراء^(١)

وحكم بأن المدة منذ نص المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون المرافعات
لن التنفيذ يجري تحت إشراف قاضي التنفيذ يتدب في مقر كل محكمة
جبرية من بين قضاء المحكمة الابتدائية ويختص دون غيره بالنظر في
جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقائية أيضا كانت قيمتها ، ولقد
استهدف المقترح من وضع هذا النظام جمع شطب المعامل المتعلقة بالتنفيذ
في يد قاضي واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره
بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ سواء كانت منازعات
موضوعية أم وقائية وسواء كانت من الخصوم أم من الغير كما خوله
سلطة القاضي الأمور المستعجلة عند الفصل في المنازعات الوقائية مما
مقتضاه أن قاضي التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعيا بجميع
منازعات التنفيذ الوقائية والموضوعية أيضا كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما
استثنى نص خاص ومن ثم فلا يفقد قاضي التنفيذ صلاحيته لنظر إشكال
وقتي في التنفيذ ولا يصلح سببا لردده فصله في إشكال وقتي سابق أو
إصداره قرار وقائي قبل نظر موضوعه لعلها ظروف الأحوال طبق
للاختصاصات المقررة له قانونا ولو كانت هذه القرارات لو ذلك
الإشكالات يصعد نزاع مردد بين الخصوم أنفسهم^(٢).

وحكم بأن قاضي الأمور المستعجلة في المذكرات المقدمة منه ردا على دعوى
المخاصمة أو في أي نوع بدالة المحكمة سرعة الفصل في الدعوى حتى
تضع الأمور في نصابها ولذا شأن مع المخاصم بعد ذلك قيم رخصه لذا

^(١) الممن رقم ٧٢٧ لسنة ١٩٨٧/٦/٢١ من ٨٤٤ - المكتب الثاني.

^(٢) الممن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٩٠/١/١٨ - المكتب الثاني سنة ٤١ من ١٩٧ و

القانون أسفله^{١٠} ولا يشير إلى وجود عدل أو تجيز طلب رد القاضي طبقاً للمادة ٤/١٤٨ من نصوص ذلك في هذه الفجوات لا تبدو أن تكون الصالحا من القاضي المحاسب صده عن حقه في معاملة المخاصم (رفع دعوى المخاصمة) عن إسائة استعمال حق القاضي في سلوك دعوى المخاصمة وفقاً لما يسفر عنه الحكم فيها مما لا يتدرج ضمن حالات الرد المنصوص عليها قانوناً وبأنه لما كان لا يجدي الطاعن لتحدي بالفتات الحكم عن إفساده على المطعون صده دعوى المخاصمة مما يبيّن عن وجود خصومة بينهما تجعله غير صالح لنظر الإشكالات سالفة الذكر لأنه وإن كانت عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى من الأسبق المتعلقة بالنظام التام التي يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة التمييز إلا أنه يشترط لذلك أن تكون الخصومة التي تقوم بين القاضي وأحد الخصوم تفتقد صلاحية النظر في الدعوى طبق لما تنص عليه الفقرة الرابعة المادة ١٤٦ من القانون. فلم تفلت سابقة على رفع الدعوى وتعتبر إلى حين طرحها على القاضي وهو مالا يتوكل في دعوى المخاصمة بدفعها الطاعن بعد رفعه بمحادث من طلب الرد وليس قبل ذلك كما لا يجوز اعتبار دعوى المخاصمة مسبباً للرد طالما لم يبين الطاعن هذا السبب بالطريق الذي رتب^١ م. محكمة الموضوع^(١).

و من نَحْم الذي يصدر من قاضي التمييز في الإشكال المطلوب فيه لتحديد إجراء وقتي بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه لا يعد سنداً لتعدينا على غرار الأحكام للمعتبرة كذلك، لأنه مرسوم بالملزوم التي صدر فيها وما يشيّد القاضي من ظاهر الأوراق من مخاطر التنفيذ وإن كان نذكرها

^(١٠) ضمن رقم ١٣٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٠ - مكتب الق. ٤٦١ من ١٩٧ و ١٩٨

تكون معياراً بأصل الحق المعصني به أو تأثير على المركز القانونية الثابتة
للخصوم بالمسئلة التقديري، ومن ثم فلا يترتب على الإكراه الوقتي في
الحكم الصادر في إشكال سابق وجوب وقف التنفيذ طبقاً للنص لفترة
الأولى من المادة ٣١٧ من قانون المرافعات في المادة ١٠ بحكمها من
الإشكال الوقتي الأول في المبدأ التقديري مما لا ينطبق على الحكم الصادر
عسي الإشكال بل يستلزم الإشكال الوقتي فيه من ذلك انتفاء الإكراه فلا يترتب لا
يترتب عليه بحسب الأصل وهذا التنفيذ طبقاً للنص الفقرة الثالثة من هذه
المادة^(١)

وحكم بقائه لكي تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ في معنى المادة ٢٧٥
من قانون المرافعات بشرط أن تكون المنازعة متعلقة على إجراء من
إجراءات التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ وإجراءاته، وإذا كانت الخصومة
في الدعوى المعلقة تكون حول طلب طرد طاعن من أطراف النزاع
للخصم ودار النزاع فيها بين طرفيها حول قيام علاقة إيجارية جديدة
بينهما فإن هذه الدعوى تتعلق بطلب موضوعي والقصد به يكون فصلاً
في ذات الحق ومن ثم فإنها لا تكون من دعوى التنفيذ ولا يختص
ببطلانها قاضي التنفيذ^(٢)

(١) لظن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٥١ في جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٠ المكتب الثاني من ٢١١ لسنة ٤١٤
الجزء الأول ونوجز ونقتصر على هذا المبدأ حسب التصريح لنا من مطالعة لكتاب حكم النقض أن
الطعن رقم ٥٥٠٠ مرفوعة ضد قاضي التنفيذ تليقاً على أنه لم يكن هناك خطأ جسيم
حين أصدر برفض إشكال وقتي والاستمرار في تنفيذ حكم محكمة ببيع أرض وقد استدل
بمصلحة النقض أن للقاضي المعاصم طبقاً لصحيح القانون حين اعتبر الإشكال لمرفوعين
إشكالياً نظراً لأنه لا يتوجب على الإشكال الوقتي في الحكم الصادر في إشكال سابق
وجوب وقف التنفيذ إذ أن الحكم في الإشكال لا يعد ملزماً لتنفيذ على النحو ما يقصود
رأى دعوى استفسارية

(٢) لظن ٩٨٤ لسنة في جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٩٠ - ٦٦٦ من المرجع السابق.

وحكم بأنه ينبغي إعلان المحجور عليه بصورة من محصر الحجر الإداري طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجر الإداري وفقاً للقواعد المقررة في قانون المرافعات^(١).

(١٠٨) طرق مواجهة المتلاعب بالشكالات للتقيد :

استعرضنا فيما سبق أساليب استخدام الإشكالات في التعتيد كوسيلة لحرقة تنفيذ الأحكام ورأينا أن الخصم المتلاعب يقوم بمساعدة وتخطيط الخصم الذي وكله بتلك هذه الطريق الذي لا يختلف فيه الثقلون وإن كان يسطوي على استخدام لنصوص القانون وتفسيرها لتحقيق هذه الأهداف غير المشروعة - أي أنه باطل يريد به باطل ومن ثم فإن مواجهة هذه الأساليب من الممكن أن يكون باطلاً يريد به حق خصوصاً وأن صاحب الحق لا يمكن أن يلزمه بعد إذا هو لنجا إلى مسائل ملتبسة بالالتفاف هو الآخر حول نصوص القانون وصولاً لحقه.

ومن هنا نجد جاز تبرير مسلك صاحب الحق الذي يستخدم نفس الأسلوب المتبوي فإنه لا يجوز بذاه قبول مسلكه من يريد انتحال الحقوق من أصعابها ومن يرفض رد الحقوق وبناء عليه فإن هناك طرقاً لمواجهة هذه الألاعيب وهي طرق قانونية غالباً ما تحقق هدف صاحب الحق وتقطع سبيل المتلاعب على خصمه ومن هذه الأساليب ما يلي :

أ- لا : مبادرة صاحب الحق بسلوك طريق الاستكسال وذلك بإحدى طريقتين أولهما حق يريد به وتلكيها بمنزل يريد به حق

^(١) لندن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/١٤

* الطريقة الأولى بمجرد حصول صاحب الحق على حكم بتقرير حقه مسمول بالصيغة التنفيذية وبعد عايش الحكم للمدين (المطاع حقه) يقوم صاحب الحق (طالب التنفيذ) برفع إشكال إيجابي أو ما يطلق عليه - الإشكال المعدوم^(١) بحصم فيه محضر فور المعركة التي يجرى التمسك ضده ومطالب منه تكليفه بالمصور لإبداء ما يحس له من طلبات وملاحظات بشأن تنفيذ الحكم وينتهي في ختام الإشكال إلى طلب الحكم له بالاستمرار في التنفيذ - وفيما يلي نموذج أو صيغة لهذا الإشكال للمعكوس.

(١) راجع ما سبق بقرة ٤٢.

(١٠٩) صيغة قانونية للإنكسار المعكوس :

لأنه في يوم

بناءً على طلب السيد / (طالب تنفيذ) المقيم
ومحل المختار مكتب الأستاذ / المحامي
بجانبه

أنا المحضر بمحكمة (المحكمة التي
يقيم بدائرتها التنفيذ منه).

فتمثلت في تاريخ أعلاه إلى حيث إقامة

(١) السيد / (هو المطلوب التنفيذ منه أي المعتزم في
منفذ التنفيذ)

والمقيم مخاطباً مع^(١)

السيد / محضر أول محكمة (وهي المحكمة التي يجري
بدائرتها التنفيذ) الجريئة بصفته ويمثل بسراى المحكمة مخاطباً مع
وأعلنتهم بالتسليم

بتاريخ حصل الطالب على الحكم (أو السند التنفيذي) رقم
صد للمعلن إليه الأول نصي يقر به بل يؤدي للطالب مبلغ
والمصروفات وقد أصبح للحكم نهائياً ولايلاً للتنفيذ ومديلاً بالقصيدة
التنفيذية بعد أن ساعد المعلن إليه كافة سبل الطس المقررة قانوناً،
وبتاريخ أعلن المصائب هذا الحكم للمعلن إليه لأول ابتداء تنفيذه

(١) كان هناك أكثر من معتزم أي أكثر من شخص صدر ضدهم الحكم فله يصح
المصطلح.

وحيث أنه قطعاً ليس التلاعب وبطالة أحد الدراع ومحاولة وضع
 المرافقين أمام التنفيذ فإنه يسق السائب أن يقدم ، الإجابة على تلك الحكم
 بالاستمرار في التنفيذ ولكن يقدم المعلن إليه الأول ما يس له من دفاع
 ونشوع وما عسى أن يكون لديه من حيل أو احتياطات ، أمام المحكمة
 وقد اختص المعلن إليه الأخير بصفته بالاستمرار في التنفيذ .

بقاء عليه

لنا المحضر سالف الذكر أعنت كل واحد من المعلن إليهم بصورة
 من هذه العريضة وكلفتهم الحضور أمام محكمة الأمور المستعجلة بجهة
 بوصفها فاعلياً للتنفيذ بجنسيتها العلنية التي ستعقد ابتداء من
 الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم فموافق . لكي
 يسمع للحكم في مادة تنفيذ وقتية بقبول هذا الإشكال شكلاً وفي الموضوع
 بالاستمرار في تنفيذ الحكم المبرر بسلب الصحوة وإلزام المعلن إليه
 الثاني بإجراء هذا التنفيذ وإلزام الأول بالمصروفات ومقابل الأتعاب بدور
 كفالة مع حفظ حقوق الطالب لأهري بماتر ضروريه .

ولأجل العلم ،

وفاقة هذا الإشكال أن راعه هو طالب التنفيذ يكون متحكماً في سيره
 وتداوله وبذلك يقطع السبيل أمام خصمه في الإطالة أو التاجيل لأن طالب
 التنفيذ (الرافع هذا الإشكال) سوف يخطب نظره في أقرب جلسة ويتولى
 إعلان الخصوم ويقيم أوراق التنفيذ في أول جلسة ولا يسمح لخصمه بأي
 فرصة للتلاعب سوى مجرد التأجيل لمرة واحدة للإطالة ومثلها لتقديم
 معقبات أو مذكرات لأن المستشكل ضده (الماترم في المبدأ التنفيذي) إذا
 سم يبد ما يس له من طيات أو اعتراضات في الجلسة الأولى أو الثانية

على الأكثر في الإشكال سوف يحجز للحكم فبدأ ما قدم للملزم إشكالا من طريقه فإنه سيكون إشكالا ثانيا لا يوقف التنفيذ.

* الطريقة الثانية : وهي تسخير خصم من طرف طالب التنفيذ لإقامة إشكال ويتركه للشطب.

(١١٠) تسخير طالب التنفيذ شخصاً لإقامة إشكال وتركه للشطب :

وهذه الأسلوب وإن كان ينطوي على القلاعب إلا أنه عبارة عن تعامل يقتصر الطريقة وصولاً إلى حق مشروع ويتعلق في لى طالب التنفيذ بمجرد أن يعلن المند التنفيذي للملزم بيلز بتسكين شخص من طريقه برفع إشكال بوصفه من الغير ويختصم في صحيفة الإشكال طرفاً للداعي أي طالب التنفيذ (الذى مخره) والمملزم (أي المند ضد) والمحصن المختص ويحدد له الجلسة وسوف يتولى قلم الكتبة إعلان الخصوم كما يجرى على تلك العمل بالمحاكم وفي بول جلسة يشطب هذا القسم المعص من الحصول فتحكم المحكمة بشطب الإشكال لأن من الطبيعي أن طالب التنفيذ أن يحضر وهناك احتمال بل يحضر المند ضده (المصادر ضده الحكم) وهو الخصم الحقيقي في النزاع وحتى إذا حضر غير حضوره لا يغير من الأمر شيئاً لأنه ليس بيده أوراق للتنفيذ كما في عدم حضور المعيشة يحتم على المحكمة شطب الإشكال إذ لا يستطيع حجزه لتحكم لأنه غير صالح للتصل فيه نتيجة عدم وجود أوراق التنفيذ أو أية مستندات وإذا تعسك المند ضده الحاضر بالعسل في الإشكال فإنه لا تكون له مصلحة في ذلك والاحتمال الغالب في مثل هذه الحالة أن تقضى المحكمة بشطب الإشكال وبعد ذلك يحصل طالب التنفيذ على شهادة بذلك

ويقدمها مع أوراق التعبد لتقدم المحضرين لتعبد الحكم ولا يكون هناك
مسئول للإشكال من جانب المدعى لأنه لا أمامه ولا بمسئولية وحتى
نحو مسئول بجهة الطريقة أو تلك من إشكاله يعتبر إشكالا دائما لا يوقف
التعبد

(١١١) كيفية مواجهة التلاعب بتحرير أوراق التنفيذ :

فلما لم ينزل الأساليب التي يلجأ إليها الملتزم في السداد التعبدي أمامه
بشخصيا أو عن طريق خصم مسخر بإعلان أمين سر الدائرة التي تنظر
الإشكال بصحيفة دعوى تزوير أصلية طعن على أوراق التعبد كلها أو
بعضها ورأى أن أمين السر يتعين عليه أن يقوم بتحرير الأوراق
المطعون عليها وحفظها في خزانة المحكمة على دمة الفصل في دعوى
التزوير الأصلية ولي من يتبع هذا الأسلوب يجمع في عرقلة تعبد الحكم
لمدة قد تزيد على سنتين نتيجة كون دعوى التزوير من الدعاوى
الموسوعة التي يتطلب نظرها وقتا ليس بالقصير - وهذا يستطيع
صاحب الحق طالب التعبد أن يتقدم بطلب إلى قاضي الأمور الوقفية
للأمر برفض الخبر وتعبد الحكم وإعادة تحريره مرة أخرى على دمة
الفصل في قضية التزوير - وهذا الإجراء جائز وحدث كثيرا في العمل
حيث أصدر القاصي مثل هذه الأوامر وبعد تمام التعبد تكون دعوى
التزوير الكيدية غير ذات موضوع وغالب ما يتركها صاحبها المصطب بعد
أن قامت الغرض من رفعها

أكثر تيلد إلى القول بأنه نظرا لأنه ليس كل المتقاصين ممن يعدون
إلى هذه الأساليب ولحمية أصحاب الحقوق المشروعة حسني للنية فلهذا إذا
كان الحكم المحرز المطعون عليه بالتزوير من ضل تنقيده إلا بترك آثاره

أو نتائج يتعذر تداركها، فإن أمر القاضي الأمور الوقتية بفرض الحرر يكون ضرورياً مقال ذلك أن يكون الحكم مطابقة بين معين وأن تنفيذه يمثل في توقيع الحجر التتبعي أو أداء المبيع المحكوم به لما إذا كان من شأن تنفيذ الحكم أن يخالف نتائج صورة قد يتعذر تدارك آثارها كإن يكون الحكم المحرر المطعون عليه قد صدر بخلاء من عين فإن تنفيذه في هذه الحالة يترتب خطراً قد يتعذر تدارك أثره فيما لم يسمت القس وجرى ناجحاً لها الآخرين أو تم ههنا أو لتعديل فيها لذلك نرى أنه من الأوفق أن يطلع القاضي الأمور الوقتية على صورة من الحكم المحرر المطلوب الأمر بفرض حرره حتى يكون على بينة من هذه الملابسات وواجب القسم للشريك أن يبينه للقاضي إلى ذلك فإن الأمر بفرض الحرر

(١١٢) كيفية مواجهة التلاعب في الإعلان في الإشكالات :

وليس أن الملتزم في العقد التتبعي قد يسحر شخصاً في رفع إشكال على أنه من التغيير ويعتمد عدم اختصاص نفسه حتى يتأجل نظر الإشكال لاختصاص الملتزم وسائر حصوم الإشكال الحقيقيين، كما أنه قد يعتمد الملتزم ذكر عناوين وهمية بضموم الإشكال حتى ترد الإجابة بعدم إعلانهم فيحصل على أجل آخرى بالإعلان مما يهيل نظر الإشكال ويؤدي في عرقلة تنفيذ الحكم المستشكل فيه، والحل أن طالب التنفيذ له الحق قانوناً سواء أذنت له المحكمة أو لم تأذن بل يختصم كل من يرى ضرورة اختصاصهم في الإشكال وعلى رأسهم الملتزم في السند التتبعي سواء كان واحداً أو أكثر وعلى عناوينهم الحقيقية فهو بذلك يطلع سبيلاً للتدخل على خصمه المتلاعب ويرد قصده المبيت عليه.

(١١٣) كيفية إحباط استئناف الإشكال :

قلنا في المستشكل في الإشكال الكيدي يحول جهدا حجر لورق التتفيذ
الطول فترة ممكنة وبالتالي. ولأنه يبدل يستأنف الإشكال قد حكم برفضه
حتى تظل هذه الأوراق ضمن القضية المذكورة في مرحلة الاستئناف
وحسب هذه المشكلة فإنه يجب على طالب التتفيذ (المستشكل ضده) حين
يرفض الإشكال أن يقدم حلاً قدياً بسحب لورق التتفيذ وهو لدى الأمر
إلى سداد الغرامة والمصاريف ومقابل التتفيذ المحكوم به ضد خصمه
للمستشكل خاسر الإشكال^(١)، ولا يوجد ما يمنع من سحب الأوراق قبل أن
يودع المستأنف المتلاعب صحيفة استئناف الإشكال، وحتى سحب لورق
التتفيذ قبل الحكم يكون قابلاً للتفد ولا يحول رفع الاستئناف من تفديده.
لأنه إذا فت طالب التتفيذ سحب أوراقه من حقه التتقدم بطالب الرئيس
الدائرة المساندة التي تنظر استئناف الإشكال بسحب الأوراق مع إيداع
صورة رسمية من لورق التتفيذ هذا مع ملاحظة أنه يجوز في الإشكال
التفدي تقديم صورة من أوراق التتفيذ.

(١١٤) كيفية مواجهة الطعن بالتزوير :

في مرحلة نظر الإشكال رأينا أن من حق المستشكل حين يودع
المستشكل ضده أوراق التتفيذ أن يلعن عليها كذب أو جزء منها بالتزوير
ورداً على هذا التلاعب فإن طالب التتفيذ لابد أن يبين للمحكمة التي تنظر
الإشكال أن هذا الطعن غير جدي وأنه أراد به عرقلة الفصل في الإشكال

(١) طبقاً لمقتضى رقم ٧ سنة ٦٥ بشأن الرسوم لا يجوز التفدي لإطفاء صورة رسمية أو
تسليمها للمصدر لتسليمه الحكم على سداد الأتعاب والمصاريف المحكوم بها على خصمه
خاسر الدعوى.

وإزالة أحد تنفيذ الحكم للمستشكل فيه ومن ليس له الحق للمحكمة بذلك
حصوله و أن من سلطة قاضي الإشكال أن يعصى في نظره إذا تبين له
من ظاهر الحال أن للطعن بالتزوير لا يقوم على سند من الجدد

(١١٥) مواجهة إجراء العرض على قاضي التنفيذ كوسيلة للتعويض.

من المقرر في الإشكال الثاني لا يوقف التنفيذ، ومع ذلك يلاحظ عملاً
فيه حين يقدم طالب التنفيذ أوراق التنفيذ وبها شهادة رسمية بالفصل في
الإشكال كرقعة أو عدم قيوته أو شطبة لأن المقتضى قد يكون قد أقيم
إشكال آخر سواء منه أو من شخص من الغير مسخر من طرفه و
يعترض أمام المحضر القائم بالتنفيذ بلى هناك إشكالا متداولاً والمعرض
أن المحضر يعصى في التنفيذ دون حاجة للعرض على قاضي التنفيذ،
ولكنه في بعض الأحيان إما أن لا اجانب السلامة أو الحاجة في نفس
يعتوب أو بالتواطؤ مع الخصم للمماطل يحرر محضراً بالعرض على
قاضي التنفيذ على اعتبار أن ما ذكره المند ضد عقبة من عتبت التنفيذ،
وفي هذه الحالة فإن طالب التنفيذ يجب أن يطمئن تماماً لأن الأوراق قد
عرضت على قاضي التنفيذ وسين له أن يشكلاً حتى أقامته وحكم فيه
بالرفض أو عدم القبول أو القسط بآله يوشع بالاستمرار في تنفيذ الحكم
دون الانتظار للفصل في الإشكال المتداول على اعتبار أنه إشكال ثان لا
يوقف التنفيذ، ويؤثر قاضي التنفيذ غالباً بذلك حتى ولو لم يكن طالب
للسعي حاضراً أثناء العرض ومع ذلك إذا تلقى المحضر إخطاراً رسمياً
سواء من الدائرة التي تنظر الإشكال الثاني أو من قاضي التنفيذ أو من
قاضي الأمور الوقفية بطلب ضم أوراق التنفيذ في الحالة يجب على

لمحصر القائم بالتعديد أن يكلف المستشكل (المنفذ ضده) وليس طالب التنفيذ باستخراج نسخة رسمية من الأوريق على نفقته الخاصة لإرسالها لهذه الجهة التي طلبتها وذلك نقدا للكتاب التوري الصادر من وكيد الوزارة المشرف على تنفيذ السمسرين بهذا المعنى (كتاب رقم ٢ لسنة ٩٢ في ١٦ / ١١ / ١٩٩٢ م).

(١١٦) مواجهة إجراء الطعن بالنقض كوسيلة لوقف التنفيذ :

إذا قدم للمستشكل لمحكمة الإشكال ما يفيد أن هناك طعنا بالنقض على الحكم وأن فيه شقا مستعجلا بطلب وقف التنفيذ فإنه يحس التفرقة بين طلب وقف التنفيذ أمام قاضي الإشكال وطلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض، فالأول يكون مختصا به قاضيا على الإجراءات الوقتية التي يخشى عليها من فوات الوقت لدرء خطر محقق أو المحافظة على حالة فعلية مشروعة أو صيانة مركز قانوني فقام بوجوب التعيين بأصل الحق^(١)، أما الثاني فيكون وقف تنفيذ الحكم إذ كفى يحس من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعدى تداركه (مادة ٢٥١ / ٢ من المحلات) أي أن منوط اختصاص محكمة النقض بالطلب المستعجل بهيقاف التنفيذ هو خشية الضرر الجسيم الذي يستتبع تداركه في حين أن هذا الاعتبار ليس له وزن أمام قاضي الإشكال. وفي ضوء هذه التفرقة فإن على طالب التنفيذ إذا طلب خصمه تأجيل الإشكال حتى يحصل للنقض في الشق المستعجل أن يوضح هذه الفروق والملاييف لمحكمة الإشكال كما أن الأصل أن الطعن بالنقض لا يوقف تنفيذ الحكم لأنه طريق طعن غير عادي وأنه لو جاز لتسليم بطلب للمستشكل لما استطاع أحد أن ينفذ حكما نتيجة لطالة بحث وتداول القضي

(١) راجع أحكام النقض المشار إليها الفقرة ٨٩.

امام محكمة النقص من جهة ولأنه ما أسهب على المستشكل من أن يصدر صحيفة طعنه شف مسعجلاً لكي يقع تنفيذ الحكم بسة أو أكثر وعلى هذا الطعن بالنقص لا يمنع محكمة الإشكال من الاستمرار في بصره كما لا يعد فيداً عليها، ولكن لا تب أن محكمة النقص أوقف التنفيذ في الشق الممسحج فيعين أن يقدم المستشكل مباداه رسميه بذلك وعندها ينبغي على محكمة الإشكال أن تقضى بوقف التنفيذ

(١١٧) مواجهة الإشكال المؤسس على التجهيل بالحكم.

إن أقيم الإشكال على أساس أن محل التنفيذ مجهول^(١) وثبت بعضى للتنفيذ عملاً لأنه يتعذر تنفيذه كان كانت العين المراد تسليمها مع تقرير وتم تحدد معالمها أو كانت العين محل تنفيذ حكم الإخلاء غير موصحة الحضور والمعامل فإنه لا سبيل لم طالب التنفيذ لكي يفد مثل هذا الحكم فإن قصى بوقف تنفيذه فإنه يكون قصاء صحيحاً، وطالب التنفيذ هو المنيب في هذا التجهيل لأن للحكم يصدر بدء على وقائع الدعوى فإذا كان هو قد أقام دعوى مجهله وتم يحدد على وجه سليم حضور العين المراد الحكم به بها فلا ينومن لا نفسه - وليس امامه سوى إعادة رفع دعوى جديدة يحدد فيها العين تحديداً لا يتعذر تنفيذه وهذه الدعوى من تطول به^١ لأنه مقدم الصورة للرسميه من الحكم وصورة رسميه من استئنافه إذا كان قد حكم فيه بصالحه وسبكون من السهل حصونه على نفس الحكم مادام قد أقام الدعوى بنفس الأسباب

(١) راجع الفقرة ٨٢

(١١٨) طرق مواجهة تلاعب الحكومة والجهات الإدارية في

مجال التحجوز الإدارية :

الحكومة وما يتبعها من جهات ووحدات إدارية شأها شئ أي متقاضي
هيم يتعلق بالكيد والند في الخصومة وأحيانا في التلاعب أيضا بمستخدم
لقانون بطريقة مشروعة لتحقيق أغراض غير مشروعة للأعباء الشديدة.

ومن هذا القبيل أن للحكومة كثيرا ما تستخدم طريق الإشكال كوسيلة
لإطالة أمد النزاع وعرقلة تنفيذ الأحكام خصوصا وأن هناك نص في
قانون العقوبات يحاقب كل من يستع من تعيد حكم بعقوبة الحبس والعزل
من الوظيفة (مادة ١٢٣ عقوبات) على نحو ما سنتبينه تفصيلا في القسم
الثاني من الكتاب.

ومن أمثلة الكيد أيضا أن يصدر حكم في حالة معينة لأحد العاملين
بالحكومة أو وندتها، إدارية أو أحد المواطنين وتكون خاتمة آلاف من
الحالات المماثلة وتصدر الحكومة على أن يرفع كل مواطن لصية مع أن
من العيون أن تصدر قرارا أو تعليمات بتطبيق المبادئ التي استقرت
عليها الأحكام النهائية في شأن حالة أو حالات معينة على ما يشبهها من
حالات ولعل أقرب مثال على ذلك الفصل التي رفعا بعض المواطنين
بطلب رد ما دفع بدون وجه حق كرموع للترخيص للعمل في الخارج بعد
أن حكم بعدم دستورية النصوص التي كانت قد حصلت هذه الرسوم على
مقتضاها، مثال آخر خاص بصربية للتركاك التي حكم فيها بعدم دستورية
الازدواج في حصول الضريبة وغير ذلك من الحالات التي تكون فيها
ظروب واحدة والظروف واحدة والأسس واحدة والأحكام واحدة
ومن أمثلة الكيد في الخصومة أن الحكومة حين يستصدر أحد

المواطنين حكما نهائيا صدهم بتعويض مثلا وبعد أن تمتنع طرق
 الإشكالات تقوم بإبلاغ مصلحة الضرائب لما عسى أن يكون على هذا
 المواطن من صرق، وهذا البحث يجد كثيرا في العمل خصوصا في
 أحوال استرداد الكفالات في حالات الحكم بالإبراء على ما سنبينه تفصيلا
 في القسم الثاني فلي صاحب الكفالة من حقه بعد حكم الإبراء أن يستردها
 وهذا يواجه بضرورة إخلاء طرفه من دوائر طرفه ومأمورات الضرائب
 وغيرها من وحدات الجبائية أو كما يسمونه "كعب دفر" حتى يستطيع
 استرداد حقه ومن الطبيعي أن أي جهة من هذه الجهات لا يعجز ما لي
 بعض ونصن عملها نجد في حقوق هذا المواطن صعبا يضاف إلى
 العينة - وهو لو ضاع بلفة العجب، وأي منطق لو القلقون أن عدل
 يمكن أن يقر مثل هذه الأساليب.

ويصل من أصعب أساليب الكيد ما يقوم به بعض صغير الموظفين
 المصوبين على الحكومة (وهي مسئولة عنهم بلا شك لأنها إذا كانت
 تعرف وشكت فتلك مصيبة وإذا كانت تجهل فالمصيبة أعظم ومعظمهم
 معسن خولهم المشرع سلطة الحجر الإداري وفقا للمادة رقم ٣٠٨ لسنة (١٩٥٥)
 فيقوم مندوب الحجر بتوقيع الحجر الإداري على الورق على
 لئلا يعلم يقينا أنها طرف المحجور ضده ويعلن المدين حارما عليها
 ويقول في محضره أنه رفض التوقيع ثم بعد فترة يرسل لأوراق للتنبيه
 المختصة راعيا أن الحارس يدد المحجورات فيحال المواطن المسمكين إلى
 المحكمة الجنائية وتكون هذه الإحالة وسيلة ضغط عليه لكي يتوجه للجهة
 الادارية ويقدم ما يطلب منه من تنازلات وإقرارات حتى تتكرم هذه الجهة
 بمخبرة محكمة الصبح وحتى يعود المواطن في النهاية بحكم إذفة مع
 وقف التنفيذ وهذا العمل غير الشريف الذي يرقى إلى حد التزوير نجده

منتشرا في الريف المصري أكثر منه في المدن والأسئلة كثيرة ونحتاج إلى مؤلف مستقل ونكسنا رأيت الإصرار إلى هذه الظاهرة الخطيرة كضرورة بتقصيها المقام وبقدر هذه الضرورة.

(١١٩) مواجهة التلاعب في توقيع الحجز التحفظي:

نبدأ إلى القول بأن السر التحفظي لا يرغب أكثر من أيدينا هذا، وبالمقابل فهو ليس من وسائل التلاعب المراجعة وإن كان في بعض الأحيان يؤثر نفسيا في المحجوز عليه فضلا عن تعرضه للتشهير خصوصا إذا كان تاجرا، والذي يحدث في مجال التلاعب بهذا الأسلوب أن يصطنع الخصم المشاعب أو التلاعب سندا بمديونية ضد آخر ويرسل له إندرا على يد محضر بأداء الدين قوامي الموصح بالسند وإذا نعد بالتوصل مع المحضر عدم بوصول الإندرا فإنه من وجهه نظره يكون أفضل كان يطن تاجر اليوم الخلق الأموي (الأحد مثلا) أو يمان شعوبا يعلم أنه وإن كان مقيما بموطن الإعلان إلا أنه مكثب وقت الإعلان وحتى لو تسلل للمرسل إليه هذا الإندرا فسوف يسط شفعية تمجبا لأنه غير مدبر لمن قدره أو أنه كانت هناك علاقات ومتارعات فتتبت أو أن هناك خصما بينهما ولكنه ليس سندا له، مثل هذا الشخص يتلقى الإندرا ويحاول فهم مراديه بحسن نية ويعلم في النهاية أنه لا يتركب عليه أي شيء فلا يهتم وحتى لو اهتم فإذا لم يكنه أن يفعل، هل سيخبر على المحاكم لمعرفة ما إذا كانت قد رفعت ضده دعوى كيدية أم لا، إن أي شخص معرض لهذا التعبت وليس بومع أي إفساد أن يتقاضي مثل هذه الأساليب المستكنة سهما كان حريصا، وعلى هذا فإن مرسل الإندرا يستكمل لعبته القديسة ويقدم لقاضي الأمور الوقتية طلبا على عريضة ويستصدر أمرا

بالحجر التحفظي ويتوجه مع المحضر دون إعلان بهذا الأمر ويبدأ في إجراء الحجر على الأموال الثرية الذي يستصدر صده هذا الأمر ولا يوجد ما يمنع المحضر من توقيع الحجر على مدين الاحتياط والتمتع ولا يوقفه أي إشكال ولا أي طلب للمع من على القاضي الذي أصدر الأمر لو على قاضي التنفيذ لكل ما يحق لمثل هذا المسكين أن يسجل اعتراضات في محضر الحجر وبعد الانتهاء من توقيع الحجر بعينه المحضر حارم على المحجورات والأدنى من تلك أن القائل لا يمنع الخصم المتلاعب الذي يستصدر الأمر من محضر الحجر ففدائل فقط مسوع من حضور الحجر التنفيذي وهكذا نجد المحجور عليه في حالة بلغة سوء بسبب هذا الظلم وهذه الإجراءيات الشكلية التي اتحت من وراء ظهره - وإذا أورد الخصم المتلاعب المضي في التمريد من الكيد فهو يرفع بكل بحاجة دعوى بثبوت صحة الحجر وصحة الدين (أي صحة السند المورر المصطنع) فيسطر الموقع صده الحجر إلى قطع بالتزوير على هذا السند ويتحدد جلسة وجاسست لا تقل عن سنتين حتى يفصل في دعوى صحة الدين ودعوى تزوير سند الدين، هذا إذا ألاج الصائر صده الحجر في صمهما أمام دفكرة واحدة - وحتى لو انتهى الأمر بأن السند مورر فلا بأس على المتلاعب لأنه سوف يقضى عليه في أحسن الحالات بعرامة مدنية رهبة بل أنه يستطيع بعد تناول القضية فترة من الزمن أن يتناول أو يتركب للشطب وفي هذه الحالة فإنه سوف يظل حتى من هذه العرامة النافقة.

وهذه المشكلة ليست من تسج التحيال بل لقد صادفناها أكثر من مرة ضد موكلين أدت وهي مشكلة ليس بها حل سوى تعديل التشريع بوصع صوغها للحجر التحفظي من أهمها ضرورة إعلان خصم طالب الحجر

(أي المتوسل) للحضور وإياد دفاعه سواء كان ذلك أمام قاضي الأمور
 فرعية أمام محكمة أو في هذا القلم الذي كانت فيه الأمم المتحدة ،
 المحيطة أصبحت هذه الأعمال الدولية يتم لأصناف بتخطيط وإيجاز من تعز
 ضمن للمسلمين والأ . . . التشديد أنهم من الشجب للبلاد من وضع القواعد
 التشريعية التي تعد الثغرات في التشريع حتى لا يستطيع أن ينفذ منه
 لثلاث مائة الفين لا يرى من مدرهم على ما يتكفون من جرائم في
 حق الناس والصغير والفرع والقانون أم تقوم أولئك الذين تسبوا في
 نزاع هذه المبادئ الأساسية من نفوسهم ولم يحسنوا تربيتهم قبل تعليمهم .

(١٢٠) للتلاعب بالإندازات أصبح مخطوفا :

مسند سنوات كان بإمكان أي معتم ويذوق فوكين أو يرسل إندازاً على
 بعد مضمون لمن يشاء سواء بناء على طلب موكله في جلسة دردشة أم
 لمجرد اعتراض المسائل وفي بعد صدور تعليمات وكيل وزارة العدل
 إلى تفتيش المعصرين بالكتاب الدوري رقم ٦ المؤرخ ١٣/١٠/١٩٩١
 أصبح للتلاعب عن طريق الإندازات مخططاً كما نرى .

لقد عرفت هذه التعليمات الإنداز بأنه ورقة من الأوراق الغير متعلقة
 وله ما كانت المادة ٣٣ فترة أولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
 بالمرسوم القضائية في المواد المدنية والتي ريجت بالقانون رقم ٧ لسنة
 ١٩٨٥ ثم بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ على المرسوم الممتحقة على
 الإنداز هي :-

* رسم خاص يعادل نصف الرسوم الأصلية المقررة طبق للقانون ٧
 لسنة ١٩٨٥ بشأن صندوق الخدمات .

* ورسم مقرر قدره مائة وخمسون مليماً على كل ورقة من أصل

الإشهاد وسريته

* ورسم قدره جنينة واحد لأدور للمحاكم ومائتى مليم دفعة يحصل طبقاً لـ ١٦٦ لسنة ١٩٨٠ وللقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٨٦ ومائة مليم رسم تنمية موارد الدولة طبقاً للقانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ وللقانون ١٠٦ لسنة ١٩٩١ - ويستند الرسم المقرر - ١٥٠ مليم بتحدد للروايات ويستند الرسم المقرر للصورة ١٥٠ مليماً بتحدد للروايات أيضاً وتكتبون الورقة أي الزول فتتوه عنه عبارة عن صفتين والصفحة ٧٥ سطر والسطر ثلثا عشر كلمة.

وتفرض الرسوم بتمامها على الورقة الأولى مهما كانت السطور المكتوبة فيها أما الورقة الأخيرة فلا يستحق عنه رسم إلا إذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية أسطر غير الامضاءات.

وقد ضمن الكتاب النوري لمشار إليه على أنه بشأن الإنترنت التي تقدم من ورقة واحدة لأقلام المعضرين لإعلانيها كطالب أكثر من فرد أو إعلانها لأكثر من فرد برسم واحد - مع عدم وجود رابطة تجمع بين الطالبين أو لملعن إليهم فهذا الإجراء يعتبر تحليلاً على تطبيق المادة ٢٣ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ومتطلبها مع تعريف الرسم الأمر الذي يترتب عليه صياح حقوق الخرافة للعلمة في حالة عدم تحديد الإشهاد مستقل لكل فرد، وذلك ينجم على جميع أقلام المعضرين بالمعالم أنه في حالة تعدد المعنزين أو المعنر إليهم في ورقة واحدة نون أن يكون هناك ترابط بينهم - اعتبار الورقة عدة إشادات بتحدد الطالبين أو المعنر إليهم ويتحدد بذلك الرسم المقرر والإشهادي تبعاً لذلك ويقصد بالترابط هو ترابط القرابة أو رابط الصلة بين المعنزين أو المعنر إليهم، فترابط القرابة

للورثة ولن تعدد الورثة فهناك ترابط في القرابة، أما ترابط العصبة فهو ما
 بين القسوكام قس، شركة تعاونية وان تحدد الشركاء أو فروم الورثة
 للوحدة وإن تعددت أجهزتها ويستعين على مرسل الإنذار أن يقدم
 للمحصر بطاقة الشخصنة أو حوالة سائر سائر المعقول فإذا قام المحامي
 بعمل الإنذار تعين أن يقدم للمحصر التوكيل لعدم أو الخاص لإثبات رقمه
 وتاريخه، الجهة الصادر منها علم أصل الإنذار .

ونظرا لارتفاع رسوم الإنذار على هذا النحو ولتعدد في التحقيق
 من شخص وصفة مرسلها فقد أصبح فتحاها في العمل كوسيلة للتلاعب
 لمرامع سودا للغلبة .



الفصل الثاني

دعوى الاسترداد كوسيلة للتلاعب

(١٢١) دعوى الاسترداد توقيف البيع :

فصل المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات على أنه إذا رفعت دعوى استرداد الأسماء المحجورة وجب وقف البيع إلا إذا حكم القاضي للتنفيذ المستمر أو التنفيذ بشرط بداع الثمن أو بدفعه.

ودعوى الاسترداد دعوى موضوعية يرفعها من يدعى ملكيته للأشياء التي وقع عليها الحجر التنفيذي قبل بيعها، ويجب أن ترفع دعوى الاسترداد على الدائن الحجر والمحجوز عليه والحاجرين المعتقلين وفي تشمل مسجعيها على بطل وقف لأدلة الملكية ويجب على المدعي أن يودع عند تقديم الصحيفة لقم الكتاب ما لديه من المستندات وإلا وجب الحكم بقاء على طلب الحجر بالاستمرار في التنفيذ دون انتظار الفصل في الدعوى ولا يجوز قطع على هذا الحكم (مادة ٣٩٤ مرافعات).

وقد استقر الفقه والعضاء على أنه لا تقبل دعوى الاسترداد إذا رفعت لمسلم قاضي الأمور المستعجلة بمصلته فاصدا للتنفيذ ذلك أنها حتى لو اعتبرت إشكالا موضوعيا في التنفيذ - حيث يختص بنظره قاضي التنفيذ - فإنها لا توقف إجراءات البيع ولا توجد ما يسمى إشكالا في البيع لأن مالك المتغولات المحجورة لو من له حق عليها فلا ينافي لبيع وحكم الاعتداد بالحجر وهذا لا يتلقى إلا بالتمسك بالحق والتمسك بالموضوع وهو ما يؤكد أن دعوى استرداد المتغولات المحجورة هي دعوى موضوعية ومن هنا كانت إجراءات نظرها تطول وهذا هو مناط للتلاعب

رغم أن الإعلانات فيها تتم بمعرفة قلم الكتاب .

(١٢٢) دعوى الاسترداد الكيدية :

يحدث كثيرا في العمل أن يقوم صاحب الحق بالتعبد ضد منديه وبعد أن يستنفذ هذا التدبير كافة مبدل الطعن وبعد أن يقضى في جميع الإنشكالات الصورية والكيدية بالرفض يودع محضر السجل في موقع الحجر على ما عسى أن يوجد من منقولات بعمل التكفيل ويتوجه المحضر ويوقع الحجر ويعين المدين أو غيره حلوسا على المنقولات ويحضره من مقبة يديدها ويحدد جلسة البيع ويعلم طالب التفتيد صورة من محضر الحجر لكي يقوم بإعلان نشرة البيع للمدين والحارس ويتم فالحق وكافة الإجراءات التي يطلبها القائلون بمعرفة المحضر^(١) ثم يتوجه الدائن الحاجز يوم البيع فيبدأ بوجود دعوى استرداد المنقولات المحجورة إذا تيسر بمراجعت البيع لأنه أعلن بدعوى استرداد المنقولات المحجورة إذا كانت قيمة المحجورات تزيد على خمسة آلاف جنيه تعين النشر عن البيع بالمراد الطائي وذلك في إحدى الصحف أما إذا قلت القيمة عن هذا القدر فلا ضرورة للنشر محمدا له جلسة كذا فيصطر الحاجز إلى المحضر أمام المحكمة المدنية لكي تنظر دعوى الاسترداد ويباعا بأساليب تلاعب مختلفة على النحو التالي.

(١٢٣) تسخير شخص من طرف المحجوز عليه لرفع دعوى استرداد :

من أهم هذه الأساليب وأكثرها شيوعا أن يسخر المحجوز عليه (وهو

^(١) إذا كانت قيمة المحجورات تزيد على خمسة آلاف جنيه تعين النشر عن البيع بالمراد الطائي وذلك في إحدى الصحف أما إذا قلت القيمة عن هذا القدر فلا ضرورة للنشر

المدعى والمدعى عليه (المطالب بالتفويض) شخصاً من طرفه لرفع
 دعوى استرداد المقتولات المحجور عليها بحجة أنها مملوكة له ويقوم هذا
 الشخص بمسكن بدخضام الدائن الحاجر والمضخم المدين المحجور عليه
 (المؤاخذ مع هذا الشخص المسخر) ويقيم الصحيفة لقلم الكتاب ومع أن
 القانون يدرج رفع دعوى الاسترداد بتكليم المستندات الدالة على ملكية
 للمقتولات المحجورة بحيث تكون مرافعة بالدعوى إلا أن أعلام الكتاب قبل
 الدعوى يكون مستندات سوى صورة صوتية من محضر الحجر وهذه
 الصورة لا تعتبر من قبيل المستندات لأن المقصود هو مستندات ملكية
 الأشخاص ولهذا الأعلام عجزها لأنها لا تستطيع الامتناع عن تلقى الدعوى
 وإعلائها إذ ليس من شأن الكتاب أن يقيم المستندات أو يقول رايه فيها
 فهذه مسألة من شأن المحكمة ولذلك نجد معظم دعوى الاسترداد لا يرفق
 بها سوى صورة محضر الحجر وحتى لو قدم الخصم المسخر بالتوازي
 مع الشخص المملوك أية أوراق أو فواتير مصطنعة تفيد ملكية ورفع
 الدعوى للمقتولات المحجورة فهذا أمر من السهل التقييم به، وغالباً ما
 يعتمد رافع الدعوى للتجهيل بعقول قسدين المحجور عليه (المؤاخذ معه)
 حتى تطول فترة الإعلان كما أن بعض المعامين يعتمدون لفصلام أعلام
 محضرين غير مختصة وفي محاكم متفرقة لأشياء إلا لإطالة نظر
 الدعوى لأنه في كل جلسة سيطلب أجلاً بورود أصل الصحيفة علماً بأنها
 لا تصل بمعرفة الخصوم وإنما بمعرفة قلم الكتاب وقد رأينا في بعض
 دعاوى استرداد ثلاث تكاليف أكثر من سنة دون أن يقدم الخصم أصل
 الصحيفة وإذا طلب الدائن الحاجر (وهو المتضرر من التاجيل) تخريم
 المتعيب في قلم الكتاب غالباً ما يرى نفسه من التأخير في الإعلان لأنه
 أدى ما عليه وأرسل الصحيفة لأعلام المحضرين لمختصة وإيها لم ترد،

كذلك لم يكن مسددة ورفع الدعوى لأنه ليس المكلف بالإعلان^(١) وحتى لو
كلفت المحكمة، ولم يندفع أو ما قبل التولية التي يمكن أن توقع عليه لا
تعتبر سلاح رادعا للتضاء على هذا التلاعب وهكذا يظل للبيع موقولا
طالما أن دعوى الاسترداد لا تلت متداوية، وكما المحمود عليه قد حقق
هدفه ولكثر

ومن سحر التلاعب أيضا أن يرفض المحجوز عليه (المدين) قبول
الحراسة ويسكر شخص من طرفه حتى ولو لم يكن تابعاً له بل يكون
حارساً على المنقولات المحجوزة وغالباً ما يكون هذا الشخص عنده
بسيما لو فرشا أو بواباً لا يعلم أبعاد الموضوع بحيث إذا رقت دعوى
الاسترداد بعد حين وتوجه الحاجر للبيع لم يجد لشخص الحارس وجردا
من يقدم له المنقولات.

(١٢٤) تصخير شخص من طرف المحجوز عليه لقبول الحراسة :

وهذه الظاهرة نجدها بكثرة في الحالات التي يكون فيها المدين
المحجوز عليه يشغل نفسه عمالاً أو شخصاً بمشاقته أو تابعين له فيطلب
من أحدهم قبول الحراسة ولا يسمع محضر التتليد إلا بحبيبه حارس على
المنقولات المحجوزة لأن القفون يقضى بأنه إذا وجد المحضر من قبل
الحراسة فإنه يحبه وكل ما يقطعه المحضر هو التأكيد من إثبات شخصية
هذا الحارس حتى يحبه وبعد أن تأخذ دعوى الاسترداد نورنها الطويلة

^(١) من الممكن أن يسم الدائن الحاجر المقتصد في دعوى على حوزة الحكم بعدم قبوله
إلا لم يقدم رادعا المستندات الدالة على منكوته لأشياء المحجوزة لكن بعض المحاكم لا
تستجيب لهذا الطلب إذا كان أسس المسوعة لم يتم

ويحكم فيها ويستخرج الدائن الحاجز صورة بذلك وتكون عقبة البيع قد رالت فإنه يكلف للمحصر بالبيع ويحصر المترددون (ثلاثة على الأقل ويجوز أن يكون الدائن الحاجز من بينهم) لعقر الحجز يفاجأ المحصر عند السؤال عن الحارس بخله غير موجود لو أنه كان يعمل وترك العمل ولا يعرف عنه أحد أي شيء فيسأل عن المتولات المحجورة فلا يجد من يرشده فيسطر لتحرير محضر تبين ويرسله للدناية المختصة وبعد فترة لا تقل عن شهرين تحيل الدناية الحارس المتهم للمحكمة بتهمة التبيد ويعال قانوناً لأنه شخص مسطر وانتهى دوره وانقطعت صلاته بالمحجور عليه فإنه بطبيعة الحال لا يتقضى إعلان الدناية بالجلسة فيصدر ضده حكم غيابي بالحبس ثم يجرى حصر الحكم في ظرف مدة لا تقل عن ستة أشهر ثم يرسل لمباحث تنفيذ الأحكام وإذا لم يكن هناك متابعة أو توجيه من جانب الدائن الحاجز فسوف ينتظر دوره الذي ربما يستغرق سنة أو سنوات بل ربما يسقط الحكم الغيابي وحتى لو أدت المناقصة إلى إعلان المتهم بخله معارضته هلغى الحكم وتعد المحاكمة ثم يقول ما عده ومواء انتهى أمر هذا الحارس بالحبس أو البراءة في المحجور ضده وهو المتهم المتلاعب يكون قد حقق غاية ما يمكن تصوره من التأكيد وإزالة أمد المضارعة وعرقلة تنفيذ الحكم وعرقلة البيع وبالتالي عدم حصول الدائن الحاجز على حقه رغم مرور هذه السنوات.

(١٢٥) تعيين المدين حارساً كاستلوب لمواجهة هذه الإلحاح :

إذا ثبت أنه تحرر محضر تبين بشأن المحجوزات فإن الدائن الحاجز يستطيع أن يطلب من المحضر المتقدم عرض الأوراق على قاضي التنفيذ لتعيين المدين حارساً وذلك لوجود تبين سابق وحيد سبيل المحضر

بإجراء الحجر على ثبة منقولات أخرى يراها يمكن الحجر ويعين المنين
 حارسا عليه سواء كان موجودا أو غائبا ومواء فهل ذلك أو رضى بأن
 المحصر سيقوم بتنفيذ حارسا على المنقولات المحجورة بناء على الأمر
 الصادر من قاضي التنفيذ أو قاضي الأمور الوقتية وإياها كان السيد المنين
 حارسا غائبا وقت توقيع الحجر أو إياها رضى التوقيع على محصر الحجر
 فلن المستمر بعد أن يسهل حارسا بناء على أمر القاضى ويترجم وإعلانه
 بذلك وبمحصر الحجر.

وتعتبر المنقولات المحجورة منذ تاريخ الحجر تحت يد المنين حكما
 بحيث يتعين عليه أن يقيمها يوم البيع وإلا تحرر ضده محصر تهديد

(١٢٦) التنازل عن محضر الحجر كملوب آخر لمواجهة الألاعيب :

إنه فوجئ الدائن الحاجر بوجود دعوى استرداد فعلى ذلك أن البيع قد
 أوقف وما يستتبع ذلك من تعدد الدائن المتلاعب بإطالة إجراءات نظرها
 وهنا يستطيع الدائن أن يرد بملوب سريع يؤدي إلى إبطال الكيد
 والتلاعب وذلك بالتوجه لقام المحضرين وتحرير إقرار تنازل عن الحجر
 الموقوع والمحدد له فبيع يوم كذا (وهو الحجر موضوع دعوى الاسترداد
 الكيدية) ثم يسد رسم تنفيذ جديد وسيكون في هذه الحالة نسبه بسيطة جدا
 وبشكل المحضر في التنفيذ في توقيع حجر جديد وتنفيد ميماد وبيع جديد،
 وحتى لا يغلب الدائن الحاجر برفع دعوى استرداد أخرى عن طريق
 شخص مسخر من قبل المنين فمن على الحاجر أن يباشر فور التنازل عن
 الحجر السابق وفور توقيع الحجر الجديد برفع دعوى استرداد عن طريق
 شخص من طرفه وهو ما يعرف في عرف المتلاعبين بالدعوى
 الأمريكية III.

(١٢٧) دعوى الاسترداد الأمريكية :

يصود في عرف أهل الكيد والتلاعب ما يعرف بالدعوى الأمريكية^١ وهي دعوى وفي كانت تستند إلى تصورين في القانون، ألا وهما لا تقوم على أساس من الواقع ويقصد بها تحقيق مصلح غير مشروعة في أغلب الأحيان ولكن من الممكن استعمالها كوسيلة غير مشروعة لتحقيق غايات مشروعة كما هو الحال في الدعوى التي يقيمها صاحب الحق نفسه (البئس الحاجر) وهي دعوى أمريكية أي أنه لم يتسخير خصم من طرفه لرفعها ولكنه مضطر لذلك لمواجهة تلاعب خصمه وبعد رفعها يتركها للقضاء^٢ ولا يستغرق الأمر سوى جلسة واحدة يكون بعدها التتبع يسريع فلتقو لاك تنفيذاً صحيحاً من صاحبه القانونية ويكون القسرين بالخيار إما أن يتعرض لحقبة التثديد وهو خيار صعب لم يوضع فيه إلا بفضل هذه الدعوى الأمريكية^٣ ؟؟؟

ورب قائل يتساءل هل يمكن لمتل كاتب هذا الكتاب بعد أن وصل إلى أعلى مدارج العلم أن يتصح أو يدعوا المحامين وخصوصاً المبتدئين إلى

^١ لا اسم لمن المبدأ بين الإجراءات المدنية وبين المدنية الأمريكية لهذا دعوى الاسترداد الأمريكية والإشكال الأمريكي وجديها تفر عن إجراءات مدونة لا تقوم على أساس من الواقع وإن كانت تستند إلى تصورين في القانون وربما أطلقت على هذه التصرفات الأمريكية هذا الوصف على اعتبار أن الأساس هم دولة القلاع والسفوف تستل الأساليب الفكرة والإجراءات الستة لعلامة وهو الحاصل فعلاً في جميع أنحاء العالم الذي انتهى بالسياسة الأمريكية التكتيكية التي لا تستر بالخلق ولا تقيم للقيم والمثل والى وزن ولعل خير دليل على ذلك ما بحث في أرجاء العالم من قسوة الأمريكية على كافة المنظمات الدولية لخدمة الانكسار الأمريكي للقوانين والاجتماعي والاقتصادي والمصري والسياسي . الخ والتمسح بالقانون على الإجراء الأمريكي القاطع يفرى بقتال لائن واقع مصري مدعوى ويقال دعوى أهني فولى وول دعوى كفتش بكسر الكاف والقلم وسكون الفاء والثنين وهو على أن حال غلبا أمريكياتي !!!

يصل الحاجر أن يضمن في التثديد إذا حكمت المحكمة بطلب الدعوى أو بوقفها أو بغيرت كل لم تكن وإذا رفضت دعوى استرداد كناية من مشر آخر فلا تولد فيه

ملوك هذه الطرق والأساليب الأمريكانى ؟

لقد سبق أن تكبرنا في مقالة الكتاب أن الغرض منه ليس إشاعة
 ٧٧١٧٧١ أسلوب بدأ كتيبة مولجتها ثم أنه لا يمكن أن يدور بالحد لى من
 يمرض مثل هذه الأساليب إنما يجدها خائف الكفر ليس بكفر وإنما الهدف
 الأنفسى من كشف هذه المثالب التي تمنح بها المحاكم أو بتكاتف
 المظالم والفرقاء للتصدي عليها ومن واجب المشرع أن يساعد على
 ذلك ولكن إذا نظرنا إلى واقع حال في هذا الزمن نجد أن المجتمع قد
 أصيب بأزمات مرمزة لم يكن به سابق عهد بها، فلم تسع عن هذه
 الأساليب في المحاكم في حق الأرملة والأيتام والضعفاء بل والمستغنى
 وإنما يداد هذه الظواهر المرضية تنتشر خصوصاً في السنوات الأخيرة
 الأخيرة بصورة عجيبة فلترتفع صوت الباطل وأصبح الحق نالها في
 دروب النصوص والإجراءات الروتينية للحكمة بل دخلت الدولة بأجهزتها
 الإدارية طرفاً أصيلاً في القدد والكيد في الخصومات ولم تعد كلمة
 الشرف ذات قيمة وأقدمت الثقة في المعاملات ويات الأهل يتعجل موت
 أبيه ليرثه ثم كنى لديه ما يورث أو يورث الثقة إلى كل خلوي الوفاض
 وتفككت الروابط الأسرية واستشري الفساد في المجتمع مما يذكر بقول
 فقهاء الإسلام إننا نحش عصرًا عت فيه القلوى، وفي هذه الظروف لا
 ثوم صاحب الحق إذ هو استخدم أسلوباً ملتويًا لكي يحصل على حقه بل
 أنه إذا استخدم طريقة غير مشروعة (بنون الإضرار بأحد) وصولاً إلى
 غاية مشروعة فهو تطبيق لنظرية الظفر بالحق لدى القديس المعامل وهي
 نظرية استخدمها فقهاء الإسلام ولم ينكرها جمهور الفقهاء حيث لا يصل
 ديانة من يكبح مثل هذا الأسلوب مدامت نيته أمام ربه أنه لن يحد حدود
 حقه ولن يضر بمدينته ولا بأحد من الناس .

(١٢٨) التلاعب في إجراءات البيع

إذا أمكن للدائن الحاجر أن يتحظى بجميع العتبات وبحيثط طرق التلاعب على نحو ما سبق فإنه قد يواجه في مرحلة البيع نفسه ببعض صور للتلاعب الذي شأب ما يتم بالتواطؤ بين المحجور عليه والمحصن القائم بالتسديد، ومن هذا القبيل أن يسجل المحصن في محصره أنه أوجب البيع لعدم وجود مرابين وإذا أحصر الحاجر مرابين من طرفه فقد يصنع المحصن في منيهم للعقبات لصالح المحجور صده أو الحارس، من قبيل التسديد، أيضا أن يكون من بين المحجورين انواب يحتاج بقلها إلى تعيين متخصصين مثال ذلك أجهزة التكيف الثابتة بالحوافظ أو الأسقف وسببها أن للدائن الحاجر هو المكلف بمحصن هؤلاء للقيير أو تكون هناك حاجة لوجود سجار تدكسر أو ما شابه ذلك وقد يفاج الحاصر بين الحرية للمحجور عليها معطاة وأنه لا يوجد الشخص الموجور معه للمصاح وغير ذلك مما يلاحظ كثيرا في العمل.

والعدة أن أي عبة من عبات التسديد سواء كانت مادية أو قانونية فإنه ينبغي على المحصن أن يسارع بعرضه على ناصي التسديد لأمر بما يراه وإذا حدث البيع بالمراد أو سد المحجور عبه الدين للحاجر فإنه هذا الأخير يواجه بحصن ٥٥% من قيمه البيع كرمم تنمية موارد ويصطر لتسدها رغم أنها غير مفروصة عليه هو وإنما على ألتابع فقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٨٤ بعرض رسم الموارد العاليه للدولة (١١ بند) كم نصت المادة الخامسة من ذات القانون على أن تؤزل حصية هذا الرسم كامة إلى الخزنة العامة للدولة، ثم صدر القانون رقم

٥ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٤/١٤٧ المشار إليه وبصر التعديل في مادته الأولى على إضافة بنود جديدة لتنمية الموارد من بينها البند ١٣ الذي أخصص للبيع بالمراد لرسم قدره خمسة في المائة من ثمن المبيع يلتزم بها البائع ونصت المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية للقانون المنكور على أن يسرى رسم التنمية المذكور بالبند ١٣ المشار على جميع حالات البيع بالمراد سواء كان بيعاً اختيارياً أو لصافياً أو إدراجاً وسواء تعلّق المبيع بعقار أو بمنقول أو بحقوق عينية، ويكون الرسم بواقع ٥ % من ثمن المبيع ويلتزم به البائع ويستحق الرسم مور رسم المراد، وقد تناولت المادة ١٧ من ذات اللائحة حالة البيع القسري بالمراد على ما يلي، "على أفلام كذاب المحاكم التي يتم فيها قبوع قصاصات بالمراد سواء تمت هذه القبوع بمعرفة أفلام لمصريين أو بواسطة فائض التنفيذ تحصيل رسم التنمية من ثمن المبيع بمجرد رسم المراد وقبل إجراء أي توزيع لثمن البيع وتقوم أفلام كذاب المحاكم بتوريد الرسوم المصونة إلى البنك المركزي المصري خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من شهر التالي لرسم المراد وذلك بموجب شيكات لصالح البنك المنكور، كما نصت المادة ١٩ من ذات اللائحة على أن تودع حصيلة الرسوم المنصوص عليها في المادة السابقة بحساب خاص بالبنك المركزي المصري باسم حساب رسم التنمية على البيع بالمراد^(١)

وواصلت حكومتنا سابقاً منصوص أن المنتزم بسداد الرسم هو البائع ورغم وضوح هذه المسألة فإن كثيراً من المحضرين يؤثرون تحصيله من

(١) كتاب مصري رقم ١٩ لسنة ١٩٨٩ - وزارة العدل - القاهرة فحة للتفتيش الإداري.

الدائن الحاجز الذي يجب المحجوزات لحسابه وإصلاحه رغم أنه ليس بالمالك إلا من البائع هنا هو المدين المحجوز عليه أي صاحب الأشياء المحجوزة للمروضة للبيع بالمراد وهو ما يتعين تحصيله بنسبة ٥% المقررة لرسم تسليمية الممولد، ولكن ربما كان المحضر أو الكتب في حالات الحجز الإداري أو مندوب الجهة الإدارية مجازين أنهم قاموا بتحصيل هذا الرسم من الدائن خصما من حصة بيع المحجوزات لأنه من الناحية القانونية حين يقوم المحضر أو الكتب بالتنفيذ فهو وفاء لمبلغ محدد يمثل فيه قدين والمضروقات ورسم التنفيذ ولنفترض مثلا أنه لم جنيته فهذا لا يستطيع المحضر أن يبيع من المنقولات المحجوزة إلا في حدود الألف جنيه ثم يتوقف ويحتمل لا يستطيع أن يرضى رسم التسمية ويصفه إلى هذه الألف جنيه ولكن من الناحية القانونية أيضا فإن الدائن الحاجز حقه للحصول على مبلغ قدين والمضروقات المنقدها كاملة فإذا كتبت ألف جنيه فلا يجوز أن يخص منها أي شيء لأنه لا يوجد سند قانوني لذلك ولهذا فإذا تمسك الدائن الحاجز بكامل حقه ورفض سداد هذا الرسم فلا جدح عليه وإذا لم يسلمه المحضر بوجه كاملا اعتبر مختلفا ومبندا وأمكن مساومته مدنيا وجائبا ومن حق الدائن ألا يتنازل عن أي قدر تحت أي تسمية لأن الرسم معروف على البائع وهو ليس بالمالك ولو نخل في المراد فهو مشتري وليس بالمالك وكذلك الحال فيما لو قبل أحد الأشياء المحجوز عليها كمقابل لدبته فهو ما يعتبر مشتريا ولا يمكن أن يكون بالمالك تحت أي ظرف.

ونرى حالا لهذا الإشكال وإصلاحا للتعليمات الواجب على المحضرين والكتاب قضاها بتقيد القانون بشأن تحصيل الرسم الجديد لي يتحدد منه

النسبة وهي ٥% من قيمة المبيع المحجور والذي سيجع المنقولات
المحجورة اقتضاء له وتضاف هذه النسبة للمبالغ المتقذ بها على أن
تستقطع عند تسليم الدائن قيمة دينه ومصرفات ورسوم القتعذ كاملة،
وهذا الاقتراح يسهل تعينه لأن مبلغ الدين المتقذ به معلوم سلفاً وبالتالي
يمكن إضافة النسبة ٥% للخالصة بالرسم على هذا المبيع سلفاً أيضاً

الفصل الثالث

طرق التلاعب في مرحلة التنفيذ

بعد استنباط كافة السبل

(١٢٩) أحكام المطالبة وأحكام الإخلاء :

رأينا كيف يحدث التلاعب أثناء تنفيذ أحكام المطالبة حين يشر في الحجر وتحديد ميعاد البيع وتستخدم دعاوى الاسترداد الكيدية لتتعدد صور أهم الصور العملية لهذا التلاعب في تنفيذ أحكام وطرد وفي تنفيذ أحكام الإكراه وفي تنفيذ الأحكام الصادرة في الأحوال الشخصية وسوف نستعرض بيجاز هذه الصور في التالية.

(١٣٠) وضع أختام مصنعة على العين المراد إخلاؤها

حين يستنصر الضائر صدد حكم الإخلاء أو الطرد سواء بتحر أو بمحبرة من جانب أحد المحصرين سواء كل هو القائم بالهجرة فقد يعمد بهريا من موجهة الإخلاء إلى غلق باب المكنى التسمع الأصغر وأي أختام مصنعة يقوم بطبعها عليه بحيث في المحصر للتنفيذ فوجئ بأن المكان قد جرى تشميحه بالتسمع الأخر يستطيع المحصر ولا ملاب التنفيذ من هذه الأختام لأنه ربه لحناما حقيقة وضعتها جهة حائرة بموجب إجراءات قضائية أو سليمة وعلى ذلك فلا سبيل أمام المحصر سوى أن يعرض الأخر قاضي التنفيذ المختص شارحا الحالة باعتدال أنها عتبة مادية من التنفيذ وجرى العمل على أن يؤثر القاضي بعبارة يستعلم

الإدارة عن الجهة الواضحة للأختام وسبب وصع الأختام ويعرض فيقوم
 قسم المحضرين بكتابة خطاب مباحث قسم الشرطة للتحري - وهذا قد
 تطول الإجراءات أو تقصر حسب مكانة ونفوذ واتصالات طرفي
 الخصومة لقد حدث تبادل متعمد في التحريات وقد يصل التباطؤ إلى حد
 عدم استطاعة صاحب الحكم تنفيذه خصوصاً إذا كان من عامة الناس أو
 لم تكن لديه المقدرة المالية على مواجهة الظروف، ولو سمح أن
 التحريات تمت وجاء فيها أنه لا توجد جهة معينة واضحة للأختام - حيث
 لا تستطيع أية تحريات أن تقطع بأن هذه الأختام موضوعة من جانب
 المنفذ ضده - وحينئذ تعرض الأوراق مرة أخرى على القاضي الذي
 غالباً ما يأمر بإفس الأختام وكسر الأيوب والتفتيد.

(١٣١) بناء حافظ أمام باب العين المراد إخراجها :

وقد يصل الأمر بالمنفذ ضده إذا ما علم بقرب التفتيد أن يقوم ببناء
 حافظ بالطوب أمام العين المراد إخراجها لعرقلة الدخول إليها وتنفيذ حكم
 الطرد وتلك بدورها صفة مادية يقوم بعرضها مع أوراق التفتيد من
 القاضي للتنفيذ فدي عادة ما يأمر بإزالة الحائط وتمكين المحضر من
 الدخول من أي مكان - ويمقتضى من هذه التفتيد أن المحضر يكون في
 استطاعته أن يدخل العين حتى ولو تناق من المنور أو من أي شباك أو
 من مكان ملاصق أو من مكان الجار وكل شيء له ثمن.

وقد صاغتنا شخصيات حالات من هذا القبيل أثناء تنفيذ أحكام إخلاء
 غاصية ببعض الموكلين ومن لطريف أنه لدى تنفيذ أحد هذه الأحكام
 وكانت متعلقة بالطرد من مكان مفتوح فام المنفذ ضده بوصف عبيت
 مادية أمام المحضر تطلبت العرض ثلاث مرات على القاضي الأمور

للقضية بصفتها قاضياً للتنفيذ وفي المرة الأخيرة أقام المنفذ ضده عاموداً خرسانياً مملحاً يحرق فتحول للنكال وكان بارقاع منثر ونصب وأمر القاضي بإزالته وتمكين المصنر من التحول بالقوة الجبرية وقد تطلب هدم هذا العمود أكثر من ست ساعات بمعرفة عمال بناء أحضرهم طالب التنفيذ وقد اضطر الحال إلى استمرار التنفيذ بعد مواعيده وكانت نتيجة قاضي التنفيذ تجيز للمصنر ذلك.

(١٣٢) حق المحضر في الكسر للإخلاء لعدم سداده الأجرة .

~~نصت المادة ٣٠٩ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز المحضر~~
كسر الأبواب أو كسر الأثاث بالقوة لتوقيع الحجر إلا بحضور أحد
مساموري الضبط القضائي ويجب أن يوقع هذا الأمر على محضر
الحجر وإلا كمل باطلاً

وقد أجازت التعديلات المحضر كسر باب شقة لتنفيذ حكم الإخلاء لعدم
سداده الأجرة وذلك حتى لا يعمد المحكوم ضده في إغلاقها فيعسر تنفيذ
الحكم وإذا وجد المحضر منقولات في الشقة يقوم بالمرس على قاضي
التنفيذ وقد يأمر القاضي بتسليمها على سبيل الأمانة لطالب التنفيذ وهذا
هو الأغلب صلاً أو يأمر بتسليمها للمدين في حالة وجوده وهو نادر ما
يحدث في حالات الكسر إذ يكون المدين غائباً.

ومن حق الدائن طبقاً للمادة ٣٢٥ من قانون المرافعات أن يحجر على
هذه المنقولات تحت يده وفاء للمدين الأجرة إذا كانت له أجرة متأخرة في
دعة للمدين المنفذ ضده بمقتضى حكم الإخلاء.

(١٣٣) فتواطؤ لتهريب المنقولات قبل توقيع الحجر .

مسوؤه كان الحجر تنقيباً أو كلى تحفظاً فمن الممثل على المنين
بمصلحته أو بالتواطؤ - مع المحضرين - إلى إمام المحكمة وممثليها يقوم
بتهريب بعض المنقولات التي لا يريد أن يشملها الحجر خصوصاً إذا كان
من شأن حجرها إقامة نشاطه وفي هذه الحالة حين يقوم المحضر بتوقيع
الحجر لا يرى سوى أشياء ربما تكون نكالة وربما لا تقي بقيمة الدين
المطلوب وهو غير مطالب بالبحث عن أية منقولات أخرى سوى ما هو
موجود بمكان الحجر - ولا سيل أمام الدائن لتفادي هذا التلاعب سوى
تكرار الحجر مرة ومرة حتى يصل إلى حقه ويقطع سبيل للكيد
والتواطؤ على خصمه.

(١٣٤) التلاعب في تنفيذ حكم الإفلاس :

مقتضى حكم الإفلاس أن يقوم وكيل الدائنين (المستفيد) بوضع الأختام
على محض المظن ومن صور التلاعب أنه بعد وضع الأختام يكون المحل
باب آخر أو بعد التاجر إلى فتح باب آخر غالباً ما يكون في جانب آخر
من جوارب النسخ ويوصل ممارسة نشاطه التجاري، وهنا يستطيع أي
من دائني التظلمة أو المستفيد أن يندأ إلى مأمور التنظيم وهو أحد أعضاء
المحكمة الابتدائية التي أصدرت حكم الإفلاس وذلك لكي يلمس بالتلاعب ما
يراه من إجراءات ويستطيع وكيل الدائنين أن يتقدم بطلب لمأمور التنظيم
بحجب المظن.

(١٣٥) التلاعب في تنفيذ أحكام الأحوال الشخصية :

عند تنفيذ حكم نفقة للزوجة بما قلح وإب للصبي قد تناجأ الزوجة بأن

الزوج بوضعها البقعة في حربة إحدى المحكم البعيد عن محل
 انفسه وربما كانت في بلد غير البلد الذي يعيش فيه وهذه الإبداع
 بدمه وبموتى به دعوى الحسد ولكن للزوجة تمسك بالإله
 والكذب هي البعيد ويعتقد أن لديها من أسلحة الكذب للزوج ما يستطيع به
 أن يجعله يكره اليوم الذي فكر فيه في الزواج ومن صور التلاعب في
 تنفيذ طلب الطاعة هو حكم الطاعة أن يقوم الزوج بإعداد مسكن غير
 ملائم ومؤثث بأثاث باهظ وغير كاف فإذا ثبت أن للمسكن غير شرعي
 فإن الزوجة لا تصار في هذه الحالة بحصولها على نفقتها كاملة أم إن
 كان المسكن يتخذ من الناحية الشكلية شروطه الشرعية ورفض
 الزوجة الدخول فيه سقط نفقتها - اعتبارها بائنا - وذلك كله مسألة
 اثبات وهي.

القسم الثاني

إجراءات التقاضي الكيدي

في المواد الجنائية

القسم الثاني

إجراءات التقاضي الكيدي في المواد الجنائية

(١٣٦) تبويب القسم الثاني :

لإجراءات التقاضي الكيدي في المواد الجنائية تبدو أكثر حدة ولشد أثرها لم يترتب على الشكوى الكيدية بإدعاء وقوع جريمة من آثار خطيرة على من يتلقى بها هذه الأساليب - وقد يتحد الكيد في المجال الجنائي صورة شكوى مجهولة ضد شخص بارتكاب جريمة أو شكوى معلومة ولكن من أشخاص مسخرين لا تربطهم أي صلة بمن يزاد الكيد لهم وقد تتخذ شكل إقامة الجرح المباشرة الكيدية وهذه الأساليب كلها سابقة على الدعوى الجنائية وقد تكون في مرحلة سير الدعوى أو بعد الحكم فيها

ومرر سأل في هذا القسم المصطلحات التالية :-

* الباب الأول : القلاعت والشكوى الكيدية.

* الباب الثاني : التلاعب في مرحلة تدوين القضية ومرحلة تعيد

الأحكام.

* الباب الثالث : الجرح الكيدية وطرق مراجعتها

الباب الاول

'البلاغات والشكاوى الكيدية'

الكتاب الأول

البلاغات والشكاوى الكيدية

(١٣٧) البلاغ والشكوى :

نصت المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يقوم مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومركبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوى - ويكون مأمور الضبط القضائي هو تابعين للطلب العام والخاضعين لإمرائه فيما يتعلق بأعمال وظائفهم وقد حددت المادة ٢٣ من نهم حق في الضبط القضائي وعلى رؤوسهم أعضاء النيابة العامة ومعاونوها - وهؤلاء الذين عندهم للنص هم المكلفون بتلقي الشكاوى والتبليغات عن الجرائم سواء قبل وقوعها أو بعد حدوثها .

والبلاغ قد يكون رسمياً *dénonciation officielle* حيث يجب على كل من علم في إنشاء تلبس وظيفته في الحكومة أو من مأموري الضبط القضائي *police judiciaire* بوقوع جريمة أن يبلغ النيابة العامة بذلك فوراً وهذا هو البلاغ الرسمي.

والبلاغ قد يكون فرداً *denonciation privée* وهو يتعلق بأي مواطن يعلم بوقوع فعل يعتبر جريمة ضمن الأشخاص أو الأموال أن يبلغ بذلك - بل أن للمنتور الدائم لجمهورية مصر العربية لوجب على كل من علم بوقوع جريمة أن يبلغ بالإبلاغ عنها.

أما الشكوى *la plainte* فهي كل بلاغ يقدم إلى إحدى جهات الضبط أو النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي.

ونظراً لأن أي بلاغ أو شكوى بشأن جريمة يتلقى اهتماماً من السلطات المختصة فقد جرى العمل على عدم حفظ الشكوى والبلاغات من الجرائم حتى ولو كانت مجهولة أي غير موقعة من المجني عليه أو من أي شخص لأنه من الجائز عملاً والدافع عملاً أن يكون هناك مواطن شريف يعلم بوجود وكر الإرهاب أو الإيجاز بالمخبرات أو مكاناً يدار لأعمال منافية للأداب ويضئ عند الإبلاغ أن يذكر اسمه وعنوانه خوفاً من بطش المبلغ ضدهم ولكنه إزاء واجبه الوطني يبلغ بذلك بشكوى مجهولة ولهذا السبب فإن مثل هذه الشكوى والبلاغات يتم بحثها وجمع التحريات بشأنها بحيث إذا ثبت صحتها لمكن إتخاذ ما يلزم من الإجراءات كما إذا ثبت أنها كسبية فإنها تحفظ ومن هنا فقد يستل بعض محترمي الكية هذه الأوضاع ويبلغ ضد لبرياء بقصد التكبر والفكر والتضهير.

(١٣٨) استخدام اللجنة للمباشرة كسلاح للتكيد :

من أهم أساليب التلاعب بقلمه جنح مباشرة كيدية بدءاً على مستندات مصنوعة غالباً ما تتخذ صورة الشيك الخطي أو يصال أمانة مصطنع أو لورق مكتوبة كالمندوبات أو منكرات أو صحف دعوى أو شكوى تكون في بعض عبراتها شبهة القاذ لو البلاغ للكتاب.

وقبل أن نتناول هذه الأساليب بالتفصيل وطرق مواجهتها نرى من الأوسع أن نقول بشيء من الإيجاز شروط رفع اللجنة لمباشرة ومدى نسبية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية وأثر رفع اللجنة وكيفية الإعداد مدنياً وضوابط عدم إساءة استعمال حق رفع اللجنة لمباشرة - كل ذلك وفقاً لما استقرت عليه مبادئ محكمة النقض في دولها الجنائية والمفروض ظاهراً أننا يصعد وجود لجنة مباشرة حقيقية وليست كيدية

حتى داء كيف تستخدم أساليب القانون المشروعة في تحقيق أغراض غير مشروعة.

(١٣٩) ضرورة أن تكون الجريمة متوافرة الأركان :

لأن كان نوع الجريمة المرفوعة بها الجثة المباشرة لم يشترط أن تكون متوافرة الأركان فلا يكفي مجرد الركن المادي لأن عدم توافر الركن المعنوي يرفع عن الفعل وصف الجريمة قانوناً، وبناء عليه يتمسك أن يستوفى السلوك الإجرامي المكون للمظهر الخارجي لنشاط الجاني وكذلك الإرادة المتعلقة بهذا السلوك وإدراك الأمور على نحو صحيح يطبق الواقع^(١).

لذا تبين المحكمة أن الفعل المنسوب إليهم لا يعتبر جريمة تعين الحكم ببراءة المتهم في الدعوى الجنائية وعدم اختصاص المحكمة بالدعوى المدنية^(٢).

(١٤٠) شرط توافر الضرر :

الضرر prejudice هو الأذى الذي يصيب الشخص في حق من حقوقه أو في مصلحة مشروعة له سواء كان ذلك الحق أو تلك المصلحة متعلقة بسلامة جسمه أو عيافته أو بماله أو حريته أو شرفه واعتباره أو غير ذلك^(٣) والضرر شرط لازم في دعاوى المسؤولية صوماً ، سبباً للدعوى المدنية هو الضرر المترتب على الجريمة

^(١) ويعني قصد الجاني إما بالجميل بقراله أو بالغلط وإما بالجهل بالقانون أو بالغلط فيه راجع - د/ رؤوف عيد - مبادئ التشريع العقلي ص ٢٢٠

^(٢) د/ أحمد فتحي سرور الإجراءات الجنائية ص ١٠٢.

^(٣) د/ سامح مرعش ، شرح القانون المدني (٢) في الالتزامات ص ٦٤ فقرة ٢٤٤ ص ٢٩ راجع أيضاً مسؤولية قراحي المقرضة عن فعل المرعى طبعة ١٩٦٨ ص ٢٨

وقد تكرر ذكره في المشرط في نصوص متفرقة من فصول الإجراءات الجنائية حيث قالت المادة ٢٢ ((لكل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى . الح ، وفالت المادة ٢٢٠ يجوز رفع الدعوى المدنية مهما بلغت قيمتها بتعويض للضرر الذي من الجريمة . الح ، المؤقت للمادة ١٥١ ، لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقدم نفسه مدعياً بحقوق مدنية . الح وكذلك قدمت المواد ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٨ مكررو ٢٦٤ من قانون الإجراءات وهكذا في المبرور هو يملأ في الدعوى المدنية .

(١٤١) نوعا للضرر :

الضرر الذي تحدثه الجريمة على نوعين مادي وهو ما يصيب الشخص في جسمه أو نفسه كما في جرائم القتل والجرح والضرب أو يصيبه في ماله أو ينقص من نعمته كما في السرقة والنصب وخيانة الأمانة والتزوير ولابي وهو ما يصيب الشخص في شرفه واعتباره أو يمس شعوره أو يحط من كرامته كما في جرائم القذف والسب والإهانة والبلاغ الكاذب .

وكان للفقهين المصري والفرنسي في القديم وكذلك لقضاء في البلدين مترددين في تعويض الضرر الأبدى ولكن للقانون صمم لمعالجة منذ صدوره عام ١٩٤٨ قرر أن التعويض يشمل الضرر الأبدى أيضاً (مادة ٢٢٦ مدني) ويرى أساتذنا الجليل المرحوم الدكتور عبد الرحمن المدهوري^(١) أن الضرر الأبدى يمكن إرجاعه إلى أحوال معينة:

١ - ضرر أبدي يصيب الجسم كالجروح والفتل الذي يصيب الجسم

(١) المدهوري - فوسيط في شرح القانون المدني ج ١ طبعة ١٩٥٦ جزء ٥٧٧ ص ٨٦١ .

والألم الذي يلجم عن ذلك وما لا يعقبه من تنويه في الوجه لو
في الأعضاء لو في الجسم بوجه عام كل هذا يكون ضرراً مادي
وأدبي

ب- ضرر أدبي يصيب الشرف والاعتبار والعرض فالكف والسب
ومثلك المعرض وإذا السمعة بالقولات والتخرصات والإعتداء
على الكرامة كل هذه الأعمال تحدث ضرراً أدبياً إذ هي تنص
بسمعة المصداق وتؤذي شرفه وإعتباره بين الناس

ج- ضرر أدبي يصيب العاطفة والشعور والحدس فانزعاع الطفل من
حنن أمه وخطفه والإعتداء على الأولاد أو الأم أو الأب أو
الزوج أو البويرة كل هذه الأعمال تصيب المصروع في عاطفته
وشعوره وتكفل إلى قلبه الفهم والأسى والحرى ويحق بهذه
الأعمال كل عمل يصيب الشخص في معتقده الدينية وشعوره
الأدبي.

د - ضرر أدبي يصيب الشخص من مجرد الإعتداء على حق ثابت له
فيذا دخل شخص في أرض مملوكة لأخر بالترغم من معارضة
المالك جازاً فهذا أن يطالب بتعويض عما أصابه من الضرر
الأدبي من جراء الإعتداء على حقه حتى لو لم يصبه ضرر مادي
من هذا الإعتداء ويجب في جميع هذه الأحوال أن يكون الضرر
الأدبي كالضرر المادي ضرراً محققاً غير احتمالي.

ولقد يستحول الضرر الأدبي إلى ضرر مادي في النهاية كالقتل في
حق تلجس فله يؤثر على فئمة به ويضر بمعاملته ولكن حتى إذا كان

الضرر أدبياً محضاً فإنه يصح الحكم بالتعويض^(١).

(١٤٢) مبادئ محكمة النقض في ركن الضرر بنوعيه :

حكمت محكمة النقض بأنه من حيث أن المصالح مادية أو - - - و
عالمه للقانون أن الضرر المادي والضرر الأدبي ميان في يجب
التعويض لمن أصابه من أحدهما وأنه إذا كان الضرر الأدبي مستر
فتعويض خلافاً للضرر المادي فتكاملت خاصية في التقدير لسلطان المحكمة
- تمتد رأت في حالة معونة أن الضرر الأدبي يمكن تعويضه بقدر معين
من المال وجب الإذعان برأيها إذ لا شك في أن التعويض المادي مهم قيل
من عدم العوزة بينه وبين الضرر الأدبي يساعد ولو بقدر على تخفيف
الألم النفسي عن المضرور^(٢) وقلقت في حكم آخر صادر في دعوى يبالغ
كالدب أن المضرور الذي لحق المدعى المنفي هو ضرر أدبي ينتج من
حصول الفعل ذاته وهذا كاف الحكم بالتعويضات بدون احتياج لإثبات أو
بيان الضرر المادي^(٣).

(١٤٣) شرط ترتب الضرر مباشرة على الجريمة :

وهذا الشرط مستفاد منصوص فكلون الإجراءات الجنائية (مواد ٢،

^(١) جلدي عبدالله من ٢٣، ٦٦ بعد قضي مروز من ٢٩٥ جلسة (١) المرجع السابق.

^(٢) نفس جلدي ٧ نوفمبر ١٩٣٢ مشر إليه في موسوعة ، جلدي عبد الملك - الموضع
السابق وحكم بأنه وإن كان المدعى لم يقدم بـ يثبت الضرر الأدبي المادي فواقع طوله
فإن ذلك لا يمنع من الحكم له بالتعويض عن الضرر الأدبي المنفي في إنشاء عائلته
ومزوره نتيجة الاعتداء عليه من ضابط الشرطة - القضية رقم ٩٢٢ سنة ١٩٨٢ منفي
كفي جنوب القاهرة بقدر ٢٧ تعويضات جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ حكم غير مشهور
^(٣) نفس جلدي ١٥ مارس ١٩٥٥ مشر إليه في موسوعة جلدي عبد الملك - الموضع
السابق.

٧٦، ١٩٩ مكرر ر ٢٢٠، ٢٥١) ، وهو شرط قانوني مطابق للقواعد العامة في الدعاوى المدنية التي ترتكز على فكرة النسبة المباشرة ، بمعنى أن يثبت أن بين الجريمة والضرر علاقة السبب بالمسبب وينبغي على ذلك أنه إذا كان الضرر الذي لحق من الجريمة خارجاً عن الناحية فلا يمكن اعتباره علة للمسئولية عنه حتى لو لم يثبت أنه لولا الجريمة لما حصل هذا الضرر (١).

(١٤٤) أحكام محكمة النقض في الضرر المباشر :

تطبيقاً لشرط ترتب الضرر مباشرة على الجريمة حكمت محكمة النقض بأنه إذا كان الضرر الذي يفي الحكم عليه قصاصة بالتعويض غير ناشئ عن جريمة فتصعب المرفوعة بها فدعوى لأن سببه إنما هو منافسة للمتهمين للمدعى (وهو قومسيونجي بشركة باير) في تجارة الأسبرين فيبيعهم في السوق لسيرينا مقلداً على أنه من ماركة باير فهذا النوع من الضرر لا يصلح أساساً للحكم بالتعويض في الدعوى الجنائية إذ هذه المنافسة مهما كان اتصالها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى فإنها أمر خارج عن موضوع الإكتهام والضرر الناتج عنها لم يكن مصدره الجريمة ذاتها إذ هي لم يضر بها مباشرة إلا الذين وقع عليهم فعل التعصب بشرائهم الأسبرين المقلد (٢) وحكم بأنه إذا كان المضرور قد أخطأ هو الآخر ومساهم في الضرر الذي أصابه فلأن ذلك وإن كان يجب أن يراعى عند تقرير التعويض الذي يطالب به المضرور لا يصلح أن يكون سبباً لدفع المسئولية المدنية عن ارتكابه منه في حصول الضرر وإن كان

(١) جلدي حد ذاته - الموسوعة الجنائية ج ٢ من ٦٠٥

(٢) المجلس الجنائي رقم ١٨٦٩ لسنة ٦٠ في جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٢

الحكم قد قصد به فصل الدعوى المدنية بحد ذاته، ما قاله في تلكا المبادئ وكان المستفاد من المبادئ التي أوردتها أنه إنما قصد إلى المجني عليهم من جانبهم هم أيضاً أو تكووا خطأ في حق أنفسهم ولم يقصد أن هذا خطأ تسبب عنه أي ضرر بالمدعى عليه فإل هذا يكون مقتضاه أن يحكم للمجني عليه بالتمتع بضرر مع مراعاة درجة خطئهم من الجسامة^(٢١)

وحكم بأنه متى كان معيار الخط ومقداره واحد في حالتي المساءلة الجنائية والمدنية فإن برائة المتهم في الدعوى لحزم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه يستلزم حتماً رفض الدعوى المدنية المؤسسة على هذا لخصاً المدعى به ولذلك فإن الحكم إما إذا نفي الخطأ عن المتهم ونفى له بالسراة للأسباب التي يوردها يكون في ذات الوقت قد نفي الأساس المقامة عليه الدعوى المدنية ولا تكون المحكمة في حجة لأن تتحدث في حكمها عن هذه الدعوى وتورد لها أسباب خاصة بها^(٢٢)

وحكم بأنه إذا كفى المدعى بالحق المدني في جريمة القتل قد بنى دعوى التعويض لا على الضرر النشأ عن جريمة التكيد الممثلة إلى المتهم في الدعوى لا تختص بنظرها المحكمة الجنائية^(٢٣).

ويحسب الضرر ناشئاً عن الجريمة إذا كان نتيجة مباشرة لوقوعها وتكسبهاً لذلك حكمت محكمة النقض بأنه ليس للقاضي الجنائي أن يحكم للمستفيد بقمة الشيك في جريمة إصدار الشيك بغير رصيد إذ أن الحكم به

(٢١) المصن الجنائي الموضح ٢ نوفمبر ١٩٤٢ - الجدول العشري الثالث لمجلة المصماد ١٩٤٢
١٩٥٠/ ط١١٠ من ٩٣

(٢٢) نفس جنائي ٨ سرفس ١٩٤٢ - الجدول العشري رقم ٤٨٨ من ٩٥ - المرجع السابق.
(٢٣) المصن الجنائي رقم ١٠٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩/١١/١٩٥٠ - المكتب الثاني لسنة ٦ من ١٩٤٢

لا بد تعويضاً عن ضرر تسبب عن الجريمة وإنما هو قضاء بنين سابق على الجريمة ومستقل عنها تمام الاستقلال بما تقتضيه ولاية المحاكم الجنائية^(١).

كما حكم بأنه ليس من رور إصاؤه على شبكات مسحوبة على بنك أن يطالب البنك في دعوى التزوير بقيمة هذه الشبكات لأن الضمير الذي لصاحبه ليس ناشئاً عن جريمة بل منشؤه الخطأ الذي وقع من موظف البنك في عدم التحقق من صحة الإيصاءات الموقعة بها على الشبكات قبل صرف قيمتها وهذا الخطر وإن كان متصلاً بالوقوع المبررة بها لدعوى إلا أنه لا يدخل فيها فحق المطالبة به هو المحكمة المدنية^(٢).

وحكم بأنه إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم عن جريمة تشركه مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير ورقة رسمية هي وصول تسليم خطاب مسجل مرسى من بنك مصر إلى أحد صلاته وعن جريمة إبتصالة الاتصال المبرور إلى قنمه مع علمه بتزوير في أوراق عرقية هي الشبكات المسمومة على بنك مصر التي كانت مع هذا الخطاب بأن جعلها صادرة لأمر - إذا كان ذلك وتدخل صاحب الخطاب للمسجل ليس الدعوى مدعى بحقوق مدنية طالباً الحكم له على البنك بالتصالح مع المتهم بقيمة الشبكات ومطالب البنك رفض الدعوى ثم طلب أخيراً إخراجها منها فحكمت المحكمة بالمقوبة على المتهم وبإلزامه مع البنك بأن يدفع متضامين بالمبلغ المطلوب والمصاريف المتبقية وبنت قضاءها بذلك على خطأ البنك في عدم التحقق من صحة الإيصاءات الموقعة بها على

(١) الطعن الجنائي رقم ١٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٢٠ - المكتب الفني لسنة ٦ من

١٠٢٢

(٢) د/ محمود مصطفى - الإجراءات الجنائية، ص ١٥٦ وممثل ١، ٢

الشبكات قبل صرف قيمتها فهذا الحكم يكرر خاطئ لأن الضرر الذي
قضى به بعض ليس ناشئ عن الجرائم المرفوعة بها للدعوى بل مشهود
الحطاً الذي وقع من البنك وهذا الحط وإن كان متصلاً بالواقعة
المرفوعة به الدعوى إلا أنه لا يدخل فيها^(١)

وحكم بأنه يترتب أن يكون التعويض معنوي عن ضرر ناشئ
عن داء الواقعة موضوع المحاكمة حتى ولو انفى عنها وصف
الجريمة بسبب عدم توافر ركن من أركانها لا عن ظرف مستقل عنها
هكذا كانت للمحكمة قد عتبرت أن استيلاء المتهم في جريمة نصب
على المبيع الذي حصل عليه إنما حصل تبعاً للعقد صحيح ثم بينه
وبين من سببه إليه وكان ما قصده من تعويض من سببه للمبيع هو
سببه قصاتها صحت بفسخ العقد بسبب كون المتهم عن تنفيذه فإنها
بذلك تكون قد تعدت اختصاصها^(٢)

وحكم بأنه لا اختصاص لمحكمة الجناية برد حيازته للعين
المتنازع عليها لأن اختصاصها مقصور على التعويضات الناشئة عن
ارتكاب الجريمة ومن جعها أن تتجنى عن الدعوى للمدعي إذ رأت من
الظروف أن للحكم فيها بقضي إجراء تحقيقات خاصة لا يتفق مع
طبيعة مهمتها^(٣)

وحكم بأنه إذا لم يكن الضرر ناشئ مباشرة عن الجريمة المرفوعة به
الدعوى لأن الدعوى العمومية على المتهم وإنما كان مشهود عرقلة
التحقيق وتعطيل المسير هي جزء من الدعوى فلا اختصاص لمحكمة
الجناية بنظر الحق

(١) نفس جنائي رقم ٤١٧ لسنة ١٤١٠ في جلسة ١٩٤٤، ١/٢

(٢) نفس جنائي رقم ١٤٩٩ لسنة ٧ في جلسته ١٤٨٨/١/٢٧

(٣) نفس جنائي رقم ٤١٧ لسنة ١٤١٠ في جلسة ١٤٨٨/١/٨

المدني الذي تقام على أساسه^(١).

وحكم بأنه المحكمة الجنائية إذا ما قصت على أساس المعنوية
الاقتصادية وهو أساس آخر غير الجريمة المرفوعة بها، الدعوى فيها
تكون قد تجاوزت حدود ولايتها^(٢).

وحكم بأن إغلاا المتهم بالتعاقد الذي يدعيه الطاع لا يتكون به
جريمة الغش المرفوعة بها الدعوى ويتركب على قضاء المحكمة بالبراءة
إعتمدا على هذا السبب عدم إقتصاصها بالفصل في الدعوى المدنية^(٣).

وحكم بأنه لما كان ثابت من وثائق الحكم أن المدعى بالحقوق
المدنية لم تكن طرفاً في عقود البيع موضوع جريمة الت نصب وإذا ما كان
المصرر الذي لحق بها والذي جفته الحكم أساساً للقضاء بالتعويض لها
يتعلق بجريمة الت نصب فقط لم ينشأ عن جريمة الت نصب التي نين الطاع
بهاً وإنما نشأ عن التعرض لها في ملكيتها وهو فعل وإن اتصل الواقعة
الدعوى الجنائية المكونة لجريمة الت نصب إلا أنه غير محمول عليها مما لا
يجوز الإدعاء به أمام المحكمة الجنائية لإكتفاء طلة التبعية التي تربط
الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية^(٤).

وحكم بأنه لما كان الحكم بالبراءة يقي على أن الواقعة المرفوعة بها
الدعوى الجنائية هي منلوعة مدنية تكرر حول عدم الوفاء بفرض وقد

(١) قضى جنائي رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/١/٥ - المكتب الثاني من ٧٤٤

(٢) قضى جنائي رقم ١١٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ - المكتب الثاني من ٧ من ٤٩

(٣) قضى جنائي رقم ٢٠٢٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٢٥ - المكتب الثاني من ١٠ من ٥٦٤

(٤) قضى جنائي رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ - المكتب الثاني من ١٨ من ٦٦٧

أثبتت ثوب جريمة التبييد على غير أساس من القانون أو مسد من الواقع فإن القضاء بالبراءة نهى السبب يلزم عنه الحكم بعدم الاحتصاص بالفصل في الدعوى المسمية (١)

وإثبات وقوع الضرر ومداه أو انتفاؤه هو من الأمور الواقعية التي تقدرها محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض في شأنها من النكبيات القانونية كالتوافع وما تثبته محكمة الموضوع من تعيين الضرر وعناصره فإنه يعتبر من المسائل القانونية التي تخصم لرقابة محكمة النقض (٢) فإذا لم يبين الحكم عناصر الضرر فيما قصى به من تعويض فإن ذلك يعتبر قصوراً يستوجب بفسخ الحكم ونكلاً إذا كانت المحكمة قد قدرت تعويض الضرر المادي والأدبي مع بمبلغ معين فهذا مما يحل في سلطتها التقديرية وليس عليها أن تبين قيمة الضرر العادي أو الضرر الأدبي للشائسين عن كل وجه على حدة وكذلك تمتد رقابة محكمة النقض إلى ماهية الضرر وطبيعته ونكبيته إن كان محققاً أو احتمالي أو متوقع أو غير متوقع وكذلك في سعة مطالب التعويض وشرعية استحقاقه وما إذا كان المسمى وارداً أو من دوى القريب وما هي درجة القرابة ولكن بتقدير الضرر والعناصر المكونة له يستقل قاضي الموضوع به ويستقل بتقدير مبلغ التعويض بلا رقابة من محكمة النقض (٣) وقد رايب أن أهم شرط يلزم توافره في الضرر أن يكون ناشئ عن الجريمة المفروعة به الدعوى الجنائية أو التي يحكم على أساسها المتهم، وهذا الشرط متعلق بولاية

١ [الطعن الجنائي رقم ٥٦ لسنة ٣٩ في جلسته ٣/٢/١٩٧٠] المكتب الفني من ٢ ص

٣٢٥

(٢) المستشار حمزة جابر المصنوعة المبنية لسنة ٥٤ من ٥١٨

(٣) نقض جنائي ٢١/ ١/ ١٩٦٥ رقم ٥٧ من ٩١ من الجبول العنصري المرجع السابق

لمحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية وباختصاصها على سبيل الاستثناء من القواعد العامة لهذا فهو من صميم النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به ولو من تلقاء نفسها ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليه الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض^(١) ويكون الدفع قائماً من باب لزوم إذا تخطى الضرر بالمرء^(٢)

وتطبيقاً لذلك فإنه إذا كان ما طُلب التمسك به بالحق المدني التعويض عنه لم ينشأ عن ذلك القبل المرفوعة عنه الدعوى بل عن فعل آخر متصل بالقولقة على القضاء برأس الدعوى المدنية لا يكون قد خالف القائلون في شيء^(٣) وحكم بأن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفوع الجوهرية التي يتعين التصدي لها عنه إيدائها وإذا كان ذلك وكان الطاعن قد قدم للمحكمة الاستئنافية مذكرة مصرحاً أنه بتقديمه ورفع بعدم قبول الدعوى المدنية وذلك لعلاقة بينه وبين المطعون ضده وارتق مستندات تدعوه لدفعه إلا أن الحكم المطعون فيه لم يصرح لها بالبحث ولم يقل كلمته فيه بل اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه فإذاً يكون معيباً بما يطله^(٤).

(١٤٥) استثناء من شرط الضرر :

يستفاد من مبدأ التفرط أن يكون الضرر مترتباً مباشرة عن الجريمة

(١) نقض جنائي رقم ٩١٥ لسنة ٢ ق جلسة ٥٣/٩ - المكتب الفني من ٢ قاطع ٢١٥ من ٩٦١ - والنقض الجنائي رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥٧/٢/٢٦ - المكتب الفني من ٨ من ٢٨٨ ونقض جنائي رقم ٢٨٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ - مجموعة المكتب الفني مجلة ١٦ من ٩٦٨

(٢) د. محمود مصطفى ، الفقرة ١٢٩ من ١٩٥ - المراجع السابق.

(٣) نقض جنائي رقم ١١٤ لسنة ٢١ ق جلسة ٥١/١/٢٣ من ٢ من ١٢٢ - المكتب الفني.

(٤) الفني جنائي رقم ١٤٣٥ ق جلسة ٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ من ١١٣٦ - المكتب الفني.

أجازت المادة ٢٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية للمتهم أن يطالب المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه إذ كان لذلك وجه، فهد يلاحظ أن الضرر الذي يصيب المتهم ليس ناشئ عن الجريمة إنما عن فعل المدعى بالحقوق المدني المتمثل في إقامة الجرح المباشرة بطريقة الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية وهذا الاستثناء قصد به حماية المتهم من تعسف المدعى بالحقوق المدني وسحايقه على اختصاص المحكمة الجنائية^(١)

ويشترط لاستعمال هذا الحق أن يطلب للمتهم التعويض أثناء مباشرة الدعوى المدنية للتبعية المرفوعة عليه إذا غفقت هذه الدعوى بالتزك أو بعيره زال اختصاص المحكمة الجنائية بطلب التعويض العقوم عن العيهم على أنه لا رفع الستهم دعوى التعويض على المدعى المدني أثناء مباشرة دعواه المدنية التبعية ظل اختصاص المحكمة الجنائية بنظره ولو غفقت تلك الدعوى بعد ذلك^(٢)

(١٤٦) شخصية للضرر؛

ويشترط في الضرر أن يصيب الشخص الذي يشكو منه والدعوى المدنية ملك للشخص المضرور من الجريمة سواء كان شخصاً طبيعياً أم كان شخصاً اعتبارياً.

وتطبق لذلك قصي بحق نقيب المحامين في اتحاد صفة المدعى في كل قصيه تتعلق بكرامة النفايه او احد عياناته استعمالاً لحقه المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ (المعقبه

^(١) انظر -١- في جانب المبادئ بين التعسف في رفع الصفة المباشرة

^(٢) محمد فتحي مزرور فقرة ١٨٣ ص ٢٠٩ المرجع السابق

للمادة ١٣٨ من القانون الحالي المحاماة رقم ١٧ لسنة ٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤) والتي جعلت أيضاً لوزير مجلس الشقبة قصرية اختصاصات وسلطات القريب بالنسبة للقابة قصرية^(١)

وسرى أنه إذا أجرى الشريك لمتصاص تصرفات دلجة في سلطات السيسر ولم يكن له حق الإدارة جلة للمدير المنعقد بالإدارة بمن حاص في عهد الشركة أن يدعى منقاً صده إذا ترتب على تصرفات الشريك لإصرار بالشركة وتطبيقاً لذلك قضى بأن لمدير الشركة المنعقد بإدارتها أن يحركه لدعوى الجنكية بطريق الإذعاء المباشر ضد الشريك الذي لم يخل صفة المدير ولم يتعين عمال الشركة^(٢) وكذلك ضد الشريك الذي تعاقد مع أحد المحاسبين لإمساك حساباتها في الوقت الذي لم يكن فيه هذا الشريك ملوفاً بالإدارة^(٣).

كما نرى أن من حق القابة العامة للمالية رفع الجنة المباشرة ضد مدير المصلحة الذي يرفض السماح للعاملين بها بتشكيل لجنة نقابية لأنه يكون بذلك قد خالف المادة ٣ من قانون القابات العمالية رقم ٣٥ سنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ويكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٧٥ : ٧٦ من قانون التشار إليه لأن حق القابة في التناهي نوبة من بجانها القابية مقرر بالمادة الخمسة من ذات

^(١) نفس جلتي رقم ٩١١ لسنة ٩٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ مجموعة المكتب القلي من ٢٨ من

^(٢) جلع بورسعد في القضية رقم ٦٨١٥ سنة ١٩٨٢ جلسة ١٩٨٣/١/٢ وفي هذه القضية حكمت المحكمة بإدانة الشريك المتضمن وقبول الدعوى المدنية والحكم بالقصاص المزمع وكذلك هذا الحكم مستأنفاً بالقضية رقم ١٨٨ سنة ٨٣ جلع مختلف بورسعد المستكرم فيها بجلية ١٩٨٤/٢/٢٨ حكم غير منشور.

^(٣) جلع بورسعد في القضية رقم ٢٥٩ سنة ١٩٨٣ جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ والوزير المستأنفاً بالقضية رقم ١٨٩٧ سنة ٨٣ جلع مختلف بورسعد ١٩٨٤/٢/٢٨ (حكم غير منشور).

القانون (١)

وحكم بأنه ليس في القانون ما يمنع أن يكون للمصروع من الجريمة أي شخص وهو كان المجني عليه ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان ناجاً عن الجريمة مباشرة^(١). وحكم بأن الفلج والاصطربة الذي يولد لدى أحد المواطنين لا يجوز الادعاء به مسبباً أمام المحكمة الجنائية لأن أساس المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي يجب أن يكون عن فعل يعاقب عليه القانون وأن يكون للضرر شخصي مترتباً على هذا الفعل به اتصالاً سببياً مباشر^(٢).

(١٤٧) الضرر محقق للوقوع.

والمقصود بهذا ألا يكون للضرر افتراضي ولا أن يكون احتمالي بل يجب أن يكون قد وقع فعلاً وهذا الوصف من الوقوع الفعلي يشمل ذلك الضرر الحال الذي أصاب المصروع في جسمه أو ماله وفل المطالبة بالتعويض وكذا يشمل ذلك الضرر المستقبل الذي سيتحقق وقوعه أي أن موجباته ستؤدي بالحثم إلى تحققه^(٣) وتطبيقاً لذلك حكم بأن الضرر الموجب للتعويض في المسائل المدنية يجب أن يكون مباشر ومحقق فالضرر الغير مباشر لا يستحق عنه تعويض والضرر الاحتمالي غير محقق الوقوع لا يستحق عنه التعويض.

(١) القضية رقم ٢٠١٧ لسنة ٩٨٦ حجج الموعود. بطلب جلسة ١٣٨٢/١/٣ (غير منشور).

(٢) حصري علمي - المسؤولية المدنية لقره ٢٢٢ ص ٣٠٦ للمرجع السابق.

(٣) لطف المصلي رقم ٨٦ لسنة ٤٣ و جلسه ٧ - ٩٠ موسوعة عبد المعصم العريبي.

ج ص ٩.

(٤) انظر الجنائي رقم ٢٥٤ لسنة ٢٥ في جلسه ٥ ٩٥٥/٧ المكتب الفني من ٥ ص

إلا إذا وقع فعلاً وحكم بأن إحتمال حصول الضرر لا يصلح أساساً لطلب التعويض بل يلزم تحققه^(١)

وبأن مجرد إحتمال وقوع الضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض وحكم بأن التعويض يكون عن الضرر الذي يمكن توقعه عادة وهو يقاس بمعيار موضوعي وليس بمعيار شخصي وهذا الضرر الموجب للتعويض هو ما كان محققاً بأن وقع الفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتمياً^(٢).

ويبقى البحث بالنسبة إلى توقيت الفرصة هل يعتبر ضرراً محققاً الوقوع وفي ترأخي تحديد هذه إلى المستقبل مما يستوجب التعويض أم هو مجرد ضرر محتمل لا يستوجب التعويض ووجه الدقة في هذا الفرض أنه لا يمكن مطلية المدعى بالانتظار مستقبلاً حتى تتضح معالم الضرر لأنه وقد ضاعت الفرصة تحس عرفه نهائياً ولا يعرف ما إذا كان قد يستفاد من هذه الفرصة على الموظف في الترقية ففي هذه الأمثلة هل يجب على المحكمة مراعاة الكسب أو الخسارة الذي كان سيعود على الشخص إن تحول إلى الضرر المدعى به هو مجرد ضرر محتمل.

لائك أن ثمة فرصة قد ضاعت على الشخص وهي وحدها ضرر محقق يستوجب التعويض أما إحتتمالات الكسب أو الخسارة فهي تكمن وراء هذه الفرصة فهي التي تحدد مدى هذا الضرر وهو أمر يقتصر فائدته في تحديد نطاق التعويض فقط^(٣).

(١) الطعن الجنائي رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٢/١٢ المكتب الفني من ٧ ص ٣٢٠
(٢) الطعن المدني رقم ٦٦٨ لسنة ٦ في جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩ - عبدالمعز الشريفي ج ١ ص ١٠٩

(٣) د. أحمد فخري ضرر من ٢٩٨ - المرجع السابق، القانون لا يمنع من أن، يجب في الكسب النكسب الذي هو عنصر من عناصر التعويض ما كان للضرر يؤول الحصول

ومن المقرر أن مسألة البحث في حضور ضرر من عدمه هي مسألة موضوعية يفصل فيها بهائي القاضي الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت مراقبة الفصل (١) كذلك فإن تقدير التعويض يدخل في سلطة محكمة الموضوع التي يسوغ لها تغييره بجملاً إلا أنه بتعين عليها أن تميز في حكمها عناصر الضرر التي يمسك بها المضرور وتناقضها وتبين ما فقرته منها وادخلته في اعتبارها عند تقدير التعويض وما أخرجته ذلك لأن تعيين العناصر المطعونة فانوت للضرر والتي يوجب القائه أو تدخل في حساب التعويض تعد من مسائل القائه التي لا يرفع إعمالاً محكمة النقض^(١) ولا أغفل المحكم للمطعون فيه بين ذلك كله فإنه يكون معيد بالضرر بما يستوجب رفضه في هذا الخصوص وحده^(٢)

(١٤٨) نهية للدعوى المدنية للدعوى الجنائية

نصت المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أن ((كل حكم يصدر في موضوع للدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو الممهم وبذلك ما لم ترى المحكمة أن الفصل في التعويضات يستلزم إجراء تحقيق حاصل ينبغي عليه إجراء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ يحين المحكمة للدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصروف)).

عليه ما ديم من الأمن له أسباب معونه نقص اور يور ٩٤٦ مسأله في ٨٨٨ ص ٣١١ من مرجع الممثلين حسين هلمر لمؤديه قضيه للمرجع السابق

(١) جندى عبد الملك ص ٦٠٩ المرجع السابق

(٢) نقص مني رقم ٥٤ في جلسه ٩٧٧/٦/٢٢ موسوعة عبد المصم الشريبي ج ٢ بند ٢١٦ ص ٩٢٥

(٣) نقص مني رقم ٣ ٦ من ٥ جلسه ٦ ايريس ٩٧٨ الشريبي ج ٣ ص ٩٤ ونقص مني رقم ١٢٣ لسنة ٤٧ في جلسه ٧٨ ديسمبر ٩٨١ موسوعة الشريبي ج ١ بند ٢٠٧ ص ٦٠٦٨ - المرجع السابق

هذا النص يتضمن القاعدة والاستثناء.

فأما القاعدة العامة لحاصلها أنه متى رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية تبعاً للدعوى الجنائية في المحكمة تلتزم بالحكم في الدعوى على الرغم من استقلال كل منهما عن الأخرى وهذا ما يعرف بمبدأ تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية.

وبما لاستثناء مخلصه أنه يجوز للمحكمة الجنائية إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف إذا تبين لها من فحص مقررات النزاع أن حكمها في التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص يطل الفصل في الدعوى الجنائية.

ونطبقاً لهذه القاعدة واستثناءاتها فإنه لا يجوز للمحكمة الجنائية أن تحكم في الدعوى المدنية إلا إذا كانت الدعوى الجنائية مرفوعة أمامها بطريقة صحيحة ذلك لأن اختصاصها فيما يتعلق بالحقوق المدنية اختصاص استثنائي، والإدعاء بالحقوق المدنية على المحكمة الجنائية ويرفع إليها في الوقت نفسه الدعوى الصومية إذا لم تكن هذه الدعوى مرفوعة من قبل.

لحق للمدعى في الدعوى المدنية هو بالنسبة للمحكمة الجنائية نتيجة لحقها في الحكم في الدعوى الجنائية.

وبناء على ذلك فلا يجوز للمحكمة الجنائية أن تفصل في الدعوى العمومية وتزجل القضية إلى جلسة أخرى للفصل في الدعوى المدنية^(١).

وكنالك إذا رفع المدعى المدني دعواه مباشرة ولكنه لم يحضر يوم الجلسة لا هو ولا منهم لمحكمات المحكمة بالبراءة وشطب الدعوى المدنية

(١) نفس ١٩٣١/١/٢٢ قضية ٦١٧ من ١٠ ق ٠ حتى عبد الملك من ٢٧١

ثم يجر للمدعى المدني أن يجدد دعواه ثانية أمام المحكمة الجنائية لأن الدعوى المدنية تابعة للدعوى العمومية ولا يصح رفعها أمام المحاكم إلا إذا كانت الدعوى العمومية لا تزال قائمه أمامها فإذا خرجت من سلطتها بصور حكم في موضوعها لا يجوز رفع دعوى من جديد أمامها عن التعويضات المدنية (١) بل أنه إذا حصر المدعى المدني قبل انفصال الجسمة وبعد الحكم بالبراءة وشطب الدعوى المدنية، ثم يجر أنه أن يطلب إعادة دعواه المدنية المشطوبة إلى الجور لأنه لا يمكن في هذه الحالة بعد أن فصلت المحكمة بالبراءة في الدعوى للعمومية اعتبار الدعوى المدنية مرفوعة بالتبعية لدعوى عمومية قائمة

وحكم بأن الدعوى المدنية بوصف كوبها منقطة بالدعوى الجنائية ومنقرعة عنها يجب بطبيعة الحال أن يجد حكمها فتأثر بها الضرورة بعلوها بها تعلق بالمتبوع والفرع بالأصل وهذا من مقتضاه أن جميع الأحكام المقررة للدعوى الجنائية تسري على الدعوى المدنية مباشرة على المتهم لا يزال قاصر وعليه وصى يجر أماله دور إخلال وصية فيه (٢)

وحكم بأنه ولاية محكمة الجبح والمحالفت مقصوره في الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واحتصاصها بنظر الدعوى المدنية الساتمه عن استثناء من القاعدة مبيى على الارتباط بين التصوير ووحده المصيب الذي تقام عليه كل منتهى وشروط فيه إلا تنظر الدعوى المدنية لا بالتبعيه الجنائيه بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائيه

١ - نفس ٢٧ يونيو سنة ٨ ٩ - مستنريه لابندائيه ١٧ ديسمبر ١٩٢٦ جدي عيد الملك ص ١٧٧ - المرجع السابق
 (٢) نفس جنائي كم ٨٩٧ سنة ٥ و جلسه ١٤٥ ١٤٢٤ الموسوعة المدنية كم ٥٨ ص ٢٧٧ - المرجع السابق

ومسودى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية إذا كانت معمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها^(١)

وحكم بأن الدعوى المسية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى العمومية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين لقضاء بعدم قبول الأولى أيضاً^(٢).

وحكم بأنه متى كان الحق في الدعوى المدنية ناشئاً عن سرور حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية جنائية أو جنحة أو مخالفة فإنه إذا انتفت الجريمة إنتفت حطة الاستثناء وإنتفى الاختصاص^(٣)

وحكم بأنه لا يجوز للمحكمة أن تفصل في الدعوى الجنائية وتؤجل الفصل في الدعوى المدنية^(٤) ففي هذه الحالة يرأى إخصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية باعتبار أنه يتوقف على تبعية هذه الدعوى للدعوى الجنائية بعد أن رأت عن المحكمة الجنائية ولاية الفصل في الدعوى المدنية^(٥).

فإذا كان الحكم قد أغلظ الفصل في الدعوى المدنية فضلاً عن أن مدعيه لم يتحدث عنها مما يحق معه القول بأن للمحكمة الاستثنائية لم

(١) ضمن الجنائي رقم ٢٤٤٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٥ - المكتب القنى لجلسة ٥ من ٢٠٣ لسنة ٢٢٥

(٢) ضمن الجنائي رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٤ جلسة ١٩٥٥/١/١١ - المكتب القنى لجلسة ٦ ق من ٦١٤

(٣) ضمن الجنائي رقم ٧٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١١ - المكتب القنى من ٧ من ٩٨٤

(٤) ضمن الجنائي رقم ١٠٢ من ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ - المكتب القنى من ٧ رقم ١٨٠ من ٦١٦ والضمن الجنائي رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٠/٦/٤ - المكتب القنى من ١ رقم ٦٦٦ من ٦٠٦

(٥) للمعد القنى سرور لقر ٢١٠ من ٣٢١ - المرجع السابق.

تتطلب إطلاقاً في الدعوى المدنية ولم تفصل بينها في الطريق السوية أمام الطائفة هي أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وإلى تطلب منها الفصل فيما أغلقت وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى في اختصاصها يكون مازال باقي بالنسبة لها^(١) وإذا أخطأت المحكمة الجنائية وفصلت في الدعوى الجنائية وأرجأت الفصل في الدعوى المدنية فإن هذا الخطأ لا يؤثر في صحة الحكم الجنائي كل ما هنالك أن المحكمة الجنائية يرول اختصاصه على الدعوى المدنية

وشرط تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية قاعدة تنطبق بالنظام العام بالولاية القضائية للمحاكم مما يحرر معه المحكمة في تقاضي به من تلقاء نفسها لفترة ثلاثية من المادة ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية^(٢)

وفيه وفي كانت المادة ١/٣٣٩ إجراءات قد تقتصر على وجوب الفصل في موضوع الدعويين الجنائية والمدنية بحكم واحد إلا أن مبدأ تبعية الدعوى المدنية للجنائية يؤدي أيضاً إلى وجوب الفصل في الدعويين معاً في المسائل الإجرائية المنطقية بعدة القبول أو بعدم الاختصاص^(٣)

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٠٩ إجراءات على أنه إذا رأت المحكمة أن الفصل في التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبغي عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فتمتلك تحويل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصروف ، والحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ لا

(١) المحل الجنائي رقم ١٥ لسنة ١١ في جلسة ١٩٧١/٥/١٦ - المكتب الفني السنة ٢٢ من ٣ - ١

(٢) المحل الجنائي رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٧١/١١/١٦ - المكتب الفني من ٥ من ٦ - ١٠

(٣) المحل الجنائي ١٩٦٦/٢/١٥ من ١٧ من ١٥٧ ونائب ١٦/١١/٧٥ مشرف إليه في مرجع ٥ / أحد المحل مرور من ٣٦٢ - المكتب الفني من ٥ من ٣٦٢ ملحق ٤

يؤمر به إلا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التبعية وتزى أن الفصل في التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبغي عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية^(١) وهذا الاستثناء من قاعدة تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية يفترض بدهاء أن تكون المحكمة الجنائية المختصة بالفصل في الدعوى المدنية التابعة المرفوعة بالطريق المباشر أو بالإدعاء المسمى أثناء التحقيق ، وبناء على ذلك في المحكمة الجنائية إذا قصت بالبراءة لانتفاء التهمة أو لعدم ثبوتها فإنه يستلزم عليها أن ترفض الدعوى المدنية لا أن تصلها إلى المحكمة المدنية كما لا يجوز للمحكمة الجنائية أن تفصل في التعويض على أساس سبب الدعوى المدنية^(٢)

وتطبيقا لذلك حكم بأنه إذا كانت المحكمة الجنائية قد تخلت عن الدعوى المدنية للقضاء المدني طى أساس أن الفصل فيها يحتاج لتحقيق لا يتسع له وقت المحكمة يجب عليها أن تحكم بإحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية^(٣).

وحكم بأنه إذا كانت المحكمة قد قصت في الدعوى الجنائية وألحقت الدعوى المدنية إلى المحكمة التجارية وبنت قضائها بالإحالة على ما تبين لها من وجود دعوى أخرى منطوية أمام هذه المحكمة الأخيرة ، على ما ترتأه من وجود ارتباط وثيق بين الدعويين في الحكم يكون مخالفاً

(١) لندن الجنائي رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٢ في جلسة ٦٢/٢/٥ - المكتب الفني من ١٤ من ١٦٩

(٢) لندن الجنائي جلسة ١٩٦١/١٢/١١ - المكتب الفني من ١٢ فاعلة ٢ ٣ من ٨١٤ وجلسة

٦٢/٣/٢ من ١٤ من ١٦٩

(٣) لندن جنائي رقم ٤٤١ لسنة ٢٢ في من ٢٧٨ - الموسوعة الذهبية لمرجع السابق.

للقانون لأن قانون الإجراءات الجنائية لم يتحدث عن حالة الإزنيلا^(١) ولا يجوز في هذا المجال تطبيق قواعد قانون المرافعات^(٢) ذلك لأن الحكم لقاضي بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية لا بد أن يكون أساسه أن الفصل فيها يستلزم تحقيقاً يوازي الفصل للدعوى الجنائية^(٣)

وحكم بمن حق المحكمة الجنائية في الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجة الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية المختصة إذا كان حكم البيرمة يمس أسس الدعوى المدنية لمن يقدح حرية القاضي المدني^(٤).

وحكم بأنه متى كانت الدعوى المدنية قد أقيمت أصلاً على أساس جريمة التزديد التي رفعت بها الدعوى فلا في وسع المحكمة وقد غلظت إلى القول بإنقضاء الجريمة إلا أن نقسها برغمها وما كان في مقورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية لأن شرط الإحالة كمعيار نص المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أي تكون ناشئة عن الجريمة وأن تكون الدعوى في حاجة إلى تحقيق تكفي قد يؤدي إلى

(١) نقض جنائي رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٢٦ مجموعة المكتب الفني ص ٦ من ١٠٦٢ قاعة ٣١٢

(٢) نقض جنائي رقم ٨٩٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٢ مجموعة المكتب الفني ص ٦ من ١٠٦١

(٣) نقض جنائي رقم ١٠٦٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٢ المكتب الفني ص ٦ من ١٠٦١ قاعة ١٧٨

(٤) نقض جنائي رقم ٩١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ مجموعة المكتب الفني ص ٨ من ١٢٥

تأخير الفصل في الدعوى الجنائية^(١)

وحكم بأن المحكمة الجنائية إذا قربت أن تحديد التعويض من واقع الأوراق المعروضة عليها وكان المدعى لم يقدم مستندات أو أدلة تؤيد دعواه في المطالبة بتعويض أكثر ولم يطلب إجراء تحقيق خاص أو إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية لإجراء هذا التحقيق فيكون تقديرها في هذا الشأن لا معقب عليه ما دام سائعا مستقدا إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق^(٢).

وحكم بأن محل التمسك بطلب إحالة دعوى التعويض إلى المحكمة المنشئة صعبا نصت عليه المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يستلزم الفصل في التعويضات إجراء تحقيق خاص ينبغي عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية وهذا مماطلة أن يكون الاختصاص الاستثنائي بالفصل في دعوى التعويض مفعلا للمحاكم الجنائية^(٣).

وتقدر مما إذا كان الفصل في التعويض يستلزم إجراء تحقيق ينبغي عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية يعتبر مسألة موضوعية من إطلاقات محكمة الموضوع من أن ذلك لن ترى المحكمة أن بتقدير التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الأموال المسروقة ومقدارها

(١) نقض جنائي رقم ٣٥١ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٥/١٢ مجموعة المكاتب القضائية ج ١ ص ٤٨٦

(٢) نقض جنائي رقم ١٢٢١ سنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٠/١٠/١٦ مجموعة المكاتب القضائية ج ٢ ص ٧٩٧

(٣) نقض جنائي رقم ١٢٤٥ من ٣٥ في جلسة ١٩٦٠/١/١٦ مجموعة المكاتب القضائية ج ١٦ ص ٧٢٤

بالضبط^(١) أو لتعديد صفة المدعى بالحق المدعي^(٢) وهو لا يتعارض مع
واجبها.

(١٤٩) ضوابط الحكم بتعويض الضرر :

استقر قضاء محكمة النقض على أن سبب الدعوى هو الواقعة التي
يستند منها المدعي الحق في الطلب ولا يتغير بتغير الأدلة الواقعية
والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم^(٣) وإذا كان لمحكمة الموضوع
أن تكيف الدعوى بما تنبئ به من واقعها وإلى نكول عليها وضعها الصحيح
ففي القانون إلا إنها لا تملك تغيير السبب الذي قيمت عليه الدعوى بل
عليها أن تلتزم وتقتصر بحثها عليه^(٤)

وسبب الدعوى المدنية هو الضرر المترتب على الجريمة، موضوعها
هو المطالبة بتعويض ذلك الضرر، فما دام هناك ضرر من الجريمة فإن
الدعوى المدنية به تكون صحيحة ولو انتهت بان المتي لا يستحق
تعويضاً طبقاً لأحكام القانون المدني.

وتطبيقاً لذلك حكم بأنه إذا برأت المحكمة الجنائية المتهم لتتابع من
تهمة القتل خطأ المرافعة بها لدعوى الجنائية ورافت رفض الدعوى
المدنية فإن مسئولية المتووع تكون على غير أساس فلذا أسندت إليه الحكم

^(١) قسن جنائي ٦٤/٤/١١ من ١٥ رقم ١ من ٣٣ مشور إليه في مئذ ٢ من ٢٦٢ من
د/ لصد قسني مرور

^(٢) د/ لصد قسني مرور مئذ ١ من ٢٦٤ ومئذ ١٦/١٢/١٩ من ١١ رقم ١٧٩ من
٩١٨ (٣).

^(٣) قسني مدني رقم ١٩٩ سنة ٤٩ في جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٨٠ مبدوعة قسريتي ج ٨ من
٢٦ ١ ومئذ قسني رقم ٧٤ لسنة ٤٢ في جلسة ٩ فبراير ١٩٧٧ قسريتي ج ٢ من
٢٩٠

^(٤) قسني مدني رقم ٤٠٠ من ٤٨ لسنة ٩ فبراير ١٩٨١ - قسريتي ج ٩ من ١٨١

وقوع إعمال منه قبل الحادث جفته أساساً فلا تترام بالتعويض فيه؛ بخلاف
عن الأساس الذي رجعت به للدعوى العمومية^(١).

وحكم بقية لا اختصاص المحكمة الجنائية في الحكم بالتعويض عن
وقائع لم يثبت وقوعها لمتهم الذي تحكمه مهبة يكن قد صرح عندها أنه
الاعتد من غيره. ما دام هذا للغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريقة
القانونية^(٢).

وحكم بقية لما كانت المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية
إلا إذا كانت متعلقة بالقتل الجنائي المستند إلى التهم فإذا كانت المحكمة قد
برأت التهم من التهمة المستندة إليه لعدم ثبوتها ففي ذلك يستلزم حكماً
رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت
فهي حق من شطب إليه أما الحكم بالتعويض والقضاء بالتبرأة بشرطه ألا
تكون التبرأة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم
صحتها أو عدم ثبوت إسنادها إلى التهم لأنه في هذه الأحوال لا تملك
المحكمة أن تقضي بالتعويض على التهم لتقوم المسؤولين الجنائية
والمدنية معاً على ثبوت حصول الواقعة وصحة إسنادها إلى صاحبها^(٣).

(١٥٠) كيفية الإدعاء مدنياً والجهة المدعى أمامها :

نصت المادة ٢٥١ إجراءات على أن ليس لخطه ضرر من الجريمة أن

^(١) الطعن الجنائي رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٤ جلسة ١٩٥٤/١١/١٦ - المكتب الفني من ٥ من ١٩٢

^(٢) الطعن الجنائي رقم ٨٣٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٥/١٢/١٦ - المكتب الفني من ٦ من

١٠٩

^(٣) الطعن الجنائي رقم ٢٢٨٠ لسنة ١٩ في جلسة ١٩٨٠/١/٢٦ - المكتب الفني من ٣٦ من

٥٢٧

يقدم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة لأسمها الدعوى الجنائية ..الخ ويحصل الإذعاء مدنياً بإعلان على يد محضر أو يطلب في الجلسة ..الخ وفي ضوء النص فإن الإذعاء مدنياً يتم بإحدى طريقتين :

الأولى . إذا كانت التظلية قد أقيمت للدعوى الجنائية ويجوز للمدعى عليه أن يدعى لأسمها تفهيماً أو كلفة ولا بد أن يصرح بأنه يدعى بحقوق مدنية وإلا اعتبرت شكواه من قبيل التظلمات، ويجوز له الإذعاء في أية مرحلة كانت عليها الدعوى حتى إكمال باب المرافعة فيها وحجها للحكم، ويرى أنه إذا كانت هناك ظروف فهرية حالت دون الإذعاء المدني حتى اكتمل باب المرافعة وحجرت الدعوى للحكم فإنه يجوز للمضرور أن يقدم بطلب بفتح باب المرافعة لكي يقدم بطلبه الإذعاء مدنياً بشرط أن يحج هذا الطلب بالمستقبلات اللازمة ولكن غير ملزم إطلاقاً للمحكمة فلا أن تنتهت عن هذا الطلب وتحكم في الدعوى لأسما وإن القاعده أنه لا يجوز أن يترتب على تدخل المدعى بالحق المدني إطلاقاً أمد الفصل في الدعوى الجنائية^(١)

ولم يشترط القانون شكلاً خاصاً للإذعاء بالحقوق المدنية سوى أن يصح للمدعى المدني عن رغبته في الإذعاء ويحدد الرسوم حتى تدخل الدعوى المدنية في حوزة المحكمة ولا يشترط أن يكون المتهم حاضراً بالجلسة التي يدعى فيها المدعى عليه مدنياً إذ يجوز الإذعاء في غيابه

^(١) الممن المدني ٨/١٠/٥١٧ فقرة ٥١٧ من ٨٨ من الجدول التشريعي لمجلة المصالح -
مراجع سابق.

بشرط إعلانه بطلبائه بعد ذلك^(١)

لثانية : إذا لم تكرر النيابة قد رفعت الدعوى العمومية بجور في مراد
الطرح والمخالفات فقط أي يدعى مدياً بتكليف خصمه الحصول
لأمام المحكمة الجنائية حتى ولو كانت الجسدة من اختصاص
محكمة الجنايات كجرح الصحافة ونشر بهذه الطريقة بحرك
المدعى المدني الدعوى العمومية فيحصل قضاء المحكمة
بالدعويين العمومية والمدنية في آن واحد.

ولا يجوز رفع اللجنة لمباشرة في الجايات وإذا رفعت تعين على
المحكمة أن تقضى بعدم قبولها لا بعدم اختصاصها بنظرها^(٢).

ويجب أن يشتمل التكليف بالحضور على بيان التهمة ومواد القانون
التي تقضى بالعقوبة والتعويض المطلوب، على أنه إذا لم بشر المدعى
المدني إلى مواد الاتهام فإن ذلك لا يطرأ الصحيحة لأنه حين يحرك
الدعوى العمومية بدعواه المدنية فهي النيابة هي صاحبة الدعوى العمومية
ويجب أن تعمل النيابة بصورة من صحيفة الجسدة المباشرة أي ورقة
التكليف.

وقد حكم بأن القانون يستلزم أن يكون المتهم حاضراً بنفسه في الجلسة
عندما يوجه إليه طلب التعويض بإعلان التهمة بطلبائه ولا يضي عن ذلك
حضور محله إذا كان متهاً في جنحة معاقباً عليها بالحبس^(٣).

(١) مكن ذلك - نفس جنائي رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٤/١ - للمكتب الثاني مؤرخ
ص ٤٩٠.

(٢) جندي عهد الملك من ٦٩١ - المراجع السابق.

(٣) نفس جنائي رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ في - جلسة السابق وجدير بالإشارة أن هذا الحكم صدر
للمجلس التمهيلي الصادر ١٣٧ من القانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ =

وحكم بأن إجراءات الإحصاء المباشر تتم بتكليف منهم بما بالمضور أمام محكمة الجحج والمخالفات من قبل المدعى بلحقوق أنه ويترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الإحصاء للمباشرة أمام المد الجدلالية تبعاً لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة العامة وحدها وقد حكم بأن قانون الإجراءات الجنائية نظم إجراءات الإحصاء يد مدنية أمام القضاء الجنائي بحيث لا يقتضي التصريح أو من لنقل حقه هذا المركز القانوني بما يترتب عليه من حقوق وأثر إلا إذا بد الإحصاء بحقوق مدنية وفقاً لما هو مرسوم قانوناً^(١)

وقد حكم بأن القانون لم يجر رفع الدعوى المدنية في الجلسة حالة ما إذا كانت الدعوى الفرعية فقط أو مجرد الإحصاء بحقوق م عملاً بمصر المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة والقاعدة أنه يجوز الإحصاء مالياً في الجنائيات والجحج والمخالفات رفع الدعوى المباشرة لا يكون إلا في جرح أو في مخالفة حتى ولو ك الجهة تختص بها محكمة الجنائيات كما في جرائم النشر بطريق العامة ولا يجوز الإحصاء مالياً أمام محكمة الاستئناف لأول مرة أو مع التمس ولا أمام محكمة التيم ولا المحاكم الاستئنافية كمحاكم أمن لا

= حيث جعل التيم في الجحج والمخالفات أن يوجب عليه وكلاً لتقديم دفاعه وبما علم هذا التيمول فإنه يجوز للمدعي المدني أن يوجه طلبه إلى ممالي التيم المباشر في الجلسة بقراءة عنه.

(١) طمس جنائي رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٧/٥/١٤ من ٨ من ٤٩٦ - مجموع المكتب قني.

(٢) طمس جنائي رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ جلسة ١٩٦٠/٢/٢ من ١١ من ١١٢ - مجموع المكتب قني.

(٣) طمس جنائي رقم ١٣٦٩ لسنة ٣ في جلسة ١٩٦٠/١٢/١٦ من ١١ من ٩١٢ - مجموع المكتب قني.

والمحاكم العسكرية والمجالس العسكرية أو دعت الإختصاص القضائي.

(١٥١) للحكم في الجثة المباشرة :

١- تتم مهمة محكمة النقض ، على أن تصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الإجراءات الجنائية ولا يرجع إلى من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إلا أنه نقص^(١) فخصص الدعاوى المدنية أمام المحاكم الجنائية للقوانين المقررة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكم والأحكام وطرق الطعن فيها^(٢) ولا تصحح لأحكام قانون المرافعات المدنية حتى ولو اقتصرت الخصومة أمام المحكمة الجنائية على الدعوى المدنية بسبب عدم استكمال التولية بحكم البراءة لو عدم طعنها في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية فإذا لم يوجد نص في قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من أعمال تصوص قانون المرافعات^(٣).

فلا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بإقطاع سير الخصومة لتخير ممثل المدعى المدني الذي كان قاصداً وبلغ لأن ذلك يتفق بحسب طبيعته وإثاره مع تلبية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية^(٤).
وهكذا تصوص في قانون المرافعات المدنية والتجارية لتقرر نصه

(١) نقض جنائي رقم ٤١٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٣٠ مجموعة المكتب الفني سنة ٦
قاعدة ٣٠٤

(٢) نقض جنائي رقم ١٥٨٩ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٨ مجموعة المكتب الفني سنة ٢٢
من ٦١

(٣) نقض جنائي رقم ٤١٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٣٠ مجموعة المكتب الفني سنة ٦
قاعدة ٣٠٤

(٤) نقض جنائي رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٦ من ١٠٧ - المكتب الفني.

محكمة التمييز على جواز تطبيقها بالنسبة للدعوى المدنية لا وضرورة عدم
المحكمة لجانبه نظر^(١) بخلو القانون الإجراءات منصوص عليها بها لكن
تطبيق نصوص قانون المرافعات يعتبر استثناء من القواعد العامة الواردة
بالمادة ٢٦٦ إجراءات جنائية وذلك على التفصيل الآتي^(٢) :

(١٥٢) بالنسبة لإجراءات المرافعة .

هكم بأن الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية في سير المحاكمة
والأحكام والطقس فيها من حيث الإجراءات والمواجد ولا تفصع في شيء
من ذلك لأحكام قانون المرافعات المدنية حتى لو انحصرت الخصومة
(بسبب عدم استئناف التأييد لحكم القرائة) في الدعوى المدنية وحدها بين
المتهم والمدعى بالحق المدني وإذ لا يسوغ للمحكمة الاستئنافية أن
تقضي عند غياب أحد طرفي الخصومة بإبطال المرافعة وإلا كان حكم
محلف القانون وجائراً للطقس فيه بطريق التفتيش^(٣)

وهكم بالنسبة لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بإبطال المرافعة في
الدعوى المدنية الملحقة بالدعوى العمومية إذ هذا لا يتفق بحسب طبيعتها
وأثارها مع تسمية الدعوى الجنائية ووجوب سيرها معاً^(٤)

^(١) نفس جنائي رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦٢/١٢/٥ من ١٢ - من ١٠٢

^(٢) نفس جنائي رقم ١٩٨٣ لسنة ٧ في جلسة ١٩٢٧/١١/٢٢ من ١٧ - الموسوعة لأهمية
بتد ٢٦٦ من ٣١١

^(٣) نفس جنائي رقم ٢٧٩ لسنة ١٥ في جلسة ١٩١٤/١١/٢٢ من ١٠٧ - الموسوعة لأهمية
بتد ٢٦٢ من ٣١١ .

(١٥٣) بالنسبة للطعن بالاستئناف عملاً بالمادة ٢١٨ من القواعد)

(١)

حكم بأنه إذا كانت المادة ٢١٨ من القواعد تهيئ لمن فوق موعد الطعن من المحكوم عليه أو قبل للحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد مع أحد زملائه المتضررين إليه في طلبته إذا كان الحكم مساعداً في موضوع غير قابل للتجربة أو في الدوام بالانضمام أو في دعوى يوجب القانون فيها احتصام أشخاص معينين وكان قانون الإجراءات قد خلا من نص يستعرض مع نص قانون المرافعات سالف الذكر في المحكمة الاستئنافية لا تكون قد أحطت بتطبيقها حكم هذا النص الأخير. في شأن الاستئناف المرفوع أمام المحكمة بشأن الدعوى المدنية ليس فتي كس يبين من الأوراق أن شركة التأمين قد حكم ابتدائها بإلزامها بإداء التعويض لمندمين بالحقوق المدنية بالتأمين مع سائر المندمين عليهم الذين استأنفوا الحكم الابتدائي في الميعاد فلا ضمت إليهم لدى محكمة الدرجة الثانية في حالي رخص للدعوى المدنية فإن فحكم قمعهم فيه إذ قضى بقبول استئنافها شكلاً بهذه الأسباب - يكون سليماً لا شلابة فيه مما

(١) تنص المادة ٢١٨ من القواعد على أنه فيما عدا الأحكام الخاصة بالمحكمة التي ترفع من نتيجة الدابة لا يقد من الطعن إلا من راعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه طعن أنه إذا كان الحكم مساعداً في موضوع غير قابل للتجربة أو في إلزام بالانضمام أو في دعوى يوجب القانون فيها احتصام أشخاص معينين جاز لمن فوق موعد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد مع أحد زملائه ملحق إليه في طلبته فإن لم يفعل لم يرد المحكمة باعتصامه في الطعن، إذا رفع الطعن على أحد ضحكهم عليهم في الميعاد وجب لاحتصام القانون وإلا بعد فواته بالنسبة إليهم، وكذلك يفيد التضمن والطلب التضمن من الطعن المرفوع من أيهما في الحكم المسار في الدعوى الأصلية إذا أتم دفاعهما فيها وإذا رفع الطعن على فهم جاز لاحتصام الآخر فيه.

يحييه به الماتحتن^(١)

(١٥٤) بالنسبة لإغفال المحكمة الحكم في بعض الطلبات ..
(ملادة ١٩٣ مرافعات)^(٢)

استقر قضاء محكمة النقض على أنه نظراً لحظو قانون الإجراءات
الجنائية من نص مدخل الملادة ١٩٣ مرافعات فإنه إذا أغفلت محكمة أول
درجة الفصل في التعويض على المدعى بالحقوق المندني للرجوع إلى ذات
المحكمة للفصل في التعويض^(٣).

وحكم بأن للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع لمحكمة أول درجة
للفصل فيما أغفلته عملاً بنص الملادة ١٩٣ مرافعات الذي يحكم واقعة
الدعوى وهي واقعة وجبة الإعمال أمام المحاكم لحدائية لحظو قانون
الإجراءات حتى النص عليها^(٤).

(١٥٥) بالنسبة لمواعيد المرافعات (ملادة ١٥ مرافعات)^(٥) :

حكم بأنه إذا كان قانون الإجراءات الجنائية قد سكت عن بعض كيفية

^(١) الطعن الجنائي رقم ١٠٥ ملادة ٤٧ في جلسة ١٩٧٢/٣/١٩

^(٢) نصت ملادة ١٩٢ مرافعات على أنه إذا أغفلت محكمة الحكم في بعض الطلبات
الموضوعة جاز لصاحب الشأن أن يطن خصمه بضموله للمندني أمامه نظراً لهذا
الطلب والحكم فيه.

^(٣) نقض جنائي ١٩٧٢/١١/٢٥ من ٢٤ من ١٠٤٧ - عيسى عبدالله عيسى ، الإجراءات
الجنائية من ٢٠٧

^(٤) نقض جنائي ١٩٧١/٣/٦ من ٢٠٨ لمكتب القني.

^(٥) تنص الملادة ١٥ مرافعات على أنه إذا عين القانون المندني أو المندني الإجراءات ميعاداً
مقدراً بالأيام أو الساعات أو الدقائق فلا يجب منه يوم الإعلان أو حدوث الأمر المستقر
عليه نظر القانون ميعاداً ، وأما إذا كان الميعاد مما يجب إتقانه قبل الإجراءات فلا
يجوز حصول الإجراءات إلا بعد إتقانه يوم الأخير من الميعاد ويشترط الميعاد بإقتضاء
يوم الأخير منه إذا كان ظرفاً يجب أن يحسن عليه فيه الإجراءات

احتساب المواعيد وكانت المدة ١٥ من قانون المرافعات قد نصت على أنه إذا عين القانون المحضّر أو المحصول الإجراء موعداً معتبراً بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الإعلان أو حدث الأمر المعكّر في نظر القانون سرياناً للموعدة وينتهي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفاً يجب أن يحصل فيه الإجراء، أما كس ذلك وكلّ القلائد من مدونات قحكم المطعون فيه أن المجنى عليه - المدعى بالمعوى المدنية - قد علم يوم ٢٨ يونيو ١٩٧١ بالجريمة - جريمة القذف - ومرتكبها وقد أقام دعواه المملّة في ٢٨ من سبتمبر من ذلك العام فلم يحصل حكم تلك المدة يقتضي عدم احتساب مدة الثلاث شهور المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من اليوم التالي لتقاضي المكمة يوم ٢٨ من سبتمبر ١٩٧١ باعتباره اليوم الأخير الذي يجب أن يحصل فيه الإجراء وهو رفع الدعوى خلال ثلاثة الشهور مائة البيان ويكون لحكم المطعون فيه وقد انصى بعدم قبول الدعوى الجنائية والمبدية قد جانب صحيح القانون مما يوجب نقضه^(١).

(١٥٦) بالنسبة لاعتبار الدعوى المدنية كأن لم تكن (مادة ٧٠ مرفعات):

حكم بأنه لما كانت المادة ٢٢٢ إجراءات المدة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على لغزتها الأولى على أن تحل الدعوى إلى محكمة الجنج والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو مستشار الإحالة أو محكمة الجنج المستأنفة متحدة في شرفة للمشورة أو بناء على

(١) لخص جاللي رقم ١٤٧٨ لكمة ٤٥ جلسة ١٩٧١/١/٢٦ من ٢٧ من ٢٤ - مجموعة المكتب القلي.

تكليف الميهود فقد دس المشرع يدك على أن التكليف بالحضور وهو الإجراء الذي يقدم به لادعاء المباشر ويرتب عليه كافة الآثار القانونية وبما لا مجال معه لتطبيق المادة ٧٠ مرفعات التي يقتصر تطبيق حكمها على الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية ومن ثم فإن ما دفع به الطاعن من اعتبار الدعوى كى لم تكن لعدم تمام إعلانها خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم للكتاب هو دفاع طاهر للبطلان لا يستوجب رد ويكون منعه في هذا الصدد غير قوي^(١)

(١٥٧) بالنسبة للطعن إزاء وقع بطلان في الحكم (مادة ٢٢١ مرفعات)

حكم بأنه لا يصح المساد إلى م هو مقرر بالمادة ٢٢١ مرفعات بشأن الاستئناف وهو كى للحكم فتتأني إزاء وقع بطلان في الإجراء أو الحكم ذلك لأن المشرع في قانون الإجراءات الجنائية قصر استئناف الحكم لبطلانه على النيابة وحدها وللمتهم سور المدعى بالحق المدني (المواد ٤٠٦ و ٤٠٣ و ٤٣٠ إجراءات) ومن ثم فإن استئناف المدعى بالحق المدني عن تعويض يقل عن النصاب الإنشائي لتعاضي الجرمي غير جائز فهو^(٢) ونسرى هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقف^(٣)

(١) نصر جنائي رقم ٥٣ لسنة ٤٨ جلسة ١٧/١/١٩٧٩ م ٣ ص ٣ - ميموعه المكتب الفني

(٢) نصر جنائي ١٩/١/١٩٥٧ م ٦ ص ٦ و ١٩٦٦ و ١٩٦٧/٢/٥٩ م ١ ص ٤ - عيسى عبد الله عيسى المرجع السابق

(٣) نصر جنائي ٢٣/٤/١٩٦٣ و ١٧/٥/١٩٧٢ م ٢٢ ص ٦٤٦ - عيسى عبد الله عيسى المرجع السابق

حكم بأنه لما كانت المادة ٤٠٣ إجراءات مد لجازت المدعى
بالحقوق المنسوبة لمتكاتف الأسكس المارة في الدعوى المنسوبة ،
المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المالية وهذا إذا كانت التعويضات
المطوية بسريدي على التصلب الذي يحكم فيه القاسي لا يجري نهائياً فلا
يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستألف الحكم الصادر حده متى كان
المتروك المطالب به لا يريه على نفسه ، الإكراهي للقاضي الخاص
وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض لأنه حين ينطق
بسبب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق
النقض^(١).

(١٥٨) بالنسبة لمد أجل الحكم (مادة ١٧٢ مرافعات) : (٢١)

حكم بأنه لما كانت مجموعة الإجراءات الجنائية لم تحرم تأجيل إصدار
الحكم لأكثر من مرة كما فعل قلمون المرافعات المدنية في المادة ٢٧٢
منه وبالتالي فلا يطلان يلحق الحكم مهما تعدد تأجيل لتطرق بالحكم^(٢).

(١٥٩) بالنسبة للوقف التطويقي :

حكم بأنه لا يجوز مطالبة المحكمة الجنائية بوقف النظر في الدعوى

(١) نقض جنائي رقم ٢٩ لسنة ٤٢ جلسة ١٩٧٢/٥/٧ من ٢٢ من ٢٢٦ مجموعة لملعب
القاضي.

(٢) ضمن المادة ١٧٢ مرافعات على أنه إذا اقتضت الحال تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية
مصرحت المحكمة بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه النطق به وبأن لا يجب
التأجيل في ورقة الجلسة وفي المحضر ولا يجوز لها تأجيل إصدار الحكم بعدئذ إلا مرة
واحدة.

(٣) نقض جنائي ٢٢ مارس ١٩٧١ من ٢٢ من ٢٧٢ مثار إليه في - قلمون الإجراءات
الجنائية - الصفحة الأولى ٧٨ - ٧٩ للمختار عيسى عبد الله عيسى ٩ - ٩

الاجازة حتى يصل في دعوى مدنية رفعت بشأنها^(١)

(١٦٠) بالنسبة لمسلطة المحكمة في تغيير اسم الدعوى المدنية :

استقر قضاء محكمة النقض على أنه ليس للمحكمة من تلقاء نفسها أن تغير السبب الذي تقوم عليه الدعوى أصلاً ولا فإنها تكون قد تجاوزت سلطتها وحكمت بما لم يطلب منها الحكم به^(٢)

وحكم بأنه إذا كانت دعوى التعويض مؤسسة على مسؤولية الطاعن عن الضرر الذي نشأ عن خطأ ذلعه فحكمت المحكمة بزيادة التعويض وقصبت بالتعويض على الطاعن تأسيساً على خطئه هو فإنها تكون قد خالفت القانون إذ لم تلتزم الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى وكان يتعين على المحكمة مع ثبوت عدم وقوع خطأ من الذليع أن ترفض الدعوى المدنية الموجهة إلى الطاعن باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية بالتصميم مع تابعه^(٣).

وحكم بأنه إذا كل حق التعويض المطالب به ناشئاً عن فعل الإساءة الي حقته وكان الحكم للمطعون فيه قد اقتصر على القضاء بالتعويض عن تلك الإساءة في حين أن دعوى المدعين بطلعوق المدنية تنسب للمطالبة بالتعويض عن الوفاة التي نشأت عن تلك الإساءة فإن الحكم يكون قد استند كما استندت مطالبة المدعين إلى ذات السبب وهو الفعل قضائياً أي

^(١) نقض جدي رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٨٠/٥/١ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١ م المكتب الفني من ٣١ من ٥٦.

^(٢) نقض محلي في الطعن رقم ٧١ لسنة ٤٣ ن. جلسة ١٩٧٧/٢/٢٩ موسوعة عبد العليم الشربيني ج ١ ص ٦٠ من ٢٩٠ ج ١، المرجع السابق.

^(٣) نقض جدي رقم ١١٩٩ لسنة ٧١ ق جلسة ١٩٥٦/١/٧ لسنة ٣ من ٢٨١ قلعة ١٤٥ المكتب الفني.

الإسائة مما يكون معه أنعى طر. الحكم المطعون فيه بالتخطأ في تطبيق القانون لتغير سبب الدعوى في غير محله^(١).

(١٦١) صفة المدعى بالحق المدني ومصلحته :

للدعوى المدنية شأنها شأن أي دعوى يشترط لقبولها طبقاً للقواعد العامة أن يكون لرافعها مصلحة بمعنى أن يكون له صفة في رفعها (مادة ٣ مرافعات)، وهذه قاعدة من فقرات الأصولية للمسلم بها في الفقه والقضاء ويمبر عنها بأنه لا دعوى ولا نفع بغير مصلحة ويقصد بها الفائدة العملية التي تعود على رافع الدعوى من الحكم له^(٢)، أو هي الحاجة إلى حماية القانون للحق المبتدع عليه أو المهدد بالإعتداء عليه والمنفعة التي يحصل عليها المدعى بتحقيق هذه الغاية^(٣) ويشترط في المصلحة أن تكون قانونية أي مستندة إلى حق أو مركز قانوني وأن تكون شخصية ومباشرة فلا تخالف كانت الدعوى غير مقبولة^(٤).

وإذا تعلقست مصلحة المجنى عليه مع مصلحة من يمثله أو لم يكن له من يمثله تقوم النيابة العامة مقامه (مادة ٦ إجراءات جنائية) ويعتبر المسئول عن الحقوق المدنية الناشئة عن الجريمة ممن تتعارض مصلحته

^(١) نقض جنقي رقم ١٧٥٤ لسنة ٤٤ جلسة ٧٤/١/٢٩ مدة ١٥ من ٤١٧

^(٢) عز الدين المنصورى وحامد عكر ، التعلق على قانون المرافعات الطبعة الثانية سنة ١٩٨٦ صفحة ١١

^(٣) د. عبد المنعم أحمد الشرفاوى - نظرية المصلحة في الدعوى - الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧ من ٥٦

^(٤) المنصورى وحامد من ١٥ - المرجع السابق د - أحمد أبو الوفا - التعلق على قانون المرافعات طبعة ٦٨ من ١٥ ونقض منلي ١٩٦٨/١/٧٧ من ١٩ من ١١ - المكتب القنى

مع مصلحة المجنى عليه^(١).

ولقد حددت المادة ٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٢٥١ من ذات القانون صفة رافع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية بقول الأوس ((لكل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة . . الخ)) ويقول الثانية ((لمن لحقه ضرر من الجريمة ... الخ)) فربطت بذلك بين حصول الضرر المباشر وبين الصفة فلا تقام الدعوى المدنية إلا ممن لحقه ضرر شخصي من الجريمة على النحو السابق بيانه .

وتطبيقاً لذلك حكم بأنه يجب لرفع الصفة المباشرة من ذات المجنى عليه أن يكون قد لحقه هو ضرر مباشر من الأفعال الجنائية التي يعروها إلى المتهم وإلا يكون للمجنى عليه - وهو صاحب الحق الأصلي - لا تستعمل حقه في المطالبة بحقوقه التي يطالب بها الذات^(٢)

وحكم بأنه إذا تدخّل شخص ليطالب بمويزض الضرر الذي أصابه شخصياً والذي نشأ مباشرة عن سرقة سلة تحت حيازته هو ولي كل محرواً باسم زوجته فليس في قوله بهذه الصفة أية مخالفة للقانون ولا أعباء لأن يكون السند موصوع الجريمة ملكاً له أم لغيره^(٣)

وحكم بأنه ليس في القانون ما يمنع من أن يكون المضروب من جريمة أي شخص ولو كان غير المجنى عليه ما دام قد ثبت قيام الضرر

^(١) مدني عبد الباقي - قانون الإجراءات الجنائية مطلقاً على نسوومه بآراء القضاة والمحكمات المحاكم - الطبعة الأولى سنة ١٩٥١ ص ٩٠

^(٢) نقض جنائي ١٤ أبريل ١٩٤١ ص ٩٠ بند ٥١٢ من الجدول التشريعي لمجلة المصطفاة - المرجع السابق.

^(٣) الطعن الجنائي رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١٩٤٤/١/٢ - الموسوعة لأهمية ص ٢١٥

وكان ناتجاً عن الجريمة مباشرة^(١)

وحكم بأن الدعوى المدنية المرفوعة من رؤوس مجلس نقابة المحامين بطلب التعويض عن إهانة أحد أعضائها استناداً لحقه المنصوص عليه بالمادة ٢٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٨٦ اتخذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها هذه الدعوى تكون مقبولة ولو لم يوفق عليها مجلس النقابة^(٢).

والقاضي الجنائي من جهة بل من واجبه أن يفصل في صفة المصنوع ولا تصح مطلقته بوقف النظر في ذلك حتى يتسنى له دعوى مدنية رفعت بشأنها ذلك لأن القاضي الأصل هو القاضي الترع وإلى القاضي الجنائي بحسب الأصل غير مقيد بما يصدره القاضي المدني من أحكام^(٣).

(١٦٢) هل النيابة العامة خصم في الدعوى المدنية :

لتبسيط القانوني للنيابة العامة وإختصاصاتها ورد في تشريعات متفرقة.

ففي قانون الإجراءات الجزائية نصت المادة ١/٢٣ على أن أعضاء النيابة العامة ومعاونيها على رأس مأموري الضبط القضائي ونصت لتسوية من ٦١ إلى ٦٣ على تصرفات النيابة العامة في التهمة بعد جمع

(١) طعن جنائي رقم ٧٥٢ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٩/٢/١٥ من ٦ من ٢٠٠ - المكتب
القسي وجدير بالإشارة أن قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧
لسنة ١٩٨٤ قد أفل هذا النص.

(٢) نفس جنائي رقم ٧٩٢ لسنة ١٤ في جلسة ١٩٤١/٢/١٠ الموسوعة لادبية رقم ٥٧٥ من
٢٧٥

(٣) نفس جنائي رقم ٧٩٢ لسنة ١٤ في جلسة ١٩٤١/٢/١٠ الموسوعة لادبية رقم ٥٧٥ من
٢٧٥

الإستدلالات ونصت المواد من ١٩٩ إلى ٢١٤ على إختصاصات النيابة العامة فيما يتعلق بالتحقيقات كما ورثت بعض الاختصاصات التي تتولاها النيابة العامة في نصوص أخرى منقولة من قانون الإجراءات الجنائية .

وفي قانون المرافعات المدنية و الجنائية حددت المواد ٧ و ٨٨ و ٨٩ حالات تدخل النيابة العامة وفي قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدل تناولت المواد من ١٢٠ إلى ١٣٢ تنظيم النيابة العامة وإجراءات المتعين فيها كم تتواتر المواد من ١٣٣ إلى ١٣٨ بتأنيب أعضاء النيابة وقد درج الفقه على اعتبار الخصوم في الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية هما المذعى بالحق المدني والمدعى عليه فيها (المتهم) ولا يوجد فيه نظم من يستلزم النيابة العامة خصماً أو طرفاً من أطراف الخصومة فيها

وليس نرى أن النيابة العامة خصم في الدعوى المدنية ولكنه كما يقال خصم شريف يعني الصالح العلم ومصلحة الجماعة ، ومن ثم قبل النيابة العامة خصم في الدعوى الجنائية (ممثلة للإدعاء) وخصمها الآخر هو المتهم كم أنها خصم في الدعوى المدنية، وتلزم وظيفتها في الدعوى - إذا كانت الجريمة تمس المجتمع - من خلال الاتهام والتحقيق الإلهائي والمساهمة في تشكيل المحكمة والإشراف على تنفيذ العقوبة

وللدليل على أن النيابة طرف في الدعوى المدنية أن المشرع حولها سلطة التدخل في بعض الدعاوى المدنية رعاية للمصلحة العامة وهذا التدخل قد يكون أصلياً وقد يكون إضمارياً ومن الأمثلة على ذلك ما نصت عليه المادة ٨٧ مراقعات حين أجازت للنسبة الحق في رفع الدعاوى المدنية في الحالات التي يلص عليها القتل ، ومن هذا القبيل أن

ترفع دعوى بفساد إقلاص تاجر (مادة ١٩٦ تجارى) ولو ترفع - دعوى بطلب حل الجمعيات (م ٦٩ مدني) ولو ترفع دعوى بطلب الجمعية العمومية للجمعيات (مادة ٢٤ من القانون رقم ٢٨٤ سنة ٥٦) وتُرفع الدعوى التأديبية ضد المحامين طبقاً للمادة ١٠٢ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ٨٢ ومن أمثلة تدخل النيابة كطرف متصم في بعض الدعاوى المدنية التدخل المتقاضي بناء على طلبها في الطعون والطلبات أمام محكمة النقض وفي كل حالة أخرى ينص القانون على وجوب تدخلها فيها كالدعوى الخاصة بتدريس الأهلية والخصمها ودعوى رد القضاة ومخاصمتهم ودعوى الصلح لوقاي من الإقلاص ، وهناك حالات لتدخل النيابة بطلب على طلب المحكمة كما إذا كانت القضية تتناول ما يمس النظام العام أو الآداب العامة - وقد صدر مؤخراً القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم مباشرة دعوى الحسبة في مجال الأحوال الشخصية ولوكل النيابة العامة دور سواء رفع ومباشرة هذه القضية باعتبارها صاحبة الصلابة الوحيدة - كما أن هناك لقرارات تجرى درستها بشأن إنشاء النيابة المسية وهذا ما يؤكد اتساع دور النيابة في مجال الدعوى المدنية.



الباب الثاني

اللاعب في مرحلة تداول القضايا

الكتاب الثاني

التابع في موقعة تداول القضايا الجنائية

(١٦٣) مسألة استعمال حق رفع الجنحة المباشرة :

نصت المادة ٢٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المتهم له بطالب الدعوى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه إذا كان لذلك وجه. هذا النص لو ورد حق المتهم في المطالبة بتعويض الضرر الذي أصابه من جراء رفع الجنحة المباشرة صده ويستند هذا الحق إلى نظرية التقصيف أو إهمالة الرخصة المخولة قانوناً للمضروب بمقتضى المادة ٢٥١ إجراءات.

ونرى أنه لا محل لتطبيق نص المادة ٢٦٧ في الأحوال التي تكون الدعوى الجنائية قد حركت فيها بمعرفة النيابة العامة حتى لو ادعى المجني عليه متناً لقاء سر الدعوى لأن تحريك الدعوى العمومية لا يكون إلا بعد تحقيق أدلة النيابة فيه أن المتهم قد قُرف الجريمة وبالتالي لا يكون المضروب الذي يدعى متناً أمام المحكمة أو حتى أمام النيابة متصفاً في استعمال حقه ويؤيد هذا فنظر أيضاً صراحة نص المادة ٢٦٧ التي تقرر حق المتهم في تعويض الضرر الذي لحقه .. بسبب رفع الدعوى المدنية عليه أي أن الضرر لابد أن يكون ولقد إجراءات رفع الدعوى المدنية بطريق الجنحة المباشرة بالإدعاء بهذا الطريق هو المتصور فيه إسماة استعمال الحق حين يكلف المدعى المدني المتهم بالمسئول كمتهم أمام المحكمة الجنائية إذا تحققت إحدى حالات التقصيف الواردة بالمادة الخمسة من القانون المدني.

كما يرى أنه لا يوجد ما يمنع من قيام المسؤولية الجنائية أيضاً في جانب المدعى المسمى الذي رفع دعوى الجحثة المباشرة إذا كانت قد أقيمت بسوء نية وبغرض الكيد والتشهير وعدم فيها رافعها (المدعى المسمى) لئلا يمسد غير ان قدف او سب او اهانة على المتهم ففي هذه الحالة يستطيع المتهم إلى جانب المطالبة بتعويض عن الضرر الناتج عن سوء استعمال الحق وكذلك المطالبة بتعويض عن الجريمة الجنائية التي ارتكبتها في حق المدعى بالحق المسمى وتقتضي المحكمة الجنائية في الحالتين في ساءة استعمال الحق والتعويض عن الجريمة

وفي حالة ثبوت ارتكاب المدعى للمسي جريمة جنائية في حق المتهم تكون هناك دعويان مستقلتان أما في حالة المطالبة بتعويض الضرر عن سوء استعمال الحق في رفع الدعوى مباشرة فتعقد أن هذا المطلب يكون من قبيل المطلب المعارضة ولا تقوم به دعوى مستقلة أخرى بخلاف الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى بالحق للمسي والتي تحركت بمقتضاها الدعوى الجنائية

(١٦٤) عودة إلى فكرة التصف:

أشرب إلى نماذج من قضاء محكمة النقض في ساءة استعمال حق الانجاء إلى القضاء وحق التقاضي شأنه شأن سائر الحقوق المعهدة معية بصيوط عدم الإساءة في استعماله على النحو الذي أورده المادتين ٤ و ٥ من القانون المدني بشأن صور التصف

فقد قضت محكمة النقض بأن حق الانجاء إلى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة وأنه لا يترب عليه للمصداق بالتعويض إلا إذا ثبت أن من يشر هذا الحق قد انحرف به عم وصنع به واستعمله استعمالاً

كبدًا ابتداءً مضرة للخير سواء التمس هذا القصد بدايةً عليه المنفعة لنفسه أو لم يحرص به ذلك فنية طالما أنه كس يستهدف بدعواه - مسرة خصمه^(١).

ولقد صرف الفقه الحق بأنه مصلحة مالية أو أدبية يعطيها القانون والقانون هو مصدر كل الحقوق فلا يمكن أن ينمأ حق إلا إذا كان القانون يقره^(٢) والمصلحة المقصودة هي مصلحة صاحب الحق ذاته أي أنه على أساس المصلحة المقصودة يتحدد شخص صاحب الحق^(٣).

والدعوى على أنه إذا أباد المدعي المدني استعمال حقه في تحريك الدعوى المباشرة بجور ألتهم أن يطالب المدعي المدني بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب ذلك أمر يندرج على القواعد العامة بشأن التصرف في استعمال الحق وكان المعروف أن ترفع دعوى التعويض من ألتهم أمام المحكمة المدنية إلا أن القانون أجاز لألتهم بنص صريح أن يرفع هذه الدعوى على المدعي المدني أمام المحكمة الجنائية أثناء نظر الدعوى المباشرة المرفوعة منه ضده فإذا قبلت المحكمة الجنائية الدعوى المدنية المرفوعة من ألتهم ضد المدعي المدني وتحققت من نصيب المدعي المدني في رفع الدعوى مباشرة عليه فبقيا إذ تقصى ببرايته لها أن تقصى في ذلك تحكم بالتعويض على المدعي المدني^(٤).

ولقد أورد القانون ثلاث حالات من صور التصرف هي :

(١) المظن الجنائي رقم ٢٨٩ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/٤/٨ جلسة ١٩ رقم ٢٦ من ٤٠٢ -

المكتب الفني.

(٢) المهورى وغير سلوت أصول القانون المدني ، طبعة ١٩٣٨ قرة ٢١١ من ٢٩٧

(٣) د / أحمد قاسى مروي، قرة ١٢٨ من ٢٢٦ - المراجع السابق.

(٤) المظن الجنائي رقم ٢٨٩ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/٤/٨ جلسة ١٩ رقم ٢٦ من ٤٠٢

المكتب الفني.

الحالة الأولى : هي الحالة التي لا يقصد فيها استعمال الحق سوى الإضرار بالغير، والجور في هو أن يكون قصد الإضرار هو العامل الأساسي الذي حدا بصاحب الحق إلى استعمال السلطات التي يتضمنها، وبو أنضى استعمال الحق إلى تحصيل منفعة لصالحه بل ولو كان قصد الإضرار مصحوباً بنية جلب المنفعة كعامل ثانوي وهذا النوع من التعسف هو المتمثل في صور الإجراءات القضائية الكبيرة.

الحالة الثانية : حالة استعمال الحق لبتغاء تحقيق مصلحة قليلة الأهمية ولا تتعصب لنية مع ما يصيب للغير من ضرر بسببها - وتطبق هذا المعيار يقتضي الموازنة بين الجانبين فإذا رجح الضرر على المصلحة رجحاً كبيراً كان الأكثر إضراراً بغيره دون رفع كبير به^(١).

الحالة الثالثة : هي حالة استعمال الحق بغية تحقيق مصالح غير مشروعة وهو واضح.

فالحق إذاً يبقى كأن لثبه بقيامه كما أن استعمال الحق إلى أقصى حدوده يؤدي إلى ظلم فالحض وهذه قاعدة رومانية قديمة تستند إلى فكرة مقتضاها أن تنفيذ الحقوق بتحقيق غايتها وهو ما يقتضي الرقابة على تحقيق هذه الغاية^(٢).

(١) د / يساعيل غنم ، النظرية العامة للحق ص ١٦٨

(٢) د / مستشار محمد شوقي السيد ، التعسف في استعمال الحق - مساهمة والموقف في الفقه والقضاء وفقاً لأحكام القانون المدني المصري ، رسالة دكتوراه ، طبعة ١٩٧٩ ص ٥٤ ص ١٩٧١

ومما دلم أن القصف عمل غير مشروع لهر إبس خطأ بمسل الشخص
عن تعويض الضرر الناتج عنه طبقاً للقواعد العامة (مادة ١٦٣ مدني)
وهذا إجراء يجعل من نظرية القصف مجرد تطبيق للنظرية العامة في
المسئولية التقصيرية^(١).

والصورة الأخيرة من صور القصف وهي ذية الإضرار بالخير حين
تكون هذه الذية هي الدافع المباشر لرفع الجعة المباشرة فيها يمكن أن
يوصف إجراء رفع الدعوى بأن كيدي لريد من وراءه الإصرار بالمتهم
ليس إلا وإذا تحقق ذلك كله من حق المتهم أن يعاقب تعويضاً من المدعي
بالحق الشخصي الذي يسم استعمال حقه في رفع الدعوى المباشرة عليه
وهي لا تمنع كما قلنا من ثبوت المسئولية الجنائية إذا كان رفع الدعوى
المباشرة قد تحقق به جريمة كالقتل أو الإلحاق للكارب أو كانت الدعوى
المباشرة قد أثبتت أساساً وفقاً لعدد مرور كشك أو اتصال أمانة فليد لا
تكون بصدد حق يستند إليه رافع الجعة المباشرة بحيث يمكن بحث ما إذا
كس قد أساء استعمال هذا الحق من عدمه ولكن تكون بصدد جريمة
ارتكبتها رافع الجعة المباشرة وهو قلة القلاع وأعلى مراحل
الإجراءات الكبيية وذلك بالاتفاق حول نصوص القانون والنفاد من
الغرف للموجودة فيها في إطار استنوب أو طريقة تبدو في ظاهرها
قانونية ومشروعة وهي في الواقع ليست كذلك وهو ما لاحظناه كثيراً في
العمل.

(١) ر. خصي كيرة، صبرن القلقون، مجلة ١٩٥٩ قرق ٢٤ ١ من ١٩، والسبوري ج ١ قرق
٥٥٦ ونكتر / إسناك ٥٥ - الموضوع السابق.

(١٦٥) قضايا الشيك وإيصال الامانة:

من أكثر طرق التفتيش الكيفية استخدام الشيكات الكيفية
المرورة وبصالات لأمانه وقد ساعدت على انتشار تلك الصوره
وشبهه على علم وجود صوبط محدده أو رقابة فعالة على إقامة للبح
المباشرة إذ بوسع أى إنسان ان يصطنع مثل هذه الأوراق ويجب أن
اسلوب تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر وهو بهذا المسلك
المكتسب يستطيع ان يحقق جانب كبيراً من هدفه وهو إلقاء خصمه
بالصعق عليه ، والكيد له دور من يكون ثمة رد فعل يجدي يمكن من
يصيب ورفع مثل هذه الدعوى الكيفية

وقد يكون من المفيد في هذا المقام ان يتناول بحكم الشيك وانهم
المبداى التي مسخرت عليها بحكم محكمه النفس فهو يتعلق بجرائم
الشيك ونحن لا نورد هذه المبادئ تفصيلاً لمجرد خشد مانه يزيد من
حجم الكتاب وإنما لكي يستطيع من يكتب بمثل هذه الفصاى الكيفية من
يكون على علم بحكم القانون وما هو مستقر في أحكام الفصاء
بخصوص فصاى الشيك إذ بوسع هذه المبادئ قد يصعب على المشرقة
مواجهة هذه الطرق بالنسبة للمجنى عليه للوهمة بحيث يستطيع ان
يحبط أي عمل منتهي باستعمال الوسائل القانونية خصوصاً وأن من
يسمى هذا الطريق المنتهى إنما يستعمله في ضوء حكم القانون
ووفقاً لنصوصه

وعلى هذا فسوف نتناول في الفقرات التالية أهم المبادئ
المنتشرة فيها يتعلق بجريمة إصدار شيك لا يقابله رصيد قائم وقاين
تتسحب

(١٦٦) تعريف الشيك :

استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء مستحق الأداء لدى الإطلاع دائماً ويقضى عن استعمال النقود في المعاملات وليس أداة لتمويل بطالب بقيمتها في تاريخ غير الذي أعطيت فيه، وأنه متى كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً فإنه يعتبر صادراً في ذلك التاريخ المثبت فيه، وإن سوء النية في هذه الجريمة يتحقق بمجرد علم الساحب بأنه وقد أصدر الشيك لم يكن له مقابل وفاء قائم وقابل السحب فنتى كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً فهو يقع تحت حكم المادة ٣٣٧ المنكورة ولا يقبل من صاحبه القول بأنه صدر في حقبة الأمر في تاريخ سابق^(١).

وحكم بأنه متى كان الحكم قد أثبت أن الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى لورقة مجرى النقود فإنه يعد شيكاً بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع مادام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه ذلك بأن المشرع إنما أراد أن يكون الشيك ورقة مطلقاً للتداول وهي حمايتها للجمهور والمعاملات^(٢).

وحكم بأنه إذا كانت الورقة التي أدين للطاوع بها باعتبارها شيكاً لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى المعروف قانوناً إذ هي صيغت في صورة خطاب إلى مدير البنك مشعور بحيرات التحوط وتكل عبرتها على

^(١) لجنه الجنائي رقم ٨٧٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٢.

^(٢) لجنه الجنائي رقم ١١٠٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٢.

أنه أصبحت في يوم سابق على تاريخ استحقاقها مما لا يجعلها أمر
بالفعل مستحق الأداء لدى الإضلاع فإن الحكم باعتبارها شيك قد احتل
في تطبيق القانون وبمعين نفسه وتبره الطاعن (١).

وحكم بأن البحث في موافق الشروط القانونية لصحة الشيك إنما ينظر
فيه إلى وقت تحريره ويظل التزام الساحب بوفيق الرصيد قائم إلى
حين تقديم الشيك وصرف قيمته بعض النظر عن شخص المستفيد أو
مصدره لأن القانون إنما يسمع خصمه على الشيك باعتبارها أداة وفاء
مجرى في المعاملات مجرى النعم ، يستحق الأداء بمجرد الإضلاع (٢)
وحكم بأنه إنه كان يجب من المجرر أنه يصمم أمر صادر
من المنهم لأحد البنوك بفتح مبلغ معين في تاريخ معين فإنه في مثل
هذه الحالة يعتبر أداة وفاء مستحق الدفع بمجرد الإضلاع ويعد شيك
بالسعي المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ويجزى مجزى
النقد في المعاملات (٣)

(١٦٦) ثم قصود بجريئة إصدار شيك لا يقابله رصيد

معد ما جاء في نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وما
اعرب عنه الشارع في مكرهه الإيضاحية أنه يشترط لتحقيق جريمة
اعطاء شيك بدون رصيد توافر أركان ثلاثة هي إصدار ورقة تتضمن
التزاما بصرف مبلغ معين هي الشيك ، يعضوه أو مساوئله بمستفيد وتحت
الرصيد الكافي

(١) طعن الجنائي رقم ٧٩٧ لسنة ٢٢ في جلسة ٩٥٣/١/٦ والطعن الجنائي رقم ٢ ١٧
لسنة ٤٠ في جلسته ١٩٧١/٢/١٥

(٢) طعن الجنائي رقم ١١٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسته ١٩٦٧/٤/١٨

(٣) طعن الجنائي رقم ١٩٢ لسنة ٣٨ ق جلسته ١٩٦٩/ ٧

فقال للمصرف لو تجميدته ثم سوء النية، ولا جريمة في الأمر ما دام
 لصاحب ١٠٠ إيداع الشيك في ذمة المسحوب عليه رصيد سابق محقق
 المعتمد حال من التراجع كاف للوفاء بقيمة الشيك قبل للمصرف ولن يظل
 هذا هو ١٠٠ خالف من التصدد الذي يحصل عليه بأمر لاحق من قبل
 صاحب يعد الدفع، ومتى أصدر المسحب لشيك معتوياً شرعاً في الشكالية
 التي تم لـ ١٠٠ له نفاذ وفاء تقوم مقام النقود تعين البحث بعدد في أمر
 قرضه في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقبولية للمصرف بنفس النظر
 عن قصد الساحب والافتقار له عدم صرف قيمته مستقلاً بالتواضع
 المصرفية كرفض الشيك المصرف عند التشتك في صحة التوقيع أو عدم
 مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه بعدم تحرير الشيك على نموذج
 خاص، لأنه لا يسر إلى بحث القصد الملائم النفس إلا بعد ثبوت الفعل
 نفسه، أما كإل الحكم المصنوع فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في
 المصرف وجوداً وهدماً واستيفائه شرعاً بل أطلق القول بتوفر الجريمة
 في حق الطاعن ما دام قد وقع الشيك بتوقيع المحفوظ في المصرف
 فإنه يكون قد أخطأ في تأويله القانون فوق قصوره وهو ما يتسع له وجه
 للنظر على الجملة مما يتعين منه نقص الحكم المصنوع فيه والإحالة^(١).

وحكم بأنه يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على المحقيقات الشرعية
 التي تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه،
 فتشهود ما دام سماعهم مؤكداً ولما كان تكليف شهود الإثبات بالحضور
 أمراً منوطاً بالقبولية العامة ولا شأن للمتهم به، وكان الحكم للمطعون فيه قد
 رفض طلب مدعى المجنى عليه لتقيبه في الكريث كما رفض تكليفه
 بتقديم الشيكين موضوع الدعوى، ولأن الحكم قد ذكر أن بيانات مدعى

^(١) لظن قضاي رقم ١١٢١ جلسة ٣٦ في جلسة ١٩١٦/١١/٢٤

الشمكين مينة بمحضر جمع الاستدلايات إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد أصلت عليهم وتحققت من أنهما قد استوفيا للشروط اللازمة لأعذار كل منهما شيئاً ومن ثم فإنه يكون مشرباً بالتقصير والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة^(١)

وحكم بأن جريمة إعطاء شيك بنجر رشيد هي جريمة المساجب الذي أصدره لأنه فهو الذي خلق حالة الوفاء ووضعها في التداول وهي تتم بمجرد إعطاء المساجب الشيك إلى المستفيد مع طمعه بأنه ليس له رشيد فإن المساجب تعتبر أهل الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأعمال التالية لذلك، لما كان ذلك وكان التظهير العاصل من المستفيد أو الحاصل لا يعتبر بمثابة إصدار الشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان يعلم وقت التظهير بأن الشيك ليس له مقبل وفاء لدى المصوب عليه كما أن التظهير لا يعتبر شريكاً للمساجب لأن الجريمة تمت وانتهت بإصدار الشيك وهو عن سابق على التظهير فليس لهم إلا إذا ثبت أنه مشترك معه - بأي طريقة من طرق الاشتراك - في إصداره على هذه الصورة على أن عدم العقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك بنجر رشيد لا يحول دور العقاب عليه باعتباره نصبت متى ثبت في حق المظهر توافر أركان الجريمة^(٢).

^(١) للجنة الجنائي رقم ١١٣٦ لسنة ١٩٦٦/١١/٢٣

^(٢) للجنة الجنائي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦ من ٣٦ إلى ٤٢ من ٤٥١

- مكتب القلي

وحكم بأنه لما كان المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء السحب للشيك إلى المصنف، مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قبل السحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الجملة القانونية التي أضيفها المشرع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات، ولا يخفى من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك معياراً لتاريخ إصداره الحقيقي طالما أنه لا يحصل إلا تاريخاً واحداً إذ لا تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن طبيعته التداول والمستحق يدفع في تاريخ السحب بمجرد الإطلاع؛ وإصدار الشيك على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ما دلت السحب على عدم وجود رصيد فإلام له في التاريخ المثبت بالشيك وبذلك يتعج ميعاد الإصدار في ميعاد الاستحقاق وتنتقل ملكية مقابل الوفاء إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسلمه إليه^(١)

(١٦٨) ضرورة وجود رصيد للشيك قبل إصداره لا وقت الاستحقاق :

تتم جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد متى أعطى السحب شيكاً لا يقابله رصيد أو أعطى شيكاً به مقليل ثم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد مبلغاً بحيث أصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك^(٢)

(١) طعن الجنائي رقم ٢٠٥ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٤/١/٥ من ٢٥ قاض ١/٨٦ من ٣٩٧ المرجع السابق.

(٢) طعن الجنائي رقم ١٦٣ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ لسنة ١٥ من ٢٠٥

ولا يجدي الطعن مازعته في قيمة الشيك أو دفاعه بأنه أوصى بقيمته قبل تقديمه إلى البنك المعسوب عليه بصرف قيمته مادام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد فقام ولم يسترد من المظني عليه^(١) ومن المقرر أن هذه الجريمة تتم بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع العلم بالسوء المصنوع وعدم وجود مقابل وفاء للشيك كلاً للمصاحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول^(٢)

(١٦٩) متى يتوافر القصد الجنائي في جريمة الشيك :-

من المقرر أن سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدري الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره ، ولا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطي شيكاً له مقابل ثم يسحب من قرضه بد مبالغاً بحيث يصبح الباقي غير كافٍ لسحب قيمة الشيك إذ على المصاحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظاً به بما يعنى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه ، ولا يعفيه من ذلك الالتزام ما أشار إليه الحكم من كثرة معاملات المظنون صده وتغير رصيده بين الصعود والهبوط ، كما أن محاسبة المظنون صده مع المستفيد لا تؤثر في مسؤوليته الجنائية مادام أن ذلك قد تم في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة^(٣).

وسوء النية - وهو القصد الجنائي - يتحقق في جريمة إعطاء شيك لا يقبله رصيد بمجرد علم المصاحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ

^(١) لجن الجنائي رقم ٥٤٤ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/٥/٢١ لسنة ١٩ من ١٩٨٠

^(٢) لجن الجنائي رقم ١١٣ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ لسنة ١٩٧٣ من ١٠٨٣

^(٣) لجن الجنائي رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ لسنة ١٥ من ٢١٣

منصبه ولو كان التقدم به قد تم في تاريخ لاحق^(١).

وحكم بأن من المقرر أن سوء النية في جريمة إغواء شريك بدون
رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر التنبؤ بعدم وجود مقابل وفاء قابل
للمسبب في تاريخ الاستحقاق - بما كلف ذلك - فهي الأسباب التي ساقها
الطاعن لتكليف على حسن نيته من توقيعه على الشيكين بسبب المعاملات
التي كانت قائمة بينه وبين المدعى وما تقتضيه من إسدورها صمداً توافقه
بالقرائن وما من له وقت إسدورها كل دلائل للمدعى بسعته لا مديته لا
تسفي توافر القصد الجنائي لديه ولا تؤثر في مسؤوليته الجنائية ولا على
المحكمة في هي التفتت من فرد على مدعى دفاعه في هذا الشأن كما أنها
صاحبة الحق في تقدير قيمة ما ينجم إليها من أضرار^(٢).

(١٧٠) لا يلزم توافر قصد جنائي خاص :

والقصد الجنائي في هذه الجريمة هو قصد الجنائي العام الذي يكفي
فيه علم من أصدره بأنه إما يسطر لوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من
قبل فلا يستلزم توافر قصداً جنائياً خاصاً^(٣).

(١٧١) المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلاً عن القصد

الجنائي :

والمحكمة ليست ملزمة بالتحدث على استقلال عن هذا العلم لأنه من
الأصول الجنائية العامة ما دام لم ينازع أمام محكمة الموضوع في قيام

^(١) لظن الجنائي رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٦/٣/٨ من ١٧ ص ٢٧٨

^(٢) لظن الجنائي رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ من ٢٥ ص ٢١٢

^(٣) لظن رقم ١٣٢٧ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ من ٢٨ ص ٢٧٨

هذا العلم لديه (١)

وحكم بأنه ليس بالزم أن تتحدث المحكمة مستقلاً عن القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك لا يعاينه رصيد لا إله كن مثار برع (٢)

ويستفاد العلم من مجرد إعطاء شيك لا يعاينه رصيد قائم وقابل للسحب (٣).

(١٧٢) إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافق به القصد الجنائي

إن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافق به القصد الجنائي بمجرد العلم في جريمة إعطاء شيك لا يعاينه رصيد والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعته إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ولم يستلزم التشريع نية خاصة لتقييم هذه الجريمة (٤) والقصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك يقوم برصيد هو القصد الجنائي لعدم فلا يستلزم القانون فيها قصد جنائي خاص ويتوافق هذا القصد بعدم لدى الجاني بإعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد بعد إعطاء الشيك لأن الساحب يعلم أنه يعطله هذا إنما يعطل الوفاء بقيمة

(١) الطعن الجنائي رقم ٣٥ لسنة ١٠ في جلسة ١٠ / ١ / ٩٦ من ١١ ص ٦٧

(٢) طعن الجنائي رقم ٤٩ سنة ٤ و جلسة ٢٧ / ٦ / ٩٧ من ٢٤ ص ٤٩٧ والطعن للنقض السابق هامش (١)

(٣) الطعن الجنائي رقم ٩٤٩ سنة ٣٩ في جلسة ١٦ / ١ / ٩٥ من ٢٢ ص ٤٩٧، الطعن السابق هامش (٥)

(٤) الطعن الجنائي رقم ٣٣٧ سنة ٥٦ و جلسة ٢ / ٣ / ٩٧٠ من ٥ ص ٢٦ والطعن الجنائي رقم ٢٧٣ سنة ٢٦ و جلسة ١ / ٢ / ٩٦٦ من ٧ ص ٥ والطعن الجنائي رقم ٤٥٤ في جلسة ١١ / ٢ / ٩٦٤ من ٢٨ ص ٣٧٨

الشيك الذي أصدره من قبل^(١٩).

(١٧٣) افتراض علم الساحب بسوء النية متى كان وقت إصدار الشيك يعلم بعدم وجود رصيد له :

من المقرر أن سوء النية في جريمة إصدار شيك بنون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره. وهو أمر معروف في حق الساحب ومن ثم فإن معنى الطعن بعدم توافر سوء القصد لديه يكمن في غير محله، ولا يجنبه - إلتفاتاً لمصداقته - رداء بقيمة الشيك قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه ما دام أن التثبت من الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يمتدده من المدعى بالحقوق المستوفى^(٢٠) ويكرفر سوء النية في جريمة إصدار الشيك بنون رصيد بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره. وهو علم مقترح في حق الساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه بالتبني من قدرته على الوفاء بقيمة الشيك بسبب توقيع الحجر على حسابه الجاري لدى البنك. ومن يدعي عن توافر مقابل الوفاء بسبب اتخاذ إجراءات تحقيق الديون في دعوى الصلح توافر^(٢١)

(١٧٤) لا يكفي أن يكون للشيك رصيد وقت إصداره بل يلزم أن يوجد هذا الرصيد حتى يقدم الشيك للتصرف :

تستغل مذكرة مقابل الوفاء إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه ولا يكون الساحب أي حق على الشيك بعد أن سلمه للمستفيد فلا

^{١٩} القطع الجنائي رقم ١٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٢/١٤ من ٢٣ ص ١٤٢.

^{٢٠} القطع الجنائي رقم ١٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٥ من ١٢ ص ٢٧١.

^{٢١} القطع الجنائي رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ من ٢٣ ص ٧١٩.

يجوز به أن يصرده قيمته أو يعرض على تأخير اللود لصالحه، من إيه لا يكفي أن يكون الرصيد قائماً وقابلًا للمحسب وقت إصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك ويتم اللود بقيمة لأن تقديم الشيك للصرف لا مشر به في توخر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك ومع ألوده ليترك بعدم وجود الرصيد في هو إلا إجراء كاشف للجريمة التي تحقق بإصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام الفصد الجنائي وسواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها () ويستوى في تحقق الجريمة عدم وجود رصيد أو سحب الرصيد أو تمر المحسب بعد الصرف (١)

(١٧٥) لا عبرة بالأسباب أو البواعث للدفع لإصدار الشيك

لا عبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره إذ انه لا اثر لها على طبيعته وبعد من قبل البواعث التي لا تأثير بها في قيام المسؤولية الجنائية التي لم يستلزم المشرع لنوافرها فيه خاصة (٢)

وحكم بان للمعمر بان للمسؤولية الجنائية في تطبيق المادة ٣٣٧

من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك، ومن ثم فلا عبرة بم يقوبه الطعن عن حقيقة سبب تحرير الشيك أو الحرص من تحريره مادم مظهره وصيحه يدلان على أن مستحق الأداء

١) الطعن الجنائي رقم ٦٨ سنة ١٣٣٤ ق جلسة ٩/١١/٩٦٧ م ١٣ ص ٧١٧، الطعن الجنائي رقم ١٦٣٠ لسنة ٤ ق جلسة ٩/٤/٩٧٢ م ٢٤ ص ١٤٣

٢) الطعن الجنائي رقم ٤٦٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/٢٦/٩٦٤ م ١٥ ص ٦ = والصح للجنتي رقم ٩٧٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٤ م ٥ ص ٥

٣) الطعن الجنائي رقم ٥ ٧ سنة ٥٣ ق جلسة ١٠/٤/٩٨٤ السنة ٣٥ ص ٣٩٠ قاعدة

بمجرد الإطلاع ولكنه أداء وفاء لا أداة اقتناء^(١)

كما حكم بأن مداد الشارح من القنابل في جريمة إصدار شيك بدون رصيد هو حماية النقود ولا عبء بالأمساق التي تحت صاحب الشيك إلى ردّها بواقع لا تؤثر على قيام المسؤولية الجنائية التي لا تقتلر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعنى الشيك^(٢).

(١٧٦) النفع بأن الشيك وفاء لدين قمار .

الشيك المسموح وفاء لدين قمار لا يعفى صاحبه من العقاب إذا لم يكن له رصيد مقابلاً فالمادة ٢٣٧ من قانون العقوبات تعاقب كل من سحب شيك ليس له مقابل وفاء مهما كانت حقيقة المبلغ المحرر به أما النفع بأن الشيك قد سحب وفاء لدين قمار فلا يحد به إلا عند المطالبة بقيمته^(٣).

(١٧٧) الشيك البنكي والشيك الخطي :

من المقرر أنه لا يشترط لزماً أن يكون الشيك محرراً على نموذج مطبوع وماخوذ من دفتر الشيكات الخاصة بالساحب ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون في تاريخه قد ثبت على غير الواقع ما دهم أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع^(٤).

(١٧٨) الشيك الإسمي والشيك لحامله :

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى

(١) الممن الجاني رقم ١٦٨٢ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤ من ١٧ من ١٠٠٥

(٢) الممن الجاني رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٦١/١/١٧ من ٢٢ من ٥١.

(٣) الممن الجاني رقم ٤٢ لسنة ١٨ في جلسة ١٩٦٨/٢/١٦

(٤) الممن الجاني رقم ٤٧٤ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ من ٨ من ٦٩٢

المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابى للمسحب وذلك بصنى
على الشيك الاسمى فيحصع لحكم لمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات الا
ان ذلك معصور على العلاقة بين المسحب والمستفيد تقديرًا بين
الجريمة انما تتم بهذه الافعال وحده سور غير ه من لافعال التالية
ذلك وانها لا تقع لا على من تحرر الشيك باسمه ويدا كن الشيك
الاسمى غير معر للتداول بالعمرو التجارية اي بطريق الأحوال المسبية
ويقتصر استعماله على للحالة التى يجب فيها تحصين قيمه بمعرفة
المستفيد فإن الحكمه من للعقاب تكون مستغية في هذه للحالة ()

(١٧٩) الدفع بالإكراه على توقيع الشيك.

الدفع بالتوقيع على الشيك تحت تأثير الإكراه انما هو دفع
جوهرى بما يترتب عليه - إذا ثبت صحته - من أثر فى تحيد
المسئولية الجانبية للمسحب، ما كان يبين من الانفلاخ على الأورق من
الحاصر مع الصاع دفع أمام محكمة اور رجه بأنه اكراه على التوقيع
على الشيك وطالب في سبيل تحقيق هذه الدفع بصم تحقيقات اشار
إليه هم نجبه للمحكمة إلى صفيه، وردد المدافع عنه ذلك أمام المحكمة
الاستئنافية فقد كان من المعين على المحكمة الأخيرة أن تحقق ذلك
الدفع التزاما بواجبها في مسكمال القصر في بجزءات محكمة نور
درجه وان تعرض له في حكمها وتمجصه وتره عليه ان ارتأت
اصلاحه ام وانها لم تفعل والتفت عنه كلية مكفئة بما جبراه به الحكم
المستأنف من رد قاصر عليه فإن حكمها يكون معيب بما يبطله
ويمتوجب نقضه^(٧)

(١) الطعن الجنائي رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٢ فى جلسة ٨ / ١٩٦٣ من ٢٢ ص ٢

(٢) الطعن الجنائي رقم ٤٢٦ لسنة ٣٧ فى جلسة ١٩٦٧/٤/١٦ من ٨ ص ٥٢٤

وفي حكم آخر قالت محكمة النقض أنه متى كان لا يبين من محاصر جلسات المحاكمة أن الطاعر قد أثار أنه كان تحت تأثير إكراه عندما أصدر الشيكات موضوع التهمة فلا يميل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض^(١).

ولما ما يدعيه الطاعر بدعوى أنه أكره على إصدار الشيكات وأنه إنما أصدرها مصحلاً لكي تقل الشركة تمويل عالية للورثة مردود بل الإكراه بمساء القانوني غير متوفر لأن الشركة قد استعملت حقاً حولها إياه فقلول فلا تريب عليها في ذلك^(٢).

(١٨٠) الدفع بتزوير الشيكات :

حكم بأنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض بطلب الطاعن تمويه من قطع بالتزوير على الشيكات موضوع الدعوى وجاء مقصوراً على تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قصاه على أنه من بوسعه إطلاق القول بأن الشيكات صادر من طاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيكات - وهذا دفاع جوهري يتعلق بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأي فيها فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وإن تمحصه وأن تبين العلة في عدم إجابته إن هي رأت إضراره بما أنها لم تفعل والنتيجة أنه كلية فإن حكمها يكون معيباً بما يبطله ويستوجب نقضه^(٣).

وحكم بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من أن الشيكات موضوع الدعوى قد حرر في تاريخ سابق على تاريخ

(١) ر (١) الملح الجاني رقم ١٣٧ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٩٧/٢/١١ من ٢٥ من ١١٩

(٢) الملح الجاني رقم ٥٦٩ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٩٨/١٠/٣٠ من ٢٩ من ٧٥٧

استحقاقه المصور به وكذا تاريخ إصداره مثبت بحيث يوقع الطاعن على دأب الشيك ثم قدم المدعى بالحقوق الممنية بمحو تلك التاريخ حتى يبدو الشيك كأنه قديم وقام من سعي الطاعن إلى اتحاد طريق الادعاء بالتزوير وطلب سبب أحد الخبراء لتحقيق ما ادعاه وأطرحه تاسيساً على أن المحكمة لم تبين من إطلاعها على ورقة الشيك الصادر من الطاعن للمدعى بالحق الممنى ثم ما يتم على أنها تحمل تاريخ آخر أسفل إصدار الطاعن على محو ما راعه واستندت المحكمة من ذلك ومن إبداء الطاعن لادعائه بالتزوير في مرحلته متأخرة من مراحل المحاكمة من تلك وتبداء الطاعن لادعائه وكذا ما يورده للحكم بامتناع وكافي في الرد على دفع الطاعن ولا محجب على محكمته للموضوع فيه نص هو مقرر بين الطاعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي يحضرن لتفسير محكمة الموضوع بما بها من كامل المسطرة في تقرير القوه التدللية لعناصر الدعوى للمصروحة عليها وبما هو مقرر كذلك من أن المسألة وصحب لديها وما ذهب للمسألة للمطروحة ليست من المسائل القانونية للبحر التي لا يستطيع المحكمة بنسبها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها ()

وحكم بأن نمسك للطاعة أمام محكمة ثاني درجة بتزوير الشيك بعد إقراره به أمام محكمة أول درجة دفع طاهر البطلان (٢)

(١٨١) لتدفع بوجود تزييف للشيك

دفع للمتهم بأن الورقة تحمل تاريخين وطلب الإطلاع على الشيك للتحقق من ذلك هو دفع جوهري من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة أو

١١. الطعن الجنائي رقم ٩٨٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ من ٧٥٧

(٢) الطعن الجنائي رقم ٤ ٦٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٥ من ٣٥ من ٦٩٤

عدم قراءتها والفصل فيها لازم للفصل في موضوع الدعوى ذاتها، وبإدائها
استند للحكم إلى التبرعات المثبتة به من ر. التبرعات بالقراءة، وأما الدفعة تحمل
تاريخاً واحداً حين ذلك لا يكفي رداً على دواع المتهم وتكون المحكمة قد
أعلنت بحق المتهم في الدفاع ويكون الحكم الصادر به يستوجب نقضه^(١)

وحكم بأنه إذا كان الثابت أن الشك لا يحمل إلا تاريخاً واحداً فإنه
يكون حكم القانون التجاري أداء هذه لا أداء التمس ولو كان هذا التاريخ
مخالفاً لطريقة تاريخ تحرير الشك^(٢).

وحكم بأن من المقرر أن طبيعة الشك كأداة وفاء تقتضي أن يكون
تاريخ السحب نفسه تاريخ الوفاء بمعنى أن يكون مستحق لأداء بمجرد
الإطلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره ، فإذا كانت للورقة تحمل
تاريخين فقد قدرت بذلك مقوماتها كأداة وفاء تجرى مجرى اللقود وانقلب
إلى أداء التمس من حيث ذلك من نطاق تطبيق المادة ٢٣٧ من قانون
المقوبات التي تسبغ حمايتها على الشك بمطاه المعروف به قانوناً ، وكل
دفاع للطاع بأن الشك يحمل تاريخين هو دفاع جوهري لو صح لتحرير
به وجه الرأي في الدعوى فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تحققه ولو عا
لى غاية الأمر فيه لو تردد عليه بسبب سائغة تؤدي إلى إطلاله^(٣).

وحكم بأن وجود تاريخين للورقة لا يعتبر شكاً^(٤)

وحكم بأن الدفع بأن الشك يحمل تاريخين يعتبر من الدفع

(١) الطعن الجنائي رقم ١٥٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢/٧/١٩٦١ من ١١ من ٢٨

(٢) الطعن الجنائي رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ من ١١ من ٢٧٠

(٣) الطعن الجنائي رقم ١٩٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ٥/٧/١٩٦٦ من ٢٧ من ٤٩٤

(٤) الطعن الجنائي رقم ٧١٥٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١/٣/١٩٨٤ من ٣٥ من ٢٨٩

الموصو عية التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض^(١).

(١٨٢) الدفع بعدم اتجاه إرادة الساحب للتخلي عن حيالة الشبكة .

الأصل أن إعطاء الشبكة بتسليمه للمستفيد إنما يكون على وجه يتخلى عنه الساحب نهائياً عن حيالته بحيث تنصرف إرادة الساحب إلى التخلي عن حيالة الشبكة فإذا انقضت الإثابة لسرقة الشبكة من الساحب أو فقدته له أو تزويره عليه إتهام الركن المادي للجريمة وهو فعّل الإعطاء^(٢).

(١٨٣) الدفع بعدم تقديم للشبكة في المعاهد للمعنى بالمادة ٢٩٩ من القانون التجاري :

لأنه وإن كانت المادة ١٩١ من القانون التجاري تنص على أن الأوراق المتضمنة أمر بالدفع - ومنها الشبكة - يجب تقديمها للصرف في المعاهد المعنى في المادة المذكورة إلا أن عدم تقديم للشبكة في هذا المعاهد لا يترتب عليه رول صفته ، ولا يخلو الساحب بترداد مقابل لتوفاء وإتمام كل موجوداً ولم يستعمل في منفعته^(٣).

(١٨٤) الدفع بعدم جواز نظر لدعوى في جريمة الشبكة :

حكم بأن الدفع بعدم جواز نظر لدعوى في جريمة الشبكة لسبق الفصل فيها والتفات المحكمة على رغم كونه دفاعاً جوهرياً يجعل الحكم قاصراً

(١) المصنوع المجتدي رقم ١٩٠ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧١/٢٧ من ٢٢ من ٢٦٧ والمصنوع

المجتدي رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/١٢/٩ من ٢٥ من ٨٤٣.

(٢) المصنوع المجتدي رقم ١٨٢٩ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧١/٢/١ من ٢٢ من ١٨٣.

(٣) المصنوع المجتدي رقم ١٢٨٦ لسنة ١٧ في جلسة ١٩١٧/١١/٤.

فصلاً يبيِّنُه^(١).

وحيث بأن الحكم القضائي الملزم في جريمة إعطاء شيك بنون رصيد لا يحوز قوة الأمر المقضي بالتمعية إلى الدعوى المدنية التي ترفع من بعد له أم لا. ماكم المدنية إلا فيما فصل فيه فضلاً عما من وفروع هذا الفعل منصوباً إلى فاعله ولا شأن له بالسبب الذي يستلزم إليه من أنه أعطى مقالاً دين محيل^(٢)

(١٨٥) عبارة الرجوع على الساحب لا تلغى عدم وجود رصيد :

من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يتعين على المحكم بالإدانة في جريمة إصدار شيك بنون رصيد أن يستظهر الرصيد في ذلك من حيث الوجود والكمية والقبولية للصرف. بغض النظر عن قصد الساحب وانتوالة عدم صرف قيمته استقلالاً أو كصاع المصرفية - كرفض البنك للصرف عند الاشتباه في صحة توقيعها أو عند عدم مطابقة توقيعها للتوقيع المحفوظ لديه - لأنه لا يمتد إلى بحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجوداً وعملاً واستيفائه شرائعه بل لملأى القول بدوافر لركائس الجريمة في حق الطاعن ما دهم قد وقع على الشيك وأعاد البنك الرجوع على الساحب دون بحث عنه ذلك، فإنه يكون قد انطوى على قصور في البيان ولا يخبر من ذلك أن يستند الحكم المطعون فيه إلى مجرد أقوال المدعى بالحقوق المدنية سمعها صحيفة دعواه المباشرة والتي مؤداها أن البنك لم يصرف الشيك عند تقديمه إليه وطالبه بالرجوع

^(١) المحكم القضائي رقم ٧٣٥٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨١/٣/١١ من ٣٥ من ٨١٦ وراجع مؤلفنا - قدفع بعدم جواز نظر الدعوى سبق الفصل فيها في المواد المدنية والجنائية طبعاً ١٩٩٦.

^(٢) المحكم القضائي رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٣ من ٢٠ من ٢٧

على صاحب عدم وجود رصيد له . لأن قوله في هذا الشأن هو مجرد تقرير لم وجهة نظره لا تساعد فيه إقامة البرهان التي تقتضت في بيانها على الرجوع على صاحب معا لا يتأتى معه أن يبين عليه ركن تخلف الرصيد الكافي والمقابل للصرف في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي دين الطاعن بها - لما كان ما تقدم فيه الحكم لمطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه^(١).

(١٨٦) للدفع بوحدة العقوبة عند تعدد الشيكات المصروفة في

مشروع إجرامي واحد :-

حكم بأن يذاع الطاعن دعاءً مؤداه قيام ارتباط بين جريمة إصدار الشيك بدون رصيد المصروفة إليه وبين جرائم إصدار شيكات أخرى موضوع دعاوى كانت منظورة مع الدعوى الأولى - دفاع جوهرى يتعين على المحكمة أن تعرض له وإلا كلى حكمها معيباً بالقصور^(٢).

وحكم بأنه متى كانت الوقائع كما أثبتها المحكمات من أن المتهم قد أصدر عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معصية واحدة وأنه جسد استحقاق كل منها في تاريخ معين وكان ما ثبت بالحكمين من ذلك لا يقطع في أن ما وقع من المتهم إنما كس ونفذ نشاطاً إجرامياً واحداً يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعاً فإنه يتعين إعمال نص المادة ٢/٣٢ في من لا دون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن الوقائع^(٣).

(١) لجلسة الجنائي رقم ٨١٢ ص ٥٢ في جلسة ٨٣/٥/١٤ والاطعن الجنائي رقم ٦٧٢٢ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ ص ٣٥ ص ٤٩٤ وما بعدها.

(٢) لجلسة الجنائي رقم ٦٦٥٠ لسنة ٥٣ في جلسة ٨٤/٤/٣٠ ص ٣٥ ص ٤٨٨

(٣) لجلسة الجنائي رقم ٣٤ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ ص ٩ ص ٥٨٧

وحكم بأنه متى كل المتهم قد حرر للشيكات الثلاثة وفي احتلت مواضع مستحقها فقد أعطاه للمدعى المنى مقابل ما لشراء عن صلابة واحدة وتمسك المتهم بتطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات استناداً إلى وحدة التنشط الإجرامي، وكان الحكم قد قصى في الدعوى محل الطعن بعقوبة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدفاع كي يبين حقيقة الأمر فيه مع أنه قد دعى جوهرى لو تحقق فقد يتغير به وجه الرأي في الدعوى، فلي الحكم يكون معيباً بالقصور بما يقتضى نفيه والإحالة^(١).

كما حكم بأن إصدار عدة شيكات بغير رصيد لصالح شخص واحد وفي يوم واحد وعن معصية واحدة - أولاً كل التاريع الذي يحصله كل منها أو القيمة التي صدر بها - تكون شطراً إجرامياً لا يتجزأ تقتضى الدعوة الجنائية عنه بصور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أي شيك منها^(٢).

(١٨٧) الدفع بتفليس حامل الشيك :

تفليس حامل الشيك من الأسباب التي تخول للمسحب المعارضة في صرف قيمته بغير حاجة إلى دعوى ، وذلك لصحة الأمر بعدم الدفع في هذا النطاق - المؤتم بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات - تبدأ وارداً على نص من نصوص التجريم وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة للإسقاط إذا ما صدر بنية سليمة في حق مقرر بمقتضى قانون - ولما كان يبين من الإطلاع على المصودات أن الطاع ليس دفاعه على أنه إنما

^(١) الطعن الجنائي رقم ٣٦٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٥/١١/٢ من ١٦ من ٧٩٢
^(٢) الطعن الجنائي رقم ١١٦٥ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧١/١١/٢٩ من ٢٢ من ٩٧٤ والطعن الجنائي رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٩/٢٠ من ٢٣ من ٩٣٧

أصدر أمره إلى البنك بعدم صرف قيمة الشيك لأن المطعور صده كان في حالة إفلاس واقعي وقسم مستهدف لتبديد دفعته ومنها صورة دعوى رفع صده من آخر بطلب بشهار الإفلاس من قبل تاريخ استحقاق الشيك مما كان يعين معه على المحكمة مواجهته ما أبداه الطاعن من دفاع فعلي في هذا الخصوص وحقيق قيل للحكم بإدانة المتهم إذ هو دفاع جوهرى من شأنه أن يصحح أن يعتبر به وجه الرأي في الدعوى. أما وقد حلا حكمها من إيراد هذا الدفاع للجوهري ولم يتنبه به بالتمحيص فإنه يكون قد أنطوى على إحلال بحق الدفاع وقصور في السبب مما يحبه ويبطله ويعين نقضه وإحالة ()

(١٨٨) قدفع بتقصي الدفن ثبته:

مضى كان الثابت أن الورقة التي عطاها المتهم للمجني عليه على أنها شيك صاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو ذات تاريخ السحب فهي بعد شريك ولا يجوز الدفع بين الحقيقة غير ذلك ولا يثبت ما يحالف ظاهر الشيك، كما لا يجوز الاعتماد في هذا الصدد بتاريخ التحويل، كما أن تفاصيل الدائر بينه بعد تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيم الجريمة (٢)

وحكم بأن وفاة المتهم بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة ما دام هو لم يسرده من صاحبه (٣)
كما حكم بأن ايداء قيمة الشيك لا كس قد جاء لاحقاً لموقع الجريمة بعد استكمالها، للشرفعة التي يصر عليها القانون لا يكون له تأثير على قيم

(١) الطعن الجنائي رقم ١٧٧٤ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٦/٣/٧ من ١٧ ص - ٢٢

(٢) الطعن الجنائي رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/١١/٧ من ١ ص - ١٠٨

(٣) الطعن الجنائي رقم ٧٥ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٤/٥/١٧ من ٤ ص - ٣٠١

المسئولية الجنائية^(١).

(١٨٩) إندفع بعدم المستفيد بعدم وجود رصيد :

إن الجريمة المخصوصة فيها في السنة ٢٣٧٠ من قانون العقوبات تستحق متى أصدر المصاحب الشيك وهو يعلم وقت تحريره بأنه ليس له حق ائصال وفاء المالك المسحب وقد قصد المشرع بالمعاقبة على هذه الجريمة حماية الشيك باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات فهو مستحق الأداء لدى الإطلاع بالغفلة ولهذا فلا يؤثر في قيام الجريمة بالعبثية إلى المصاحب أن يكون المسحوب له على علم بحقيقة الواقع. فإذا قضت المحكمة ببراءة المتهم استناداً إلى أنه كفى يأمل لأسباب مقبولة في وجود هذا الرصيد عند تقديم الشيك لسرده وأن المجنى عليه كانت تعلم وقت قبولها لشيكه بأنه لا يقبله رصيد مما تنتهي به الجريمة إذ لا يكون محتالاً عليها - فإنه يكون قد أخطأ^(٢).

ولا يغوتنا في هذا المقام أن تشير إلى أن مشروع قانون الشيك الذي تجرى مناقشته حالياً في مجلس الشعب في نطاق مناقشته مشروع القانون التجاري الجديد قد وضع نصاً مؤداه عتاب المستفيد إذا كان يعلم وقت إصدار الشيك أنه لا يقبله رصيد قائم وقابل للمسحب أي أن المشروع يريد أن يقضي على شركات الصمن حتى تفتقر للمعاملات البنكية باعتبار أن الشيك أداة وفاء ليست أداة قتمان وأنه يجري في المعاملات مجرى النقود وإذا ما أخذ بهذا الرأي فإن حكم النقض المشار إليه والذي إنتهى إلى تخفيف حكم المحكمة الجنائية التي أخذت بأن العلم للمجنى عليه بعدم

(١) المجلد الجنائي رقم ١٩٣٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٠ من ٢٢ من ١٥٢

(٢) المجلد الجنائي رقم ١٢٠١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٣/١١ من ٢ من ١١

وجود رصيد بنفى الجريمة - هذا، فحكم نو طرح مره اخرى مثل هذا النزاع على محكمة النقض وسوف ترجع في اصلها مستنداً لنص المشروع بما صستر وجدير بالإقتناء لى هذا النص وعيره منصوص مشروع قانون الشيك لاقى معارضة كبيرة لدى مناقشته، هذا ولا عيرة في قيام جريمة إعطاء شيك بترر رصيده وهابن ناسحب بسبب تحرير الشيك والتعرض من تحريره ، ولا بظم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد الساحب في الهالك المسحوب عليه^(١).

(١٩٠) الدفع بخلو الشيك من مكان السحب :

حكم بأن سحب الشيك من البيانات الجوهرية التي يتركب على خلفها هذا الشيك لصحته في القانون التجاري^(٢)

(١٩١) الدفع بمداد قيمة الشيك بموجب مخالصة :

إن لمول المتهم أن مداد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه بما جمعه لا يودع رصيده في البنك بقبول قيمة الشيك لا يؤثر في الجريمة ما دام هو - بقر من صحة هذا النواع - ثم يسترد الشيك المجنى عليها^(٣).

وتعتبر جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات متوافرة الأركان بمجرد إعطاء المتهم الشيك وعلمه بعدم وجود مقبل وغاء له في تاريخ السحب، بغض النظر عن كيفية مداد قيمته بعد ذلك^(٤)

ويستوفى سوء النية - في جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات -

(١) لجلسة الجنائي رقم ١٠٣٥ لسنة ٣ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠ من ١١ من ٦٧

(٢) لجلسة الجنائي رقم ٤٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/١٩ من ٨ من ٣٩٢

(٣) لجلسة الجنائي رقم ٤١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٢٩ من ٩ من ٤٤٤

(٤) لجلسة الجنائي رقم ٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٣ من ١٢ من ٧٧

بمجرد علم المسحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ المسحب، ومن ثم فإنه لا يجدي المتهم ما دفع به من أنه رد البصاعة التي اقترأها من المعنى عليه وإعطاء الشيك مقابل ثمنه - قبل تاريخ استحقاق الشيك وحصل على سند بهذا المعنى ما دام أنه - وبمرور صفة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المعنى عليها^(١)

وحكم بأنه لا تأثير للمعاند على قيام جريمة إعطاء شيك لا يقبضه رصيد قائم وقابل للمسحب ، ما دام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر إركانها^(٢)

ويؤيد احتفاظ المدعى بالحق العيني (المستفيد) بالشيك بعد تخالسه من الطاعن (المسحب) لا يندرج تحت مفهوم حالة الصبوح التي أوجب فيها للمسحب أن يسترد من جانبه ما يصون به ما له بغير توقف على حكم القضاء^(٣)

وحكم بأن احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالسه مع المسحب لا يندرج تحت مفهوم حالة الصبوح التي أوجب فيها للمسحب أن يسترد من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء ومن ثم فهو لا يصلح مجرداً سبباً للإبادة^(٤)

وحكم بأن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقبله رصيد قائم وقابل للمسحب ، ما لم يكن صاحب الشيك لم يسترده من المعنى عليه كما أن الوفاء لللاحق لا

^(١) المصن الجاني رقم ٩٧٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ من ١٥ من ١٥

^(٢) المصن الجاني رقم ٩٧٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ من ١٥ من ١٥

^(٣) المصن الجاني رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ من ١٩ من ١٨

^(٤) المصن الجاني رقم ٩١٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢ من ٢٢ من ٨٢

يسمى فيم الجريمة، ومن ثم فإن النعي على الحكم بقالة قصور أو الإخلال بحق المصالح لإغاليه الرد على ما يؤثر الطعن في هذا الخصوص لا يكون مسيئاً بما هو معزى من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان^(١).

(١٩٢) للدفع بأن الشيك كان تأمينا لدين :

الشيك في حكم المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف به في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء ويحقق الأداء لدى الإطلاع عليه ويضفي على استعماله نفوذ بي للمعاملات ، ما دام أنه قد استوفى المعلومات التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون ، فلا حجة به بقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيكات - التي أصدر أمراً بعدم صرفها - أن تكون تأمينا لدينه ، أو أنه قد أوفى الدين الذي حررت الشيكات تأمينا له في يوم تحريرها، إذ أن المتهم يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عن خصصها به القانون^(٢).

(١٩٣) الدفع بالتوقيع على بيان :

إن توقيع المصاحب للشيك على بيان، دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمشتري تسليمها من المصاحب عليه، أو دون إثبات تاريخ به، لا يؤثر على صحة الشيك، ما دام قد استوفى تلك البيانات قبل تقديمه إلى المصاحب إليه^(٣).

^(١) المدين الجنائي رقم ١٠٥٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٩ من ٢٥ من ٨٤٢

^(٢) المدين الجنائي رقم ٣٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ من ١٠ من ٦٦٩

^(٣) المدين الجنائي رقم ١٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٥ من ٢٢ من ٣٦٦

وحكم بأن توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج القيمة التي يحق للمستفيد قسمها من المصحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام استوفى تلك البيانات قبل تقديمه للمصحوب عليه. إذا أن إعطاء الشيك بغير إثبات القيمة أو التاريخ يعد إلى مصيره قد فوض للمستفيد فسي وضع هذين البياتين قبل تقديمه للمصحوب عليه، ويحصر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه وينتقل هذا العبء إلى من يدعي خلافه، الظاهر - لما كان ذلك - وكان الطاع لا ينزع في عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه، وينتقل هذا العبء إلى من يدعي خلاف هذا الظاهر - لما كان ذلك - وكان الطاع لا ينزع في صحة توقيمه على الشيكين موضوع الادعاء ولا يجادل في وقعة قومه بتسلمهما للمدعي تسليمًا صحيحًا فإن الحكم المطلق فيه إذا استخلص من ذلك التصرف أن الطاع فوض للمدعي فسي مستكمل بيانهما بإثبات تاريخ لهما وتعيين قيمتهما يكون استخلاصًا موضوعيًا سائدًا لا رافعة لمحكمة النقض عليه^(١).

وبأن إعطاء الشيك للمصدر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ يعد إلى مصيره قد فوض للمستفيد في وضع هذين البياتين قبل تقديمه إلى المصحوب عليه ويحصر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه وينتقل هذا العبء إلى من يدعي خلاف الظاهر^(٢).

كما حكم بأن من المقرر أن توقيع الساحب للشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسليمها من المصحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى البيانات التي

^(١) الملحق الجدلي رقم ٢٤٨ نسخة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ ص ٢٥ من ٢٤٢

^(٢) الملحق الجدلي رقم ٤٥٨ نسخة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢ ص ٢٩ من ٢٦١

بخصيها للقانون قبل تقديمه للمسحوب عليه إذ أن إعطاء الشيك لأصاغر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ يعيد إلى مصدره قد غوض المستفيد قسري وصح هذين البيانيين قبل تقديمه إلى المسحوب عليه ، ولما كان لا يوجد في القانون ما يلزم بأن تكون بيانات الشيك محررة بخط المالك وبمكان الطعن في سند طرح في استيفاء التبدلات موضوع الدعوى لسائر البروتات عند تقديمه للشيك للمسحوب عليه ولا يوجد نفيها عليها وإنما استوفيت الشكل الذي يتطلبه القانون كي تجرى مجرى النقود في المعاملات التي يلزم الحكم المحكوم فيها في اعتبارها كذلك وأنواع الطعن بتهمة إصداره تلك الشيكات دون أن يكون لها رصيد قائم وقابل للسحب يكون قد طبق حكم القانون تطبيقاً سليماً^(١).

(١٩٤) المدعى بالخلفاء الجزئي بقيمة الشيك :

حكم بأنه لا يجدي طاعن ما يدعى به من أنه لو لم يجره من قيمة شيك إلى المدعى بالحق للمدعي ما دام لم يسترد الشيك من المستفيد^(٢). ومن المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء صاحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للمسحوب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتكتفئ عليه الجمعية القانونية التي فسبها المشرع على الشيك بالاعتقال على هذه الجريمة باعتبارها أداة ولما تجرى مجرى النقود في المعاملات. ولا يخبر من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغيباً لتاريخ إصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل إلا تاريخاً واحداً إذ أن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس

^(١) طعن الجنائي رقم ٧٦ لسنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ من ٢٤ من ٣٥٥

^(٢) طعن جنائي رقم ١٥٥٧ لسنة ٤ في جلسة ١٩٧١/١/١٧ من ٢٢ من ٥٦.

من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قبلته للتدوين ويستحقه الدفع في تاريخ المسحب بمجرد الإطلاع - ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاع من أن هذا الشيك كان وسيلة لتأمين لأداة وفاة^(١).

(١٩٥) الدفع بعدم توقيع المسحب على الشيك :

لما كان لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محروقة بخط المسحب وقطع يتحيز أن يحمل الشيك توقيع هذا الأخير لأى خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل، فإن توقيع المسحب على الشيك على يمين دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دلم قد استوفى تلك البيانات^(٢).

(١٩٦) الدفع بعدم الاختصاص المحلي :-

تتم جريمة إعطاء شيك بنون رمسيد بمجرد إعطاء المسحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس به مقابل وفاء فليل للمسحب - إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتدخل عليه الحماية القانونية التي أسبغها المشرع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات - أما الأعمال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التمهيدية - مادام الشيك لم يعلم بعد إلى المستفيد - فإذا كانت الجريمة قد وقعت بدلالة قسم بولاق التابع لمحكمةها، ولم يكن للمتهم محل إقامة بدائرة قسم السيدة زينب، ولم يتنص عليه في دلائلها، فإن الاختصاص لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى

^(١) طعن الجنائي رقم ١٨٧١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ من ١٦ من ٧٩
^(٢) طعن الجنائي رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢ من ٢٩ من ٦٦١ ربيع هـ
 ٢ بك ١٩٦١

وجود البتة المسحوب عليه بدلتها قد بنى على خطأ في تأويل القانون
 منذ انصرف إلى النفع وإلى الموضوع - حين تناولته المحكمة ، ومن ثم
 يتعين نقص الحكم والقضاء بإلغاء الحكم للمستأنف وعدم اختصاص
 محكمة النقطة بطلب الجزئية نظر الدعوى^(١)

وتتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد، بمجرد إعطاء الساحب الشيك
 إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس به مقابل وفاء قابل للسحب، إذ يتم بذلك
 طرح الشيك في التداول فتتعطى عليه الحماية القانونية التي يستحق
 الشارح عليه بالتعاقب على هذه الجريمة باعتباره أدلة وفاء تجرى مجرى
 الشهود في المعاملات، أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك
 وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التمهيدية، وإذ كفى ذلك فهو ما ذهب إليه
 المحكم المظنون فيه من جعل الاختصاص لمحكمة المنشأ بدعوى تحرير
 الشيك في دلتها، يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون، إذ لمعول
 عليه في تحديد الاختصاص لم هذا الخصوص بالمكان الذي تم فيه
 إعطاء الشيك للمستفيد^(٢).

وإذا كفى مما لورده الحكم المظنون فيه أن إصدار الشيكين موضوع
 الجريمة وتسليمها إلى المستفيد قد تم في جده وفيه عناصر ذلك علم الطاعن
 بعدم وجود رصيد له يغطي قيمة الشيكين في تاريخ السحب على جريمة
 إصدار الشيك بدون رصيد تكن قد توافرت في حقه بكافة أركانها القانونية
 في مكان حصول الإعطاء للمستفيد وهو جده ولو كفى البتة للمسحوب
 عليه يقع في مصر^(٣)

^(١) الطعن القضائي رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٠٠٠ في جلسة ١٠٠/٢٢/١٩٩٦ لسنة ١١ من ١١٦

^(٢) الطعن القضائي رقم ٧٥٩ لسنة ٢٠٠٠ في جلسة ١٠٠/٢٢/١٩٩٧ من ٢١ من ٩٣٥

^(٣) الطعن القضائي رقم ٦٠١١ لسنة ٢٠٠٢ في جلسة ١٠٠/٢٢/١٩٩٧ من ١٢ من ٨٤٦

وقد نصت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "ينبغي الاختصاص بالمعنى الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقرب عليه فيه" وهذه الأركان قسائم متساوية في القانون لا تفصل بينهما ويعتبر مكن وقوع جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد هو المكان الذي حصل تصايم الشيك للمستفيد فيه^(١).

(١٩٧) عدم وجود أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة :-

حكم بأن عدم وجود أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة للمنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، والمحكمة أن تأخذ بالصورة الشمسية للشيك كتأيل في الدعوى إذا تطمأن إلى صحتها وأن الوفاء اللاحق لا ينفي إتمام الجريمة^(٢) ولها أن تكون طعناتها في ذلك بكل طرق الإثبات^(٣).

كما حكم بأن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة للمنصوص عليه في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، والمحكمة أن تكون طعناتها في ذلك بكافة طرق الإثبات، وبما كانت محاصر للجلسات قد خلعت في درجتي التقاضي من طلب الطاعة. بضم أصل الشيك، فلا يجب الحكم أن يخير المتهم امتلاكاً إلى العناصر والأدلة المملوكة ومنها معضض ضبط الواقعة الذي ثبت معاً ورد به استيفاء الشيك كافة الشروط الشكلية والموضوعية^(٤).

(١) الملحق الجنائي رقم ١٣٠ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ من ٢٢ من ١٤٢

(٢) الملحق رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦ ورقم ٧١٥٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٦/ ١٩٨١/٣

(٣) الملحق الجنائي رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١/١١ من ١٢ من ٥٦١.

(٤) الملحق الجنائي رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤ من ١٧ من ١٠٠٥

(١٩٨) للمدعى المدني حق طلب التعويض وليس له طلب قيمة الشيك أمام محكمة الجناح :

حكم بأنه لما كان المدعى بالحقوق المدنية لم يطلب في عريضة دعواه المباشرة للقضاء له بقيمة الشيك وإنما القضاء له بتعويض عن الضرر الذي لحق به من جراء تلك الجريمة فإن هذا الطلب يكون جائزاً قانونياً^(١) كما أن حكم بطلان الأصل في ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الفعلي مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية - ولا منحها إلى الأفعال الأخرى غير المحمونة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجرى المعاملة عنها - لاستثناء علة النتيجة التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية - ولما كانت قيمة الشيك ليست تعويضاً عن جريمة - بسدور أمر بعدم دفع قيمته - التي دين المتهم بها بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعه غير مترتب عليها - مما يتفق معه ولاية للمحاكم الجنائية في الحكم به فإنه لا تعارض بين استبعاد قيمة الشيك من مبلغ التعويض وبين للقضاء للمدعى بالحقوق المدني بما لحقه من ضرر فعلي نشأ مباشرة الجريمة^(٢)

والد استقر قضاء محكمة النقض على أن قيمة الشيك ليست تعويضاً عن جريمة إعطائه دون أن يكون له رصيد بل عبارة عن دين سابق على وقوعه غير مترتب عليها بما يتفق معه ولاية للمحاكم الجنائية في الحكم به^(٣) ولأصل أن دعوى المطالبات المدنية تخضع لقواعد القانون

(١) المجلس الجنائي رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ من ١٧ من ٨٢٣

(٢) المجلس الجنائي رقم ١٩٠٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ من ١٠ من ٨٢٠.

(٣) المجلس الجنائي رقم ٨٢٦ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٢/٢/٦ من ١٢ من ١٢٤

المعدنى وفلاكون المرافعات وعلى ذلك فإن المحكمة الجماعية لا تكون لها ولاية لفصل في الدعوى المدنية المترتبة على الجريمة إلا إذا كان موضوعها موضوع المضرور^(١).

(١٩٩) علم بشرائط تحرير بيانات الشيك بخط الساحب :

لا يوجد في القانون ما يدرم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب ولقط ينبغي أن يحمل الشيك توقيع الساحب لأنه إذا خلا من هذا التوقيع يكون ورقة لا قيمة لا ولا يؤيده بها أي التعامل^(٢).

(٢٠٠) المعارضة في الوفاء بقيمة الشيك :

من المسلم به أنه يدخل في حكم تصياع السرقة والحصول بها ورقة بطريق التهديد وحالي تهدي الشك في الحصول على سلب من حيث حق المعارضة في الوفاء بقيمة فهي بها شبيهة على ذلك أنها جميعاً من جرائم سلب المال وإن الورقة هي متحصلة من جريمة وهذا القيد لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة تطبيقاً لحكام المادة ٣٣٧ من قانون^(٣) كما يضحى أبسطاً.

الإجابة لمجال لأخذ بهذا الاستثناء أن يكون من طريق جريمة من جرائم سلب المال سابقة الذكر. ومن ثم فلا قيام له في حالة إصدار الشيك مقابل ثمن لصفة حقيقية مهما وجد بها من عيوب تجزئية لأن الأمر لا يرقى إلى جريمة للنصب بل هو لا يندرج في كون

(١) السيد عبد الكريم سامي، الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة بين الفئتين الموقوفات

الدولي والقانون الدولي الخاص - رسالة الدكتوراه - القاهرة من ١٩٨٥ من ٢٧ و ٢٨

(٢) لندن الجمالي رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ في جريدة ١٩٧١/٣/١٠ من ٢٥ من ٢٤٦.

إختلافاً من المستفيد بالالتزام الذي سحب الشيك بداء عليه^(٢١).

(٢٠١) تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الشيك لا يشترط شكوى المجني عليه :

حديقة إعطاء شكك بدعي ومردا إي... من جولام الثاني مم رءء
المشروع ما يتوقف تحريك الدعوى لجنائية فيها على الشكوى من المجني
عليه، ومن ثم فإن مسلك المجني عليه ليس من شأنه أن يؤثر على
سير في الدعوى أو الحكم فيها وإذا كان من المقرر أن قيمة الشيك هي
دين سابق على وقوع الجريمة غير مترتب عليها فإن الاتجاه المجني عليه
إلى القضاء المدني - بفرض حصوله - لا يؤثر على سير الدعوى
الجائية أو على الحكم فيها^(٢٢).

(٢٠٢) أثر تظهير الشيك :

التظهير هو بيان يكتب على ظهر الورقة التجارية بمعرفة المستفيد أو
الحامل الشرعي ويسمى المظهر بقيد نقلها إلى شخص آخر يسمى المظهر
إليه وهو على ثلاثة أنواع - تظهير ظم أو نقل الملكية وهو الذي يتم
بقصد نقل الحق الثابت في الورقة من المظهر إلى المظهر إليه وتظهير
توكيلي وهو الذي يتم بقصد التوكيل في تحصيل قيمة الورقة التجارية،
وتظهير تأميلي وهو الذي يجري كصصل أو رهن لدين على صاحب

^(٢١) ضمن الجاني رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ من ٢٨ من ٣٧٨

^(٢٢) ضمن الجاني رقم ١٧١ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧٦/٤/٢٥ من ١٢ من ٣٩٦ وللأمن رقم

١١ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٧٩/١/٤ من ٢٧ من ٣٩٣

الورقة^(٢)

والأصل في التظهير (وهو التحويل كما قررت محكمة النقض) أنه يرد على الكمبيالة كورقة تجارية ولها قواعد تظهير الكمبيالة لا تتبع في مثل الشيك وفي ذلك تقول محكمة النقض أنه لا محل لأعمال حكم المقتون ١٣٤، ١٣٥ من قانون التجارة الحاصنين بتظهير الكمبيالة على الشيك لاختلاف طبيعة الكمبيالة عن الشيك وإذا لم يصح القانون التجاري أحكاماً خاصة بتظهير الشيك وكان العرف قد جرى على أنه بمجرد الشروع على ظهر الشيك يعتبر تظهيراً مقلداً للملكية وذلك تيسيراً لتداوله وتمكياً به من أداء وظيفته كإداة وفاء على هذا العرف يكون هو الواجب التطبيق ما لم يثبت صاحب الشيك أنه أراد بقتولح أن يكون تظهيراً توكلياً، وإذا لم يزل الحكم المطعون فيه ضمن المادتين ١٣٤، ١٣٥ من القانون التجاري بالنسبة للشيك - ولغير تظهيره على يده - مقلداً للملكية فإنه لا يكون قد خالف القانون^(٣)

وحسن الفية مفترض في الحامل الذي ينقل الورقة بمقتضى تظهير ناقل للملكية أو تظهير تأميني - ويقع على المدين إذا ادعى سوء نية هذا الحامل - عبء نقض هذه القرينة بالدليل العكسي^(٤)

وفي حالة التظهير التوكلي يكون للمدين الحق في التمسك قبل المظهر

^(٢) راجع تأسيس ذلك نصوص في الأورق القضائية للدكتور حسام الدين عبد الخضر الصغير طبعة ١٩٩٢ من ٦٥ وما بعدها

^(٣) المجلس المدني رقم ٦٥ من ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٧ من ٣٠ من ٥٧٤ والمجلس المدني رقم ٤٤٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩٦/١/١١ من ١٢ من ٨٦

^(٤) المجلس المدني رقم ٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٧/٦/١٨ من ١٨ من ١٢٧٥.

إليه بما له من دفع قبل المستظهر^(١) والتظهير حتى يبلد يعتبر نوحاً من
التظهير التوكلي^(٢)

وحكم بأنه إذا كان الحكم لمطعون فيه قد اعتبر السند موضوع
الدعوى ديداً وأجاز تركيباً على ذلك لمسير إليه أن يتمسك قبل من انتقل
إليه السند بالدفع الذي كلفت له قبل دائته الأصلي فإله يكون قد ألزم
صحيح للقانون^(٣).

وبشروط في التظهير الذي يظهر للورقة من الدفع أن يكون صحيحاً
صادراً من صاحبه^(٤).

وحكم بأن من المستقر عليه في الشيك متى صدر لحسابه أو صدر لأمر
شخص معين وإذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شل تظهيره
متى وقع صحيحاً أن ينقل قيمته إلى المستظهر إليه ويخصم لقاعدة تظهير
الدفع بما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد
الذي حرر الشيك لأمره وإذنه يتعداه إلى المستظهر إليه الذي يصبح مالكا
لقيمته فور تظهيره ولما كان ذلك فإن صفة للمدعية بالحقوق المدنية
باعتبارها المستظهر إليها الأخيرة في المطالبة بالتعويض الثاني عن
الجريمة تكون قائمة لوقوع الضرر المباشر عليها، ولا يكون الحكم
لمطعون فيه معيلاً إذا هو لكفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا
الشل بكونه بغتة قانونياً ظاهراً البطلان^(٥).

(١) لطن المدني رقم ٥٣ في جلسة ١١/٣/١٩٦٩ من ٢٠ من ٣٩١

(٢) لطن المدني رقم ٢٤١ لسنة ٢٢ في جلسة ٢٨/١١/١٩٥٧ من ١٨ من ١٣٤

(٣) لطن المدني رقم ٢٢٢ لسنة ٤١ في جلسة ٢/٦/١٩٧٨ من ٢٩ من ١

(٤) لطن الجنائي رقم ٦٠٢ لسنة ٣٩ في جلسة ٨/١/١٩٧٥ من ٢٦ من ١٢٥

(٥) لطن الجنائي رقم ٧١٦ لسنة ٤٢ في جلسة ١١/٣/١٩٦٢ من ٢٥ من ١١٩

وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك متى صدر لحامله أو
 لصدر لأمر شخص معين أو لإنه، في تداوله يكون بالطرق التجارية ومن
 شأن تظهيره متى وقع صحيحاً أن ينتقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه،
 وبخضوع لمساعدة تظهيره من النوع، مما يجعل العلاقة في شأنه غير
 مقصورة على المالك والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه
 إلى المظهر إليه الذي يصبح ملكاً لقيمته فور تظهيره، ومن ثم فإن
 الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تقع على
 المظهر إليه، طالما أنه قد أصيب ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالاً
 سببياً مباشراً، ومن ثم تكون دعواه المباشرة قبل المتهم مقبولة^(١).

ومن المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين
 وإنه، في تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره - متى وقع
 صحيحاً - أن ينتقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه وبخضوع لقاعدة التظهير
 من النوع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على المالك
 والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح
 ملكاً لقيمته فور تظهيره، ومن ثم فإن الجريمة المنصوص عليها في
 المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تقع على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه
 ضرر ناشئ منها ومتصل به اتصالاً سببياً مباشراً وإن كان ذلك، وكان
 الظاهر من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشيك موضوع التهمة صدر
 لأمر المستفيد وإنه - وهو ما لم يثار فيه الطعن - وقام المستفيد
 بتظهيره للمدعى المدني، فإن هذا الأخير يكون هو المضرور من
 الجريمة، ويكون ما تثاره الطعن من دفع بعدم ذل الدعوى المدونة

^(١) الطعن الجنائي رقم ٢٠٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٢٠/٤/٥ من ٢١ من ١٥٠

لرغبها من المظهر إليه لا محل له^(١)

كما أن من المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو صر لأمر شخص معين أو لإدسه فيه بدونه يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحاً أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ويخصم له عدة تظهيره من المبلغ مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الملتحِب، وللمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح ملكاً لقيمته فور تظهيره ولا يحول تظهير الشيك نوع وقوع الجريمة ~~للمستفيد من طابعها في المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات بل تقع~~ الجريمة في هذه الحالة على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر بانسائها ومتصل به اتصالاً سببياً مباشراً لما كان كذلك، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم وجود صفة للمظهر إليه في الإدعاء المباشر لا يعنو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهراً للبطلان لا يستأهل الرد عليه^(٢)

(٢٠٣) التظهير يظهر الشيك من المبلغ :

من المقرر أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً ولا تتعداها إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المحاكمة عنها لانتفاء صلة النتيجة التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية فلا، كتلت جريمة إعطاء شيك بدون رصيد الممتدة إلى أحد المتهمين تعتبر أنها وقعت

^(١) الملحق الجنائي رقم ٥٢٣ سنة ٢٠ في جلسة ١٩٧٠/٥/١١ من ٢١ من ٧٠

^(٢) الملحق الجنائي رقم ٢١١ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٦/١/١٤ من ٢٧ من ٢٤٥

لسدلاً على المتهم الآخر - الذي حرر الشيك باسمه - والذي تقتصر دوره على تظهيره إلى المدعي بالحقوق المدنية للطاع، تظهيراً باللاً للملكية بالطريق التجاري، على غير مقتضى القانون وكان الطاع لم يصبه ضمير ناشئ عن هذه الجريمة ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً وهو شرط قبول دعواه أمام المحاكم الجنائية فلا تكون له صفة في المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي، ويكون للحكم المطعون فيه، إذ نصي بعدم قبول الدعوى المباشرة المرفوعة من الطاعن لهذا السبب صحيحاً في القانون^(١) ومن المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو سدر لأمر شخص معين أو فإنه قبل تدووله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره - متى وفسح صحيحاً - أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ويخضع لقاعدة تظهيره من النوع، مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على المصاحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما يمتداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا للقيمة فور تظهيره ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع الجريمة - في هذه الحالة - على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه ببراءة المظعون ضده من تهمة إصدار الشيك بدون رصيد على أن الشيك موضوع الاتهام لم يعد أداة وقاء تقوم به هذه الجريمة بعد أن ظهره المستفيد إلى شخص آخر، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه^(٢).

(١) لطن الجنائي رقم ١٤٨٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/٨ من ٢٢ من ٦١٣

(٢) لطن الجنائي رقم ١٦٨٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٧ من ٢٤ من ٣٣

(٢٠٤) لا عقاب على المظهر إن لم يكن ولو كان يعلم بعدم وجود

رصيد :

كما حكم بأن جريمة إعطاء موكب بنور رصيد هي جريمة المسحوب
السدي لستر الشيك فهو الذي خلق أداة الوفاء ووضعها في التداول وهي
تم بمجرد إعطاء المسحوب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له
رصيد قابل للمسحوب وتقديراً بأن الجريمة تتم بهذه الأفعال وحدها دون
غيرها من الأعمال لتأدية لذلك ولما كان ذلك وكان التظهير الحاصل من
~~المستفيد مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل للمسحوب الحاصل من المستفيد~~
مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل للمسحوب الحاصل من المستفيد أو العامل
لا يعتبر بمثابة إسدال الشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧
عقوبات ولو كان يعلم وقت التظهير بأن الشيك ليس له مقبل وقاء لدى
المسحوب عليه كما أن المظهر لا يعتبر شريكاً للمسحوب لأن الجريمة تمت
وقتها بإصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير^(١)

(٢٠٥) عبارة عدم وجود رصيد تستوي مع عبارة عدم وجود

حساب جاري :

في عبارة عدم وجود رصيد للمسحوب التي استخلصها الحكم من إجابة
البنك وعبارة عدم وجود حساب جاري - التي يستند إليها الطاعن في أنها
كانت إجابة البنك عند تقديم المستفيد بالشيك إلى البنك مما عارضت
بمستلزمات في معنى واحد في الدلالة على تخلف الرصيد، ومن ثم فإن ما
يشير الطاعن من وجود خطأ في الإسناد يكون في غير محله^(٢)

^(١) طعن الجنائي رقم ١٢٠٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣/٢٦/١٩٨٨ م ٣٦، ص ٥٦

^(٢) طعن الجنائي رقم ١٩٤١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩/٢/١٩٧٩ م ٢٠، ص ٣٧٤

(٢٠٦) ضوابط حكم الإدانة :

أنه يتعين على الحكم بالإدانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبحث رصيد الطاعن في المصرف وجوذاً وعدمه استيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن، مادام ين المجنى عليه قد أفاد بأن الشيك لا يقبله رصيد قائم وأن المتهم أجاب بأنه سيتفق مع المجنى عليه ويحصل منه على إيصال بالتخلص، فإنه يكون قد انحسرت على تصور في التبريل مما يتعين معه نقض الحكم^(١).

ومن المقرر أنه يتعين على الحكم بالإدانة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد المصاحب ولتوافقه عدم صرف قيمته عملاً بالأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند التمسك في صفة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيمه للتوقيع المحفوظ لديه - لأنه لا يسأل إلى بحث القصد الملائم [٢] بعد ثبوت القصد نفسه، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجوذاً وعدمه واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر أركان الجريمة في حق الطاعن ما دام قد وقع على الشيك وأفاد البنك بالخروج على المصاحب دون أن يبحث علة ذلك فإنه يكون قد انحسرت على تصور في التبريل^(٢).

* * *

(١) لسان الجنائي رقم ٧٥٩ لسنة ١٤١٧/٢٩/١٩٧٧ من ٢١ من ٩٢٥

(٢) لسان الجنائي رقم ١٠٧ لسنة ١٤١٦ في جلسة ١٩٧٦/٤/٢٥ من ٢٧ من ١٦١

الباب الثالث

الجنح الكبدية وطرق مواجهتها

الباب الثالث

الجنم الكهنية وطرق مواجهتها

(٢٠٧) الشيك الأمريكاني^(١) :

استعرضنا في الباب الثاني بهيجار أهم المبادئ التي استقر عليها قضاء محكمة النقض في خصوص قضايا الشيك وتم يكن هذا الغرض - كما سبق القول لمجرد حشد معلومات لإثارة هذا الموضوع بل لئلا نزع من هذه المعلومات وثيقة الصلة به تلك أنه نظرة سريعة على ما يستقر عليه الفقه والقضاء من خلال النموذج السابق ذكره يتبين مدى ما يمكن أن يعاينه من ينسب إليه إصدار شيك بلا رصيد مهما كان هذا الشيك مضموناً عليه أو مزروراً أو أنه لا صلة بينه وبين مصدر الشيك فقد رأينا أنه لا تثريب على المحكمة إذ هي عاقبت المتهم وفقاً لصورة الشيك الضمنية ورأينا أن تظهير الشيك (أي تحويله) يظهره من العيوب بمعنى أنه لا يحتج بالشيك المروور على المظهر إليه فهو ليس شريكاً في الجريمة ولا يجوز عقابه حتى ولو كان يعلم أن الشيك ليس من رصيد المتهم إلا إذا تمكن إثبات التواطؤ بين من أصدر الشيك ومن ظهر إليه هذا الشيك وهي مسألة بالغة لتعقيد، كما رأينا أن العلم بالتزوير يكلف المتهم إثباته

(١) الشيك الأمريكاني كما يسمونه أهل الفن هو شيك "مضروب" أي مصطلح ويوصى والمعرض منه تحقيق أهدافه غير مشروعة مع أن الإجراءات تتم فيه طبقاً للقانون أي بطريق مشروع ، وغالباً ما يكون وسيلة لفضح والإيقاع والنصب وكلها غايات غير مشروعة ويتم استغلاله بمعرفة أهل الكيد بتأييد وتخطيط وتقليد من جانب بعض ضمامات السفاحين المسمومين على مهلة المحنة، وقد اصطلح على وصف هذا الشيك بأنه "أمريكاني" على اعتبار أن الأمريكيين وراء كل كيد وظلم ويلاء في نهي أنحاء المعمورة.

بمقتضى باعظة ولفه يتعين عليه اللجوء للإسكتاب وأن المحاكم نادراً ما تطلب حضور وسماع أقواله كشاهد ولكن العمل يجري على عكس ذلك، كما أنه لا يجوز للمحاكم أن تتدخل بين علاقة المحامي بموكله ورأيه أنه لا توجد صوابط لتداول الشيك فلا يشترط أن يكون شيك بنكي أو حتى شيكاً ورقياً من تلك الأوراق المطبوعة التي تباع لدى بائع المجازر ومحلات البقالة بل يكفي مجرد ذكر بيانات الشيك على ورقة بيضاء وأنه لا يشترط فيه أن يسطر بخط معين أو صدوره من المئتم نفسه وأنه لا يجدي المئتم إنكار صلته بالمجنى عليه للمزعوم أو الرهسى وغير ذلك كثير مما لا محل لإعادة عرضه لكفاء بالإحالة على ما ورد بالمعركة السابقة.

ومن هنا فإن أي إنسان من الممكن أن يفاجأ بمحضر المحكمة في سلمه إعلاناً للجور أمام محكمة جرح كما وبعد أيام يسلمه إعلاناً آخر للسؤال أمام محكمة أخرى في دائرة أخرى والتهمة نفس التهمة هي إصدار شيك بدون رصيد قيمته كذا ألف جنيه، وعلى مدى أيام يجد هذا الشخص نفسه مطلوباً كمئتم أمام أكثر من محكمة لإصدار شيكات بدون رصيد، ولا يجدي مثل هذا الشخص كونه لم يصدر فعلاً أية شيكات، لأي أحد وأنه صرف يظن عليها بالتزوير فالتظن بالتزوير وما يستتبعه من المضاهاة والإسكتاب يقتضي دفع نسبة مئوية كرسوم تتحدد على أساس قيمة الشيك المطعون فيه ولو رفض في هذا الرسم ١% فإن الشيك الرهسى الكندي إذا كانت قيمته مائة ألف جنيه صوف يكلف المئتم البريء المظالم دفع مبلغ ألف جنيه وإلا سقط حقه في الطعن بالتزوير وأصبح الشيك حجة عليه وأصبح عرضة للنصب لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات، والمحامي الكندي يقوم بهذا العمل "الأمريكاني" يعلم تماماً العلم بمدى

الضغط والابتزاز الذي يقع على خصم موكله وغالباً ما يكون هذا الموكل
وهياً أو سراً أو مجهولاً وقد يكون هدف المحامي تحقيق مصلحة
لشخص ما أو تحقيق مصلحة له شخصياً^(١) وإذا تمسك المتهم بالبائس
بمسرور صاحب الشيك (الذي جاء عليه الوهمي) أو مولجته غفالياً ما
يرفض طلبه وفي النهاية يكتشف هذا المتهم أنه وقع ضحية نصب أو
ابتزاز فيسأل عن مروي الموموع ويخبره الابتزاز أو يؤكد ثقتك صافية
مع التعرض للحكم عليه بالحبس وهذا للنصب والابتزاز يتم تحت بصر
القانون العلمي بالثغرات والذي يستطيع الخصوم الوهميون أن ينفذوا من
خلالها وفي النهاية فإن المحكمة بعكم وقد تستند مطروحة أمامها فلا
يسمها (لا تطبيق حكم القانون).

وحتى لا يكون كلاماً مرسلأ أو مبعثاً للدهشة سوف نسوق مثالين
لثنين فقط من الحالات التي صاغتها في العمل لكي تنبئ إلى أي حد
يستشري الفساد وتزداد جدد المصندين.

فمثلاً حوالي عشر سنوات قبل أن نجل أحد قموكلين - وهو مقوم
بالخارج إقامة دعماً بحبيب العمل - وقال أنه تلقى أربع صكوك دعاوى
جناح مباشرة ضد والده موضوعها شيكات بدون رصيد وطلبنا منه
إحضار هذه الصكوك وبالإذلاع طوبها تبين أن اثنين منها مكتوبتان بخط

(١) من المصوبة يمكن إثبات أن الأشخاص وعيون أو أن الشيك "مركلي" لأن
المحامي يستطيع بمساعدة أن يدعي أن هؤلاء الأشخاص جندوا إلى مكتبة وقدموا
له الشيك موضوع النزاع وأعطوه الرسوم والأكلاب لإقامة الدعوى الجنائية وأنه
لا يعرف لهم إقامة إلا ما هو ثابت بالتوكيل ويصعب إثبات إثبات المحامي في هذه
الحالة كما يصعب أيضاً الوصول إلى هؤلاء الأشخاص لأن التوكيل ليس نافلاً على
صحة عنوان الموكل الثابت به فقد يكون هذا العنوان وهمياً وقد يكون عفوفاً لأنها فلم
الموكل بتخييره وبالتالي يصعب الوصول إليه

قيد والإثنين الآخرين معصوفتان على الألة الكنتية وجميعها تصل في
 أعلاها سمّاً ثنائياً وتحتك عبارة المحامى بالقاهرة دون ذكر أي عنوان
 للمكتب ودون ذكر الاسم ثلاثياً فضلاً عن كونه سمّاً عانياً لا يصل أي
 لقب معروف أو من الممكن معرفته ثم جاء بالمصنف الأربعة أنه بناء
 على طلب لئلا الفلاكي - اسم ثلاثي المقوم بعربية معنوي بشيخ الكوم
 ومحلّه لمختار مكتب الأستاذ المحامى بالقاهرة (المذكور) وكل
 التكليف في صحيفتين على محكمة جرح المعادى عن شيخين بمبلغ ٤٠ ألف
 ومبلغ ٥٠ ألف جنيه وكل التكليف في الصحيفتين الآخرين على محكمة
 جرح مصر الجديدة عن شيخين بمبلغ ١٠ ألف جنيه ومبلغ ٥٠ ألف جنيه وقد
 بدأت صحيفتا جرح المعادى بعبارة ... بتاريخ بدائرة قسم المعادى
 أصدر ... الخ وبدأت صحيفتا مصر الجديدة بعبارة
 بتاريخ بدائرة قسم الفرقة .. أصدر الخ وحضرنا في
 هذه الجلسات وقد أن المعنى عليه شخصية وهمية ولكن اسم المحامى
 المدرج أعلى الصحف ليس له عنوان وإن عنوان المعنى عليه مجهول وإن
 تواريخ الشيكات واحدة وأتينا بطلب حضور المعنى عليه لمؤامره كشاهد
 ومواجهته وإن هناك خروج على قواعد الاختصاص حيث لا يتحدد
 الاختصاص للمعنى بمشكلة المعنى عليه اكتفاء بقوله أن الشيك صدر
 بدائرة .. ولطاعت محكمة المعادى على صحيفتي مصر الجديدة
 ولطاعت محكمة مصر الجديدة على صحيفتي المعادى ودعياً إلى قيد ما
 يمكن أن يبدله إنسان للكشف عن هذا التلاعب بأن أوفدنا أحد الزملاء إلى
 شيخين الكوم حيث أحضر شهادته رسمية عن الوحدة المحلية بتقيد أنه لا
 يوجد في زمام لمركز عزبة تسمى عزبة سعدون وإنما هذه الشهادة
 للمحكمة ومع ذلك وعلى الرغم من عدم تسجيله طلب المعنى (الذي

نحضر عنه) حضور المجنى عليه فقد أقرت المحكمة بالاستكتاب وهو ما كان يتطلب حضور موكلنا من الخارج وقيل أن خير أمور - ويسمى لبقاهرة كانت قد صدرت صده بحكم بالحبس سنتين وثلاث سنوات مع العمل وكفالات كبيره في غياب التعذيب^(١).

وأما النموذج الثاني فكان حاصله أن أحد موكلينا (و هو تاجر) أعلن على محل تجارته بصحيفة جنائيه تبيك بمبلغ خمسين ألف جنيه بدء على طلبة شغف من أنه يمسى الجنسية والمقيم بمصرات الميراث بمصر الجديدة ومعه المختار مكتب ... المحامي بالجيرة واستبدل الصحيفة بنفس الأسلوب ... أنه في دائرة مصر الجديدة أصدر ... الخ وقد تم القبض بالتزوير على الشيك من أول جلسة وصممنا على حضور المجنى عليه وادعيت منبأ طبقاً للمادة ٢٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية وعند إعلان الصحيفة جاءت الإجابة أنه لم يستدل على المراد إعلانه وعلى الطالب الإرشاد فتمت بإعلانه طبقاً للقانون على مجلة المختار مكتب محاميه فجاءت الإجابة أنه كان يعمل لدى الأستاذ ... المحامي وتركه المكتب منذ فترة ولا نعلم عنه شيء فحاول الحصول على عنوانه من نقابة المحامين - ومع صعوبة ذلك تمكن معرفة العنوان وهو محل إقامته (أي منزله) فجري إعلانه به وجاءت الإجابة بالتواطؤ مع المحضر أنه غير

(١) ولأن هذا الموكل على درجة عالية من الغنى والمكانة الاجتماعية فقد كان كل منه هو أن يكشف هذه الأخطاء فتمنا بمسحه بلاغاً للقلب العام واستكمل التحقيق وكشف في النهاية عن اسم القسم الحقوقي الذي يكند لموكلنا كما جرى التحقيق مع المحامي المذكور حيث تبين أنه يتكرب في مكتب محام متيد بالإنكليزي ويشركه ثلاثة آخرون من مثلهاء كونوا تشكلاً جماعياً للممارسة على هذه الأعمال المشبهة ولم يكن يوصف بطلامة أمرهم وما تم يشكهم ولكن الموصف وقصرون أنه بالانجاء إلى طلبة المحامين لذلك لم تحرك ساكتا وكل ما تم جرم ولا يهب.

مرج. ود بهما فاعترفا فاضطربا إلى إعلائه في مواجهة النيابة ووجهنا طلبات الإذعاء في الجلسة ولكن للأسف أن هذا المحل لم يكن يحضر في ج ٢ و ٣ و ٤ كانت أصالة تدل بطريقة الإنابة (فكرته) حتى لا يظهر في الصورة.

ويعد فهد مجرد تسليح أو تسعة مما صانته شخصياً.

ولعل ما يصانته الرملة أكثر بكثير ولو أُنحِشَ الشرفاء في بسطوا حولهم ومشاهدتهم في هذا المجال اسمنا روليت وحكليات أعرب من الخيال.

(٢٠٨) كيفية إحباط آثار الشيك الأمريكي :

لا شك أن هذه المشكلة مستظل فغمة طالما لم يتحل المشرع بالإمراع في إصدار قانون شيك بحيث لا يعد بالشيكات غريبة أو لخطية وإنما بالشيكات الصادرة عن البنوك المعترف بها عليها اسم صاحب الصليب، ومع تلك فقه لا منيل أمام من يولجه مشكلة سوى الاتصال دفاعاً عن حقه، وسيلار يادى ذى يده ونقول أنه لا يبقى بأي حال ولا تحت أي تأثير أن يخضع الشخص الذي زور عليه الشيك لأي ضغط أو هتزاز حتى لا يستمرى خصمه هذا الأسلوب في المزيد من الاقتراء والابتزاز وأول ما يجب عمله هو الطعن على الشيك بالتزوير من أول جلسة أو إقامة دعوى تزوير أصلية إذ استثمر أن هناك شيكاً مروراً يتهدده وعلى الخصم المدعوس عليه الشيك أن يصمم من خلال محاميه على حضور المدعى المنفى لاستجوابه ومواجهته وهو أمر جائز في القانون وعليه في يحي كما سبق للقول أن هذه الإجراءات تكلف صاحبها مشقة وجهداً ومالاً وهي أمور قد لا يمكنه لكنه في النهاية لا يصح (إلا الصحيح) وسوف يثبت

ترويض الشبكه ويرتك الكيد على صاحبه بعد طول الإجراءات.

على أنني قد أجد متبراً لمن يتعرج من لهذا الإجراء الكيدي في أن
يواجه خصمه بنفس الأسلوب معاملة له بتقيض معصودة حتى يكون
جسراً من جنس عمله فيبحث عن يجيبون هذه اللعبة ويقوم دعوى
مناظرة تشبه (ألم بكاني) ، بنكر ، المبلغ الوهمي ، المزور لأن من بدأ بالشر
فعلبه وزره واليداي ينظم فهو رد الاعتداء بعقله ويدلث الأسلوب فمن كان
الهادئ بالكيد ظالماً لمن يرد الكيد قد يكون أخف ظالماً منه ، وإن كنت
اعترض هذه القواعد على فلتقم يحصره الأكم لأن معنى ذلك لي يفتح
الهاب على مصراعيه أمام الأساليب الكيدية والمعنوية لكن الحقيقة غير
ذلك ، إذ ما دام المشرع يقف عاجزاً عن وصع الحلول لتكفيلة باستعمال
هذا القصد وما دام التشريع القائم كالتربال ملزماً بالتقوب فلا يمكن لي تلوم
من ينفع عن نفسه الجريمة بجريمة أخذاً بسبأ تكلف الصينات بل ومن باب
الدفاع الشرعي ، فالاعتداء في ذاته هو نفى لمسلطون للقانون ، ورد هذا
الاعتداء بتحيز ذنب بهذا النفي فهو إذن تأكيد لمسلطون القانون ولصوب
يستعمل في النهاية كل متورط مسؤولة العمل الذي تورط فيه سواء كان
معتدياً أو معتمد على محول إلى معتد ، ونحن وإن كنا لا ننصح بهذه
الأسلوب إلا أننا ذكرناه لما تملبه الضرورة لعملية بالنسبة لمادة عد ،
الكتاب ولأنه أسلوب سائد في العمل عملاً ولا ينبغي أن تكون كاللعممة
تخفي رأسها في الزمان فلنا منها بلأها حين لا ترى صائدتها فإنه لا
يرأها

وقد اكتفينا في خصوص مشكلة الشبكه بهذه الحلول اعتماداً على ما
سنعرضه في خاتمه الكتاب من مقترحات وتوصيفات بشأن جميع
موضوعات هذا البحث نعتقد أنه لو أخذنا بها صرف نصل إلى نتائج

فيجانبية في الحد من إجراءات الكيد.

(٢٠٩) التلاعب في مجال الشيك المصرفي :

في العمل أيضاً لا يقتصر التلاعب والشك على اصطلاح الشيكات (المصرفية) وإنما يحدث أيضاً في مجالات الشيكات الحقيقية والمصححة، يحدث أن يكون الشخص قد وقع بالمثل شيكاً بدين عليه الآخر ولا بهم أن كان هذا الشيك بنكيًا أو خطيًا فهو في الحالتين صحيح وصالح عن صاحبه، حين يخل أجل مستحق الشيك يتعرض المدين لدى إصداره من المصادق فوضطر لذلك المستفيد إلى تنفيذ الإجراءات القانونية ويعلن خصمه إعلاناً حقيقياً وصحياً ولكنه لا يحصر فيصدر عنه حكم غيابي فيتعرض من إعلانه سواء بعدم توافقه في محل إقامته أو بالتواطؤ مع المعضرين ورجال التنفيذ وقد يستطيع بهذا الأسلوب أن يتوصل إلى إسقاط الحكم الغيابي بالتقادم وإذا لم يفلح وتم إعلانه فإنه يعارض في الحكم وقد يسدد قيمة الشيك بعد أن تكون قد انقضت فترة طويلة على تاريخ استحقاقه وغالباً ما يتلذذ حكم الإذلة أو يخطف مع إيقاف التنفيذ، وبعضهم يتعمد التخلف عن حضور جلسة المعارضة هناك الحكم وبعد فترات متراوحة أخرى قد تطول في الإعلان يستأنف الحكم ويسد ويحصل على إيقاف التنفيذ، بعضهم يذهب إلى بعد من ذلك فيترك الاستئناف ليتلذذ الحكم بالإذلة استئنافاً فيقوم بعمل معارضة استئنافية ويسد ويحصل على الإيقاف - صحيح أن إيقاف التنفيذ ليس مضموناً لأنه لا تثريب على المحكمة في هي حكمت بالإذلة مع التلذذ حتى لو سدد الشيك لأن مسدد الفلاح لا يضر في وقوع الجريمة ولكن ما يجرى عليه العمل في الأعم الأغلب هو الحكم بالإيقاف في حالة المصاد.

وفي هذه المرحلة من المعاملة والكيد يكون من أخطر الشيك ، يسمى
 قد تختبئ مساحة كبيرة من الزمن يمكن فيها من تغيير الأمور أو استئجار
 مبلغ الدين المسطر بالشيك، وقد يقول قائل أن حكم الإدانة يعتبر وصمة
 تلحق بمن صدر ضده أو أنها سابقة في مجال العودة وهذا قول مردود
 بل لا أحد يحنأ بهذا اللثر فقد أصبحت هذه الأمور عادية كما أننا لم نعد
 نسي العمل بتدقيق نصوص العود فهي نصوص نظرية أكثر منها عملية
 ويكفي ما يلاحظه أي مثقل بالقانون في مناحات المحاكم من مثول
 المتهمين من ذوي السوابق المتعددة فتجد المتهم مقدماً للمحكمة بتهمة
 سرقة ولابة أكثر من عشر موبق مرققة ومع ذلك لا تطبق عليه نصوص
 العود إلا فيما نادر والنفذ لا حكمة له.

(٢١٠) التلاعب بإيصالات الأمانة :

يخضع للتلاعب باستخدام أو إصطناع لأمانة صوراً ثلاثة في العمل.
 الأولى : أن يستوقع شخص شخصاً آخر على بياض تحت أي ظرف
 من الظروف أو لأي سبب ثم يسجل في الفراغ صيغة إصطناع
 شراً على سبيل الأمانة.

الثانية - أن تضلف عبارات للصيغة المكتوبة على إيصال بحيث تعيد
 هذه الإضلفة لها على سبيل الأمانة.

وفي الحالتين السابقتين يلاحظ أن إيصال الأمانة موقع فعلاً من
 المصوب إليه سندونه لكنه في الحالة الأولى يكون المستفيد أو الذي يريد
 التكد قد خال الأمانة في إيصال موقع على بياض وعلى جريمة مؤثمة
 بالمادة ٣٤٣ عقوبات لكن من الصعب إثباته وفي الحالة الثانية فهي
 جريمة مؤثمة بالمادة ٢١٥ عقوبات ويصعب أيضاً إثباته.

الثالثة : أن يقوم الشخص باصطناع إيصال الأمانة وتقليد أو تزوير اسم
أو توقيع من ينسب إليه صندوقه منه.

وإيصال الأمانة قد يكون أطرافه ثلاثة وتكون صيغته كالآتي:

(استلمت أنا الموقع أنهاء من السيد / مبلغاً وقدره

(أ) يكون للمبلغ شيئاً ذا قيمة مادية تذكر مواصفاته

وتبعته) وذلك لتوصيله (أو لتوصيلها) للسيد / بجهة

..... في موعد قصاه) وقد يكون الإيصال بين طرفين كما

هو الحال في تسليم التوقيع على سبيل الأمانة أو تسليم الزوج حقوقات

الزوجة على سبيل الأمانة وهو ما يعرف بقائمة العطر - وتكون صيغته
كالآتي :

(استلمت أنا الموقع على هذا مبلغ من السيد /

على أن أقوم بالاحتفاظ به طرقي على سبيل الأمانة ولتعهد برده إليه عند
الطلب والا لأكون مبدئاً وهذا إقرار مني بذلك - التوقيع).

أو (استلمت أنا الموقع أنهاء من السيدة / لو من

السيد / الأتقاء والمنقولات الموضحة وصفاً وقيمة فيما

سبق أعلانه ولتعهد بالمحافظة عليها وصراحتها كما أتعهد بردها عند الطلب
والأ يكون مبدئاً - وهذا إقرار مني بذلك).

ولا يشترط في إيصال الأمانة أن يوقع عليه شهود لأنه صارة عن

إقرار منسوب صندوقه إلى المقر وهو حجة عليه ما لم يثبت تزويره،

ومن حق من ينسب إليه إيصال الأمانة أن يطعن عليه بالتزوير صلباً

وتوقيعاً لو صلباً فقط أو توقيعاً فقط لو أنه قد أضيفت إليه عبارات مزورة

لم يوقع عليها - ويجري تحقيق التزوير وفقاً للقواعد المقررة بقانون

الإثبات، وعقود الأمانة محددة بالمادة ٢٤١ عقوبات وهي الوديعة والإجارة وعقوبة الاستعمال والرهن والوكالة، عقد المودعة، عقد البيع أو القرض أو القمار أو أي عقد آخر بخلافه، هذه العقود فلا محل لتطبيق عقوبة التبيد^(١) ومن السهولة كذا. ١٨٦٩، ١٨٧٠، في إيصالات الأمانة لأنها ليست كالتشيك الذي يعتبر أداة وفاء تجري مجرى النقود في التعامل متى كان شكله يسمح بذلك^(٢)

لكن حينئذ لا يجوز للمتهم في جريمة التشيك أن يثبت أنه كان مقابل تأمين أو ضمان معين أو أن سببه كان كذا أو أن الحادث على بصيرة غير مشروع قبيح جميع هذه الأمور لا نهم وليا كانت تدعي إفساد التشيك فهو محل للعقل إذا ثبت عدم وجود رصيد له قائم وقابل للسحب على نحر ما سبقت الإشارة تفصيلاً في الفقرات السابقة^(٣) نجد أنه في إيفال الأمانة يجوز إثبات أنه صوري وقع تحقيقاً لضمان معين فيجوز لسزوج أن يثبت أنه لم يتسلم فعلاً المنقولات والجنس الموصوفة بالمقابلة وأن هذه المقابلة كانت صورية لضمان حقوق الزوجة ويجوز أن يقع إيفال الأمانة أن يثبت أن المبلغ المسلم به كان على سهل القرض أو السلفة وأنه وقع ضماناً لحق القرض - ويتم الإثبات بكافة الطرق وعلى رأس شهادة الشهود.

(٢١١) طرق الإثبات في جريمة خيانة الأمانة :

نصت المادة ٢٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن (تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تحصل فيها تهماً للدعوى

(١) راجع تفاصيل ذلك - كتابنا " جريمة التبيد " طبعة ١٩٩٦

(٢) و (٣) راجع ما سبق الفقرة من ١٤٥ - ١٨٢.

أجدانية طرق الإثبات المقررة في القانون الخاص بذلك المسائل).

ومن لا يستقر عليه فقهاً وقصده أن الأئمة التي يجوز الأخذ بها في
المركب لأجدانية هي الاعتراف والشهادة الكتابية (الأوراق والمعاملات)
والخبرة والسعاية والقرائن، وإذا كانت الجريمة بصفة عامة تثبت بكافة
طرق الإثبات إلا أنه لا كانت جميع المقود الواردة بالمادة ٣٤٦ عقوبت
عقود مدنية على طرق الإثبات في القانون المدني فوجب إثباتها بشأن
إثبات أي من هذه العقود.

وبعض الطرق كما وردت في قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ هي
الكتابة وشهادة الشهود (التيبة) والقرائن والإقرار واليمين وقسامة
والخبرة حيث تسمى جميع القواعد المقررة في قانون الإثبات ويتبع على
المحكمة المدنية أن تتقدم بها فلا يقبل مثلاً نفس الدليل الكتابي إلا بدليل
كتابي ولا يجوز الإتيان بالتيبة فيما يجاور قيمته عشرين جتهياً مع
مراعاة الاستثناءات الواردة في القانون كل يكون هناك مانع مدني أو
أخرى حال دون الحصول على كتابة أو إذا كان هناك مبدأ ثبوت بالكتابة أو
كانت المعاملة تجارية كما سنرى تفصيلاً، كذلك تطبق قواعد الإثبات
المدنية فيما يتعلق بالإقرار واليمين وفقاً للضوابط التي أقرتها محكمة
النفوس، ويتصل بموضوع الإقرار القضائي المدني مسألة اعتراف المتهم
واستجوابه وهو ما يتعين الإشارة إليه من خلال المبادئ التي أقرها
القضاء في هذا الشأن، هذا مع تكرار الإشارة إلى أن تثبت عقد الأمانة
شئاً وإثبات الجريمة شئاً آخر، فالأول يخضع كما قلنا لقواعد وطرق
الإثبات المقررة في القانون المدني أما الثاني فيخضع للقواعد العامة من

بإثارة هذا الدافع لأول مرة أمام محكمة النقض^(١)

(٢١٣) الإثبات بالكتابة :

حكم بطلان الأمر الذي يطلب فيه الدليل الكتابي، هو الفصل للقانون،
للتعاقدي الذي يراد أن يكون حجة على شخص ليس عليه أو على من هو
مستول قائماً بأمرهم دليل قائم، يدر عليه^(٢).

كما حكم بأنه وإن كان عدد الوكالة لا يجوز إثباته إلا بالكتابة، إذا راد
موضوع التصرف محل الوكالة على عشرة جهات إلا أنه إذا كان
الموكل لم يتمم بهذا أمام محكمة الموضوع فإنه لا يملك التحدى به أمام
هذه المحكمة لأول مرة لأن قواعد الإثبات ليست من النظام العام ولأنه لا
يجوز أن ينظر أمام هذه المحكمة إلا ما كان معروضاً على محكمة
الموضوع من أوجه الدفاع^(٣).

وحكم بطلان القانون بنص على وجوب إثبات عقد الإجطرة بالكتابة أو

^(١) النقض رقم ١٥٠٦ من ١٣ في جلسة ١٢/٦/٢١ ونقض ٢٣ مارس ١٩٤٨ رقم ١٥٧ من
١٩٤٨ من ٢٩ رقم ٦٤٥ صفحة ١٠٤ - الجور الطري - والنقض رقم ١٥ سنة ١٥ في
جلسة ١٩٤٥/١/٥ - الموسوعة لأهمية رقم ٧٨٤ من ٣٦٣.

وإقرار أيضاً بالنقض رقم ١٢٢ سنة ٣٤ في جلسة ٦٧/١١/١٦ من ١٨ من ١٧٠٧
والنقض رقم ١٢٨ سنة ٤٨ في جلسة ١٩٨١/١/٢٦ والنقض رقم ١٦٥١ سنة ١٨ في جلسة
١٩٨٢/٢/٢٨ وكذلك لقواعد نظام من ١٦٦ إلى ٢٢٧ صفحة ١٩٩ وما بعدها
مجموعة القواعد القانونية التي قررت أنها محكمة للنقض في خمسين عاماً جـ ١ في الإثبات
والإختصاص التي أصدرها المكتب الفني عام ١٩٨٥

^(٢) النص رقم ٩٨ من ٤ في جلسة ١٩٣٥/٥/٧٣ سنة ٤٥٨ من مجموعة المكتب الفني
في خمسين عاماً - المرجع السابق

^(٣) النص رقم ٦٤ سنة ٢٣ في جلسة ١٩٥٥/٢/٢٨ من ٨ من ١٧٦ - مجموعة المكتب الفني
من ٢٦٤ - المرجع السابق.

يقول المدعى عليه فلا يجوز الإعتماد في إثباته على القرائن المستنتجة من وقائع الدعوى^(١).

وحكم بأن ما ادعى المدعي من أن الأوراق المكتوبة في الثلاث لا تكون إلّا بالنسبة إلى عقود شركات التخصيص والتوصية والمساهمة أما شركات المحاصة فلا تثبت وجودها بالبينة جازم^(٢).

وحكم بأن شرط الاستدلال بالكتابة أن تكون مدنية بتوقيع من نصبت إليه لم يحرر القاضي من التوقيع فلا قيمة له إلا إذا كان مكتوباً بخط المطلوب الإثبات عليه في هذه الحالة يصبح أن يكون مبدأ ثبوت بالكتابة وعلى ذلك إذا كان الثابت أن التسمية لم توقع الورقة المتضمنة إقرارها في عقد شركتها صوري بل كان الذي وقعها هو والدها الذي لم يكن شاباً صلياً، فإنه يصبح أن تتخذ المحكمة من تلك الورقة دليلاً كاملاً على صورية تلك العقد في حالة ما يكون إثبات الصورية غير جائز إلا بالدليل الكتابي^(٣).

وحكم بأنه لا تأثير على المحكمة إذا هي لم ترى الأخت بصورة شسمية لورقة لريد التنازل بها في الدعوى^(٤) فالصورة الشسمية لا تسبغ أدلة للمساهمة إذا كان يرد بها إثبات التزام مني^(٥).

(١) الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٤ في جلسة ١٤٤١/١٢/١ - قلعة رقم ٤٨٦ من ٢٦٩ - المكتب الثاني - المرجع السابق.

(٢) الطعن رقم ٢٤ من ١٥ في جلسة ١٩٤٦/٢/٧ - رقم ٢٩ من ٢٧١ - المكتب الثاني - المرجع السابق.

(٣) ر (١) الطعن المستنق رقم ٦١ من ١٦ في جلسة ١٩٤٧/٢/١٧ رقم ٥٢٨ من ٢٨٤ - مجموعة المكتب الثاني - المرجع السابق.

(٤) قلعة رقم ٢ من ٢ من جدول الشرى ثالث لمجلة قضاة - المرجع السابق.

(٢١٤) عدم جواز إثبات عقد الأمانة بالبيئة إذا تجاوزت قيمته مائة جنيهاً^(١)

نصت المادة ٦٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ المعدلة على أنه (في غير المواد التجارية إذ كان التصريح القانوني تزيد قيمته على مائة جنيه أو كان غير محدد القيمة فلا تجوز شهادة الشهود في إثبات وجوده أو انقضاءه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقتضي بغير ذلك).

وبصت المادتان ٦٢ ، ٦٣ على أنه يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة وإذا وجد مانع مادي أو أثبت تحول دون الحصول على دليل كتابي وإذا فقد الدائن هذه الكتابة بسبب أجنبي لا يد له فيه وهذه القواعد في مجال الإثبات بالبيئة بشعير مراعاتها أمام المحاكم الجنائية بالنسبة لإثبات عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤٦ عقوبات، وهي قواعد كما قد تبين من النظم العام يجوز الاتفاق على مخالفتها فيجوز التنازل عن قاعدة عدم جواز الإثبات بغير الكتابة فيما زاد على شعير جنيه ويجوز قبول الإثبات بالبيئة، وتطبيقاً لذلك إذا لم يعارض المتهم لدى محكمة الموضوع في جواز إثبات الواقعة بشهادة الشهود فإن عدم معارضته يعتبر قبولاً منه لهذا الطريق وتنازلاً عن طريق الإثبات الكتابي لأن الأصل أن المدعى عليه يحق ما كما يمكن الاعتراف به لصالحه فيعطيه من إقامة الحجة عليه به يجب أن يعاك

^(١) شهادة في المواد الجنائية (أو البيئة) هي تقرير قراء لما يطمه شخصياً بما لأنه رأى أو لأنه سمعه، وفي اصطلاح القضاء وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض هي إقرار مسبق في مجلس القضاة لشهادة لإثبات حق على الغير أو لإلزامه - طعن ١٩ من ٢٨ في أدول شخصية جنية ٧٤/١/٥ من ٢٥ من ١٧٩ مجموعة النقض في خصم عما أصدر المكتب قضي - المبدأ الأول - في الإثبات.

التنازل صراحة أو دلالة عن حقه في مطالبة المدعى بالإثبات بطريقة
الخاص، قائماً منه بخير^(١)

(٢١٥) قاعدة تحريم الإثبات باتيئة لعقد الائتمان ليست مطلقة:

ترد هذه القاعدة مستندة نصت عليها فمادت ٦٦ ، ٦٣ من قانون
الإثبات ملغى الإشارة وسكتفي بإيراد أحكام محكمة النعصر في هذه
الاستثناءات التي يمكن التمسك بها أمام محكمة الجرح وذلك على التقدير
الآتي .

(٢١٦) إذا كان المبلغ أو الشيء المدعى به لا تزيد قيمته
على مائة جنيه :

ويرجع في تقدير قيمة الشيء إلى ما تقرره أحكام لقانون المنع
وتطبيقاً لذلك قضى بأنه كفى المتهم لم يعترض على سماع شهود الإثبات
ولم يتمسك قبل سماعهم بعدم جواز إثبات عقد الائتمان بالتيئة فقط سقط
حقه في التمسك بهذا الدفع لأن قواعد الإثبات للمندية مقررة لمصلحة
الخصوم^(٢).

(٢١٧) إذا كان هناك مانع مادي من الحصول على كتابة .

ولا يقصد بهذا المانع المادي والمطلق بل يقصد لمصاع المانع الأدبي
والنسبي فيجب على القاضي أن يقصر بحثه فيما إذا كفى لدائن بالنظر

^(١) نقض ٣ مارس ١٩٠٩ و ٨ نوفمبر ١٩٢٨ ونقض ١٧٥١ من ٤٥ في ونقض ٢١ ديسمبر
١٩٢٢ لمحكمة رقم ٢١٨ سنة ٣ في و ١٥ مايو ١٩٣٣ لمحكمة رقم ١٦٤١ من ٣ لمحكمة -
جدي عبد الملك رقم ٢٠٦ من ٢٩٧
^(٢) نفس رقم ١١٨٢ لمحكمة ٢٢ في جلسة ٥٢/١٠/١٨ من ٨ من ١١٢ - المكتب الفني

إلى ظروف الدعوى وعلاقة الأشخاص ببعضهم كان يمكنهم أو لا يمكنهم على الاستئناف بتعديل مكتبي وتلك مسألة يقررها القاضي الموضوع بما به من تقدير وفقاً لظروف الدعوى^(١).

ونظيراً لذلك حكم في مصر بأنه إذا تبين أن المتهمة كانت تأخذ كل يوم مصاع المجنى عليه وتحفظه بطرفها وتعطيه إليها لأنها كانت مقبلة عندها وأنه في ذات يوم أكرمت هذا المصاع في هذه الواقعة تعتبر جريمة خيانة لمادة وفي مثل هذه الظروف لا يمكن أن يطلب من المجنى عليها أن تؤكد كتابة كل يوم عند تسليم مصاعها وحيث لا يوجد مانع من الحصول على الكتابة ويجوز قبول الإثبات بالبينة في هذه الحالة^(٢).

كما حكم بأن العادة جرت في مصر بالا يأخذ التاجر من مستخميه إيصالات بالمبالغ التي يتسلمونها لقضاء ما يلزم لتجارته وهذا كلف لتكريس المانع للقانوني فإذا اختلس المستختم مبلغاً يريد على الألفي قرش كان قد سلمه إليه مخدومة لعدم من أعمال تجارته جاز للتاجر أن يثبت تسليم النقود بالبينة^(٣).

وذكر فيليبس على هذه الأحكام أنه يوجد مانع قانوني يمنع صاحب السيارة التي أعتاد إيواءها كل يوم في الجراج من أخذ إيصال من صاحب الجراج أو المعجول عنه بامتلاكه للسيارة وكذلك الحال بالنسبة لمن يترك حقائق أو أمانات في فلاق يدرل فيه.

وحكم أيضاً بأنه إذا كان المتهم بالاختلاس وكهلاً عن المجنى عليه في إدارة حركة أعماله بدون أجر جاز لهذا الأخير ولو كانت الأشياء المدعى

^(١) نفس ٢ يونيو ١٩٣٥ ولبن يوليو ١٩٢٦ - ١٩٥ جدي عبد الله المرجع السابق.

^(٢) نفس ١٢ مارس ١٨٩٧ - رقم ٢٠٨ من ٢٩٦ جدي عبد الله المرجع السابق.

^(٣) طعنا الإبتدائية ١٤ مارس ١٩١٨ - الموضع السابق.

باختلاسها تريد على كفي فرش أن يثبت تسليمها للمتهم بالبنية لأن رابطة العلاقة الأنسية التي خلت بين المعني عليه والمتمم بحجب الوكالة البنائية لم تسمح للمعني عليه بالحصول على دليل كتابي^(١).

وحكم كذلك بأنه إذا أودع شخص عند آخر صندوقاً به تعود تريد من ألف فرش (مائة جنيه طيفاً لقانون الإثبات الحالي) وهو معتقد أن فيه مائة مخدرة ليخفي عن البوليس أثناء قيامه بالتفتيش لضبط مثل هذه المواد فإن ذلك لا يعيب عقد الوديعة وبالتالي يستلزم منه الإدراج المتهم بالاغتلاص وأن ظروف هذا الإدراج تمتع العودع من الحصول على كتابة لإثبات العقد ولذلك يجوز إثباته بالبنية^(٢).

وحكم أيضاً بأنه إذا ثبت أن المعني عليه كان لديه مائة مائة قهري منعه من الحصول على كتابة من المتهم بما أودعه طرفه من تعود بمسبب إصابته فجأة بشلل تعطلت للإثبات بالبنية لكونه الوديعة قهرية واصطورية^(٣)، إذ من المنطق عليه أن الودائع الاصطورية لجور إثباتها بالبنية والقرائن مهما كانت قيمتها

وحكم بأن تقدير المبلغ الأنسي الذي يمنح المتهم له من أحد سند كتابي على المتهم هو من الأمور الموضوعية التي يرجع الأمر فيها إلى قلبي المدعى^(٤) وإذا كانت المحكمة قد فصلت بعدم جواز إثبات الوديعة بالبنية بناء على ما رآه من أن صلة الأثرة بين المدعية بالحق المدني والمدعى

(١) نفس ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ - جدي عبد الملك من ٣٩٢

(٢) لسيوط الإثباتية ١٠ نوفمبر ١٩٢٥ - جدي عبد الملك الموضوع السابق.

(٣) نفس ٦ يونيو ١٩٢٨ - جدي عبد الملك - الموضوع السابق ونفس رقم ١٩٩٤ سنة ٢٥

في جلسة ١٩٨١/٦/١٥

(٤) نفس جدي ١٦ فبراير ١٩٤٢ رقم ١٢ من ٢ من ٢٣ - رقم ٩١٧ من ١١٨ -

الجنون القهري

عليه وفي لتجارتها إلى منزله عند حصول خلاف بينها وبين زوجها ونهايه لتصرفاتها في ذلك ما يمنعها من أخذ سند كتابي عليه بالمصوغات التي استودعتها إياه فلا معقب من محكمة لتفرض عليها في ذلك^(١).

وحكم بأن المادة ٢١٥ من القانون المدني - للمقابلة للمادة ٦٢ إثبات - تبني إثبات العقود المندبة بالثبوت في حالة وجود مانع لذه، صاحب الحق من الحصول على سند كتابي ممن تملك معه وهذا المانع كما يكون مادياً يجوز أن يكون كسبياً وتقدير الظروف المملعة في جميع الأحوال يدخل في منطقة قاضي الموضوع^(٢).

وحكم بأن من المنطق عليه أن الوثائق الاضطرورية وكل تصرف حصل في ظروف اضطرورية والردع التي يودعها الزلاء في الفنادق يجوز إثباتها بالثبوت والقرائن مهما كانت قيمة الإثبات المودعة لوجود مانع مادي من الحصول على دليل كتابي^(٣).

وحكم بأنه متى كان القين من مساق الحكم المطعون فيه أنه بعد أن ليس إثبات عقود الانتماء المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون المقبول يخصم لقواعد الإثبات العامة المنصوص عليها في القانون المدني التي تقتضي في خصوصية الدعوى الدليل الكتابي عرجاً إلى احتصاص قطاعاً بالمانحين العامة والأبني خافض قولاً شهود وقصة بتعليم القانون المدني بتسديدتها وهو أمر لازم الفصل في قيام الوثيقة الاضطرورية وهي من الموانع المدنية التي يجوز إثباتها بكافة طرق

^(١) لقض جنبي ١ نوفمبر ١٩٤٢ رقم ٢٠٩ من ٥١٩ من ٢٢، وقطن رقم ٥١١ من ١٣ ق جلسة ٤٢/٢/٨ - رقم ٩٢٠ من ١٤٩ لجدول الشوري.

^(٢) قطعون رقم ١٢١٦ من ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/١١ - رقم ٢٧٧ من ٢٦٠ - الموسوعة المدنية ج ٣

^(٣) قطعون رقم ٤٥٢ من ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٦/١٤ من ٦ قاصد رقم ٣٣١ من ١١٣٦ - المكتب القلي رتفع ١٩٩١ سنة ٥٢ ق المشار إليه في ١٨ من ٢١ السابق.

الإثبات القانونية ثم يؤدي الحكم عدم اعتماده إلى أقوال هؤلاء الشهود في شأن ما نكره من ظروف وملابسات هذه الواقعة وتسدق فذلك الظروف وهذه العلامات بالفقرات صحتها ونفي أنها تزدى إلى الاضطراب الذي كان من شأنه أن يحول دون الحصول على بين كتابي ثم انتهى إلى عدم فهم أي من الماتعين العادي والأدبي بأسباب مخالفة في حدود مسطرة لمحكمة استئنافية وإذ كان المذبح الذي ملكه الحكم المسلمون فيه فبعدم لا تستلزم له ما تكفيه الصلحة عليه من دعوى التناقص في المنسوب لا يكون له محل^(١).

وحكم بأنه إذا لوردت محكمة الموضوع من ظروف الدعوى أن علاقة قرابة بين الخصمين هي التي منعت أحدهما من أخذ سند من الآخر بالدعوى التي تفتن عليه فلجازت له الإثبات بالبينة فلا تصح مناقشتها في ذلك^(٢).

وحكم بأن صلة القرابة أو النسب مهما كانت ترجحها تعتبر في ذاتها منعاً كيباً يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجح في ذلك لظروف الحال التي تقررها محكمة الموضوع^(٣).

(١) طعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ من ٢١ من ٢٧٢.

(٢) طعن رقم ١٢٩١ لسنة ١٠ في جلسة ١٩٦٠/٥/٢٧. فائدة رقم ٧٧٢ الموسوعة الذهبية ج ٢.

(٣) الطعن ٩٨٠ من ١٧ في جلسة ٨١/٢/٢٥ ورقم ٢١٦ لسنة ١٥ في جلسة ٢٨/٤/٦٧ ورقم ٣٦٩ لسنة ١٣ في جلسة ٧٦/١٢/٢١ ورقم ٧٥٩ لسنة ٤٦ في جلسة ٧٩/٢/٧ - المستشار أحمد عبد ميسوعة ينادي القضاء في الإثبات الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ صفحة ٢٣٢ ، ٢٢٣ فضلاً عن أنه لا يجوز الاحتجاج بصله القرابة إذا خلت المعاملة بين رجل وعمله فصور الإنكسار ١ يناير ١٩ - موسوعة جدي عبد الملك من ٣٩٨ -

وحكم بآله إذا كان القاتل إن المجنى عليه بصفته متوفياً عن الحد
 البعوت والمصنوع بصفته سمساراً قد سافر لشراء قطن وجلبه إلى ذلك
 البلد، وصار المجرم القوي لهذا الفرص ولما لم يجد عن المدينة وأهل
 الذين عليهم اضطرو للمبيت في إحدى القرى في غرفة واحدة بمنزل أحد
 الأهالي، وقد خشم، وبالدور أن يدل المجنى عليه سوء فيم معه من
 النفود لما هو معروف عنه أنه مذنب لذلك ومعه من النفود ما لا يستهان
 به فقبه عليه فخلد حيطته وبلمه مفتاح الغرفة لخلتها من الداخل وقد رأى
 المجنى عليه من جهته أن يريد في الاحتياط فسلم ما معه من النفود
 وقدره ٢٦٠ ج إلى زميله لمعهم^(١) حتى تنقضي فترة الليل ونكس قمتهم
 بعد النفود وهرب في الصباح المبكر ليته يستغل من ذلك أن يداغ المجنى
 عليه للمبلغ المسكور لدى المتهمة إما يداغاً اضطرورياً لاجته الطرؤف
 والوقائع السابقة بينهما ومن المقرر أنه يجوز قانوناً في حلة الوديعة
 الاضطورية إتيان الوديعة المسلمة^(٢).

وحكم بمان المانع الأدنى المسوخ لإتيان الوديعة بالبيعة لا ينتج عن
 علاقة الأخيرة بين الطرفين^(٣).

وإن صلة القرابة بين المتهمة وحالته قد يكون ملزماً قريباً يمنع المجنى
 عليه من أخذ كتابة على قمتهم ويجوز معه قبول الإتيان بالبيعة^(٤).

كما حكم بآله إذا حصل شقاق بين المجنى عليها وزوجها فتركت منزله

^(١) من الطرؤف أن مبلغ ٢٦ ج في هذا الزمن والذي كان موسوع فمئة فمئة قتي
 وصفت إلى أعلى محكمة في البلاد كان من وجهة نظر المحكمة مبالغاً لا يستين به ولم
 يفت المحكمة أن تسجل ذلك في حكمه.

^(٢) نفس ٢٠ مايو قضية ١٢٩٨ من ٥ قضائية - جدي عهده من ٢٩٤.

^(٣) نفس ٢ يونيو ١٩٣٥ قضية ١٢٦٦ من ٥ ق - جدي عهده رقم ٢٠٩ من ٢٩٨.

^(٤) نفس ٢٢ ديسمبر ١٩٠٠ من ٢٩٨ جدي عهده.

وذهبت لمنزل خالتها فالتفت معها وإلى تلك الأثناء سلعتها مصراعها
لتحفظها خوفاً عنها من الصياح إلى هذا بعد سبباً صحيحاً يمنع عادة من
الاستيقاظ بالكتابة^(١)

غير أنه إذا كانت صلة القرابة تمنع في بعض الأحوال من الحصول
على كتابة مثبتة للنسب فلا يجوز الاحتجاج بهذه الصلة إذا كانت المعاملة
بين رجل وعذبة^(٢).

(٢١٨) هل يجوز الإثبات بالبينة إذا ادعى المجنى عليه أن
العقد كان نتيجة غش :

اختلفت الآراء فيما إذا كفى بجور قبول إثبات عقد الأمانة بالبينة إذا
ادعى المجنى عليه أن هذا العقد والتسليم الذي تلاه كان نتيجة غش أو
التكليس^(٣) ذهب رأى إلى أن لغش أو التكليس بفسد كافة التصرفات
وبالتالي لا يجوز قبول الإثبات بالبينة لإقامة الدليل على وجود العقد
المشوب بالغش أو التكليس أو إثبات التسليم الذي تم بمقتضاه لأن من يقوم
بعمل بطل لا يقبل منه الشهادة عليه.

واتجه رأى آخر إلى أنه يجوز الإثبات بالبينة في كل الأحوال لإقامة
الدليل على العقد والتسليم.

ورأى فريق ثالث أنه يجب التفرقة بين حالتين فبمقتضى هذا الرأي
يستعين بإثبات وجود العقد بالتكليف حتى ولو ادعى المجنى عليه أن قبوله

^(١) نفس ٥ فبراير ١٩٣١ قضية ٤٠٦ من ١٨ ق الموضوع السابق.

^(٢) مصر الابتدائية ١١ يناير ١٩٠١ الموضوع السابق.

^(٣) لا نزاع في أنه متى كان وجود العقد ثابتاً بالكتابة أو الإقرار وكان المطلوب إبطال هذا
العقد لم يجب في القبول عليه بجور بلما ثبتت وقوع غش السعاة بالبينة أو بالتزوير لكنه
ولم يحج من المجنى عليه لم يكن بإمكانه الحصول على دليل عن تلك الوقائع

لهذا الحقد كان مشروباً بالعش لأن هذا العش لم يكن يمنع من الحصول على دليل كتابي ولكن يجوز لإثبات البينة إذا كان العش قد قصد به منع المجرم، عليه من الحصول على كتابة مثبتة له أو إذا كانت الطلقة الاحتمالية قد قصد بها في أن واحد الحصول على قبول المجرم عليه إبرام الحقد ومنعه من تحرير كتابة مثله في مثل هذه الحالة يمكن القول بحدود صلاح الأدبي من الحصول على دليل كتابي وإذا جاز إثبات الحقد بالبينة وتميل المحاكم الفرنسية إلى الأخذ بالرأي الثالث^(١)

(٢١٩) مبدأ القسوت بالكتابة:

عرفت المادة ٩٢ فقرة ثانية من مرسوم ١٠ تمسست منه مصوب بجميع بقولها (وكل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى قريب الاحتمال تعتبر مبدأ ثبوت للكتابة) فيشترط إلى في مبدأ القسوت بالكتابة الذي يجوز الإثبات بالبينة أو بالقرائن ثلاثة شروط^(٢).

الأول : وجود محرر أيا كان شكله ولما كان الغرض من تحريره ولما كان التاريخ الثابت عليه حتى ولو لم يكن مؤرخاً أو موقعاً من المصنف.

^(١) انظر في عرض هذه الآراء واتجاه الفقه الفرنسي - جندى عبد الملك فقرة ٢١٦ من ٣٩٩ وقد حكم بأنه إذا أجازت المحكمة المرأتين في حدود دعوى تيجد مرفوعة ضده أن يثبت مصروبة عند الزعم بالبينة وذكر في بقا ثبت لها بأن الحقد قصد منه القتل والتهريب من أحكام القتل وأنه في هذه الحالة يجوز لمن وقع عليه الضرر أن يثبت ذلك بالله.

وكذلك المحكمة قد أوردت المستندات التي كلفت إليها للتحقق الصحيحة التي الحكم يكون صحيحاً - قضى جنائي ١٦ مايو ١٩١٧ رقم ٢٢١ من ٧١٢ من ٢٨ رقم ٩٦٢ من ١٥٤ - الجنون الشرعي.

^(٢) الفسور لوطام ٤٧/١٨٠ في ١٩٨١/٢/٢٥ ، ١٩٨١/٢/٢٩ ق في ٧٥/٢٨ ، ٣٧/٢٦٨ ق في ١٩٧٣/٢/٢٧ - أحمد هبة - رقم ٧٠٥ من ٢٢٧ وما بعده - المرجع السابق

المثلي : أن يكون هذا المحرر صادراً من المتهم أو ممن يمثله ويعتبر
المحرر صادراً من المتهم متى كان ثابتاً بخط المتهم أو بتوقيعه
أي أن ما تضمنه هذا المحرر من عمله هو.

ويعتبر المحرر الصادر من وكيل المتهم كالمحرر الصادر من
نفس المتهم.

الثالث : أن يكون من شأن هذا المحرر أن يجعل الواقعة المدعى بها
قريبة الاحتمال.

(٢٢٠) سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض :

إن مسألة معرفة ما إذا كانت الورقة المقدمة يمكن أن تجعل الواقعة
المدعى بها قريبة الاحتمال هي مسألة متعلقة بالوقائع يترك تقديرها
للمحكمة الموضوع لأن هذا الاحتمال مبني على الارتباط الذي قد يوجد بين
الواقعة المدعى بها والمحرر المقدم، أما تقدير الصفة القانونية لمبدأ
الثبوت الموجه ضد المتهم ليدخل في اختصاص محكمة النقض التي يجب
عليها أن تتحقق مما إذا كان مبدأ الثبوت كتابياً وما إذا كان يصح اعتباره
صادراً من القسم المطلوب الإثبات عليه^(١).

وتطهياً لذلك حكم بأن الشهادة مزورة تعتبر مبدأ ثبوت بكتابة ضد
من رور^(٢)

^(١) المرجع السابق.

^(٢) نظر القواعد القانونية الجنائية التي كلفتها محكمة النقض في هذا الصدد - من ٢٢٩ -
لعدد ١٤٠ - المرجع السابق .

(٢٢١) هل يعتبر استجواب المتهم في جريمة خيانة الأمانة مبدأً ثبوت بالكتابة؟

الاستجواب يقصد به مناقشة المتهم على وجه مفصل في أي وقت أثناء نظر الدعوى في الدلائل القائمة فيه إثبات وفي سواء كان بمعرفة المحكمة أو المحامي عنه أو المدعى بالحقوق المنيه أو الممتنوب عن هذه الحقوق، أم لا يتصالح فهو استفسار المحكمة من المتهم عن بعض ما يظهر أثناء سماع أدلة الدعوى أن المعرفة فيه وعدم يرى تحقيل للعدالة سماع كلمته في شأنه قبل الأخذ به عليه أو له وهذا يجوز للمحكمة أن تقوم به (١) ولا استجواب إجراء من إجراءات التحقيق وهو هو طبيعته مزوجة فهو وسيلة للإثبات والبدع وموجهة المتهم بعيره من المتهود أو المتهمين يعد استجواب حكيم ولم كانت مو جهة المتهم بعيره من المتهمين أو للشهود هو مو جهة بادلة الثبوت وقد ندفع المتهم إلى الاعتراف أو إلى تقرير ما ليس في صالحه من صنف أو كتب فهي بذلك اتخذ حكم الاستجواب (٢)

١١ فصل ٧ بند ٥ ١٩ جسي عبد الملك رقم ٢٢٦ من ٤٠٣

نص جائي في ١٧ ديسمبر سنة ٤٥ قاعدة رقم ٨ من ٤ الجنون العشري وقد عرف محكمة النفس بين سؤال المتهم عن التهمة واستجوابه ففررد أن السؤال شيء والاستجواب شيء آخر، السؤال للمتهم عن التهمة لمساعدة إليه وهذا لا كان معارفها عن التهمة من حق المحكمة بوجه القانون لا استجواب المتهم ولا يجوز إلا أن يطلب هو بذلك المراد من هو ذلك الاستجواب التفتي المطلوب الذي يستخرج فيه القصص كل الدلائل والسبب القائمة على المتهم في القضية ويلفقه فيها مناقشة نفيته من شأنها أن يريك التهمة وربما يستخرج إلى قول ما ليس في مصلحته فلا كثر ما وجه للمتهم هو سؤاله وبعد جد عليه ما ينظر التهمة عنه ففر جابته لا تكون قد أصرد صرر ما يدفعه ولا بعد ذلك استجواب وجندي عبد الملك جره أو
فقرة ٢٣ صفحة ٥ ١٦

(٣) المستند على طلب استجواب المتهم فقه وقصده الطبعة الأولى سنة ١٩٠٦ صفحة ٤٢ والأصل أنه كما سبق لفررد لا يجوز استجواب المتهم إلا أن قيل ذلك (٤) مادة ٢٧٤

ويستعين أن يراعى في إجرائها كافة الضمانات المنصوص عليها بالنسبة
للمستجواب، ولا كإن الدليل المعتمد منه باطلاً^(١)

وكثيراً ما يستفاد مبدأ الثبوت بالكتابة في دعوى حيلة الأمانة من
أقوال المتهم التي يدعى بها في استجواباته للكتابة ومضى أن الإقرار
القضائي حجة قاطعة بشرط عدم تجريفته^(٢) ولهذا فيجوز للقاضي إذا
استبعد أجوبة المتهم كإقراره قضائي أن يعتبرها مكونة لمبدأ ثبوت بالكتابة
يجبر الإثبات بالبيينة والمقررات وقد أخذت بذلك محكمة النقض المصرية
فقررت أنه إذا لم يكن الاعتراف الصريح من المتهم صريحاً في إثبات
الوعدة أو الأمانة وكان على هذا الاعتراف أو في أقوال المتهم تناقض أو
تباين يشعر بسوء نيته ففي هذه الحالة للمحكمة المطروح أمام نظرها في
القضاء في القضية أن تعتبر هذا التباين في أقوال المتهم مكوناً لمبدأ
الثبوت بالكتابة ولها بدء على ذلك أن تأخذ بشهادة الشهود أو المقررات^(٣)

لما إذا كانت أقوال المتهم لا تحتوي على تناقض أو تباين وليس فيها
شبهة الاعتراض بل كانت مثقلة بأقوال بعض الشهود فلا تعتبر مبدأ
ثبوت بالكتابة^(٤)

ويجب ملاحظة أن استجواب المتهم لا يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة في كل

(١) إجراءات - فطر ضمانات الاستجواب، د / إسماعيل محمد سلامة، المحامي
الامنيون - رسالة الدكتوراه سنة ١٩٨٢ من ١٠٠ وما بعدها.

(٢) على خليل - استجواب المتهم، المرجع السابق من ٨٤.

(٣) من المقررة أن قاعدة عدم تجريفته الإقرار القضائي لا تعني على الإقرارات التي لا
تعتبر إلا مكونة لمبدأ ثبوت بالكتابة - ولهم ما يبالي بشأن الاعتراف والإقرار كل طريق
للإثبات.

(٤) لقض ٦٥ نوفمبر ١٩٦٩ - رقم ٢١٤ من ٤٠١ من موسوعة جلال عبد الملك، المرجع
السابق.

(٥) لقض أول فبراير ١٩٦٩ - رقم ٢١٥ جلال عبد الملك، المرجع السابق.

الأحوال وإنما يعين للتعرف بين الاستجواب اسم النيابة أو قصصي التحقيق والاستجواب بمعرفته مأمور الضبط القضائي؛ فأقول المتهم الناجه عن استجوابه اسم النيابة أو قصصي التحقيق تكون عادة موقعة منه وفي هذه الحالة لا شك لدى حجة عليه وأن المحاضر المسطرة فيها هذه الأقوال هي محررات حقيقته في مفهوم المادة ٢/٦٢ اثبات وبالتالي تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة^(١) ومن أقوال المتهم التي يبنى بها اسم المحكمة فهي مسطرة في محاضر جلسات لا يوقعها المتهم ولا تنقل عليه ولا يوجد صما لصحة بقاءه تحدها ولكن مع ذلك قد يحده إصداره من المحكمة كقول أن لا يرى أن المحكمة قد ترى تسجيلا لأقوال أو الاعترافات بقاءه فإن كان قد بوبها في عبارة عامة أو قام بتحليصها على أساس للقاضي فلا يرى أنه يمكن اعتبارها حجة على المتهم لا سيما مع ما هو مشاهد ومعلوم في عرف القاضي الجنائي وخصوصا أمام محاكم الجرح من أن إهداء من الجلسات لا يعمد بإثبات كل ما يقال فضلا عن أن يصعد العمل وسرعة تدوين هذه القضايا لا يدعو إلى الاطمئنان المطلق بمحاضر الجلسات وبالتالي لا يجوز اعتبار أقوال الصادره عن المتهم في هذه المحاضر أو عن وكيله بمثابة إقرارات أو مبدأ ثبوت بالكتابة وهذا ما هو ما يرجح عليه القضاء في فرنسا^(٢)

أما بالنسبة للاستجواب بمعرفته مأمور الضبط القضائي فقد قررت محكمة النقض المصرية أن حظر استجواب المتهم مقرر بمصلحته وحده

١ - على ما يوقع للمتهم على المحضر (نقض فرنسي ٢٢ أبريل ٨٥٠ رقم ٢٧ من ٢ جندى عبد الملك).

(٢) حكم في فرنسا: لا شرط اعتبار أقوال المتهم في محضر الجلسة إقرار عليه وبالتالي مبدأ ثبوت بالكتابة من سجل هذه الأقوال بدهه وعنده (راجع هذه الأحكام في جندى عبد الملك من ٢٠٧)

طلبه أن يقبله ولو صحت وإنك فلا بطلان فيه إلا إذا حصل بعد عترض
المتهم أو المحامي عنه^(١) ورغم أن القصاص الفرعي رخص اعتبار الإقرار
الصادر من المتهم في محضر الشرطة مبدأً ثبوت بالكتابة إلا أن القصد
في مصر قديماً وحديثاً ذهب إلى عكس ذلك، فقد حكم بأن الإقرار الصادر
من المتهم في محضر البوليس بأنه سلم الشيء المدعى بشيئده لهديت له
القبضة لقانونه قتي تعطى لإقراره الصادر أمام المحكمة أو للمنى
التحقيق من حيث اعتبارها دليلاً قاطعاً في الإثبات ولكن يمكن اعتباره
مسبباً لثبوت بالكتابة بحيز الإثبات بالبيئة وذلك لتوافر الشروط الثلاثة
اللازمة لذلك وهي حصوله بالكتابة وصنوده من المتهم وجعل الواقعة
المسبوبة إليه قريبة لاحتمال^(٢) أما الإقرار الصادر أمام البوليس دون أن
يكون موقفاً عليه من المتهم فلا يمكن اعتباره إسلاً مبدأً ثبوت بالكتابة^(٣)

(٢٢٢) الإثبات بالبيئة في العقود التجارية:

بمدا نص المادة ٦٠ فيلت بحدرة (في غير عقود التجارية الخ)
وبناء عليه فإن العقود المقررة في المواد المدنية لقبول الإثبات بالبيئة لا
تطبق في حالة ما إذا كن عقد الأمانة الذي سلم الشيء بمقتضاه للمتهم
من العقود التجارية، فيجوز قبول البيئة لإثبات وجود مثل هذه العقود كم
يجوز قبول البيئة لظني ما تضمنته هذه العقود المكتوبة أو لإثبات
التعديلات التي طرأت عليها وتطبيقاً لذلك يجوز قبول البيئة لإثبات تسليم
كمبيالات تزيد على مائة جنيه إلى وكيل بالعمولة لتخصيصها من عملاء

(١) نفس جاني في ٢٢/١/٥ قاعدة رقم ٧ من ٤ - الجنول نظري

(٢) مصر الإثباتية ١٩ لجلس ١٩١٧ - جدي من ٤٠٢

(٣) جدي عند الملك رقم ٢١٩ من ٤٠٢

منبين لأن عقد الوكالة بالعمولة من عقود التجارية بنص القانون (مواد ٨١ ، ٨٩ تجاري) كما أن الوكالة بالعمولة كما رأينا من صور عقد الوكالة الذي هو من بين عقود الائتمان المنصوص عليها بالمادة ٣٤٦ عقوبات.

ويجوز قبول القبية لإثبات بصاعة تزيد قيمتها على مائة جنيهاً إلى متعبد بالعمولة لنقلها لأن الأعمال المتعلقة بالنقل البحري والبري والجوي هي من الأعمال التجارية بنص القانون (مراد ٩٠ - ١٠٤ تجاري) وإن كان عقد النقل ليس من عقود الأمانة الواردة بالمادة ٣٤٦ عقوبات.

فيجوز قبول القبية لإثبات تسليم مجوهرات إلى المتهم بصفتهم سمساراً في الجواهر لو أنها لأن السمسرة من الأعمال التجارية^(١).

(٢٢٣) الإقرار والاعتراف القصصى :

نصت المادة ١٠٣ من قانون الإثبات على أن الإقرار هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه وذلك أثناء سير في الدوى المتعلقة بهذه الواقعة.

فیشترط فيه أن يكون صادر من الخصم أمام القضاء من قصد الاعتراف بالحق المدعى به بخصمه وفي صيغة تفيد ثبوت الحق المقرر به على سبيل اليقين والجزم^(٢) وتعميم تولد هذه الأركان اللازمة لا يعتبر الإقرار الصادر من أحد الخصوم إقراراً قضائياً ملزماً هو من الأمور التي

^(١) راجع في المزيد من هذه الأمثلة - جدي عبد الملك - الموضع السابق

^(٢) الفين لمسي رقم ٤٤٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٣ أصدره من ٢٥ - المرجع السابق.

يخالطها واقع مما يتركه تقديره لمحكمة الموصوع^(١)

والاعتراف هو إقرار المتهم على نفسه في مجلس القضاء عن إرادة
حرة بصحة نسبة التهمة الممسدة إليه فيشترط فيه لكي يكون سيد الأدلة في
يكون صادراً من المتهم على نفسه لا على غيره وألا يكون صادراً تحت
تأثير الإكراه^(٢) وإن يكون صادراً في مجلس قضاء وإن يكون صريحاً في
مدلوله لا يحتمل تأويله في تركيب الواقعة.

والمسح في الإقرار للقضائي والاعتراف صبور حيث يشترط في
مجال الدليل الجنائي نفس الشروط في مجال الإثبات المدني لهذا قالت
محكمة النقض أنه إذا كان خطأ الحكم في تسمية إقرار الطاعن بجملة
المحاكمة اعترافاً لا يندرج في سلامة الحكم طالما أن الإقرار قد تضمن من
الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دلت المحكمة لم ترتب عليه
وحدة الأمر القانوني للاعتراف على ما يشترطه الطاعن ببقاء الخطأ في

^(١) الطعن المدني رقم ٤٦ سنة ٤٤ في جلسة ٢٨/٥/٢١ من ٢٩ من ١٣٦٧ والطعن المدني

رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦ من ٤٨٧ سنة ٢٨ مجموعة المكتب الفني.

^(٢) ويشتد من قبيل الإكراه والتمهيد المدني والفلسفي والتهديد والوعيد ووثوب الكتب البوليسية
على المتهم مما جعله يوافق من هجوم الكتب عليه إنقض ١٩٧١/١٢/٢٦ من ٢٦ في
قاعدة من ٨٠٥) ويشتد الوعد والوعيد إقراراً لما له من تأثير على حرية المتهم في
الاختيار بين الإنكار والاعتراف (محمد ركي أبو عامر شافية المصطفى في الحكم الجنائي
رسالة تخرجه من جامعة الإنسكافية سنة ١٩٧٤ من ٩٥٠ منش ٩ والنقض ١٩٧٢/١٢/٢٥
من ١٩٧٢ من ٢٢ قاعدة رقم ٢٣٠ من ١٤٧٢ وقد ذهب البعض إلى أن الاعتراف هو
شهادة حرة على نفسه بصحتها وإذ لا فإن إقرار المتهم على نفسه أقرب إلى الصديق
من شهادة على غيره ولهذا كان الاعتراف أقوى من
الشهادة بل سيد الأدلة كلها ومع ذلك فهو خاضع كغيره من الأدلة الجنائية إلى تقدير
القاضي (راجع في المزيد مجموعة جندي عبد الله ج ١ أقر ١٨٠ ما بعد صفحة
١١٣ وما بعدها)

الإسناد لا يكون له محل^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين اعتراف المتهم بواقعة الاختلاس أو التبيد أي اعترافه بالجريمة وبين اعترافه بالعقد المدني الذي ملأ قسبه المبدد أو المختلس بمقتضاه، فـس المقرر في القانون المدني أن الإقرار لا يجوز صدوره إلا من شخص أهل للتصرف وله بثور التسلول عما إذا كان القاصر أو المحجور عليه يصح التحويل على إقرارها في دعوى خيانة الأمانة بوجود العقد الذي تقوم عليه التهمة فقد يعرض بأنه لما كان عديم الأهلية له حق الضور والدفاع عن نفسه أمام المحكمة الجنائية فإن له أن يعترف بكل الوقائع التي تنظر فيها هذه المحكمة لكن هذا الاعتراف يرد عليه بل عديم الأهلية الذي يحكم أمام محكمة الجح يمكن حقيقة أن يعترف بالجريمة أي بالاختلاس بقصد الغش ولكن الإقرار يمكن حقيقة أن يعترف بالجريمة أي بالاختلاس بقصد الغش ولكن الإقرار بالمعنى هو غير الإقرار بالاختلاس إذ يشترط في الإقرار بالمعنى إتباع قواعد القانون المدني ولا يراعى في أن المجني عليه ما كان في استطاعته إثبات وجود العقد أمام المحاكم المدنية بإقرار القاصر فقط فهو لا يستطيع إثباته بهذا الإقرار أمام المحاكم الجنائية.

(٢٢٤) تطبيقات محكمة النقض :

حكم بأنه إذا قد الإقرار شرطاً من شروطه كان إقراراً غير قضائي وحينئذ يخصع وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض لتقدير محكمة الموضوع التي لها بعد تقدير الظروف التي صدر فيها وملابسات الدعوى

^(٢) المجلد رقم ١٥٤٦ لائحة ٣٠ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨٨ من ٢١ من ٢٤٦.

أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مجرد قرينة أو لا نعتقد به أصلاً^(١).

٤٠١ م. دأن الإجراء الولد أحد الشكوك الإدارية بعد إقراراً غير قضائي^(٢).

وحكم بأن الإقرار الرسمي لا يعد إقراراً قضائياً لأنه لم يصد في مجلس القضاء^(٣).

وحكم بأنه من المقرر في الفقه والقضاء أن الاعتراف سيد الإثبات وحكمة الموضوع لا تكون قد خالفت القانون في شيء إذا هي عولت على اعتراف المستهم في ثبوت استلامه للمبلغ قيمته مائة جنيه من المدعي المدني^(٤).

ولا يكون الاعتراف القضائي حجة على المعترف إلا في الدعوى التي صدر فيها وبناء عليه فإن القاضي الجنائي عندما يفصل في مسألة مدنية فلا يجوز له أن يعتبر الاعتراف القضائي الصادر من المتهم بوجود عقد الأمانة لدى استجوابه أو مساعده كشاهد في دعوى مدنية أو جنائية أخرى^(٥).

^(١) طعن المدني رقم ٩٩٩ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٨٢/١/١٠.

^(٢) طعن المدني رقم ٥٤٤ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٨/٥/٢٤ من ٢٩ من ١٩٦٥ المكتب الثاني.

^(٣) طعن المدني رقم ٥١١ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧٦/١/٢٧ من ٢٧ من ٢٠٧ - المكتب الثاني للاعتراف المستهم بالمسبب الإخلال به بغير حجة عليه متى صدر عنه في جلسة محكمة أو عد استجوابه أو سمع النيابة العامة أو المدعي المدني عن تقديم أي دليل كتاب. جلدي عبد الملك من ٢٨٤.

^(٤) جلدي عبد الملك - رقم ١٨٥ من ٢٨٤.

^(٥) طعن فرنسي ١٢ ديسمبر ١٨٨٩ - جنتن عبد الملك المرشح السابق.

(٢٧٥) مدى تكليف القاضي الجنائي بقاعدة عدم تجزئة الإقرار :

التزمت محكمة النقض المصرية في أحكامها القديمة والحديثة معاكسة حكم الجنائي في تطبيق قاعدة عدم جواز تجزئة الإقرار أمام القاضي الجنائي^(١)، وذلك نظراً لطبيعة المحاكمات الجنائية ومصلحة القاضي الجنائي الواسعة من كون الأدلة الجسدية تثبت من افتتاح القاضي واعتماده في استخلاص دليل بطلان التهمة أو برأته وسلمته في أن يأخذ من أية بيئة أو قرية برئاح إليها بدلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بذلك مصرحاً عليه كما هو الشأن بالنسبة لإثبات عقد الأمانة في جريمة خيانة الأمانة حيث ينص عليه التزم قواعد الإثبات المقررة في القانون المدني^(٢) وسوف نكتفي بالإشارة إلى تطبيقات محكمة النقض في الأخذ بقاعدة جواز تجزئة الإقرار .

(٢٧٦) تطبيقات محكمة النقض في تجزئة الاعتراف :

حكم بقه أن كان مقرراً بالمادة ٢٢٢ من القانون المدني المادة ١٠٤ من قانون الإثبات الحالي - أن الإقرار لا يتجزأ بمعنى أنه يؤخذ منه بما يضر بالمقرر ويترك ما فيه لصالحه وكان معروفاً أن هذا يسرى على الاعتراف الصادر في دعوى جنائية في حدود إثبات التماس الذي تقوم عليه الجريمة إلا أنه إذا كانت أقوال المتهم في التحقيق على أية صورة أيدبت تشعير في دفتها على الذين المذكور صار غريب الاحتمال قبل

^(١) نفس المادة ١٠٤ من قانون الإثبات على أن الإقرار حجة كاملة على المقر ، ولا يتجزأ الإقرار على صاحبه إلا إذا نص على وقوع متعده وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حثاً وجرماً في الوقائع الأخرى .

^(٢) نفس جنائي رقم ١٢٧ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٤ من ٢٥ من ١٨٢ المكتب الثاني .

للقاضي أن بعدها مبدأ ثبوت بملكية ويكتفي بشهادة الشهود والقرائن ولا يصح في هذه الحالة الاعتراض بعدم جواز تجربة الاعتراف وإن كان هذا كس للمتهم قد اعترف بأن للمجني عليه سلمه شيك بقيمة كذا جنيناً ليشدري له بصاحته وأنه اشتراها وسلمها إليه فأخذ القسم من هذا الاعتراف ومن الأدلة الأخرى القائمة في الدعوى مبدأ لإدانة هذا للمتهم في جريمة تبديد قبضات الممنوع للمركبة فلا يصح أن يدعى عليه أنه جراً هذا الاعتراف إذ هو إنما عد لاعتراف بمثابة مبدأ ثبوت بالكتابة وكملها بالأدلة الأخرى التي لوردها^(١)

وحكم بأن من المقرر قانوناً أن ما يتعين للزام قواعد الإثبات المسنية فيه عند بحث جريمة التهديد هو عقد الأمانة في ذاته أما الاختلاف فهو المسئلة يصح للمحكمة الجنائية التنازل عليها بجميع طرق الإثبات دون أن تقع في سبيلها القاعدة المسنية للقاضي بعدم تجربة الإقرار^(٢).

كما حكم بأن عدم تجربة الاعتراف لا محل للقول به في المواد الجنائية حيث لا يفرض على القاضي أن يتبع قواعد الإثبات المقررة للمواد المدنية بالقانون المدني فإن أنه أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة تقدم إليه مما مقتضاه أن يكون له كامل المسئلة في تقدير أقوال المتهم^(٣).

وحكم بأن إكثار المتهم صدور الاعتراف منه أمر يتعلق بتقدير أدلة

(١) نفس جنائي في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٥ رقم ٣٧٦ من ١٩٦ من ٢٧ قاعدة ٢٤ من ٦ - الجدول المنوي.

(٢) نفس جنائي رقم ١٢٢١ لسنة ٢٠ في جلسة ١٦/١/٦١ من ١٢ من ٢٩٧ - مكتب قلمي.

(٣) نفس جنائي ٢ مايو ١٩٤٣ من ٢٦ - قاعدة ١٧ من ٥ الجدول المنوي.

ثبتت في الدعوى فلا يعمل الجدل في ذلك اسم محكمة النقص^(١)

وحكم بأن من المتفق عليه بين علماء القانون أن المتهم لا يصح أن يؤخذ جنائياً على الإقرارات الكتابية التي يذكرها في استجوابه دفاعاً عن نفسه في تهمة نسبت إليه حديثي ولو نولت هذه الإقرارات في محضر وقد علواً ذلك يلزمين أولها حرية الدفاع حيث أن للمتهم أن يدافع عنه نفسه التهمة بما يراه ولا يطلب منه أن يقرر وقائع تزيد التهمة قبلاً ولا الإكاذيب التي يستعملها تكلف في طرق دفاعه وثانيهما لأن القانون لا يعاقب على الإقرارات الكتابية إلا إذا حصلت في محضر أعد لإثباتها فيه والتعرض من استجواب المتهم هو إثبات إجابته وطرق دفاعه وليس حقيقة هذه الطرق وهذه الإجابات^(٢)

وحكم بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالأخذ باعتراف المتهم بدفعه وظاهره بل لها في سبيل تكوين عقيدتها في المواد الجدل أن تجري الاعتراف وتؤكد منه ما تراه مطابقاً للحقيقة ولتعرض عما تراه مغايراً لها^(٣)

وحكم بأنه إذا اعترف شخص بأنه أسلم المبلغ المتهم بتدبيره ولكنه ادعى أنه تسلمه على سبيل القرض فلا يصح الاعتماد على مثل هذا الاعتراف لإثبات حصول التسليم بمقتضى عقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤٦ عقوبات لأن للمتهم بهذا الاعتراف ينكر وجود العقد

(١) نفس جلتى ٢٠ نيسان ١٩٤٦ - لائحة رقم ٣١ من ٧ الجنون لمطوى

(٢) المذللون للكتابة - بحالة - ٢٤ أغسطس ١٩٤٨ من ٢٨ قاعده ١١ من ١٠١ = الجدول الشرى .

(٣) نفس جلتى ١٢/١٠/١٩٦٣ من ١٤ رقم ١٣ من ٦٨٧ - ولا يصح الاعتراف على ارتكاب الجريمة إذا التمس على بعض وثائقها مع تقديمها بوقائع أخرى تنفي عن الجريمة لحدوثها مثل ذلك من يقر بسلبيه الأشياء المدهي بكيداً ثم يجهل أنه قد ردها (نفس مرسوم رقم ٢٥٤ من ١٩٤٦) وقد أشرنا في المتن لمعنى الحكم المحكمة.

نفسه، إذا اعترف شخص بأنه استلم مبلغاً من قمار بمصفته وكيلًا ولكنه
 ينفي - مع الموكل في وقت التوكيل على أو، يحتفظ بهذا المبلغ على سبيل
 القرض نظير فائدة قدرها خمسة في المائة فإنه لا يصح له أيضاً تجرئة
 هذا الاعتراف لأن الاحتفاظ بالمبلغ شرط من شروط العقد لا يمكن ملحه
 بدون تشويهه^(١)

وإذا أصرّف المتهم أنه تسلم مجوهرات على سبيل الهدية ولكنه واد
 لصاحبها أو اعترف بأنه قبض مبلغ من المال على سبيل الوكالة وأمكن
 هذا الدرس استعمال فيه بعد بطريق الاستبدال إلى قرض فلا يجوز أيضاً
 تجرئة هذا الاعتراف وإلى كان المتهم يزعم به إلى إنكار الاختلاس أي
 انكار الجريمة التي يجوز القولاً إثباتها بكافة الطرق فلا يجب لحد
 الاعتراف على عاتقه قبل قبوله برمته أو إنزاله برمته.

وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا اتهم شخص باختلاس ورقة شروط سلمت
 إليه على سبيل الهدية فأعترف بأنه استلم هذه الهدية ولكنه قرر أنه
 سلمها لأخر بناء على طلب المدعى المدني فلا يجوز تجرئة هذا
 الاعتراف وأخذ ما يفيد تسليم الشروط للمتهم ومبلغ ما زاد عن ذلك لأن
 التسليم حصل طبقاً لعقد من العقود المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦ ج
 (المقابلة للمادة ٢٤١ عقوبات الحالي) والتي لا يمكن إثباتها إلا بطريق
 المدنية لو أن ذلك حصل أمام محكمة جنائية في الجريمة متوادة عن اتفاق
 مدني يتعين على المحكمة التثبت منه طبقاً لقواعد الإثبات المدنية وبما أن
 الاعتراف المدني غير قليل للتجرئة فلا يمكن إذن تجرئة ما قرره المتهم
 فيما يتعلق بورقة الشروط^(٢).

(١) جدي عبد الله - رقم ١٨٨٥ من ٢٨٥.

(٢) حقوق الجريمة ٢٥ أكتوبر ١٩١٥ - من ٢٨٦ جدي.

كما حكم بكنه إذا اتهم شخص ببيع مبيع وعرف بمسئله المبلغ ولكنه
أصرر أنه رده لصاحبه أو سلمه لأخر بناء على طلب صاحبه لم يكن هذا
لاعتراف وحده دليلاً على قنهمه لأنه لو أخذ به دامت لكس داهياً لتعيبها^(١)

وحكم أيضاً بأنه إذا اتهم شخص بشئ عظيم سلباً له على سبيل
الويعبة ولما سأل بالجلسة قال أن العنين كلا عنده أمانة وأنه سلمهما
للمدعية فليس للمحكمة أن تعتمد على اعتراف المتهم هذا في إثبات أنه
تسلم العنقنيس المنسوب له بكيدهما لأن من المبادئ المسلم بها أنه إذا
توقف الفصل في الدعوى القضائية على إثبات عقد من العقود المدنية وجب
الرجوع في الإثبات إلى مبادئ فقلول المدني فالإقرار لا يجرأ بمعنى
أنه لا يؤخذ لضار منه بالمعز ويترك الصالح له^(٢)

(٢٢٧) هل تسري قاعدة عدم تجزئة الاعتراف على الاعترافات المتناقضة :

من المقرر أن اعتراف المتهم لا يعتبر غير قابل للتجزئة إلا إذا كان
عن واقعة واحدة أما الاعترافات التي تصدر منه على وقائع متحدة
فيجوز لأحد بها بالتمعية لبعض هذه الوقائع وتركها بالتمعية للبعض الآخر
ولمكر الوديعة فللغاصي أن يعتبر الوكالة ثابتة - مثال آخر إذا كانت
التهمة تشمل على خيانة عدة وكالات مختلفة فالاعتراف ببعضها دليل

^(١) متاعلة الجزء ٥ - ديسمبر ١٩٦٢ - الموضع السابق.
^(٢) نفس ٢٤ مايو ١٩٦١ - جدى عبد الملك الموضع السابق.

طوبها وإلى كل البعض الآخر غير معترف به^(١)

كذلك لا تمنع قاعدة عدم تجرئة الاعتراف من أن كل اعتراف من الاعترافات الواردة في محضر استجواب المتهم يكون متصفاً بطائفة من الأسئلة والأجوبة لا يمنع من نفسه عن الاعترافات المسبقة عليه أو اللاحقة له بحيث يستطيع القاضي أن يأخذ ببعض الإقرارات ويترك البعض الآخر ويصح ذلك على الأخص عندما يكون الإقرار صريحاً في نقطة ما بينما هو في نقطة أخرى يشمل على شيء من التردد أو التناقض^(٢) ويكون من سلطة القاضي تحديد مرامي الاعترافات ومحلها الحقيقي فإذا كانت عثرات المتهم متناقضة وغير متمسكة كل له أن يتركها وأن يأخذ ببعضها أو بعضها ولا يجوز هنا تقييد سلطته بحجة عدم جواز تجرئة الإقرار لأنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار للضعف التي يجدها بعض المتهمين في التعبير عن أفكارهم بوضوح، وبداء عليه يجوز للقاضي أن يستبعد من الاعتراف الأقوال التي تكون من الغرابة بحيث تعد مستحيلة^(٣)

واقضت المحاكم الفرنسية بأنه يجب على المحكمة إذا لم تأخذ باعتراف المتهم أن تبين لأسباب التي دعوا بعدم الأخذ به والحكم ببراءة المتهم رغم اعترافه وإلا كان الحكم باطلاً لتجاوز المحكمة سلطتها. وبالعكس إذا دفع المتهم بأن الاعتراف أخذ منه بالإكراه يجب على المحكمة إذا بنت حكمها على الاعتراف أن تبين قوائم المؤيدة لصحته،

(١) جدي عهد لملك - من ٢٨٨ - المراجع السابق - ونظر في تقرير الاعتراف كتابي - د/

وعرف عهد الإجراءات الجنائية من ٦٩٨ السابق

(٢) ومع ذلك يجوز لمحاكم الإقرار الجزأً جداً أثبتت بذلك على نحو ما سبق في الإشارة

- وراجع ما سبق من ١٨٨

(٣) جدي عهد لملك - مقرة ١٩٢ من ٢٨٩ - المراجع السابق.

وذلك لأن اعتراف المتهم لا يكون حجة عليه إلا إذا كلى صححاً أي مؤيداً بالتحقيقات التي حصلت في الدعوى واختيارياً أي صادراً منه بغير إكراه ولا إجبار^(١).

(٢٢٨) اعتراف متهم ومسلك محكمة النقض :

من المسائل التي يثيرها الاعتراف كتليل جزائي مسألة اعتراف متهم على متهم آخر وهي من الموضوعات العملية للبالغة الأهمية سيما ولأن أحكام محكمة النقض قدماً وحديثاً تأخذ بعكس ما يعتقده أغلب القضاة والقضاج.

للرأي الغالب في الفقه يرى أن يقرر المتهم بارتكابه لتهمة لمصنعة إليه هو اعتراف على نفسه فقد لا ينعدها إلى غيره لأن قول المتهم بالنسبة لغيره من المتهمين لا تعد اعترافاً سواء كان هؤلاء المتهمون معترفين بالتهمة أو منكبين لها وبناء عليه فصل هذه الاعترافات على الغير تعد من قبيل الاستدلالات التي يجوز للمحكمة أن تعمرها بما لديها من أدلة أخرى ولا يمتنع إطلاقاً بقاء المتهم بقول متهم آخر فقط دون أن يستند إلى حكم الإدانة إلى قولين أو دلائل أخرى كشهادة شهود أو غيرها^(٢).

لكن محكمة النقض رفضت هذا الاتجاه وبعد أن كانت أحكامها في القديم تنقسم بشيء من التردد والحيث في اعتناق مبدأ الأخذ بقول متهم على متهم أصبحت في أحدث أحكامها تأخذ بهذا المبدأ على لوامع نطاق

^(١) راجع موسوعة جدي عن ذلك ج ١ ص ١٢٠ و ١٦١.

^(٢) د/ منصور مصطفى - الإجراءات ص ٥١ د/ سامون سلامة ج ٢ ص ١٢٧، د/ مسيني قسماً صفحة ١٠٢ / أحمد قسماً مروي ص ١٤٥ د / محمد ذكي أبو عمار ص ٩٤٦، القرائع السابقة.

ودون قبول العلم إلا مطابقة هذه الأحوال للحقيقة والواقع على نحو ما
يستخلصها محكمة الموضوع بمثلها من منطقة مطلقة في هذا الشأن.

وفي حكم قديم قالت محكمة النقض أنه ليس في القول ما يمنع
المحكمة أن تأخذ بالقول منهم على منتهى متى لطمأت إلى صحتها ولو لم
تكن معبرة بذليل آخر^(١) وإلى حجية اعتراف منهم على منتهى في
الوقائع مسألة تقديرية بحتة متروكة لرأي القاضي الموضوع وحده، وأنه
ليس من أوجه النقض أن المحكمة أخذت باعتراف منهم آخر بدون أن
يتعرر بشيء آخر لأن ذلك خاص بالموضوع^(٢).

وفي حكم قديم آخر قضت بأن ما اشتهر من أن اعتراف منهم على
منتهى آخر لا يصح بدائه أن يكون دليلاً على هذا الآخر ليس قاعدة قانونية
واجبة الإلتزام على إطلاقها أن حجية هذا الاعتراف مسألة تقديرية بحتة
متروكة لرأي القاضي الموضوع وحده، أنه أن يأخذ باعتراف منهم على
منتهى آخر إذا اعتقد بصنقه أو أن يستبعد إذا لم يثق بصحته^(٣).

لما في قضائها الحديث فقد نصت محكمة النقض إلى أنه من ذلك
حيث استقرت على قول منهم على منتهى آخر هو في حقيقة الأمر شهادة
يسوغ للمحكمة أن تحول عليها في الإدانة^(٤)، واستمرت محكمة النقض في
إقرار هذا المفهوم الخاطئ في العديد من أحكامها حيث نصت بأن المحكمة

^(١) نقض جلتي ١٠ يناير ١٩٤٤ رقم ٦٠ من ١٢٧ من ٢٦ مبدأ رقم ٣٥ من ٧ - الجدول
الشري.

^(٢) نقض ٣ يناير ١٩٢٩، ١٢ فبراير ٢٥ تقرير ١٩١٩ - موسوعة جلد عبد الملك
الجزء الأول صفحة ١٢٢.

^(٣) نقض ١١/١١/١٩٣١ مجموعة القواعد في ٦٥ عاماً ج ٢ قاعدة ٢٩٥ من ٢٦٢

^(٤) نقض ١٢/٥/١٩٥٠ من ٢ ق ٢٠ من ٢١٥ ونقض ١١/١/٥١ من ٢ ق ٢٠٨ من ٥٥٠
ونقض ١١/١/١٩٧٦ من ٢ ق ٢ من ٢٦ ونقض ١١/٨/١٩٨٠ من ٢٦ من ٨٤٥

الموصوع أن تأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق المتهم الآخر واستبصار المتهم شاهد إيجاب ضد المتهم الآخر^(١) ثم ذهبت محكمة النقض إلى أن بعد مدى حين قصت بأن لمحكمة الموصوع أن تأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى متهم آخر حتى ولو كان وارداً بمحض الشرطه متى اطمانت إلى صدقه ولو عدل عنه لمتهم في مراحل التحقيق الأخرى^(٢) كما قللت المحكمة أنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانوناً إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلي بها الشاهد بغير حلفه أنها شهادة حيث أعتبر قانون الإجراءات في المادة ٢٨٣ الشخص شاهداً بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلفه اليمين أو دون أن يحلفها ومن ثم فلا يعيب الحكم وصف أقوال من لم يحلفوا اليمين بأنها شهادة^(٣).

(٢٢٩) رأينا في هذه المسألة :

لعل الجهد في قضاء محكمة النقض الحديث هو تسليمها بأن أقوال متهم على متهم آخر يعتبر من قبيل الشهادة ولعل الجديد أيضاً في هذا القضاء إمكان إدانة المتهم بمثل هذه الأقوال الصادرة من آخر حتى ولو كانت وارداً في محاضر الشرطه وحتى لو عدل عنها من كلي قد أنشئ

١٥١

^(١) نقض ٥١/١/٦١ من ٢ رقم ١٦٧ من ٤٢٠ ، ٥٥/٢/١٤ من ٦ رقم ٢٠٥ من ٦٦١ ، ٢٦/٦/٦٢ من ٦٨ رقم ١٧٦ من ٨٧٥ ، ٦٨/١/٥ من ١٩ رقم ٢٧ من ١٥٤ ، ٢٤/١/٢١ من ٢٥ رقم ١١ من ٤٨ ، ٧٤/٢/١١ من ٢٥ رقم ٢٩ من ١٦٦ ، ١٩٢٦/١/٥ من ٢٧ رقم ٢ من ١٧٦

^(٢) نقض ١٩٨٠/١/٣ من ٢١ من ٢٥ ، ١٩٨٠/٢/١ من ٢١ من ٢٣٢ ، ٢٤/٢/١٩٨ من ٢١ من ٥٢٨ ونقض ١٩٨٠/٦/٨ من ٢١ من ٧١٨ ، ١٩٨٠/١/١٩ من ٢١ من ٨٠٦

^(٣) نقض ١٩٨٠/١/٢٤ من ٢١ من ١٠٣١ - المكتب الثاني

وتعتقد أن هذا الاتهام من جانب محكمة فانقص جد خطير لأنه من جهة يرسي مبدأ لا تتفق مع الواقع العملي معتمداً على النتائج وعلى ما هو مفروض أن يكون لا ما هو كائن فعلاً ومن وجهة أخرى لأن هذا الاتهام يتنافى مع مفهوم الإقرار والشهادة من الناحيتين القانونية والشرعية ولهذا نحن نتفق مع جمهرة الفقهاء والقراخ في أنه لا يجوز إطلاقاً إدانة المتهم وفقاً لأقوال متهم آخر بون أن تكون هناك أدلة أخرى تساند حكم الإدانة كشهادة أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو قرينة أو غير ذلك من الأدلة ونزيد هذا فننظر بما يلي :

أولاً : أن إقرار المتهم على نفسه لا يرقى إلى مرتبة الشهادة القانونية القائمة إذ أنه لا يحلف اليمين وتؤخذ أقواله تلقاً بالريبة والشك^(١) ومن باب أولى لا تكون أقوال المتهم على غيره من قبيل الشهادة لأن الإنسان يعترف على نفسه ويشهد على غيره.

ثانياً : أن من يعترف بأنه اعترف عملاً غير مشروع لا تقبل منه الشهادة طبعاً، فالمتهم الذي يقر بارتكابه الجريمة يعترف بإقراره حجة عليه فقط فيما تعدها إلى سواء تكلفه بشهد على هذا العمل غير المشروع فلا تكون شروط الشاهد متوافرة فيه شرعاً وقانوناً ولا يقدح في ذلك القول بأن تشريكه في هذا العمل غير لمشروع (الجريمة) سبقت من العقاب في هذه الحالة لأن ذلك مردود بأن ما نادى به هو عدم إدانة المتهم وفقاً لأقوال متهم آخر فقط بون دليل آخر يعسور ذلك ولا بلس من الأخذ باعتراق المتهم على شريكه من

(١) د/محمود مصطفى، د / سامي سلامة، الموضع السابق د/ محمد زكي نور حاتم من ٩٤٩ للرجوع السابقة.

قيل الإسلام لا الذي لابد أن تصانده أدلة أخرى.

ثالثاً : أن الشريعة الإسلامية القراء لا تقبل شهادة المعتهم على المعتهم
آخر فقد أخرج أبو داود عن سليمان بن سعد عن النبي صلى الله
عليه وسلم أن رجلاً أتاه فأقر عنده ببله زناً بامرأة فسماعاً له
فبعث فرسوا إلى المرأة فسلها عن ذلك فأنكرت لها رقت فخطبه
الصد وركها^(١) فثبت بذلك أن الإقرار حجة على المقر فقط ولا
يكون إقراره حجة على غيره، كما أن صفات لشاهد في الشريعة
الإسلامية خمسة هي العدالة والباور والإسلام والحرية ونفي
الشبهة فإذا تحلف شرط منها يمكن لأحد أقواله على أنها قرينة
حاصل وعمدة الجمهور في رد الشهادة بالشبهة ما روى عنه عليه
السلام أنه قال لا تقبل شهادة خصم ولا ظنير^(٢)

رابعاً : أن محكمة تنتقض نفسها في كثير من أحكامها متلفة الإشارة التي
كثرت فيها مبدأ لقد منهم أقوال منهم آخر ثم تسم هذه الأقوال
بقررات أو شهادة وإنما كانت عبارة لحكم تقول . . (أقول
للمستهم على منهم آخر ... الخ)^(٣)، مما يوضح عن تركها في
اعتبار هذه الأقوال شهادة حتى على الرغم من الأحكام الأخرى
التي قالت ذلك صراحة.

خامساً : أن تسليم محكمة تنتقض في بعض أحكامها بل أقوال المزمع على

^(١) د / أحمد الخبيبي : نظرية الإثبات في فقه الجاهلي الإسلامي رسالة دكتوراه - من
٧٤ مطبوع في حاشي رقم ١٧٣ من ٥٠٠ من رسالة دكتوراه ، / إيران مطبوع -
المرجع السابق .

^(٢) ابن الوردة - حجة مسجد ونهضة المقصد ج ١ - صفحة ٢٧٩ - ٢٨٠ مطبوع عيسى إبي
الطبي سنة ١٩٠٧ هـ.

^(٣) نفس ٧٧/١٣ من ٢٨ رقم ١٥٩ من ٧٥٩.

منهم آخر تمكن من قبل الشهادة يهدر معنى الشهادة في القتلون
 والقريعة الإسلامية على السواء فمن المعروف أن الشهادتين
 بالله أن يقول الحق ويلفظ اليمين يتضمن في ذاته معنى الدين
 والغرض منه هو تكبير المساهد بالله وحسب من غرضه وتكليفه
 إذا هو شهد بخير الحق، وقلة من تحريم القاتلون تحليف المعتهم
 هو رفع الحرج عنه وبركة الحزبة له في أن يكذب أو يقر بالحقيقة
 على نفسه فإذا أريد الاستشهاد به على غيره تعين أن تقترب
 شهادته بحلف اليمين إذ أنه بمجرد حلف اليمين يكون قد وقر في
 قرارة نفسه أنه إذا كان كاذباً فسوف يلتقي جزاء شهادة الزور
 عظيماً يف بيزن يدي الله يوم الحساب حتى لو أمكنه الإفلات من
 عقاب الدنيا لأن الشهادة لها في نفس ثلاثة معانٍ أولها أن الشاهد
 يحلف بالله أنه رأى الواقعة وأنه يرويها كما رآها وثانيها أنه يتقياً
 الاحترار الأكيد ضد شهادة الزور أو الإقرارات للكاذبة والثالثة
 أنه يلتزم للصدق مستمراً لدينه وعقيدته.

صالحاً : أن التعامل بمبدأ حرية القاضي الجنائي في تكوين اقتناعه لا يمكن
 أن يطبق يده في الأخذ بأي دليل مهما كان مريباً وأقوال المتهمين
 بعضهم على بعض تحصل دقماً قدر كبيراً من الشك إلا أن
 صاحب هذه الأقوال مرتب في أمره فهو كمتهم شاكياً ما يكون
 مدفوعاً بدوافع شخصية بعيدة عن الرغبة الخالصة في خدمة
 الحقيقة أو مساعدة العدالة^(١) ولهذا فلا المنطق والواقع يقول أنه
 يستحسن على القاضي أن يأخذ أقوال المتهم على منهم آخر بشيء

(١) شهادة كليل، إلهت في المرافعة الجنائية، رسالة الدكتوراه، إبراهيم صابر ١٩٩١ - المرجع
 السابق.

من التريية الحذر بحيث لا يجوز إطلاقاً - كما ذهب خطأ محكمة النقض - أن ينشأ حكم الإدانة على هذه الأقوال فحسب دون أن يستلزمها دليل لخبر، لأن إجماع الفقه والقضاء قد جرى على ضرورة أن يصل اقتناع القاضي بثبوت الوقائع إلى مرتبة قيقين والجزم وعلى هذا الأساس فإن كل شك في ثبوت هذه الوقائع يجب أن يفسر لمصلحة المتهم^(١)

سابعاً . أن من أهم أركان جريمة شهادة الزور أن يكون الشاهد قد حلف اليمين في مجلس القضاء أو ملأ بما ذهبت إليه نصت أحكام محكمة النقض من أنه يجوز أداء الشهادة بغير يمين لما أمكن . عقاب شاهد لزور مهما توافرت في حقه واقعة شهادة الزور وهو تعطيل لنص فتوحي مستقر .

(٢٢٠) حظر تحليف المتهم على ارتكاب جريمة خيانة الأمانة:

مواد نص الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون الإثبات أنه (لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة لتنظيم الحكم) وقد استقر قضاء محكمة النقض على عدم جواز التحليف على واقعة تكون جريمة جنائية تأسيساً على أنه لا يصح أن يكون النكول عن اليمين دليلاً على ارتكاب الجريمة ولا يجوز إخراج مركز الخصم وتحليفه مدلياً على ما لا يجوز تحليف عليه جنائياً^(٢).

(١) وارتقبن حالة ذهنية التمسك بالحقيقة دون أن تفلط بأي شك لهم من القناعة الشخصية
تستلزم مع الشك ومن القناعة الموضوعية فوق الجهل أو اللط ، د/ محمد زكي أبو
عمر - شكلة الخطأ ، المرجع السابق ص ٢٨٥

(٢) الملحق التحلي رقم ٢٣٦ لفة ٤٧ في جسة ١٢/٣/١٩٨٠ ص ٢١ من ٢٩٠

وعلى الرغم من أنه لا يوجد نص صريح في القانون يحرم تحليف المتهم اليمين إلا أن المستقر عليه هو تحريم هذا الإجراء فلا يجوز في أشقاء استجواب المتهم توجيه اليمين إليه ويعتبر الاعتراف المترتب على توجيه اليمين في هذه الحالة باطلاً، فإذا وجهت للمتهم اليمين وحلفها قبل ذلك يعتبر من قبيل الإكراه المعنوي وهو ما يترتب عليه بطلان الاستجواب وبطلان جميع الأدلة المستمدة منه ومن بينها الاعتراف^(١).

(٢٣١) إباحة تحليف للمتهم على وجود عقد الأمانة وشروطه:

إذا كان لا يجوز تكليف المتهم بحلف اليمين على وقوع الجريمة وبصفة خاصة على حصول الاختلاس أو التبيد إلا أنه يجوز أن تكون اليمين التي يطلب إليه أن يحلفها منصبة على وجود العقد وشروطه الجوهرية^(٢).

فلا يوجد قانوناً ما يمنح المدعى بالحق المدني من توجيه اليمين للعاصمة للفراغ بشأن وجود عقد الأمانة فبناءً على نظرية الدعوى الجنائية فإنه لأن النطق الذي يوجهه للمتهم بإنكاره هذا العقد يؤثر مسألة مدنية بحيث تطبق عليها قواعد الإثبات التي تجيز لأي خصم أن يوجه للأخر اليمين العاسمة للفراغ^(٣).

وفي قضية مدنية مرفوعة بطلب وتبعة مثلاً بجور للمدعى إذا لم يكن

(١) على خليل - استجواب المتهم - المرجع السابق ص ١٢٤

(٢) لك المدعى بالحق المدني يجوز توجيه اليمين على وقوع الجريمة وعلى وجود العقد (مستندى عبد الملك رقم ٢٠٠ من ٢٦١ والمعروف أن المدعى بالحق المدني يجوز أن يسمع كشفاً (مادة ٢٨٨ إجراءات) .

(٣) يمين العاصمة ملك الخصم لا تقتضي - بقرار مدني ٥٧٤ لسنة ٤٢ في جلسة ٢٦/٤/٧٦ من ٢٢ من ٨٧١.

لديه كتابي أن يوجه اليمين الحاسمة للمودع لديه وليس هناك من سبب يدعو لحرمها من الإثبات بهذا الطريق الجنائي بدل الطريق المدني^(١).

ومفهوم أن اليمين الحاسمة أكثر توجها على هذه الصورة في دعوى جنائية تبقى خصصة للقواعد المقررة في القانون المدني فالحق في توجيه هذه اليمين لا يمكن أن يكون إلا للمدعي المدني الذي له أهلية التصالح في موضوع النزاع فلا يمكن أن يقبل من النهاية إثبات وجود عقد مدني بهذه الطريقة ، كما أن للقاضي الجنائي أن يوجه من تلقاء نفسه اليمين لامتعة للمتهم أو للمدعي بالحق المدني لتأكيد افتتاحه فيما يختص بوجود العقد أو بشروطه الأساسية في هذا الحق الذي يملكه للقاضي المدني إذا كانت الدعوى مرفوعة لملءه بصفة لصحية لا يجوز سببه من القاضي الجنائي لمؤكد إلا في الفصل في الدعوى نفسها بصفة فرعية^(٢).

(٢٣٦) قرينة حجية للحكم الجنائي :

حكم بأنه لما كان الحكم للمطعون فيه قد نُقِدَ الحكم الصادر بخصوص الدعوى المدنية لأصحابه وكل مقلد ذلك أن محكمة ثاني درجة اعتبرت الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المقضي فيه بعدم استئناف النهاية له بحيث يحتج عليها وهي في سبيل الفصل في دعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تنصدي لبحث عناصر الجريمة ومدى خطأ المجني عليه لتقدير

^(١) جلدي عبد الملك رقم ١٩٧ من ٣٩٠ - المرجع السابق

^(٢) وهذه الطريقة قد انتشرت من غفلة ضمنية فكل من كان هناك جدأ ثبوت بالكتابة على وجود العقد ولم تلت نهضة اليهود بما يكتنف عن هذه المسألة فقد يمكن للمحكمة الجنائية إذا تأسست الصحيح في التبر أو المدعي بالحق المدني أن توجه إليه اليمين لامتعة بتجد في الأصول التي يقرر ما يدعى اليمين قبل أن يقطع به شعور ما (معدى عندك من ٢٩١) - المرجع السابق .

التعويض عن الضرر الذي أصابه وهذا ينطوي على خطأ في تطبيق
 القانون ذلك أن المدة ٤٠٣ من قانون الإجراءات المسببة تميز للمدعى
 بالحقوق المنتهية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في
 المخالفات والجناح فيه، يحتصر بحقوقه المدنية وجدها في كانت تشويشات
 المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه ففاسي الجزئي بهائياً وحقه
 في ذلك قائم أنه مستقل عن حق التلياة العامة وعن حق المتهم لا يتبدل إلا
 بالنصب ومتى رفع استئنافه كن على المحكمة الاستئنافية أن تعرض
 لبحث عناصر الجريمة من حيث ثوابت أركانها وثبوت الفعل المكون لها
 في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة سببه إليه لتزجب على ذلك إثارة
 القترنية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ولا يمنع من هذا
 كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضي لأن الدعوى
 الجنائية والمدنية وإن كانت ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في
 كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجة الحكم
 الجنائي^(١).

وحكم بأن للمحكمة أن تعول في تكوين عقبتها على ما جاء بتحريات
 الشرطة باعتبارها معروفة لما ملقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد
 عرضت على بساط هيئت^(٢)

(٢٣٢) سلطة محكمة الموضوع في تقدير آراء الخبراء :

حكم بأن تقدير آراء الخبراء والفصل فيه يوجه إلى تذكيرهم من
 مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي بها كامل الحرية في تقدير

^(١) الطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٤٩ في جلسة ١٧/٢/١٩٨٠ من ٢١ من ٢٩٣ - المكتب الثاني

^(٢) نفس جنائي ١٩٨٠/٣/٣ من ٢١ من ٣١٦ - ملحق الموسوعة القضائية

القوة القضائية لتقرير الحبيب شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة عليها مطلق الحرية في الأخذ بما تظمن إليه منها والالتفات عما عداه وهي لا تقترن بجملة الدفاع إلى طلب تقديم تقرير استشاري ما دامت لم تكن حجة إلى هذا الإجراء^(١).

كما حكم بأن تقرير لواء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم من إطلاقات محكمة الموضوع^(٢).

وحكم بأن المحكمة لن لا تحول على تقرير الخبراء الذي قدم في ~~محكمة المتهم وتأخذ بتقرير غيرهم لأن دخل تقريرها موضوع القضية~~ ومتعلق بوقائعها ، ولا يلتفت لوجه الطعن للمبني على أن تقرير الخبير الذي اعتمدت عليه المحكمة لم تعززه أي قرينة لأن هذا معناه مناقشة لحلة الإدانة ومما لا ريب فيه أن مثل هذا البحث خارج عن مأمورية محكمة النقض والإيرام^(٣).

وحكم بأن إذا كانت المحكمة في حل من أن لا تجيب على كل مز ما يدعي به المتهم من أوجه الدفاع فليتها بما لا شك فيه متزمة قانوناً بالرد ويجيبوا مثلاً على ما يقدم لها من طيات التحقيق الجوهرية المعينة وعدم الرد على مطلب من هذا القبيل بعد إغلاط بحق الدفاع مما يجب للحكم ويوجب نقضه^(٤).

فإذا فهم شخص بخلاف معنى كناية على أن له في نعمة خصمه مبلغ ما

(١) نفس جنائي ١٩٨٠/٥/١٨ من ٣١ من ١٣٧ - المرجع السابق .

(٢) نفس جنائي ١٩٨٠/٦/١٧ من ٣١ من ٨٨ ونفس ١٩٨٠/٢/١ من ٣١ من ٢١٨ ، ١٠٠ / ٨٠ / ٣١ من ٣١ من ٢٥٦ فظهر لي المزيد من الأحكام - ككثرتها الخيرة في المواد المتدلة والقضايا طيلة ١٩٩٩ بقرة ٦٤ وما بعدها .

(٣) نفس ٢ نوفمبر ١٩٦٥ - جندي عبد الملك ج' بقرة ٢٢٨ من ٢٥٠ .

(٤) نفس ١٠ أبريل ١٩٢٠ - جندي عبد الملك الموضوع السابق .

وكأن الدليل على كذب هذه البعير مخالصة دعما لخصم اعطس فيها
المتهم بالتزوير مدعياً أنها ليست صائفة منه وليست بخطة وطلب تعيين
خبير لتحقيق ذلك وجب على المحكمة أن تفصل في هذا الطلب فصلاً
مستقلاً لأنه طلب صريح قد يترتب على نتيجة إجابته تغيير كلي في رأي
القضاة في الحكم وهو وجه الدفاح الوحيد الذي يستطيع متهم في مثل هذا
فيه يجعل حكمه باطلاً إخلالاً بيننا بحقوق الدفاع^(١).

(٢٣٤) تبديد منقولات الزوجية :

من أهم الجح الشائعة عملاً جح تبديد منقولات الزوجية وجحة
إبطال الأمانة وسوف نقول كلا منهما بشئ من التفصيل .

والأصل أن خروج ملزم شرعاً بإسكان زوجته كما أنه ملزم بنفقة
طعامها وكسوتها والالتزام بالإسكان يقتضي من الزوج أن يهيئ لها
فصلاً عن المكان جميع الأثاث والمنقولات الضرورية للائمة المعيشة
بحسب العرف والمادة وعلى قدر يساره وفقاً للبيئة وظروف معاملة من
هم في مثل زوجته ، بل إن الالتزام بتهيئة المسكن بالغرف والأثاث
المناسب هو الذي يفرض على الزوجة الالتزام بالطاعة فلا تكاد بالسفول
في الطاعة ما دم يهيئ لها ذلك ولكن جرى العمل على أن تزف الزوجة
لزوجها بأثاث ومنقولات من طرفها سواء كانت مملوكة بها ملكية خالصة
أو كانت مملوكة لوالديها ووجهها لها أو أباح لها حق الانتفاع بها

ومن هنا غلب إقرار الزوج ووثيقه على قائلة عثر زوجته بأنه أمانة
تحت يده لا يتكلى مع كونه الزوج يستعمل هذا العثر ولا يتفنى مع كونه
قد أعد اثاثاً لزوجته من ماله الخاص كالنزام شرعى يرضه عليه عتد

(١) نفس ٢٦ ونهر ١٩٢٩ - جدي عبد الله - المرجع السابق من ٢٢٥

للزكاح .

(٢٣٥) التزام الزوج بالمحافظة على عفش الزوجة :

ذهب فقهاء المذهب الحنفي إلى أنه لا حق للزوج في شيء من جهاز زوجته وليس له أن يجبرها على ترك أمثلتها ولا تقديم شيء منها له لو اضيقه وإنما له الانتفاع بها بدون منها ولو اغتصب شيئاً من الجهاز حل فيهم الزوجة أو بعد انحلال عقدها ظهر مطلبته به أو يبدأ به من قبل لو قيمته إذا استهلكه أو خالفه عنده لأن يده عليه مخلص ، وكل ما يلزم للبيت من فرش وغيره ونجب على الزوج وحده^(١)

ولا تجبر الزوجة على تجهيز نفسها ، فإذا قامت هي بتجهيز نفسها فإن للزوج حق الانتفاع بالعفش بدون منها ويعتبر الجهاز أملاكه في يده لا بضمة إلا بالتعدي ومن صور التعدي امتناعه عن تسليمها لجهازها بدون وجه حق.

(٢٣٦) يد الزوج على عفش الزوجة يد أملاكه شرعاً وقانوناً :

يشيع عسلاً خصوصاً في الأوساط الشعبية موضوع ((قلعة عفش الزوجية)) فهو من أهم المسائل التي تثار أثناء وتقبل إبرام عقد الزواج حيث جرت العادة على أن يوقع الزوج هذه القائمة وقت انعقاد العقد وهي عبارة عن بيان بمفردات العفش وقيمته ونوعه ومواصفاته من أجل إقرار من الزوج باستلامه على سبيل الأملاك وتعهده بالمحافظة عليه ورده للزوجة في الوقت الذي تطلبه - وهذا الإقرار يتمشى مع أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي على السواء ويعتبر بمثابة استلام هذه المنقولات على

(١) فتاوى لجنة إفتاء مصر ، والمفتي واصل علاء الدين أحمد إبراهيم ، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية والقانون - ١٩٩١ من ٦٥٥

مسبب الأمانة وبالتالي فإن هذا الإقرار أو للقائمة يكون موضوع دعاوى
لتحديد إذا ما شبر غلغف بين الزوجين

(٢٣٧) التكييف القانوني لإقرار الزوج على قائمة غلغف الزوجية :

إذا كانت الزوجة كما دأنا عر ملازمة شرعاً بثلاث منزل الزوجية
وكن هذا الالتزام مطلق على علق الزوجية وحده فإنه يؤثر التساؤل حول
التكييف القانوني لإقرار الذي يوقعه الزوج باستلامه غلغف للزوجية وهو
ما يسمى عملاً ((بالقائمة)) هل التسليم هنا على مسبب الوديعة أم على
مسبب العارية ، وللإجابة على هذا التساؤل يتعين التمييز بين أحكام كل
من الوديعة والعارية .

فالوديعة أو الإيداع هو تسليم المالك غيره على حفظ ماله صراحة
دلالة والوديعة هي المال المودع عند أمين لحفظه ويترتب لصحة الإيداع
كسوف لئال المودع قليلاً لإثبات اليد عليه ، ويتم الإيداع في حق وجوب
الحفظ بالإيجاب والقبول صريح مع تسليم العين للمستودع تسليمًا حقيقياً
أو حكماً بأن يصعها بين يديه أو بالإيجاب والقبول دلالة بأن يضع العين
بين يدي آخر ولم يقل شيئاً وسكت الآخر عند وضعه فإنه يجب عليه
حفظها^(١).

والأصل في الوديعة أنها بلا أجر ومن أهم التزامات المودع لديه أن
يعتني بحفظها بما يحفظ به ماله فهي أمانة لا تضمن بالهلاك وإنما تضمن
بالاعتدي أو بالتقصير في الحفظ وليس للمستودع (المودع لديه) أن

^(١) راجع المواد ٨١ و ٨١١ و ٨١٢ من مرشد الميراث إلى معرفة أحوال الإنسان في
العمالة الشرعية محمد قري بالله - طبعة ١٩٠٩ من ٢١٠ .

ويستعمل الوديعة أو ينتقم بها بدون إذن صاحبها ، أو استعمالها بلا إذن
وهكذا في حال استعمالها فقلبه ضماناتها^(١).

أما المادة ٨١١ من الإحصاءات التي تنالها المستعير منصفة العين المستعارة بلا
عوض تخرج الحين المستعارة عن ملك المميز ويجب على المستعير أن
يعتني بحفظ العين المستعارة ومباينتها كمنالية بمال نفسه ، والمميز لا
يسرد العارية ويرجع فيها في أي وقت يشاء وهي لا تضمن بالهلاك من
غير نذر وإنما تضمن بتعدي المستعير عليها أو بتقصيره أو إهماله في
المحافظة عليها^(٢).

وهذه الأحكام الشرعية هي نفسها تقريباً ذات الأحكام المنصوص عليها
في القانون المدني

ويتضح من مقارنة أحكام كل من العارية والوديعة أنها تتفق في كونها
من عقود الأمانة فلو اعتبرنا استلام الزوج لقائمة العضل لزوجته على سبيل
العارية فهي عارية تستعمل^(٣) تخرج تحت نص المادة ٣٤١ عقوبات وإذا
اعتبرنا الاستلام على سبيل الوديعة فهو بدوره عقد يندرج تحت نص المادة
أي أنه في الحالتين يسرى حكمها على الإقرار باستلام القائمة .

(٢٣٨) الدفع بصورية القائمة :

كثيراً ما يتم تحرير قائمة العضل وتوقيع الزوج عليها دون أن تكون
لزوجته لديها المنقولات الواردة بالقائمة وإنما يكون الهدف من تحريرها

^(١) راجع مرشد التحرير مادة ٨١١ وراجع مجلة الأحكام العدنية - الفصل الثاني - أحكام
الوديعة وحملها من ١٤٨ وما بعدها .

^(٢) مرشد التحرير - المراجع السابق مواد ٧٧٢ و ٧٧٥ و ٧٧٧ وما بعدها ومجلة الأحكام
العدنية المراجع السابق مادة ٨١١ وما بعدها من ١٥٥ و ١٥٦ .

^(٣) بخلاف عارية الاستهلاك التي تقترب من القرض وهو ليس من عقود الأمانة.

هو ضمان حقوقها ومن ثم فإنه يحق للزوج أن يطعن على القائمة بالمصداقية وله حق إثباتها بكافة الطرق بما في ذلك شهادة الشهود وقد رأينا أن عقد الأمانة يخصص في إثباته للطرق والأحكام المقررة في قانون الإثبات فسيأتم له في السنية فإذا أثبت الزوج بشهادة شاهدين مثلاً أنه لا توجد قلعة ولا ثلث أسلماً وأن ثوقه عليها ما كان إلا بضمان حقوقها فإنه يتعين الحكم ببراءته تأسيساً على عدم وجود عقد من عقود الأمانة وهو أحد عناصر الركن المادي للجريمة - كذلك يستطيع الزوج أن يثبت بكافة الطرق عكس ما هو ثابت بالقائمة لأن علاقة الزوجية تعتبر مانعاً مادياً يجبر إثبات ما يخالف الكتابة بالنية كذلك يستطيع الزوج إثبات للصورية الجارية للقائمة كل يثبت مثلاً أن بعض كل حجرة واحدة على عكس ما ورد بالقائمة من أنه ثلاث حجرات وهكذا .

(٢٣٩) الدفع بتجهيل قائمة الطغش :

وقد يحدث أن تكون قائمة الطغش متضمنة بيانات مجهلة كأن يقال مثلاً أن الزوج تشتم ثلاث حجرات (حجرة نوم وحجرة مفرة وحجرة صالون) فتمتها جميعاً حوالي كذا - فهذا لابد من ذكر مواصفات كل حجرة وعدد قطع وهذا لتجهيل في بيانات القائمة يستوى مع صوريتها وتسرى عليها ما يسرى على الصورية من أحكام .

(٢٤٠) قيام الزوجة بتهديد منقولات الزوج :

وحق للزوجة في إثباتها بقتله حق للزوجة في منقولات ليس هذا كل من تلك منقولات بحسب الخاص فهو إنما يبيع لزوجته الانتفاع بها كما يتيح هي له الانتفاع بمنقولاتها وحشد فإذا قامت الزوجة بنقل أو إخفاء أو

اعتكاس أو تهديد منقولات الزوج أو لولائه ومتعلقاته للشخصية كل له حق مقلضتها بتهمة التهديد والمساءلة أولاً وأخيراً مسألة إثبات

(٢٤١) رفع جثة مباشرة بالتهديد .

من مقلقة القول أنه يحق لأي من الطرفين أن يقيم جثة مباشرة ضد الآخر بتهمة فيها بتهديد منقولاته - فالزوجة أن ترفع دعوى التهديد بالنسبة لقاتلة لعش الزوج عليها من الزوج وله نص الحق إذا قامت بتهديد منقولاته ولكن إذا لم تكن قد سلمت منه هذه المنقولات ووقعت له على عند ذلك فيجوز له إثبات واقعة التسليم بكافة الطرق بما فيها شهادة الشهود .

ويجوز بطبيعة الحال للزوجة بدلاً من رفع الجثة المباشرة أن تبلغ الشرطة أو النيابة ويكون سندها في الإبلاغ قائمة للعش

(٢٤٢) ضرورة مطالبة الزوج بالعش قبل رفع الجثة المباشرة :

لا بد أن تسجل الزوجة على زوجها امتناعه عن تسليم المنقولات المبيعة بالقاتلة والانفصال أن يتم ذلك بإرسال إنذار على يد محضر تطالب فيه تسليمها عش القائمة في الوقت والمكان الذي تحدده لأن هذا الإنذار هو دليلها على أنه رفض التسليم وبالتالي يؤكد توافر الركن المادي للجريمة .

(٢٤٣) للزوج أن يعرض عش القاتلة بإذني على يد محضر :

ولكي يسرى الزوج نكته من القاتلة ويتولى الحكم عليه في دعوى تهديد فإنه يرسل للزوجة إنذاراً على يد محضر يعرض فيه لعش المبيى بالقاتلة ولا بد من أن يكون العش بمسبة المحضر ومن الانفصال تحديد

مبدأ التسليم ومكانه أمام قسم الشرطة التابع له محل إقامة الزوجة بحيث
 إذا رفضت أمضيه بتقديم بلاغ بضرورة الإتيان بالعدة حتى يتسنى تسليم
 للمحكمة بما لو قامت الزوجة صفة دعوى التثبيد بطريق المحكمة
 المباشرة - لأنه يحدث كثيراً في العمل أن تحاول المرأة الكيد للرجل
 وذلك برفض استلام العيش بحجة أنه ناقص أو تالف حتى تسجل عليه
 الامتناع ولكنه يخضع للتدليس ذلك كما ذكرنا بالاتجاه لاغتراب وحدة شرطه
 لتحرير محضر لإثبات الحالة

(٢٤٤) إثبات واقعة تسليم العفش بشهادة الشهود :

يجوز سواء أمام النيابة أو المحكمة إثبات تسليم الزوجة للعفش بشهادة
 الشهود في حالة عدم وجود قائمة عفش - وهذا الإتيان جائر مهما كان
 قيمته لوجود مانع ملء وهو رابطة الزوجية .

(٢٤٥) الإعفاء من المحاكمة ومن العقوبة :

يجوز في دعوى تبديد ممتلكات الزوجة التصالح والتنازل فإذا تنازلت
 الزوجة عن الحكم ببراءة الزوج ولا يجوز إذانته مع وقف التنفيذ ذلك أن
 نص المادة ٣١٢ عقوبات الخاص بالمسألة بين الأصول والفروع
 والأزواج ينطبق على وقاتع التبديد بين الزوجين فيجوز لكل منهما أن
 يتنازل عن اتهامه الآخر سواء في حالة التحقيق أو المحاكمة ويجوز العفو
 عن العقوبة بعد صدورها - وإذا تم التصالح بعد الإدانة (أي في مرحلة
 الاستئناف) تبين على محكمة الاستئناف أن نفسى بالبراءة عملاً بنص
 المادة ٣١٢ عقوبات^(١) - كما لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية من أحد

(١) راجع - المجلد رقم ٢٠٤٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١ ، نظراً لما سبق فقرة ١٣٦

الزوجين قبل الآخر إلا بناء على شكوى منه ويختار الإدعاء المبني
 بمثلية شكوى ، أي هناك قيد على سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى
 الجنائية في جريمة التهديد بين الزوجين إلا بناء على شكوى رغم أن
 الجريمة لا تدخل ضمن الجرائم المنصوص عليها في المادة الثالثة من
 قانون الإجراءات الجنائية ولكن مستفادة مما ورد بنهاية المادة ٣١٢
 عقوبات من عبارة ((وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها
 القانون)) .

وقد حكمت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٣١٢ من قانون
 العقوبات تنص على أنه ((لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة إصراراً
 بوجهه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه ،
 والمجنى عليه أن يتقزل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها - كما
 أنه أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على المجنى في أي وقت شاء)) وكانت
 هذه المادة تمنع قوفاً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية
 بطلبه متوقفاً على طلب المجنى عليه ، كما نصح حذاً لتتهدا الحكم
 النهائي على المجنى بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أي وقت
 شاء ، ولما كانت الفقرة من كل هذا الحد وذلك التود الولدين في باب
 السرقة هي الحفاظ على الأوسر العائلية التي تربط بين المجنى عليه
 والجاني فلم أن ينسب لهما إلى جريمة التبيد - منكر الفصل -
 لوقوعها كالسرقة إصراراً بما ورد ذكرهم بذلك النص ، لما كان
 ذلك ، وكانت للزوجة المجنى عليها قد نسبت إلى زوجها الطاعن تبديد
 مقتولاتها حتى صدر عليه الحكم المظنون فيه ، ثم تفرزت بعد ذلك عن
 دعواها قبله ، إلى هذا التناول يرتب لئلا قانونياً هو إنتفاء الدعوى
 الجنائية عملاً بحكم المادة ٣١٢ من قانون العقوبات سابقة الذكر ، ومن ثم

بتعين المحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة واقتضاء بذلك^(١).

(٢٤٦) رفع دعوى مدنية برد الجهار :

وكما يجوز للزوجة رفع جنحة مهانة بحق لها أيضاً رفع دعوى مدنية بطلب رد جهار فزوجية المهر بالقائمة وهذه الدعوى تنتظر أمام المحكمة المدنية وليست من الدعوى الشرعية .

(٢٤٧) إيصال الأمانة :

يحدث كثيراً في العمل أن يستعمل إيصال الأمانة كوسيلة لضمان الدين المدني حيث في عقد القرض كما رأينا ليس من عقود الأمانة التي تخرج تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات - فقد يقوم شخص بإقراض لآخر مبلغاً من المال ولكن يصدر الدائن المقرض حقه فإنه يستكتب المدين المقرض إيصالاً بالمبلغ يذكر فيه أنه سلم على سبيل الأمانة وذلك حتى يصير الحصول على دينه بوسيلة إكراه جنائية حالة كون الإجراءات المدنية إجراءات طويلة ومعقدة وتحتاج في النهاية إلى تنفيذ للحكم والحبس وما يستهدف ذلك من إشكالات ودعوى استرداد ودعوى عدم اعتداد وغير ذلك من ظروف انقاضي المدني .

(٢٤٨) شكل إيصال الأمانة :

غالباً ما يسجل في الإيصال أن لئلاً تسلم من فلان مبلغ كذا على سبيل الأمانة - وفي بعض الأحيان يقال أن لئلاً سلم فلان مبلغ كذا لتوصيله إلى فلان وحر في الحالين أمر جواز لأن إيداع النقود لدى شخص على سبيل الأمانة شأنه شأن إيداع أي مال وبالتالي إذا طوّل الأمن برد

^(١) الفصل الجنائي رقم ٢٨١ لسنة ١٩٠٠ في جريدة ١٩٩٤/٢/٢٧.

الأمانة فرفض وسجل عليه صاحب الأمانة هذا الرفض سواء بانذار على يد محضر أو بتحرير محضر مثلاً فإن أهم محضر مر عناصر الذك المندء للصائمة بكو، كذ تحقق ويكو للمسلم هذا على صورة ويجه

(٢٤٩) للتكيف القانوني لإيصال الأمانة

إذ يكو في الإيصال المبع سلم على سيد القاص ثم امتنع المستلم عن رد المبلغ فلا سبيل أمام المقرص سوى الإلجاء إلى القضاء المدني أم إذ ذكر في الإيصال أن المبلغ سلم على سفير الأمانة سواء شخص للمستلم أو توصيفه لشخص ثالث فإن صاحب الأمانة يستطيع إقامة دعوى جبة مباشرة ضد الأمين وفق المادة ٣٤٦ عقوبات إذا توافرت باقي شروطها.

ويجوز للمستلم (المبهم) إثبات صحوريه إيصال لأمانة أو إثبات أنه تحرر هذه لعمامتين معينين كان يثبت مثلاً الدين المتيق بالإيصال ما هو إلا ثمن شيء فتر ه للمبهم أو أنها سنداً لأقسط معيه لم يحل دجاله بعد ويجري لإثبات بشنى الطرق بما في تلك شهادة الشهود ()

فصل ختامي مقترحات وتوصيات

(٢٥٠) تقسيم :

١. نمرسدا في فترات الكتاب نماذج متفرقة لأساليب التفاضل الكيفية ونشرنا إلى ما تصورناه من حلول لمواجهة هذه الأساليب ، ولا نرغم أن الكتاب قد تناول كافة طرق التحليل والتكيد في إجراءات التفاضل وإنما نؤيدنا ما صانفناه من مشكلات صلبة بقدر ما وسعنا من الجهد والعلم والخبرة ومن ثم فإن الموسوع لا تزال مطروحة على أهل أن يستطيع كل من يريد أن يلقى بتلوه في مجال الإصلاح أن يعرض ما يرض له من اجتهاد ، المجهد على أي حال له أجره إذا أخطأ وله أجر في إذا صواب

على أنه لم يجد بوسع أحد أن ينكر هذا الواقع ، فالأساليب المتتوية قائمة وتنامي ، علماً وعملاً ويجري التغير في تطورها وليكنار الجديد منها ومن هنا فإن اقتراح الحلول في ثم يكن هدفه التوصل إلى القضاء عليها نهائياً وعلى الأقل محاصرة هذه الأساليب للحد من أضرارها وضرواتها وقد يكون من قسبل على من يتبعوا الإصلاح أن يقترح حلولاً متالية أو يضالاب بتطبيق إجراءات هي أبعد ما تكون عن الواقع ، ففهم محكومون بواقع لا فكاك منه سواء من حيث طبيعة البشر الذين يتعاملون مع مرفق القضاء أو البشر الذين يعملون بهذا المرفق ، كما يحكمنا نظم إداري يتحرك في إطار خطة اقتصادية عامة بحيث لا يجدى أن يستعمل مثلاً اقتراح زيادة عدد المحضرين أو الكتبة أو زيادة الرسوم أو مصاعفة الحوافس أو غير ذلك من المقترحات التي لا تجدى ، ومن هذا المنطلق

فإن ما نراه من توصيات ومقترحات يتمشى مع الواقع الذي نجشه بكل جوانبه والذي لا يكلف الدولة سوى تعديل بعض نصوص التشريعات ولا يكلف الأجهزة الإدارية القائمة على شؤون المجسرين وأقلام الكتاب سوى إصدار التعليمات التي تحقق الإنضباط في العمل ولا يكلف التفتيش القضائي سوى مناشدة السادة أعضاء الهيئة القضائية ببعض التوصيات - وهي كلها كما نرى أمور لا تكلف الدولة أية أعباء مالية ولا تحتاج إلى مراقبة أو أموال لوضعها موضع التنفيذ

وبذلك نعرض هذه المقترحات من خلال ثلاثة محاور

١) ما يختص بالعمل الإداري بكمحاكم.

٢) ما يختص بالعمل القضائي

٣) ما يختص بالعمل التشريعي.



المبحث الأول

مقتضىات بشأن العمل الإداري بالمحاكم

(٢٥١) بالنسبة للإجراءات على يد محضر :

بالنسبة للإجراءات لا يكفي أن يطلع محضر المحكمة على توكيل المحامي أو بمطالبة طالب الإنذار وإنما يتعين ذكر رقم وتاريخ التوكيل على أصل الإنذار والصور المعلقة ، ولأنه أن يكون اسم طالب لإعلان ثالثياً ، فإذا كان الطالب هو مرمز الإعلان ينون رقم وتاريخ بطاقته على الأصل والصور .

كذلك لابد من تحديد موعد لا يتجاوز الأسبوع لإعلان الإنذار إلى المرسل إليه لأن بعض أقلام المحصرين تترك في الإعلان ، كما أن الإنذار يرمز الأجرة لابد أن يصل في اليوم التالي على الأكثر .

وفي حالة الرجوع في العرض يتعين الاستيثاق من صحة الإجراءات جميعاً إذ قد تكون هذه وسيلة للتلاعب توكيلاً للحرد أو الإخلاء

ولا يترخص المحضر في أن يفتح الفرصة للملتر (يفتح لئلا) حتى يسجل أي اعتراض على الإنذار عند استلامه لأن ذلك يعني أنه لا يرد على الملتر (يكرر لئلا) بما لديه مهما كان رداً موجراً مما بعد تعاملاً على الإقالات من سداد رسم الإنذار ولا يباح قطع إلا في حالة عرض الأجرة أن يسطر الملتر (يفتح لئلا) أي تحفظ كى يقول مثلاً مع حفظ حقه في طرد شاعل معين " لو " أن المبلغ المعروف هو مجرد ريع ولا

يعترف بالقائم بالعرض بأنه عاصب^(١).

(٢٥٢) بالنسبة لصحف الدعاوى :

بالنسبة لصحف الدعاوى وخصوصاً أمام المحاكم الجزئية التي لم يدخل فيها نظام الميكرو فيلم حتى الآن فإنه قبل تحديد الرسم يتعين الاستيقان من وجود توحيين المصنف (وهذا الإجراء ساري في نظام العمل الإداري بجميع مراحله) وعند إيداع الصحيفة قلم الجدول ترافق بها حافظة مستندات وليس لقلم جدول أو لقلم الكتّاب حق تقييم هذه المستندات أو رفضها حتى لو كانت من طابعها لا تصنف بصفة موضوع الدعوى ، وليس هذا الإجراء شكلياً عند رفع الدعوى ولكن نتيجة مصوبة على صياحيه لأن ملف القضية بكامله مبكر تحت بصر المحكمة وفي قفلي لها الكلمة الأخيرة بالنسبة لما يقدمه الخصوم .

ورداً على ما يثيره البعض من أن هناك قضايا تعذر تقديم أي مستند بشأنها لجدها كدعوى إثبات الحالة أو طلب منع شاهد علينا نستدل أنه لا يوجد نزع قلم بشأنه دعوى من المتصور أن يجوز راقعها عن تقديم مستند صفته على الأكل أو مصاحته ، ومع ذلك فإنه من الممكن استثناء بعض النصوص من إرفاق المستندات سواء بمقتضى تعليمات إدارية تصدرها جهات التفتيش أو أن يلائم قاضي المحكمة بقبول الصحيفة بدون مستندات أما في الأحوال للتدخل والإفلال والمطالبات المعروضة فتأتي مدد

^(١) جرى العمل في قلم المختبرين على أنه إذا أراد المودع له سحب الشاهد المعروض فإنه يكلف أولاً بإحضار المارش يحزمه على الصرف ولا يمكن أن يصرف بدون تقديم هذا الإشعار - ولا جرى على أي أساس وضع على هذا القيد ما دهم أن المارش كان قد ذكر يستاء في إطار العرض أنه يعرض الشاهد ويصرف للمعرض له يستأجره دون قيد أو شرط أو الإجراءات

الطالب رسم التدخل أو الطالب فلا محل لمطابقته بتقديم مستندات لأن
محتله أو ملقه عن يمينه لمنظمة التي سيتم أو لا يقدم أدائها - ١٠٠٠
وبالتالي فهي التي ستحكم في الطالب أو التدخل على مقتضى ذلك .

(٢٠٣) بالنسبة للإعلانات :

١) بعض الصحف الدعاوى التي تتولى أقلام للكتاب إعلانها بنصها
عن طريق المحضرين كالإشكالات ودعاوى الاسترداد وحتى لا
يحدث إطلالة متعددة في إجراءات الإعلان واستقالة أمر ورود
لصلح الصحيفة قبل المحضور أو من له مصلحة في سرعة
الإعلان يستطيع أن يعان خصومه بئس من المحكمة التي تنظر
للقضية وهذا كفيل بمد طريق التلاعب .

٢ - إذا استهل المحضر عن إعلان الورقة أن العنوان مجهول أو أن
الاسم وهمي فعليه أن يسجل ذلك في أصل الإعلان ويحدد
المصدر الذي استقى منه هذه المعلومات دون أن يكون مطالبا
بأخذ توقيع من أصطاء هذه المعلومات أو إثبات هويته، فالمحضر
يسجل ذلك - وهو مصدق - على مسؤوليته، ولا بد أن يكون اسم
المحضر وما يسطره من بيانات واضحة وصحة ومعروفة حتى تكون
الصورة واضحة أمام المحكمة بحيث إذا ماورها لشك أو أثر
للخصم ذلك أمكن محضرة للتلاعب.

٣ - إذا صمم صاحب الشأن على إعلان خصمه على عنوان معين
تحت مسؤوليته تعين على المحضر إعلانه على مسؤولية صاحب
الإعلان وبعد ذلك هو وثائقه مع المحكمة التي تقول كلمتها في
مدى صحة أو بطلان الإعلان - وإذا صمم للتعاليب على الإعلان

بإرشاد وكيله تعيين على المحضر أخذ توقيع المرشد على أصل
الورقة حتى يكون الإعلان تحت مسؤولية الطالب من حيث ما
أُرشد عنه.

٤ - في الحالات التي ثبت فيها المحضر أن المكان كان مغلقاً وقت
الإعلان ثم تسلمه الإعلان لجهة الإدارة وبإسناد الطالب فإنه
يسجل ذلك على مستويته وعلى من يدعى عكس ذلك لن يثبت
أن المحضر حين يقرر أن المكان مغلق فإنه يكون قد استوثق
من أن المراد إعلانه له وجود حقيقي في ذلك المكان الذي كان
مغلقاً وقت إعلانه، أما إذا استبان للمحضر عدم وجود المراد
إعلانه أو لم يستدل من الجبرين عنه فإنه يسجل أنه لم يستدل
على المراد إعلانه وعلى الطالب الإرشاد، وهنا قد يكون المحضر
مستعداً للفلاح أو الإطالة لتقويت مبعده معين أو كسب بعض
الوقت لصالح طالب الإعلان المتوطين معه، وعلى ذلك فإنه
يسجل على طالب الإعلان أن تجريه بإرشاده فإذا ثبت إعلانه في
تلك المكان بإرشاد الطالب تعيين مساهلة المحضر فيها مع حفظ
حق الطالب في اتخاذ ما يراه من إجراءات.

٥ - بالنسبة لاستلام الأوراق للمعنة يتعين إثبات رقم تحقيق شخصية
المستلم إذا كان هو صاحب الإعلان ورقم التوكيل وتاريخه وجهة
إصداره ورقم بطاقة عضوية المحل في سفر التسليم، أما بشأن
تحديد التوفر عند رفع الدعاوى فيجب أن يوكل هذا العمل رئيس
القلم المدني تحت إشراف رئيس المحكمة بناء على توجيهاته.

٦ - إذا أعلن قلم الكتاب بصحيفة دعوى تزوير أصلية على مستند مرفق بالقضية الموجودة لدى كاتب الجلسة فإنه إذا كانت القضية مستنولة يعرض الأمر على المحكمة التي تنظرها للأمر بما تراه لها إذا كان قد حكم فيها وتم تسحب المستندات المطعون عليها فلا يجوز إذا كان المستند من المستندات التنفيذية لأنه قد تكون دعوى التزوير المرفوعة مقصوداً بها عرقلة التنفيذ وذلك بحجب الصند التنفيذي لأطول فترة ممكنة بحجة عرضه على المحكمة التي تنظر دعوى التزوير الأصلية والتي غالباً ما تكون كيدية - ونرى أن قلم كتاب لا مسئولية عليه إذا هو سلم المستند (المطعون عليه) لصاحبه حتى لو كان قد أعلن رسمياً بدعوى التزوير الأصلية - ولا يحتاج الأمر هنا العرض على القاضي للإذن بتسليم المستند لصاحبه، ولقد كتبت في هذا شأنه شئ قد تمحصرين الذي لا يحسباً بهذا هذه الدعوى ويعنى في إجراء التنفيذ مهما أعلن بدعوى تزوير من هذا القبيل كما أن المحضر في مثل هذه الحالات يعرض الأمر على القاضي للتودع مع أن قلم المحصرين أولى بهذا العرض من قلم الكتاب.

(٢٥٤) بالنسبة للأوامر على عزل قض :

بالنسبة للأوامر على عزل قض وهي مجال واسع للتلاعب نظراً لطبيعتها من حيث أنها تصدر في عينة الخصوم على العلاج بشأنها يتعلق بالعمل القضائي وبإغفال بعض التبعيات على نحو ما سبلي كتكليف مقدم للمريضة إعلان خصمه بطلبه.

(٢٥٥) بالنسبة لتنفيذ الأحكام :

بالنسبة لتنفيذ الأحكام والسندات الرسمية وهي مشكلة لمشاكل قبل وجود جهاز المتابعة والتفتيش برئاسة قاضي المحكمة ونشره الكامل لهذا العمل سوف يقضي بدرجة كبيرة على التلاعب في التنفيذ حيث يكون المحصر متأكداً من أن بكرة التلاعب أو تولد ستكون موضع مساءلة فورية من جانب رئيس محكمة مفرغ لهذا الإشراف ولا يشغله عنه أي عمل آخر.

(٢٥٦) بالنسبة لإقامة الجنح المباشرة :

بالنسبة لإقامة الجنح المباشرة يتعين على القام الجنائي الاستيثاق من صحة واقع الدعوى وإثبات توكيل المحامي على أصل لصحيفة بعد الإطلاع عليه وبعد إجراء الإعلان لا ترسل الصحيفة لقسم الشرطة لتقيدها برفق جنحة إلا إذا أمر بذلك أحد أعضاء النيابة ويكون له حق رفض تقيدها ولصاحب الدعوى للتظلم من هذا الرفض لرئيس النيابة أو للمحامي العام - ولا يحد من وضع ضوابط لتقيد الجنح المباشرة حتى لا تكون وظيفة النيابة شكلية تكون من حق النيابة رفض تقيدها إذا كان المتهم لا يتم بدائرة الاختصاص المطى للمحكمة لأنه لا ينبغي أن يمنع المدعي المدني حقوقاً أكثر مما للنيابة العامة المقيمة بقواعد الاختصاص المطى وحتى يسهل تنفيذ الحكم إذا ما صدر بالإدانة - وقد أصدر النائب العام تعليمات للنيابات بجرى تنفيذها ولم يقل أحد أنها تعتبر قيداً على نصوص القانون وإنما هي مسائل تنظيمية لحسن سير العمل وسوف نذكر أمثلة لذلك عند تناول مقترحاتنا بشأن العمل القضائي .

(٢٥٧) تفرغ القاضي في كل محكمة للمتابعة :

جميع المقترحات السابقة كما يتبين بوضوح - لا تحتاج إلى إمداد أو زيادة صالحة وإنما تتطلب صدور منشورات تنظيمية تتضمن تعليمات واضحة ومحددة يلتزم بها العاملون بالقلم والخط والمحضرين.

ولا شك أن هذه التعليمات قد تتحول إلى حبر على ورق وقد يصحبها الجمود إذا لم يكن وراءه جهاز مثبته قادر على بسط سلطان القانون.

ونرى قسماً هذا الشأن أن تفرغ في كل محكمة جريدة قاضي وفي محكمة ابتدائية أكثر من قاضي يساعدون جهاز يكون من رئيس للقلم المدني أو قدم العاملين به ولقد المحضرين الأول ولا يستد القاضي أي عمل آخر ويحظى من الجلسات وتكون مهمته السهر على تنفيذ نصوص القانون وتكفي التعليمات ويكون له حق النقل وتوقيع الجزاء ومسح الحواشي والمعاينات بالنسبة للجهاز الإداري فتابع له من محضرين وكتبه ويراعى عدم تولد محضر معين في مكان معين لفترة طويلة مع ضرورة نقل محضري التفتيش من مكان لآخر بحيث لا يقوى في مكان واحد لفترة طويلة يتحولون معها إلى مركز ابتزاز ويكون مهمة جهاز المتابعة تلقي شكاوى المتقاضين والمطعون ويكون القاضي المحكمة كلفة الصلاحيات في اتخاذ القرارات، هذا الجهاز يعني من فكرة إنشاء نيابات مدنية ويساعد على الحد من ظاهرة التقاضي الكودي وحتى من الدخية النفسية فإن الناس إذا استشعروا بوجود مثل هذه الأجهزة في المحاكم قبل وجودها في ذاتها يبعث الخوف والتردد في النفوس المريضة التي تسكرت ولوج طرق التقاضي الكبدية .

(٢٥٨) الرقابة الفعلية على ألقام المطالبة :

رغم أن قانون لا يجبر تحصيل الرسوم من كتب الدعوى فلا زالت ألقام المطالبة تمتع - - - - - بصلح صورة الحكم لتتخذ أو صورة رسمية من لم يند طالب للصورة الرسوم حتى ولو كان محكوماً بها على خصمه، والتعاملات المصرفية في ألقام المطالبة بالمحاكم ولا توجد ضوابط في تقدير الرسوم في حالة ما إذا نص الحكم على إلزام كل خصم بالمقاسم من المصروفات، وهذا يجب أن يكون ذلك رقابة فعالة على هذه الألقام سواء من الراسات الإدارية أو من خصامة المتابعة سيما وأن المطالبة قد تكون بشأن المصروفات في حكم ابتدائي وقبل الفصل في الاستئناف وهو ما قد يؤدي إلى تحصيل مبالغ بنون وجه حق - - - - - وجدير بالذكر أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستورية المادة ١٤ من قانون الرسوم القضائية وقانون التوثيق في عقود المدنية التي تحول الألقام الكتاب تحصيل الرسوم القضائية عن خسر دعواه ابتدائياً رغم استقلالها لا يترك مستقلاً أمام جهة الطعن وإاء بعد ذلك جازاً الآن بعد أن لبطت المحكمة الدستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فيما تضمنه من أن تطعن في المحكمة بطريقة الاستئناف لا يحول دون تحصيل الرسوم القضائية من حكم ابتدائياً بإلزامه بها.



الباب الثاني مقترحات بشأن العمل القضائي

(٢٥٩) ضرورة الحسم في تطبيق القانون :

إن القاضي أو عضو النيابة بما لها من سلطات واسعة وملازمات بمقتضى القانون يستلزم بذل جهد - وفي حدود القانون السري - لمساعد مساعدة فعالة في إحباط صدور القلاعب وإجراءات التقاضي الكثيرة لكن بعض القضاة وأعضاء النيابة يتساهلون طواعية في استعمال صلاحياتهم سواء بسبب ضغط العمل أو بسبب الميل إلى التسامح وإعطاء التفرس والأجال للخصوم أو إيماناً بأن العدالة الحقيقية أسلم من العدالة السريعة التي قد تحمل شبهة الوقوع في النظم أو الخطأ أو بالنظر إلى طبيعة وثقافة بيئة المتقاضى والمناخ الذي تعمل فيه الأجهزة للمساعدة كالمحضرين وكتبة المحاكم.

ومع كون هذه الاعطالات وغيرها لها وجاهاتها إلا أن هناك نصوصاً في القانون تؤيد تطبيقها للقاضي أو عضو النيابة بحسم فإن ذلك سيؤدي بنتائج إيجابية دون شك مثال ذلك :

أولاً : ينص القانون على أنه لا يجوز تأجيل أكثر من مرة لنفس السبب ونحن لا نطلب إلا تطبيق هذا النص وإذا قدر للقاضي أن الأمر يحتاج إلى تأجيل ثانٍ أو ثالث لنفس السبب فيكون ذلك هو الاستثناء وليس القاعدة وهو الذي يقدر دواعي الاستثناء ومبررات منح الخصوم فرصة أخرى.

ثانياً : في دغوى الاسترداد ينص القانون على ضرورة أن يقدم مدعى

ملكية الموقوفات موضوع الدعوى مستندات دعواه من أول جلسة - ونحصر مطالب يطالب بتطبيق هذا النص لمن يرفع دعوى الاسترداد فلا حجة له أن يستعمل المحكمة أجلًا تلو الأجل حتى يقدم مستنداته فإذا طلق لقاتلون بصرامة لسوء نجد أكثر من ٩٠% من دعاوى الاسترداد ترفض أو تخطب لعدم جديتها.

ثالثاً : في الإشكالات الوقتية يفضى القانون إلى تقديم المستشكل ضده أوراق التنفيذ في أول جلسة ويقدم المستشكل مستنداته فور رفع الإشكال أو في الجلسة الأولى فإذا كان المستشكل هو المعتزم تحيى أن يقدم مستندات السبب لللاحق لصحور للحكم والذي على اسمه قام بالإشكال فيه أو يقدم مستنداته إذا كان من الخير - لما أن يطلب أجلًا لتقديم المستندات وأجلًا لتقديم باقي المستندات لو أن يرفض المستشكل ضده تقديم أوراق التنفيذ فيل التفتيش به مباحثات الفصل في الإشكال بحالته إذا نقض أمره عن تقديم ما لديهم من مستندات فور نظر الإشكال.

رابعاً : عدم ورود أصل الصحيفة - هناك صورة مودعة وهي صورة الجدول - فإذا عمد المدعى إلى المعاطلة فهناك جزاء قانوني وهو وقف الدعوى جزائياً وإذا تعدد المدعى عليه المعاطلة فهناك جزاء قانوني وهو تغريمه - والقاضي بذلك كل ذلك كما يحكم أن يفصل في الدعوى بمقتضى صورة من الجدول.

خامساً : التأخير في ضم المبررات ولا يتأتى القضاء على هذه الظاهرة إلا إذا نستعمل لقاضي سلطانه في الحكم بالغرامة ومصادقتها على المتسبب وعلى رئيسه إذا انتضى الأمر فضلاً عن الدور

الذي يمكن أن يلعبه رئيس المحكمة الذي يتولى المتابعة والإشراف الذي لنا فيه ينبغي أن يخرج هذا الأمر

مسلماً ، في حالات التدخل - وخاصة الهجومي - من حق المحكمة أن تتأكد وتثبت في محضر الجلسة صفة طالب التدخل ومصلحته في التدخل ولا يعطى سوى القرب أجل لتقديم مستنداته وسداد الترميم فمن لم يفعل ترفض دعوته وكل هذا ممكن بمقتضى التشريع النافذ.

مبدأً في حالة العصور بالإثابة (الفوتة) إذا تشكلت القضية بطلت أو قد عوى كيدية أو أن هناك شبهة أصل صورية أو تلاعب فله حق الأمر بإيقاف هذه الإثابة بإوراق القضية حتى يمكن الخصم المضروب أن يستفيد منها ككله له أو إبقاء الأمر ضد خصمه - وليس في مصلحة (الفوتة) أي ضرر لأن صاحبه إذا كان جاداً فسوف يتبع ما دار في الجلسة من وقع محضرها دون حجة لهذه الفوتة - لأن الواقع أن هذه الإثابة قد يترتب عليها نتائج خطيرة فقد تكون مدعومة على محام لا علم له بها، وقد تكون باسم محام وهمي لا وجود له ، وقد تكون باسم محامي درجة فيه لا تسمح له بالعضور أمام المحكمة التي تنظر الدعوى، وقد لوحظ في كثير من الأحيان أن بعض المحامين ممن تكون للمحكمة قد طلبت منهم تنفيذ إجراء معين ولم ينفذوه يحدون إلى (مصدير) أي محام يحضر بالإثابة وحين تستفسر عنه المحكمة عن سبب عدم تنفيذ قرارها يقول أنه حاضراً (فوتة) وهنا قد تستخرج المحكمة من مناقشة الحاضر الذي لا يعلم شيئاً عن القضية ويسبب له دراية بخفية موضوعها، هذا طبعاً مع

- رودة توقيع الحزم الذي يملكه القاصر. كالتمويه أو الورق
أو تكليف الخصم بتقيد الإجراء.

ثامناً . - أحياناً يطلب المسم التبريح له باستخراج ٢٠٠ ل. أو مسم آخر
أو تقديم صورة رسمية من مستند، فإذا توافقت المحكمة جرد
ومدى إنتاجية هذا المذهب ذي الدوى وهي مسألة لا تدور
بضبح دقائق وربما لا تتجاوز دقيقة ولكنها ستجعل من يط
مثل هذه الطلبات حريصاً ومستعداً لتبرير طلبه ، وإذا أذ
المحكمة ولم يفتح الخصم الورقة التي تصرح له بمسخر
صورة منها فإن المحكمة تقدر سبب تعلق ذلك فقد يكون هذا
ميرر مشروع حال دون ذلك وقد يكثف الأمر عن مجرد ردة
في مطالبة لمد التقاضي فترد للمحكمة القصد السيئ على صناد
بما لها من سلطات.

ثامناً . - فسي الطليقات على عرائض - ماذا لو أمرت المحكمة ما
لعرصة بإظهار خصمه أو إظهاره أو إعلائه حتى تكون المحك
على بينة من ظروف وملابسات الطلب إذ من السهل صطل
دير واستطاع توقيع المدين وتقدمه لإصدار أمر على عريض
، وحتى لو كان هذا الأمر بتوقيع الحجر التعمضي وهو وإن
محدود الأثر إلا أنه قد يؤدي إلى التشهير خصوصاً إذا
صلاً صند تاجر أو شخص تتأثر سمعته بمثل هذا الحجر من
وإن قخلل إجراءات بطلان الحجر وانتظام من الأمر تستمر
وقتها قد يطول إلى أكثر من موسم قضائي يظل فيه أثر له
والتشهير قلبي ما دام الحجر قائماً لم يقض ببطلانه.

هائلا . أصدر المكتب العام للكتاب الدوري رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ بتعديل
 راجد لائحة التقييمات للمراجعة للعام ١٠٨٤ - ١٠٩١ (تعديلات
 لائحة العامة) بخصوص ما يجب مراعاته من صوبت بالنسبة
 لائحة الجمع المباشرة ضد بعض لأفراد الطوائف والموظفين
 ومن هذا قبيل ما جاء بالهند أولا وثانيا وتوجره فيما يلي

(١) ينوب العصور المدير لائحة السجدة التي يتم من المسمى
 بسائق المسمى قبل التأشير بتحديد الجلسة التي تظهر فيها الدعوى
 بغية التأكد من استيفاء الإجراءات التي يتطلبها القانون ، فإذا تبين
 أن ظروف الدعوى تجعلها ذات أهمية خاصة كإن يكون موضوعها
 مائماً بمصلحة عامة أو لطبيعة مركز المتهم أو المسمى عليه أو
 كانت من الحالات المستثناة من حق المدعى العسمى في رفع
 الدعوى الجارية مباشرة على أن يرسل الأوراق بملزمة الرأي إلى
 المحامي العام للولاية الكلية ويستطلع المسمى العام رأي المحام
 العام الأول لولاية الاستئناف المختصة في رأي موجباً لذلك ، فإذا
 كان المتهم مخالفاً أو يشغل وظيفة معالية أو أحد أعضاء مجلس
 الشعب أو للشورى تعين إرسالها عن طريق المحامي العام الأول
 إلى المكتب العسمى للناظر العام بملزمة الرأي .

(٢) إذا تبين العصور المدير لائحة من مراجعة السجدة أن الحالة من
 الحالات الموضحة في قيد أولاً أو وردت إليه لأوراق من النيابة
 لتقديمها للجلسة فعليه أن يحدد بنفسه تاريخ الجلسة التي تنظر
 الدعوى ويؤشر بذلك بحقه على الأوراق موضعاً تاريخ التأشير
 وسمه وموظفته ويحضر على موظفي القلم لجلستي التقييم بهذا
 الإجراء ولعل من أهم ما ورد بالمكتب الدوري رقم (٥) المشار إليه

فإنه ألغى المادة ١٠٨٧ من التنظيمات العامة للنيابات - وكانت هذه المادة تنص على أن 'ترفع الدعوى المباشرة بطريق التكاليف بالحضور من قبل المدعى بالحقوق المدنية' ، وبدون إعلان هذا للتكاليف لا تدخل الدعوى في حوزة المحكمة ويجب أن ينص على التكاليف بالحضور لإدعاء بالحقوق المدنية ولأن يتم وفقاً للقواعد المقررة لإعلان الحضور والعناصر عليها في المادة ٢٣٤ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية - ويكون تصرف عبء التكاليف بالنسبة للدعوى التي تقام بالطريق المباشر قاصراً على الأمر بتنقيتها للجلسة التي يحضرها قلم الجلسات طبقاً للتقيد والوصف الوردين بصحيفة الدعوى وذلك بعد استيفاء الرسوم المستحقة عليها قانوناً)) وتسمى على ما تقدم فإن عبء التكاليف إذا ما تمت إدارته للصحيفة بالأمر بقدها أصبح من الآن به أن يمتد الموضوع من الناحية القانونية ويطلع على التوكيلات ويتدخل في تحديد التقيد والوصف إذا أي ضرورة لذلك بل ومن حق أن يتأكد من وجود المستندات المقامة على أساسها الدعوى وخاصة الدعوى وخاصة في القضايا المتعلقة بالشيكات سيما إذا كانت خطية - كما أننا نرى منع الأعلام الجنائية من تحديد الجلسات وإنما يוכל ذلك لأعضاء النيابة ، فمثل هذه الصيغة سوف تكشف أوجه التلاعب والقضايا الفكيكية وخاصة جنح الشيك (الأمريكانى) أو الشيك (المصروب) ولا يسرى ماذا يصير صلح الشيك أن يلجأ إلى دولة الشرطة لإبلاغ وتحرير محضر ، وقد يقال أن الموطن يعنى في القسم الشرطة ولكن الأمر حين يتعلق بجريمة يبلغ عنها المجنى عليه فهي ستكون محل تحقيق شأنها شأن أي جريمة أخرى يتلقاها رجال

الشرطة كما في رقابة النيابة على قيد الجرح المباشرة سوف يمنع
 تكرر لهذه الدعوى عن نفس الواقعة إذ قد تكاد الخدمة موضوع
 تحقيق النيابة ثم يتعجل المدعى المدني الأمر برفع دعواه المباشرة
 ويتعين الاتزاع بقولنا الاختصاص المدني لأنه في الموعد الجنائية
 من النظام العام ولا يتحدد وفقاً لمشيئة رفع الدعوى ، فلا يكتفى ل
 يقال في صحيفة الجحمة المباشرة أنه يتلوه كذا ، بدلالة كذا أصدر
 فلا شكاً تبين أنه لا يقبله رصيده ثم تقام الدعوى أمام المحكمة
 إلى يريده ورفع الدعوى وشالياً ما يكون المتهم غير مقیم
 بدائرتها ، وتطبيقات النيابة العامة واسمة في هذا الشأن وموداعها في
 المدعى المدني يتقيد بما تنقّب به النيابة في إقامة الدعوى المباشرة .

(٢٦٠) اقتراح بشأن جنح الشيك:

إلى أن يصدر قانون بتخصيم التعامل بالدينار لرى صدور تعليمات
 للسلطات بعدم الأمر بقيد أي جنحة مباشرة مرفوعة في قضية يكون
 موضعها شيك بيون رصيده إذا كان الشيك خطياً وتقوم النيابة عند تقديم
 مثل هذه المصطف بالتحقيق وإحالتها لقسم الشرطة المختص أو لقم
 الاستمراء بالنيابة لعل تحقيق مريح يرفق به أصل الشيك الخطي إذ أنه
 في هذه الحالة سيكون من الصير على من استطاع الشيك أن يولاه
 للتحقيقات ويواجه خصمه إذ أن القضية سوف تحل للمحكمة الجنائية
 محسلة بدعايات البارزين المدعى المدني والمتهم وهذا إذا حدث فسوف
 يقلل إلى حد كبير من مظاهره جنح (الشيك المصروب) أما إذا كان الشيك
 بنكياً فالنيابة تأمر بتقيد الأوراق بعد إطلاعها على أصل الشيك والتأكد من
 صدوره من أحد البنوك المعترف بها قانوناً والمصدر عليه اسم المتهم ولا

ماتع من تفسير الذيلية علم هذا الشيك كإجراء عمل يكمل مهمة المحكمة التي تظر القضية^(١).

(٢٦١) ضرورة حضور المدعى للمضي كشاهد إذا أصر المتهم على ذلك:

يخلص قانون الإجراءات الجنائية على جواز حضور المدعى للمضي ومسماعه كشاهد وقد لوحظ في العمل أنه رغم وضوح كيدية الدعوى المرفوعة بالطريق المباشر وخاصة في قضايا الشيك إذ قد يكون الطعن مجهلاً واسم المدعى المظني مجهلاً أو وهمياً ومع ذلك ورغم نصهم المحاصر عن المتهم على طلب حضور المظني عليه (المدعى المظني) إلا أن المحاكم قلما تستجيب لهذا الطلب رغم شرعيته وقانونيته وقد تنشد التفتيش القصائي إصدار توصيات السادة القضاة بالاستجابة بمثل هذه الطلبات خصوصاً إذا كانت طلبت جلاء بحيث يكشف حضور أو عدم حضور المظني عليه عن كيدية الدعوى أو جديتها ، والمحكمة مثلاً إذا أمرت باستدعاء المظني عليه ولم يحضر أن تقصى بتفريجه أو تحكم في غير صالحه على أساس أن يطلب المتهم حضوره قد يشكل دفاعاً جوهرياً مؤثراً في الدعوى .

كذلك تصرح المحكمة عادة للمدعى المظني بطلبه من استكراج شهادته أو لورقي وترخص مثل هذه الطلبات إذا طلبها المتهم وهو ما يجعل مهمة كتف التلاعب وإثباته أمراً بالغ الصعوبة فإذا لمص من يرفع الدعوى مباشرة للكيدية أنه سوف يولج بهذه الضوابط في ممارسة

(١) لسان مولد الكتاب للطبع صدر القانون الجديد وأورد باقي القواعد بالتفصيل ومن شأن تطبيق نصوصه الحد من التلاعب بالنسبة لقضايا الشيك.

لإجراءات الدعوى وتداولها فقد يتردد كثيراً قبل الإقدام على أي عمل من هذا القبيل.

وما قلناه بشأن ضرورة ضبط وتنظيم عملية الإنابة في حضور القضاة في القضاة لا يرد في يد المدعي أيضاً على الصبح للمناقشة في الدعوى القضائية فضلاً عن ضرورة الاستيفاء من إثبات التوكيلات بحضور القضاة.

(٢٦٢) المتابعة المستمرة لأعمال للكنية والمحضرين :

في كنية المحاكم والمحضرين يعتبرون من أعز القضاة طبقاً لنصوص الباب الرابع من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٤ (مواد من ١٣١ - ١٥٧) ، وهم وإن كانوا خاضعين لقانون العفاليين المدنيين بالنسبة عملاً بالمادة ١٣٦ من قانون السلطة القضائية إلا أنهم لا يخضعون لإجراءات التأديب التي يخصص لها الموظفون العموميون، فلا يجوز تقديم الشكاوى ضدّه إلى النيابة الإدارية وليس للنيابة الإدارية حق التحقيق معهم بالنسبة للأخطاء والمخالفات التي تقع منهم بسبب ومناسبة مباشرة وظائفهم ، وإنما يعمل كتاب كل محكمة ومترجموها واستخروا تحت رقابة كبير كتابي ويعمل محضروها تحت رقابة كبير المحضرين بها ، والجميع خاضعون لرئيس المحكمة ، كما يعمل كتاب النيابة في كل محكمة تحت رقابة رئيس القلم الجنائي بها وهم جميعاً خاضعون لرئيس النيابة وتكون هذه الرقابة في المحاكم الجزئية للكتاب الأول والمحضرين الأول ورؤساء الأقسام القضائية ثم للقضاء وأعضاء النيابة (مادة ١٦٤ من قانون السلطة القضائية) .

ولا تولي القضاة على هؤلاء إلا بحكم من مجلس التأديب ومع ذلك

والإنداز أو الحصص من المرتب يجوز أن يكون بقرار من رئيس المحكمة بالنسبة للكتاب والمحضرين والمترجمين ومن ألقب العام ورؤساء النيابة بالنسبة إلى كتاب النيابة (مادة ١٦٦) ويتضح من هذه النصوص أنه يصعب عملاً معاملة الكاتب أو المحضر لأنك إذا شكوت الكاتب إلى رئيسه الكاتب الأول أو شكوت المحضر إلى المحضر الأول فأنك تكون كما أن يستجيب من الرضاء بالنظر ، ولا يحق على من يستريخون على هذه الأتالم مدى رفع الكلفة وعدم وجود هيئة ليزلاء الرؤساء لدرجة أن بعض المحضرين لا يستطيعون من طلب المطوم على مرأى ومسمع من المحضر الأول بل ومن المقتن المقيم في بعض أقالم المحضرين - وإذا شكوت إلى النيابة العامة فإذا لم تكن لشكوى بخصوص أحد العاملين في نيابته فإنه يحولك على رئيس المحكمة باعتباره رئيسهم جميعاً ، وشاكلاً ما يحيل رئيس المحكمة لشكوى إلى كبير المحضرين أو كبير الكتاب وطلبه أن يتخذ جهداً يصاعب ما يتدله في فضلك الأساسية حتى يمكنك الوصول إلى كذاذ أية مطالب وهي غاية نوبها غرط القتاد^(١) ولذا نأمل أن يلتفت القضاة القضاة السادة رؤساء المحاكم للحامسة لفورية لمن يثبت تلاعبه لأنه لو طيق على أحدهم جزاء رادع مرة سوف يتردد بعد ذلك في استمرار التواطؤ والالاعيب وسوف يكون ذلك رادعاً لباقي زملائه ، وإن أخذنا بالنظام المقترح للقاضي المتفرغ بكل معاملة المتابعة والإشراف على المحضرين والكتبة

^(١) القسط ينتج كفاف أثناء شهر له شوله كالبرء ، وخرط الشهر وخرطه أي التزاح الورق منه كجنتي (القانون المخطط للقرار الأول من ٢٩٢ ، ٨٥٧ ، الطبعة الثانية ١٩٨٧ مطبعة الرسالة بيروت - والمسمى أن المشي في الشوك وقعه سهل من تعاقب القضاة ويضرب هذا المثال قبول مدى المتابعة والأمر أن يك يلق في المثال - مجرم لسماء كارب من كذا *

فقد تحقق النتيجة المرجوة

وبعد .. فهذا بعض المقترحات والتوصيات وهي كما يتضح من مطالعتها لا تحتاج في نقلها إلى مبررات أو أمال أو تعيينات عمالة جديدة أو ترحيل روم أو إعدام .. أو أي تكاليف أو نفقات لا تستطوع أن تتحملها ميسرة ووزارة العدل وإنما هي أمور يتطلب وضعها موضع التنفيذ مجرد إصدار توصيات من جهات التحقيق القضائي وإصدار تعليمات من النائب العام ثم أخيراً محاولة إصلاح الخلل في التشريعات القائمة بما يكفل مدد الثغرات التي ينفذ منها محرروا البلد ولكن في الخصومات وإبادة استعمال حق النقاضي^(١).



(١) انعام مرقول كتاب الطبع ص ١٦١ رقم القانون رقم ١٧١ سنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية - ومن أهم ما تضمنته أنه يجرى المنع عند رفع الدعوى عليه بطريق الانعفاء المباشر إن يذهب عنه - في أية مرحلة كانت عليها الدعوى - وكذا لتقديم دفاعه (سنة ١/٩٢ - قضية) ومما ذكره أنه يجرى حتى لو حكم على المتهم بالحبس أن يحضر عنه في الاستئناف محضه بالتوكيد وذلك في الجرح المباشرة وهو ما يعني قطع السبيل (إلى حد كبير) على من يسهلون استعمال حق رفع الحجة مباشرة كما توجد أحكام أخرى جديدة من شأنها الحد من كيد الألاعيب وطرق النقاضي الكيدي.

المبحث الثالث

توسيعات في مجال العمل التشريعي

(٢٦٣) ضرورة سد القصور التشريعي :

إن القوانين التي يصنعها المشرع ليست أحكاماً مدونة من السماء وإنه
هي أحكام من وضع البشر توضع لتلائم العصر وتواكب التطورات
الاجتماعية والاقتصادية - ومهما كانت النصوص القديمة فلا يجب أن
تتوارث جيلاً بعد جيل وهذا يتطلب جرأة تشريعية لسد الثغرات التي يندلج
منها محكروا لألا عيب والطرق الكندي في استعمال حق النقاضي .

(٢٦٤) اقتراح إلغاء نظام الإعدام المباشر^(١) :

تولدوا فكرة نعتقد أن مجال نكرها بفت ضرورة ملحة ، هذه الفكرة
تتلخص في اقتراح إلغاء نظام الإعدام المباشر بطريق رفع للدعوى
(الجنة المباشرة) إكتفاء بتقرير الإعدام مستقياً من تقرير من الجريمة
أنشاء مذلول قضية جنائية منظورة فعلاً أو يجري تحقيقها بمعرفة النيابة
العامة سواء كن ذلك في الجدييات أو في الجرح لو في المخالفات

وقبل أن ندخل على أساليب هذه الفكرة نشير إلى أن نظم الجنة
المباشرة المستوارت في قوانين الإجراءات الجنائية لم تعاقبة ليس نظام
منزلاً من عند الله وإنما نظام وضعه المشرع في حقبة من الزمن لمعالجة
أوضاع قائمة بجرى علوها لتتجلى والإتقاء حسيما تملبه ظروف الحياة
وتطورات المجتمع وطبقاً للقيم السائدة فيه على أن إلغاء نظام الجنة

^(١) رغم تحييده بالقانون الذي طرأ على قانون الإجراءات الجنائية في راجع القانون رقم ١٧٤
سنة ١٩٩٨.

المباشرة منصوص وجائز ولا يترتب عليه أي رد فعل مؤثر أو محل بهنظم
التنظيمي والنفذ ، على ذلك ما يلي :

أولاً : أن المشرع صرح برفع الجرح المباشرة في جرائم معينة
كالجسديات وجرائم اس الفلانة وألزم محكمة القيم ومحكمة
الأحداث والقضاء العسكري وكلها جرائم فيها من يمكن أن
يكون مشرور (المادة ١٠٠ ، مدني) أو مجنيا عليه ما
دلم المنع يسري بالنسبة لبعض الجرائم وألزم بعض المحاكم
لها المانع من سريته في جميع القضايا الجنائية أي كلف
مولد الإتهام وليا كانت المحكمة التي تظلمها

ثانياً : أنه وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية والتعليمات العامة للنيابات
هناك بعض الأشخاص لا يجوز رفع الجرح المباشرة ضدهم
كالموظفين بالنسبة للجرائم التي تقع منهم أثناء أو بسبب
مباشرة أعمالهم - عدا للجرائم المادة ١٢٣ عقوبات الخاصة
بعدم تنفيذ الأحكام والقوانين - كما أن بعض الأشخاص
يستلزم إقامة الدعوى الجنائية ضدهم عن طريق الجهة
المباشرة إلا بصدر إذن بذلك من عضو النيابة كبير بدرجة
محامي علم أو رئيس النيابة وذلك كأعضاء مجلس الشعب
والشورى (وبإذن المجلس) لما يتمتعون به من حصانة
وكتلك المادة القضاة والديبلوماسيين وغير ذلك من الأفراد
وعا دلم هذا المنع يصدق في شأن البعض فقط من المنطقى
أن يسرى على الكل لأن حماية أنى مواطن من عامة
الشعب لا تقل ص حمية أي شخص ممن يتمتعون بهذه
الحصانات إذا كلى الجميع حقاً أمام القانون سواء .

ثالثاً : أن من يرفع القضية المباشرة يبتغي في الأعم الأغلب التوصل إلى حيز خصمه كوسيلة سريعة للضغط عليه ثم يطلب التعويض الموافق كمسألة ثانوية لأنه في كل برزخ التعويض حقاً فما أسهل أن يقدم مستند الميونة للمحكمة المدنية حيث يكون بإمكانه أن يطلب فضلاً عن التعويض الحكم له برد المبلغ أو الفسخ المثلث في ذلك للمستند خصوصاً وأن المدعى المدني يلجأ في النهاية إلى المحكمة المدنية لتقدير التعويض النهائي ، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الشيكات أصبحت وسيلة لضمان تدفون حتى وإن كانت محل عقاب حين تعرض على المحاكم الجزائية تأسيساً على أن مسبب إصدار الشيك لا يؤثر في قيام الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى في المعاملات مجرى النقود وما خلعت وسيلة ضمان فهي سلاح ضغط في يد صاحب الشيك وهو ما يؤكد أن الهدف من التوجه إلى المحكمة الجزائية هو التهديد بحبس مدونه - كل هذا بالنسبة للشيك الصحيح ، فما بالك بالنسبة للشيكات المصطنعة التي تعتبر وسيلة خسيسة للضغط والابتزاز .

رابعاً : أنه لا سبيل على من اضطر من الجريمة أن يلجأ إلى جهات الضبط والتحقيق ، فالجريمة حين تقع فهي إما أن تكون موضع تحقيق أو لا تكون ، وفي الحالة الأولى لا صعوبة في أن يدعى المصروع من الجريمة مدنياً أمام جهة التحقيق أو أمام المحكمة ، وفي الحالة الثانية يقوم بالإبلاغ ويدعى مدنياً أثناء التحقيق ، وقد يقال أن النية العامة تدرأ ما تحيل

بعض الجرائم المحكمة ومن هذا القبيل جرائم القذف والسب
 حرية، تلزم بمحظية إدراياً وهذا صحيح وهو قول له، جاعته
 وقرى في علاجه لا يكون إلا بصدد تعليمات تلزم القذبة في
 حالة دعاء الشاكى منخياً أن تصب الأداة في المحكمة
 الجنائية بحيث يكون تحريك للدعوى العمومية والدعوى
 المدنية المرتبطة بها قد تم بمعرفة النيابة وليس المجنى عليه
 ويكون المجنى عليه بمجرد الشكوى قد التزم بالمبدأ الذي
 فرضه القانون.

خامساً . أنه وإن كان لا يوجد تحت بند إحصائيات بشأن نوعية
 الجناح المستدولة أمام المحاكم الجنائية بطريق الدعوى
 المباشرة فإننا نعتقد أن أغلب الجناح المعقمة بهذا الطريق
 تتركز في جرائم القذف والسب والشيك ، ويلاحظ عملاً أن
 أي بلاغ من المجنى عليه لجهات الشرطة أو التحقيق يأخذ
 مسار الاهتمام العادي في التحقيق إما كان موضوعه جريمة
 ضرب أو نصب أو شيك أو سرقة أو خيانة لمانة أو قتل
 أو غصب حيازة وغالباً ما تحيل النيابة التحقيق في هذه
 القضايا إلى المحاكم الجنائية لما بالنسبة لجرائم الاعتداء
 (القذف والسب والإهانة) فلا تجد لدى انكصم عند تحقيقها
 وغالباً ما يكون مصيرها المحظ إدراياً اللهم إلا إذا كان
 المعترف من الشخصيات المهمة أو من ذوي السلطة والقوة
 يقابل ذلك كما قلنا، أن أكثر قضايا الجناح المباشرة يجب أن
 يكون المجنى عليه فيها، أنه الحق بمجرد أن يبلغ ويدعى منخياً

وبمستد رسم الإحصاء في تدقيق الدعوى العمومية ولا
تستقر ضمن القضية في هذه الحالة وليس لها حق حفظ الأوراق
إذ يراد أن لا يفي الجرائم الأخرى فلها رأت القضية إصدار
قرار المصطفى بعد إجراء التحقيق أو إصدار قرار يأل وجه
قضية الدعوى الجنائية فلا يحق أمام المجرى عليه (أي
أدعى مدنياً ومستمداً الرسم) إلا الطعن على القرار وفقاً
للتسريوط والصوابط المتصوص عليها في قانون الإجراءات
الجنائية ولم في جميع الأحوال بل يلجأ إلى القضاء المدني
للحصول على التعويض في حين له وجه حيث لا تنقيد
لمحاكم المدنية في تقدير التعويض بما يصدره النيابة عن
قرارات في هذا الشأن .

(٢٦٥) الحكومة سبب كثرة القضايا الإدارية :

لا شك أن وزارة العدل لديها إحصائيات دقيقة عن معدلات الزيادة
المرغوبة في القضايا والطعون الإدارية وأن وزارة مجلس الدولة تؤكد أن
عدد القضايا قد تصاعدت عشرات المرات عما كانت منذ عشرين عاماً
رغم وجود خروج للمجلس في بعض المحافظات - والمعروف أن القضايا
الإدارية لابد وأن يكون أحد أطرافها جهاز الإداري بالدولة أي الوزارات
والمحافظات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ولا توجد متابعة أو
ضوابط للرقابة على العاملين بالأجهزة الإدارية بالدولة الذين لهم سلطة
إصدار القرارات الإدارية فمثلاً نجد العديد من قضايا إلغاء القرارات
الإدارية والعديد جداً من قضايا تسويات وترقيات الموظفين ومعظم هذه
القضايا يكسبها الأفراد وتم نسمح أن الموظف الذي أصدر القرار الإداري

الذي إلغاء القصاص قد تعرض للمعاجلة وهكذا وأصبح من المهم على أي مسؤول أن يدرك ما يشاء من قرارات ثم لنذهب للمواطنين أو المصنوعين إلى مجلس الدولة ويصبح صرحهم ونضيق أموالهم وجهودهم حتى يحصلوا على حقوقهم - أكن هنا تعرض من أصدر القرار (الذي ثبت أن نصف بدليل إقامته) للمعاجلة فسوف يفكر المسئول أكثر من مرة قبل أن يستعمل إ.م. أو قانون

يتطلب إصلاح الجهاز الإداري في الدولة علاج لسبب الخلل ففي أحيانا ما تعود للتفريع نفسه فعلى سبب المثال صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في تسلي الوظيفات المدنية النهائية في الجهاز الإداري للدولة والقصاص لعدم ثم صدرت لائحته التنفيذية بقرار من رئيس الوزراء رقم ١٥٩٦ سنة ١٩٩١ ويثير من استقراء نصوص القانون واللائحة لها لا تساعد على إصلاح والتطوير بل على العكس تفتح باب الوساطة والمصوبية والتفاني وكلها لخلق بثرة عنها فتكاس العمل الإداري ، وفي هذه المعالجة المعهودة نلاحظ الضوء على بعض المتطلب الناتجة عن تطبيق القانون

أولاً : ينطبق القانون على الوظائف المدنية النهائية في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة الحكومية التي لها مؤازرة خاصة وهيئات القطاع العام وشركات والمؤسسات العامة ويترك القطاع العام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة ، ولا يصر على المهنيين ووابهم وأعضاء الهيئات القضائية وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات والإكاديميات ومراكز البحوث العلمية وأعضاء الملكن الدبلوماسي والفصلي وأعضاء هيئة

الشركة وأعضاء هيئة الرقابة الإدارية والمخابرات العامة والجهات المركزية للمحاميات والمدعى العام الإشرافي والعاملين بالأمانة العامة لمجلس الشعب وللشورى وكذلك للجهات أو الوظائف ذات الطبيعة الخاصة والتي يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية ، وواضح أن شريحة الوظائف المستثناة بالغة الإتساع خصوصاً إذا ما أضيف إليها ما يمكن ضمهم إلى الطوائف المستثناة من خلال ما يسمى بالوظائف ذات الطبيعة الخاصة

ثانياً : حدد القانون مدة شغل للوظيفة القيادية بثلاث سنوات قابلة للتجديد بما يعنى إمكانية تعدد لدون الخطوة بلا حد أقصى الأمر الذي يوصد باب الأمل أمام القيادات الأدنى أو القيادات للشباب سيما وأن قرار المد يصدر من السلطة المختصة أصلاً وهي سلطة مطلقة لا تحكمها صوابط محددة مما يذكرنا بمرمى المفاضلة بين أهل الخبرة وأهل الثقة .

ثالثاً : نصت الفاتحة على ضرورة الإعلان عن شغل الوظائف القيادية الحالية وهو نص شكلي إذ يشترط فهم يتقدم للإعلان أن يرفق بطلبه بياناً عن أبرز إنجازاته وإسهاماته في الوحدة التي يعمل بها مدعماً بالمستندات المؤيدة وإلى يقدم مقترحاً خطة لتطوير الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية وتطوير أنظمة العمل وتبسيط إجراءاته وهذه الشروط التي وردت في عبارات تشاكية بلغوية وصفية تسمح بسهولة باستبعاد الكفاءات الحقيقية ليحل محلها الضالعون في النفاق وجملة المباخر .

رابعاً : ومن دواعي الإعجاب أن اللجنة الدائمة المبسوط بها الترشيح والاختيار وتقوم عمل المتقدمين شغل الوظائف العادية يرأسها رئيس الوحدة المختص أصلاً بالتعيين والمدد ويعاونه عدد من الأعضاء لا يتجاوزون خمسة مشهوراً لهم كما تقول الثلاثة بالكفاءة والنجاح في عملهم ولا يرى من الذي يشهد لهم بهذه الصفات مما يحول هذه اللجنة إلى "تيكور" لإقتلاع قرارات الجهة الرئيسية وهو ما يفتح باب الأخطاء والخرائط الأسر الذي يؤدي إلى إحباط بالنسبة للكفاءات الحقيقية وشعور بالتهور بعكس بلا شك على الأداء ولا سيما وأن سلطة اللجنة مطلقة بالنسبة للتعيين والتجديد ولقد والاستملاء طبقاً لما جاء بمحور المادة ١٩ من اللائحة .

خامساً . أن هذا القانون يهدف للضمانات المقررة بالمادة ٢٧ من قانون قطاع العاملين المدنيين والمادة ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن نظام العاملين بالقطاع العام والتي أوجبت عدم جواز ترقية العامل المقبول إلا بعد مرور مدة على الأقل ووضعت ضوابط للترقية بالاعتبار لهذا الأهمية والجدارة استعداد بما ورد بصرف خدمة العمل وبما يتيحه رؤسائه عنه أي من خلال عناصر صحة تجرى على أساسها المفاضلة الحقيقة والجدارة بين الموظفين بما يتنافى مع الاعتماد على تحريات الجهات الأمنية أو ترقية الإدارية التي كثيراً ما عوم على لظن الذي لا يفتى عن الحق شيئاً.

(٢٦٦) فحرة النيابة المدنية تؤدي إلى عقود وإطالة إجراءات التقاضي :-

طرححت وزارة العدل مشروعاً بإنشاء نيابة مدنية في كل محكمة ابتدائية وعندما ترفع الدعوى يكلف المحصوم بالمحضور أمام وكيل النيابة وبعد تحضير الدعوى تحيل النيابة القضية إلى جلسة تحدها أمام المحكمة إذا رأت أنها مبحث أجالاً كافية للحصوم ولم يساعدوا في تحضير القضية بتقديم مستنداتهم وأوجد دفاعهم ومن المشروع على أنه بعد إحالة القضية لا يجوز تقديم أي دفع أو طلب أو مستندات إلا إذا أثبت في تسببه طرأت بعد الإحالة إلا إذا رأت المحكمة قيومه تحقيقاً للعدالة وأضاف المشروع أن هذا الانحصار المقترح للنيابة لا يسلب للمحكمة ولايتها في اتخاذ أي إجراء من إجراءات تحضير الدعوى بعد النظر عما إذا كانت النيابة المدنية قد قامت به أم لا وأضاف المشروع أن هذا النظام يؤخذ به بالنسبة للدعوى التي ترفع ابتداء أمام المحاكم الابتدائية دون غيرها واستثنى منها الدعوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة والدعوى المستعجلة. ولو أخذ بهذا المشروع وصدر به قانون فقد يصيب ذلك مزيداً من بطلان إجراءات التقاضي بل وقد يعطل سيرها كما أن هذا النظام يعاكس الدستور لأنه يضع قيوداً على حق التقاضي كما يخل بالمبدأ الدستوري الذي يقول أن القضاء مستقل ولا سلطان عليهم غير القانون ولا يجوز عزلهم ويبين ذلك أن أعضاء النيابة المدنية تبعون للنيابة العام وفقاً لقانون السلطة القضائية وهو تابع لوزير العدل الأمر الذي يجعله بذلك رئاسة إدارية وهو ما يتنافى مع أساس الحكم في النزاع الذي هو من صميم عمل القاضي كما أن أعضاء النيابة المدنية ليست لهم

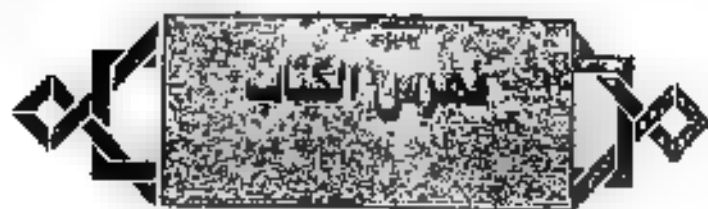
ملاحيت القضية فيما يتعلق بالسلطة التقديرية ومن هنا فقد نتصارب
قراراتهم في نراع واحد نتيجة لما يتقونه من تعليمات وتوجيهات من
الرؤساء وكلمة تعليمات لا تتطوي على تصور بل هي حقيقة واقعة حيث
يوجد كتاب ضخيم عنوانه تعليمات لثائب المعلم أو تعليمات الثابتة هذا في
حين أن القاضي لا يتلقى توجيهات بل ولا حتى توجيهات بأي صورة إلا
أن أي شيء من هذا القبول بشكل جنحة تدخل في أعمال القضاء معاقياً
عليها بالحبس، وأخيراً فإن القول بأن هذا النظام يساعد على سرعة
القصل في القضايا لا يتفق حتى مع الواقع لأن من يريد رفع دعوى فإنه
يسرعها في بضعة أيام ومهما استطل نظر من قبل يستغرق وقت الفحص
والاستدعاء وغير ذلك من الإجراءات التي تكبها القضاة ، والصحيح أن
يستجور عن فكرة إنشاء تبة منوية ونسقط هنا لاقتراح وهذا المشروع
يخص عمله مجرد حث المبدأ القضاء على استعمال سلطاتهم بحسم وعدم
التأجيل لنفس المصيب أكثر من مر، ومراعاة قصر الأجل وغير ذلك مما
ذكرناه لهما ولا يكس من نقل الأعداد المقترح أن تكون ضمن القديرات
لمنية إلى سلك القضاء مع كديهم وبذلك نكون قد عالجا بطة إجراءات
القاضي بما يتمشى مع أحكام الدستور ومع الواقع في أن واحد^(١)

(٢٦٧) خطورة الأخذ بفكر تخصيص نواتر لوزارات

المستثمرين :

وقد طالعتنا وزارة العدل كذلك بأفكار جديدة منها الأخذ بتخصيص
نواتر للزاعات المستثمرين والبنوك وهذه الأفكار لو أخذ بها فسوف تعود

^(١) في الحقيقة أن هذا المشروع يحتاج إلى شرح مفصّل لأن أسباب راض فكرة ثابة
لهذه الأسباب كثيرة ولها وجعلها يحتاج إلى حديث طويل ليس هنا مقامه ولكن في
تلفه وما ورد بالحق.



فهرس الكتاب

| الفرقة | الموضوع | الصفحة |
|--------|---------|--------|
|--------|---------|--------|

| | | |
|---|-------|---|
| ٥ | تقديم | ٥ |
|---|-------|---|

| | | |
|---|-------|---|
| ٧ | مقدمة | ٧ |
|---|-------|---|

تقديم موضوعات الكتاب

القسم الأول

إجراءات التقاضي الكندي في المواد المدنية والتجارية والأحوال

| | | |
|---|---------|---|
| ٩ | الشخصية | ٩ |
|---|---------|---|

الباب الأول

الدعوى والإجراءات الوهمية والتصورية

| | | |
|----|-------------|----|
| ١١ | تقديم الباب | ١١ |
|----|-------------|----|

الفصل الأول

الدعوى الكندية

| | | |
|----|---|----|
| ١٣ | المقصود بالدعوى الكندية | ١٣ |
| ١٣ | رفع الدعوى ممن له مصلحة | ١٣ |
| ١٤ | تنظيم إجراءات مبادرة دعوى الخصبة | ١٤ |
| ١٥ | أمثلة للدعوى الكندية في مواد الإنجاز | ١٥ |
| ١٩ | طرق لمواجهة | ١٩ |
| ٢١ | أمثلة للدعوى المدنية الكندية | ٢١ |
| ٢٣ | الحلول القانونية | ٢٣ |
| ٢٤ | أمثلة للدعوى التجارية ودعوى الإفلاس الكندية | ٢٤ |

ص الفقرة الموضوع

- ٢٦ طرق المواجهة ٢٦
- ٢٧ رفع دعوى حراسة كيدية ٢٧
- ٢٨ طرق المواجهة ٢٨
- ٢٨ دعوى الأحوال الشخصية الكيدية ٢٨
- ٢٩ دعوى النفقة الكيدية ٢٩
- ٢٥ رفع دعوى نفقة زوجة أمام محكمة لا يقم الزوج بدالرتها ٢٥
- ٢٦ رفع دعوى نفقة مع التلاعب في التعري عن النصف الزوج ٢٦
-
- ٢٧ رفع دعوى طاحه كيدية ٢٧
- ٢٨ المسألة كيدية بشأن مسكن الحصة ٢٨
- ٢٩ المشكل الحماية بشأن مسكن الحصة ٢٩
- ٢٠ التلاعب في دعوى الزواج العرفي ٢٠
- ٢١ طرق إضفاء الشرعية على الزواج العرفي ٢١
- ٢٢ طرق المواجهة والحلول المقترحة ٢٢
- ٢٣ دعوى لزوم الكيدية ٢٣

الفصل الثاني

الدعوى التصورية

- ٢٤ التصود بدعوى التصورية ٢٤
- ٢٥ دعوى بيع التصورية ٢٥
- ٢٦ أحكام محكمة القضا في التصورية ٢٦
- ٢٧ تلاعب بملوكر ضد الممتاجر ٢٧
- ٢٨ تحاليل مسهب أثناء المخالف ٢٨
- ٢٩ رفع دعوى إدرية سورية لخدمة مكتولة ٢٩

- ٢٠ رفع استئناف دعوي ٥٥
- ٢١ كيفية المواجهة ٥٥
- ٢٢ رفع دعوى صورية لعدم دعوى متدولة ٥٦
- ٢٣ طرق المواجهة ٥٧
- ٢٤ استصدار أمر وفي بي حية لتعصم ٥٨
- ٢٥ رفع دعوى جنائية لإيقاف دعوى مدنية متدولة ٥٩
- ٢٦ مبادئ محكمة النقض ٦٠
- ٢٧ وضع المشكلة وكيفية علاجها ٦١

الفصل الثالث

الدعوى الوهمية

- ٢٨ ماهية الدعوى الوهمية ٦٢
- ٢٩ الأمر التوقي بالمحجرات التعطلي بناء على دين وهمي ٦٣
- ٤٠ طرق المواجهة ٦٤
- ٤١ دعوى إيقاف أصل العمل ٦٦
- ٤٢ كيفية مواجهة هذه المشكلة ٦٨
- ٤٣ رفع الدعوى ممن لم يت له صفة ٦٨
- ٤٤ كسالة الدعوى مزورة من غير ذي صفة ٦٩
- ٤٥ طرق المواجهة ٧٠
- ٤٦ رفع طعن نقض كيدي ٧٢

الفصل الرابع

الإعلانات المتلوية

- ٤٧ اختلاص في الإعلانات ٧٤

الفقرة الموضوع من

- ١٨) لمدة أحكام محكمة النقض حول الإعلانات القضائية ٧٨
- ٤٩) التلاعب في قسم المعرفات ٨٧
- ٥٠) طرق التوجيه ٨٣
- ٥١) حالة تعطيل قسم المعرفات ٨٣
- ٥٢) التلاعب في الاستئناف الفرعي ٨٤
- ٥٣) موجهة المشكلة ٨٥
- ٥٤) صورة لغوي التلاعب في الاستئناف ٨٦
- ٥٥) التلاعب في تحديد الدائرة والجلسة ٨٨

الباب الثاني

عقبة الفصل في الدعوى

- ٥٦) التلاعب في مرحلة تناول القضية ٩٢

الفصل الأول

إساءة استعمال حق التقاضي

- ٥٧) تعريف ٩٥
- ٥٨) إساءة استعمال الحق في تطبيقات محكمة النقض ٩٥
- ٥٩) المسؤولية عن إساءة استعمال حق الاتجاه إلى القضاء ٩٦
- ٦٠) المسؤولية عن إساءة استعمال حق الدفاع ٩٨
- ٦١) مرحلة الخصومة ومرحلة الدعوى ٩٩

الفصل الثاني

التلاعب في المستندات

- ٦٢) التحليل والألحاح في تقديم المستندات ١٠١

الفقرة الموضوع ص

- ١٦٣ (تعدد تجربة المشتكك) ١٠٣
- ١٦٤ (الطعن بالتزوير الكيدي على المشتكك) ١٠٤
- ١٦٥ (جهد الصور الضوئية للمشتكك كوسيلة لإثبات النزاع) ١٠٥
- ١٦٦ (الرغم بأن المشتكك مودعة في قضية متداولة) ١٠٦

الفصل الثالث

التدخل والطلبات المعارضة للكيدية

- ١٦٧ (للتدخل الكيدي) ١٠٨
- ١٦٨ (كيدية موجهة هذه المشكلة) ١٠٩
- ١٦٩ (الطلبات المعارضة الكيدية) ١١١
- ١٧٠ (أمانة للطلبات المعارضة من لدعى) ١١٢
- ١٧١ (أمانة للطلبات المعارضة من لدعى عليه) ١١٣
- ١٧٢ (الطلب المعارض أمانة للمحكمة الجزائية بهدف إعالة الدوى)
- للمحكمة الابتدائية ١١٥
- ١٧٣ (الطلب الغير جدي يفتح باب المرافعة) ١١٦
- ١٧٤ (التدخل أكثر من مرة في الدوى) ١١٧

الفصل الرابع

التلاعب في مرحلة الأحكام التمهيدية

- ١٧٥ (طبيعة الأحكام التمهيدية) ١١٩
- ١٧٦ (التلاعب في مرحلة التصديق) ١١٩
- ١٧٧ (التلاعب في مرحلة الخبرة) ١٢٠
- ١٧٨ (رد الخبر كوسيلة لإطالة لمد النزاع) ١٢٥
- ١٧٩ (قتض بعد إيداع الخبر للتقرير) ١٢٢

المادة الثالثة

العقوبات في المرحلة العسيرة على التنفيذ

- ٨٠) للتلاعب في إعلان الحكم ١٣١
- ٨١) الإعلان بقلعة الرسوم مع عدم توقيت مواعيد النظام ١٣١
- ٨٢) التلاعب في تغيير الرسوم ١٣١
- ٨٣) الإعلان للمنفذ ضمن نطاق العين تحديدًا دون التنفيذ ١٣٧
- ٨٤) التماس بالترسية "الأمنية" ١٣٢
- ٨٥) تمسخر أشخاص للإقامة في العين المحكوم بإغلاقها ١٣٢
- ٨٦) الحلول المقترحة ١٣٣

المادة الرابعة

التلاعب في مرحلة تنفيذ الأحكام

- ٨٧) عرض المشكلة ١٣٧

الفصل الأول

استخدام إشكالات تنفيذ كوسيلة للتلاعب

- ٨٨) الخصوص القانونية ١٣٨
- ٨٩) الإشكال الكيدي من المفترق ١٤٠
- ٩٠) قيام المستشكل بإعلان أكثر من ثم محضرين ١٤١
- ٩١) الطعن بالتزوير على الصيغة التنفيذية ١٤١
- ٩٢) الطعن بالتزوير على السند التنفيذي ١٤٢
- ٩٣) الطعن بالتزوير أثناء حجر الإشكال للحكم ١٤٣
- ٩٤) الإشكال من الملزم بالتواطؤ مع المحضر ١٤٥

الفقرة الموضوع من

- ١٤٦ رفع إشكال نافي من الالتزام لاحتجار أوراق التقييد ١٤٦
- ١٤٧ إقامة إشكال موضوعي في التقييد ١٤٧
- ١٤٧ الإزالة في الحكم بحجة نفيه معدوم ١٤٧
- ١٤٨ رفع طعن بالنقض وتضمينه شكاً مستجلاً بوقت التنفيذ ١٤٨
- ١٤٩ الإشكال في تنفيذ الحكم لغرض منطوقه ١٤٩
- ١٥٠ الإشكال في الحكم لعدم تحديد المبرر للعطف عليه ١٥٠
- ١٥١ الإشكال من صاحب العمل في الحكم العمالي ١٥١
- ١٥٢ الإشكال الإيجابي ١٥٢
- ١٥٣ الإشكال الكيدي من الغير ١٥٣
- ١٥٤ (١) تغيير شخص التفضل في الإشكال ١٥٤
- ١٥٥ (١) تلاعب الذي يحدث في إشكال الغير ١٥٥
- ١٥٥ استئناف الإشكال كوسيلة لمحيز أوراق التقييد ١٥٥
- ١٥٥ مبادئ محكمة النقض في التقييد وإشكالاته ١٥٥
- ١٥٨ طرق مواجهة التلاعب بإشكالات التنفيذ ١٥٨
- ١٥٩ صيغة قانونية للإشكال المعكوس ١٥٩
- ١٦٠ تفسير طلب التقييد شخصاً لإقامة إشكال وتركه للضبط ١٦٠
- ١٦١ مواجهة التلاعب بتحرير أوراق التلايد ١٦١
- ١٦٢ موجهة التلاعب في إعلان الإشكالات ١٦٢
- ١٦٣ كيفية إبط استئناف الإشكال ١٦٣
- ١٦٤ كنهية مواجهة الطعن بالتزوير على أوراق التقييد ١٦٤

| الغرفة | الموضوع | من |
|--------|--|-----|
| ١١٥ | تعر من على قاضي التتبع كوسيلة لمرحلة تنفيذ الحكم | ١٧٠ |
| ١١٦ | مواجهة إجراء الطعن بالتتبع كوسيلة لوقف التتبع | ١٧١ |
| ١١٧ | مواجهة الإنشغال لمؤسس على التجهيل بالحكم | ١٧٢ |
| ١١٨ | مواجهة التلاعب في توقيع المحجوز الإدارية | ١٧٣ |
| ١١٩ | مواجهة التلاعب في توقيع المحجوز للتحتل | ١٧٥ |
| ١٢٠ | التلاعب بالإمضاء لك لصح محدوداً | ١٧٧ |

الفصل الثاني

دعوى الاسترداد كوسيلة للتلاعب

| | | |
|-----|--|-----|
| ١٢١ | دعوى الاسترداد توقف البيع | ١٨٠ |
| ١٢٢ | دعوى الاسترداد كبنية | ١٨١ |
| ١٢٣ | تفسير شخص من طرف المحجوز عليه لإقامة دعوى استرداد | ١٨١ |
| ١٢٤ | تفسير شخص من طرف المحجوز عليه لقبول قرينة على | |
| ١٨٣ | المحجوزات | |
| ١٢٥ | كيفية المطالبة بتعيين مدير خارج على المحجوزات كوسيلة | |
| ١٨٤ | لمواجهة هذه الألاعيب | |
| ١٢٦ | القتال عن محضر المحجوز كأناوب آخر بمواجهة الألاعيب | ١٨٥ |
| ١٢٧ | دعوى الاسترداد الأمن ككلى | ١٨٦ |
| ١٢٨ | التلاعب في إجراءات البيع | ١٨٨ |

الفصل الثالث

طرق التلاعب في مرحلة التنفيذ بعد استبعاد كافة السبل

| | | |
|-----|-----------------------------|-----|
| ١٢٩ | لحكم المطالبة ولحكم الإخلاء | ١٩٢ |
|-----|-----------------------------|-----|

| الفقرة | الموضوع | ص |
|--------|---|-----|
| ١٣٠ | وضع أختام مصطبعة على العين المراد إخلاؤها..... | ١٩٢ |
| ١٣١ | بناء حائط أمام باب العين المراد إخلاؤها..... | ١٩٣ |
| ١٣٢ | حق المحضر في الكسر للإخلاء لحم مناد الأجرة..... | ١٩٤ |
| ١٣٣ | التحويل لتجريب المغنولات قبل توقيع الحجر..... | ١٩٥ |
| ١٣٤ | الانحياز في تنفيذ حكم الإقلاء..... | ١٩٥ |
| ١٣٥ | الانحياز في تنفيذ أحكام الأحوال الشخصية..... | ١٩٥ |

القسم الثاني

إجراءات التقاضي الكيدي في تلمذات قنصلية

| | | |
|-----|-------------------------|-----|
| ١٣٦ | توزيع القسم الثاني..... | ١٩٩ |
|-----|-------------------------|-----|

الباب الأول

تبلاغات والشكاوى الكيدية

| | | |
|-----|--|-----|
| ١٣٧ | قبلاغ وفشكوى..... | ٢٠٣ |
| ١٣٨ | استخدام الجحلة المباشرة كسلاح للكذب..... | ٢٠٤ |
| ١٣٩ | ضرورة أن تكون الجريمة متوافرة الأركان..... | ٢٠٥ |
| ١٤٠ | شرط توفر الضرر..... | ٢٠٥ |
| ١٤١ | نوعا للضرر..... | ٢٠٦ |
| ١٤٢ | مبادئ محكمة التقص في ركن الضرر بأوعيه..... | ٢٠٨ |
| ١٤٣ | شرط ترفيع الضرر مباشرة على الجريمة..... | ٢٠٨ |
| ١٤٤ | أحكام محكمة التقص في الضرر المباشر..... | ٢٠٩ |
| ١٤٥ | استثناء من شرط الضرر..... | ٢١٥ |
| ١٤٦ | شخصية الضرر..... | ٢١٦ |
| ١٤٧ | ضرر محقق الوقوع..... | ٢١٨ |

| الفصل | الموضوع | ص |
|-------|--|-----|
| ٢٢٠ | (١١٨) تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجزائية | ٢٢٠ |
| ٢٢٨ | (١٤٩) - وجوب الحكم بتمريض المذنب | ٢٢٨ |
| ٢٢٩ | (١٥٠) كفارة الإجماع متديناً والجهة المدعى لديها | ٢٢٩ |
| ٢٣٢ | (١٥١) الحكم في الجرح العاقبة | ٢٣٢ |
| ٢٣٤ | (١٥٢) بالنسبة لإجراء المرافعة | ٢٣٤ |
| ٢٣٥ | (١٥٣) بالنسبة للطعن بالاستئناف عملاً بالمادة ٢١٨ من القواعد | ٢٣٥ |
| ٢٣٦ | (١٥٤) بالنسبة لإغفال الحكم في بعض الطلقات مدة ١٩٣ من القواعد | ٢٣٦ |
| ٢٣٦ | (١٥٥) بالنسبة لمواعيد المرافعات | ٢٣٦ |
| ٢٣٦ | (١٥٦) بالنسبة لاعتبار الدعوى المدنية ككل لم تكن (مادة ٧٠ من القواعد) | ٢٣٦ |
| ٢٣٧ | (١٥٧) بالنسبة للطعن إذا وقع بطلان في الحكم (مادة ٢٢١ من القواعد) | ٢٣٧ |
| ٢٣٨ | (١٥٨) بالنسبة لمد أجل الحكم (مادة ١٧٢ من القواعد) | ٢٣٨ |
| ٢٣٩ | (١٥٩) بالنسبة للوقف لتعليقي | ٢٣٩ |
| ٢٤٠ | (١٦٠) بالنسبة لمصلحة المحكمة في تعيين أسس الدعوى المدنية | ٢٤٠ |
| ٢٤١ | (١٦١) صحة المدعى بالحق المدني ومصلحته | ٢٤١ |
| ٢٤٢ | (١٦٢) هل التوبة العامة خصم في الدعوى المدنية | ٢٤٢ |

الكتاب الثاني

قتلاع في مرحلة روال الدعوى الجزائية

| | | |
|-----|---|-----|
| ٢٤٩ | (١٦٢) إساءة استعمال حق رفع الجثة للمباشرة | ٢٤٩ |
| ٢٥٠ | (١٦٤) عودة إلى فكرة التمسك | ٢٥٠ |
| ٢٥٤ | (١٦٥) قضايا التوبة وبإصال الأمانة | ٢٥٤ |

الفقرة الموضوع

- ٢٥٥ (١٦٦) تبريد الشيك
 ٢٥٦ (١٦٧) المقصود بجريمة إصدار شيك لا يفي به رصيد
 ٢٥٩ (١٦٨) حرور وجود و: لا الشيك قبل إصداره لا وقت الاستحقاق
 ٢٦٠ (١٦٩) متى يتوافر القصد الجنائي في جريمة الشيك
 ٢٦١ (١٧٠) لا يلزم توافر قصد جنائي خاص
 ٢٣٤ (١٧١) المحكمة غير ملزمة بتفحص استقلالاً عن القصد الجنائي
 ٢٦٢ (١٧٢) إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي
 (١٧٣) افتراض عدم السلب بسوء هبة متى كس وقت إصدار الشيك
 ٢٦٣ يعلم بعدم وجود رصيد له
 (١٧٤) لا يكفي أن يكون للشيك رصيد وقت إصداره بل يلزم أنه يوجد
 هذا الرصيد حتى يقدم الشيك للمصرف
 ٢٦٤ (١٧٥) لا حرة بالأسباب أو الأبحاث الدافعة لإصدار الشيك
 ٢٦٥ (١٧٦) انقاع بلن شيك وغاء الدين قمار
 ٢٦٥ (١٧٧) الشيك البنكي والشيك الخطي
 ٢٦٥ (١٧٨) شيك الأسمي والشيك لحاملة
 ٢٦٦ (١٧٩) الدفع بالإكراه على توقيع شيك
 ٢٦٦ (١٨٠) الدفع بتزوير الشيك
 ٢٦٨ (١٨١) الدفع بوجود ثلثي الشيك
 ٢٧٠ (١٨٢) الدفع بعدم انتهاء إرادة صاحب الشيك عن حيازة الشيك
 ٢٧٠ (١٨٣) دفع بعدم تقديم الشيك في الميعاد المقرر بالمادة ١٩١ تجارياً
 ٢٧٠ (١٨٤) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في جريمة الشيك

| الفقرة | الموضوع | من |
|--------|---|-----|
| ٢٨٥ | (عبرة الرجوع على الساحب لا تفيد عدم وجود رصيد | ٢٧١ |
| ١٨٦ | (الذخيرة واحدة للخدمة عن ثلث الشيكات الصادرة في مشروع | |
| ٢٧٧ | بحراني وبند | |
| ٢٧٧ | (الذخيرة بالتفويض حامل الشيك | ٢٧٧ |
| ١٨٨ | (الذخيرة بتفويض الدائن ذيله | ٢٧٤ |
| ٢٨٩ | (الذخيرة بعدم المستفيد بعدم وجود رصيد | ٢٧٤ |
| ١٩٠ | (الذخيرة بخلو الشيك من مكان السحب (الشيك) | ٢٧٦ |
| ١٩١ | (الذخيرة بعدد قيمة الشيك بعد حجب مخالصة | ٢٧٦ |
| ١٩٢ | (الذخيرة على الشيك كن تأكيد لدى | ٢٧٨ |
| ١٩٣ | (الذخيرة بالتوقيع على بياض | ٢٧٨ |
| ١٩٤ | (الذخيرة بالتوقيع الحراري بقيمة الشيك | ٢٨٠ |
| ١٩٥ | (الذخيرة بعدم توقيع الساحب على الشيك | ٢٨١ |
| ١٩٦ | (الذخيرة بعدم الاختصاص المطلق | ٢٨١ |
| ١٩٧ | (عدم وجود أصل الشيك لا يفي وقرع الجزع | ٢٨٣ |
| ١٩٨ | (المدعى المدني حق طلب التعويض وليس له طلب قيمة الشيك | |
| ٢٨٤ | لمن محكمة الطعن | |
| ١٩٩ | (عدم انقضاء تحرير بيلت الشيك بخط الساحب | ٢٨٥ |
| ٢٨٥ | (الخدمة في الدفء بعدم الشيك | |
| ٢٨٦ | (عدم يك الدعوة الحالية في جزءه الشيك | |
| ٢٠٢ | (فرد تظهير الشيك | ٢٨٦ |
| ٢٠٣ | (التظهير بظهر الشيك من الذخيرة | ٢٩٠ |

المقدمة الموضوع ص

- ٢٠٤) لا عقاب على السطو إليه ولو كان داهم ودمم وجوده ...
 للشيك ٢٩٢
 ٢٠٥) معارضة عدم وجود رسمه شكوي مع عبارة داهم وجوده ...
 جاري ٢٩٢
 ٢٠٦) معارضة حكم الإخانة ٢٩٢

الباب الثالث

الجنح الكيدية وطرق مواجهتها

- ٢٠٧) الشيك الأمريكي ٢٩٢
 ٢٠٨) كيدية إحباط لائر الشيك الأمريكي ٣٠٢
 ٢٠٩) التلاعب في مجال الشيك الصحيح ٣٠٤
 ٢١٠) التلاعب بإيصالات الأمانة ٣٠٥
 ٢١١) طرق الإثبات في جريمة خيانة الأمانة ٣٠٧
 ٢١٢) قواعد الإثبات ليست من النظام العام ٣٠٩
 ٢١٣) الإثبات بالكتابة ٣١٠
 ٢١٤) عدم جواز الإثبات بالبينة إذا تجاوز قيمة عقد الأمانة مائة جنيه ٣١٢
 ٢١٥) قاعدة نحرىم الإثبات بالبينة لعقد الأمانة ليست مطلقة ٣١٣
 ٢١٦) إذا كان المبلغ أو الشيء المنحى به يزيد قيمته على مائة جنيه ٣١٤
 ٢١٧) إذا كان هناك مانع عادي ٣١٤
 ٢١٨) هل يجوز الإثبات بالبينة إذا ادعى المجني عليه أن العقد كان
 نتيجة غش ٣١٩
 ٢١٩) مبدأ الثبوت بالكتابة ٣٢٠
 ٢٢٠) سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض ٣٢١

- ٢٢٢) هل يعتبر استجواب المتهم مبدأ ثبوت بطلانية ٢٢٢
- ٢٢٣) الإثبات بالبينة في المواد التجارية ٢٢٣
- ٢٢٤) الإقرار والاعتراف القضائي ٢٢٤
- ٢٢٥) تطبيق محكمة النقض ٢٢٥
- ٢٢٦) مدى نفوذ القاضي الجنائي بقاعدة عدم جواز تجزئة الإقرار ٢٢٦
- ٢٢٧) تطبيقات محكمة النقض في تجزئة الاعتراف ٢٢٧
- ٢٢٨) هل تسري قاعدة عدم تجزئة الاعتراف على الاعترافات

- المتتالية ٢٢٨
- ٢٢٩) اعتراف المتهم على مله ومملك ٢٢٩
- ٢٣٠) رأينا في هذه المسئلة ٢٣٠
- ٢٣١) حظر تحريف المتهم على ارتكاب جريمة خيانة الأمانة ٢٣١
- ٢٣٢) إلماع تحريف المتهم على وجود عقد الأمانة وعلى شروطه ٢٣٢
- ٢٣٣) قرينة حجية الحكم الجنائي ٢٣٣
- ٢٣٤) منطقة محكمة الموضوع في تقدير آراء الخبراء ٢٣٤
- ٢٣٥) تبني مقولات الزوجية ٢٣٥
- ٢٣٦) التزام الزوج بالمحافظة على غش الزوجية ٢٣٦
- ٢٣٧) بد الزوج على غش الزوجية بد أمانة ٢٣٧
- ٢٣٨) التكيف القانوني لإقرار الزوج على قلعة غش الزوجية ٢٣٨
- ٢٣٩) الدفع بصورية قلعة الغش ٢٣٩
- ٢٤٠) الدفع بتجديد قلعة الغش ٢٤٠
- ٢٤١) قيام الزوجة بتبني مقولات الزوج ٢٤١
- ٢٤٢) رفع جنحة مباشرة بالتبني ٢٤٢

| الغرفة | الموضوع | من |
|--------|--|-----|
| ٢٤٢ | مسئولة مطلقة الزوج بالجنس، قبل رفع الطعنة المباشرة | ٢٥٢ |
| ٢٤٣ | للزوج أن يعرض على قفلة بإذنه على يد محضر | ٢٥٢ |
| ٢٤٤ | إثبات وفاة تسليم القفل بشهادة الشهود | ٢٥٢ |
| ٢٤٥ | الإطعام من المحاكمة ومن العوبة | ٢٥٣ |
| ٢٤٦ | رفع دعوى مدنية بوزن الجواز | ٢٥٥ |
| ٢٤٧ | يصل الأمانة | ٢٥٥ |
| ٢٤٨ | شكل يصل الأمانة | ٢٥٥ |
| ٢٤٩ | التكليف القانوني لإيصال الأمانة | ٢٥٦ |

فصل فتاوى

مقترحات وتوصيات

| | | |
|-----|-------|-----|
| ٢٥٠ | تقسيم | ٢٥٧ |
|-----|-------|-----|

المبحث الأول

مقترحات بشأن العمل الإداري بالمحاكم

| | | |
|-----|----------------------------------|-----|
| ٢٥١ | بالنسبة للإذاعات على يد محضر | ٢٥٩ |
| ٢٥٢ | بالنسبة لصحف الدعاوى | ٢٦٠ |
| ٢٥٣ | بالنسبة للإعلانات | ٢٦١ |
| ٢٥٤ | بالنسبة للترميز على مرئضى | ٢٦٣ |
| ٢٥٥ | بالنسبة لتنفيذ الأحكام | ٢٦٤ |
| ٢٥٦ | بالنسبة لإقامة الجنع المباشرة | ٢٦٤ |
| ٢٥٧ | تفرغ قاض فى كل محكمة للمتابعة | ٢٦٥ |
| ٢٥٨ | لترقية القضاة على أقلام المطابقة | ٢٦٦ |

المبحث الثاني

الفقرة الموضوع ص

المبحث الثاني

مقترحات بشأن العمل القضائي

٢٥٩) ضرورة الحسم في تطبيق القانون ٢٦٧

٢٦٠) اقتراح بشأن فتح الشكك ٣٧٣

٢٦١) ضرورة حضور القضاة المنع كضام إذا أصر قضاةهم

على ذلك ٣٧٤

٢٦٢) المتابعة المستمرة لأعمال الكتبة والمعتصرين ٣٧٥

المبحث الثالث

توصيات في مجال العمل التشريعي

٢٦٣) ضرورة مد القصور التشريعي ٣٧٨

٢٦٤) اقتراح إلغاء نظام الإدعاء المباشر ٣٨٢

٢٦٥) الحكومة هي السبب في كثرة القضايا الإدارية ٣٨٦

٢٦٦) فكرة النيابة المدنية تؤدي إلى تعقيد وإطالة إجراءات التقاضي ٣٨٧

٢٦٧) خطورة الأخذ بفكرة تخصيص دوائر لمزايدات المستثمرين ٣٩١

التعويض ٣٩١

تم بحمد الله